وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية

مؤشرات قياس فشل الدول، دراسة ميدانية لدول الربيع العربي

-حالة ليبيا واليمن-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية

إعداد الطالب: برابح حمزة . إشراف الأستاذ الدكتور: بوحنية قوي.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد المؤمن مجذوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
بوحـــنية قـــوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
الأمـين ســويقات	أستاذ محاضر " أ "	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
جيدور حاج بشير	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غرداية	عضوا مناقشا
خـــالد بقـــاص	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
نور الدين فـــلاك	أستاذ محاضر " أ "	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020 – 2021

– مقـــــدمة:

إذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى عولمة حقوق الإنسان وبروز ظاهرة فشل الدولة في أكثر من دولة فإن بداية القرن الواحد العشرين أدى إلى بلورة إطار نظري وتصور غربي خاص بالدولة الفاشلة.

يُمثِّل مدى قدرة الدولة على الوفاء بوظائفها اهتماماً أكاديمياً وسياسياً كبيراً، ويَرجِع بالأساس إلى ما تُشكلهُ الدولة من فاعل محوري في إدارة العلاقات الدولية، حتى مع ظهور منافسين جدد لها من الفاعلين الدوليِّن من غير الدول، فمن أهم وظائف السلطة السياسية وواجباتها، توفير السلع السياسية لمواطنيها (كتنظيم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية ذات كفاءة عالية، توفير نظام مؤسساتي إقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم؛ ولعل تحقيق الأمن والأمان في قمة هرم تراتبيّة السلع السياسية، الذي يضمن توفير والتمتّع بالسلع الأُخرى).

إلا أنَّ زيادة حدّة صراعات القوى الكبرى في النظام الدولي على استقطاب الدول، في محاولة من أحد أطراف الصراع الدولي للإمساك بزمام الأمور في التعامل مع الوحدات الصغيرة والمتوسطة، و الإستفادة من الخلل في موازين القوى الدولية لمصلحتها من جانب، وتقصير حكومات بعض الدول وانتشار الفساد وسوء الإدارة من جانب آخر، جعل بعض الدول تنهار وتفقد السيطرة على الحكم، ليحكمها بعد ذلك ميلشيات مسلحة أو ما شابه من أمراء الحروب مُخلفين من ورائها معاناة، إنسانية، سياسية، إقتصادية، ثقافية، أمنيّة كبيرة، الأمر الذي وَلَّدَ الرغبة لدى الباحثين في البحث عن مفهوم ومُسبّبات فشل الدول.

برز مصطلح الدولة الضعيفة بعد نهاية الحرب الباردة وكان من الباحثين الذين استخدموا هذا المصطلح قونار ميردال [1] (Gunnar Myrdal)، باري بوزان[2](Barry Buzan) ، ستيفـــن راتنـــــــــــر (Steven R. Ratner)[3]

---

[1] هو عالم اجتماع واقتصاد سويدي من مواليد جوستاف لابرشيه ولد في السويد في 6 ديسمبر 1898 وتوفي في سنة 1987 كان غونار مردال خبيرًا اقتصاديًا وسياسيًا ومدافعا سويديًا وحصل على جائزة نوبل عام 1974، اشتهر بكتابه المؤثر لعام 1944 حول العلاقات العرقية ، معضلة أمريكية: مشكلة الزنوج في الديمقراطية الحديثة ، الدراما الآسيوية – بحث في فقر الأمم.

[2] هو مؤرخ أمريكيوأستاذ جامعي، وعالم سياسة ، ولد في 28 أبريل 1946 في المملكة المتحدة، معروف بأستاذ الذاكرة، هو صاحب السجل العامر من الأعمال والكتابات المتميزة في حقل الذاكرة ومن كتاباته: خريطة العقل، الرأسمالية والنظام العالمي الناشئ، Non-Western International Relations Theory، International Security ‘ essays in memory of: does china matter? a reassessment. gerald segal، The International Politics of Deterrence.

[3] كان عضوًا في مجلس تحرير المجلة الأمريكية للقانون الدولي من عام 1998 إلى عام 2008 ، وبدأ حياته المهنية القانونية كمحام ومستشار في مكتب المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأمريكية. في 1998-1999 ، تم تعيينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في مجموعة من ثلاثة أشخاص من الخبراء للنظر في الخيارات المتاحة لتقديم الخمير الحمر إلى العدالة. وفي الفترة 2010-2011 ، كان عضوًا في فريق خبراء الأمم المتحدة المكون من ثلاثة أشخاص حول المساءلة في سريلانكا ، من اهتماماته: Human Rights، Interdisciplinary Perspectives on Law ، International Public Law and Regulatory Policy ، Public Interest Law ، and Comparative Law.

ويليام زارتمان [1](William I. Zartman)تم ربط هذا مصطلح الدولة الفاشلة بعد نهاية الحرب الباردة بالحالة الصومالية وكذا كل من ليبيريا ورواندا وهايتي وكذا الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها ، حيث أطلق من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الأساسية وكذا الحفاظ على الأمن الدوليين [2]، ووصف به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها وخدماتها الأساسية اتجاه أفرادها، مما جعلها تشكل خطرا كبيرا على الأمن والسلم العالميين، مثل اليمن وسوريا وأفغانستان والصومال وجنوب السودان وليبيا، ومثل الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي باعتبارها دولاً غير قادرة على أن تحافظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي، سماتها وخصائصها الأساسية التوتر السياسي والأمني، والانهيار الحكومي، والانهيار الاقتصادي،حيث أصبحت القرصنة البحرية تنتشر على سواحلها، واللافت أن التقرير أعاد الأزمة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أصبح فيها تقرير المصير للشعوب وفكرة دولة لكل أمة مقدماً على فكرة الاستدامة، ولم يستند التقرير على نفس الرؤية الرسمية الأمريكية في تحديد الدول الفاشلة كظاهرة قديمة الوجود، فهي صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها عامة، أمّا مصطلح الدولة الفاشلة؛ فقد بدأت الأدبيّات السياسية تتناوله في أوائل التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً عند بداية انهيار الحكومة الصومالية، الأمر الذي دعا الباحثين والمفكرين للبحث في ماهيّة فشل الدولة ومحدداتها بل وتبعاتها، التي تفاقمت مخلّفة من ورائها كوارث إنسانية. فظهرت عدة دراسات لعبت دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، كانت الدراسة الأولى لـ: جيرالد هيرمان B.Helman "Gerald" ستيفن راتنر" Steven R. Ratner"بعنوان: "إنقاذ الدولة الفاشلة" ونُشرت في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 1993،ودعت هذه الدراسة الأمم المتحدة لفرض الحماية على هذه الفئة منالدول أي الدول الفاشلة.

أشار كلاً منراتنر و هيرمان "Helman & Ratner" في دراستهما إلى أنّ مفهوم الدولة الفاشلة يمكن أن يُختصر"بتلك الدول التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل " وضربا المثل بهايتي، يوغوسلافيا، والاتحاد السوفياتي، السودان، ليبيريا، وكمبوديا .

وتم توظيف المفهوم في دراسة تناولت الأوضاع في دول غرب أفريقيا بعنوان: "الفوضى القادمة" نشرت في دورية أتلانتيك الشهرية عام 1994، وفي دراسة لـ وليام زارتمان"William I. Zartman"عن "الدولة المنهارة" والتي كانت في عام 1995.

---

[1]أستاذ فخري في كلية بول إتش نيتزي للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكينز ، وكان قد أدار في وقت سابق برامج إدارة الصراع والدراسات الأفريقية بالمدرسة. وهو يشغل كرسي يعقوب بلاوشتاين في المنظمات الدولية وحل النزاعات، وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة المعهد الدولي للسلام والأمن الحالي من مؤلفته:International Negotiation Actors, Structure/Process, Values .

[2]Gerard kreijin; state failure , UK: martinus nijhoff publishers, 2004, p 41.

أشارزارتمان " Zartman" في دراسته حول الدول المنهارة، بأنها :" تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية'' وضرب مثالاً على ذلك بالكونغو في الستينيات من القرن العشرين، وتشاد وغانا وأوغندا في أواخر ثمانينيات القرن نفسه، والصومال وليبيريا وإثيوبيا مع بداية تسعينيات القرن العشرين [1]، كذلك في عام 1995 أصدرت هيئة المخابرات المركزية CIAبالتعاون معخبراء من الجامعات الأميركية، ورقة عمل حول فشل الدول تهدفإلى توظيف المعارف الأكاديمية في هذاالمجال، بما يساعد على رسم خريطة بمنابع عدم الاستقرار في العالم، وفي عام 1996 ظهر أول تصنيف للدولالفاشلة إلى فئات فرعية يميز بين درجات الفشل ، وفيما بعد استخدم المفكر الأمريكي" نعوم تشومسكي" مصطلح " الدولة الفاشلة" عنواناً لكتابه، وكان يريد من هذا المصطلح نقد الدولة الأمريكية على اعتبار إنها الدولة الغير قادرة أو الغير راغبة في حماية مواطنيها من العُنف وربما عن الدمار نفسه، والتي تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان أم دولياً ، ليؤكد من خلاله أن الولايات المتحدة الأمريكية ينطبق عليها تعريف الدولة الفاشلة.

إن تقرير مجلة السياسة الخارجية " foreign policy"[2]، ومؤسسة صندوق السلام" the Fund forPeace"[3] يستخدم 12 مؤشراً لتحديد مواقع الدول المختلفة في ترتيب الفشل، ويقدم تقديراته الكمية لكل من هذه المؤشرات.

اعتمدتمجلة السياسة الخارجية الأمريكية المختصة بتقدير حالة الدول، مسألة القلق الأمني وتدني مستوياتالخدمات وما يحصل فيها من نزاعات، وكوارث طبيعية وغير طبيعية.

صندوق دعم السلام هو منظمة تسعى إلى منع الحروب ومكافحة الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع صراعات مسلحة، وتتخذ من العاصمة الأمريكية واشنطن مقراً لها، المؤسستان تعرِّفان الدول الفاشلة بأنها تلك التي لا تستطيع أن تقوم بوظائف أساسية وتحديداً التعليم والأمن والحكم.

وهناك تقرير "بروكنغز" يتعامل مع أربعة مؤشرات فقط، هي النمو الاقتصادي، والمؤسسات السياسية وخصوصاً قوة البرلمان، والأمن، والرفاهية الاجتماعية. ويميز تقرير "بروكنغز" بين دول فاشلة ودول ضعيفة ودول ذات وضع مقلق.

---

[1] I.William Zartman ،Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Lynne Rienner Publishers,Amazon.co.uk,1995, p15,

[2] فورين بوليسي بالإنجليزية (Foreign Policy): هي مجلة أميركية تصدر كل شهرين . أسسها سنة1970 صامويل هنتغتون و راندي ميرشايمر، تنشر المجلة سنويا مؤشر الدول الفاشلة.بالتعاون مع صندوق دعم السلام.

[3] صندوق السلام، هو منظمة غير حكومية مقرّها واشنطن تابعة للأمم المتحدة ، هو مؤسسة بحثية مستقلة مقرها واشنطن، متخصصة في دراسات السلم ومنع النزاعات وهو تركز على مشاكل الدول الضعيفةوالفاشلة، ويعمل على إصدار التقرير السنوي للدول الفاشلة.

اعتمد التصنيف على عدد من المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن بينها شرعية الدولةمستوى الخدمات العامة، الضغوط الديمغرافية وحقوق الإنسان، وعلى 12 مؤشرا اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وعسكريا، لقياس مدى نجاح وفشل حكومات الدول في التعامل مع المشكلات المختلفة التي تواجهها، مثل الزيادة في عدد السكانوسوء توزيعهم، الحركة السلبية للهجرات واللجوء، الميراث العدائي بين الطوائف والقبائل والأعراق غياب التنمية، مستوى الفقر، وانعدام المساواة، فقدان شرعية الدولة، وغياب القانون، تدخل دول خارجية في ش ؤون الدولة بما في ذلك التدخلات العسكرية.

عادة ما يستخدم مصطلح الدولة الفاشلة من قبل المعلقين السياسيين والصحافيين لوصف الدولة التي فشلت حكومتها في القيام بمس ؤولياتها، ولجعل التعريف أكثر دقة، فقد قام صندوق دعم السلام بوضع بعض الخصائص لوصف الدولة الفاشلة:

_ فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها.

_ ضعف السلطة الشرعية في البلاد.

_ عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة.

_ عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى عضو فعال في المجتمع الدولي.

يمكن أن يؤدي استمرار فشل الدولة إلى انهيارها في حال التفاعل بين متغيرات خارجية (تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية) ومتغيرات داخلية (مثل فشل النظام السياسي في احتواء العنف، وضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المتعارضة وتحقيق الاستقرار السياسي، وتنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة)،إن الدول الفاشلة وفقا لـ"مؤشر الدول الفاشلة عام 2015 " لفورين بوليسي، دولة فاشلة هي:" دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتى أنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها "

قيام الدولة على أسلوبٍ تقليديّ رجعيّ غير مواكب لِما توصّلَ إليه العالم من تقدّمٍ وتطوّر في كافة الميادين الحياتيّة، وإتباعها نظامَ حكم دكتاتوريّ مستبدّ لا يحترمُ الشعبَ والإنسانيّة، ينتجُ عنه ما يُسمّى بالدولةِ الفاشلة.

قابلية الدول للانهيار أو الفشل يظهر أكثر انتشاراً في إفريقيا، لكنها ظهرت في آسيا ووسط أوربا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وكانت في السابق توصف الدول الضعيفة بصفات أخرى مثل دول قوس عدم الاستقرار إشارة إلى منطقة الهلال الإسلامي الممتد من أفغانستان إلى بقاع الجزء الجنوبي من الاتحاد السوفيتي السابق الجمهوريات الإسلامية، لكن هذا التحديد الجغرافي كان ضيقاً جدا وقد انتهى، لأن جغرافية الدول الضعيفة تمتد لمساحات واسعة ولكثير من أنحاء العالم الشاسع أي لم تعد تقتصر على ذلك الهلال الإسلامي فقط.

الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي تختلط فيه العديد من المعطيات والسياقات،وتتجاذبه جملة من المتغيرات والرهانات، حيث تشهد أقطار المغرب العربي أوضاعاحساسة وتهديدات أمنية بنسب متفاوتة أفرزتها مضاعفات روج لها تسارع وتزايد وتيرة هذه التحولات الإقليمية وتظهر ليبيا في هذا الصدد خلافا لأقطار المغرب العربي بسبب فشل الدولة علىمستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي، وضعف حركيات الحفاظ على الاستقرارالسياسي، لاسيما بعد انتشار الصراعات المحلية (داخل الدولة) وما انجر عنها من ضحايا فيصفوف المدنيين في إطار فقدان الدولة الليبية لكثير من قدرتها وهو ما استدعى تدخلالمجتمع الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة عبر قرارات مجلس الأمن بضرورة التدخل الإنساني Humanitarian Interventionباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين،ناهيك عن تهديدات أخرى (الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة، الأوبئة، الفقر، التلوث البيئي) على الأمن الإنساني في ليبيا و على منطقة المغرب العربي ككل، والتي تعزف على وترها التحولات الإقليمية الراهنة.

مر أكثر من تسع سنوات على اندلاع شرارة أول ثورة شعبية من الثورات العربية التي أطاحت برؤوس أربعة أنظمة ديكتاتورية – وإن بطرق مختلفة – في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وقوضت أركان نظام خامس في سوريا لا يزال يصارع معارضيه من أجل البقاء.

تصدر مجلة فورين بوليسي الأمريكية تقريرها "مؤشر الدول الفاشلة" كل عام منذ 2005 بالتعاون مع صندوق السلام العالمي تحت عنوان "مؤشر الدول الفاشلة"، بيد أنه تم تغيير هذا العنوان إلى "الدول الهشة" بداية من عام 2015، يقوم التقرير بتصنيف 178 دولة في العالم، من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (12 مؤشراً)، إضافة إلى مؤشرات فرعية (100 مؤشر)، تتضمن الضغوط التي تتعرض لها الدولة ومنها التنمية غير المتوازنة وشرعية الدولة وحقوق الإنسان.

ويصف التقرير أن الدول الأكثر هشاشة تستمر في التدهور، بينما تستمر الدول الأكثر استقراراً في استقرارها، مما يعني أن "الهشاشة تولد المزيد من الهشاشة والاستقرار يولد المزيد من الاستقرار".

لكل من ليبيا وسوريا واليمن والعراق خصوصية في ديناميكية الصراع والانقسام السياسي والأزمات الإنسانية فإن الهشاشة العميقة التي شهدتها هذه الدول خلال السنوات السابقة تعيد بالفعل تشكيل المشهد الإقليمي بأكمله إن أهم عوامل التي تجعل بعض الدول العربية دولاً فاشلة هو :

– ضعف الانتماء للدولة نتيجة تعدد وتضارب الانتماءات ، وهذا العامل هو الذي يصعب ويبطئ بناء دولة المؤسسات والقانون .

- إن اللغة العربية ليست كافية لبناء انتماء موحد قوي، ولا توجد قومية عربية كما يدعي البعض، فهناك جماعات كثيرة لها انتماءات مختلفة، والانتماء للدين الإسلامي والتشريع الإسلامي لا يكفي في الوقت الحاضر لبناء دولة ناجحة .
- البعض يرجع سبب عدم تقدم غالبية الدول العربية وفشلها إلى طبيعة العقل العربي التي لم تقبل التجديد والتطور، وتمسكها بالأصول والمحافظة عليها، لكن هذا غير دقيق وهناك الكثير من الدلائل التي تظهر عدم دقة هذه الفكرة، والديمقراطية والعلمانية ليسوا من العوامل الأساسية لنجاح الدولة .

وتكمن مشكلة أغلب الدول العربية بالدرجة الأولى في الموروث الاجتماعي الذي جعل الانتماء للأسرة أو العشيرة أو الجماعة، أو لدين...الخ، قوي وأقوى من الانتماء للدولة.

تتسم الدول الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة ونزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالباً، وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة، حالات من العصيان والتمرد المدنيين، لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفاً للدولة الفاشلة، بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلاً، ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة، ويظهر فشل الدولة في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها، فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة .

لكل دولة وظائف معينة تقوم بها، كالأمن والتعليم والخدمات الصحية والإطار القانوني لتحقيق النظام والنظام القضائي، فضلاً عن توفير البنية الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات،لكن الدولة الفاشلة لا تستطيع القيام بهذه الوظائف، فالدولة الفاشلة لا تقدر على توفير الأمن لمواطنيها في ترابها الوطني كافة، مع العلم أنه في الحالة الطبيعية يجب على الدولة والحكومة المركزية أن توفر الأمن والطمأنينة لكل مواطنيها في جميع أنحاء ترابها، وفي حال عدم قدرتها على تحقيق ذلك فهذا دليل على فشلها، فتصبح الجماعات المتمردة أو غيرها تهدد حياة سكان المدن الكبرى كما يحدث في ليبيا وسوريا واليمن.

ويعد تدهور وتدمير البنية الأساسية للدولة من السمات الأساسية للدولة الفاشلة، حيث تصبح الطرق الرئيسية عبارة عن أخاديد، ومع قلة الموارد وانتشار الفساد يصبح إصلاح تلك الطرق أمراً صعباً؛ وذاك حال أغلب الخدمات التي تتولاها الدولة، كنظام الخطوط التليفونية، الذي يكون رديئاً مفتقداً الصيانة والتجديد،تدل على ذلك مؤشرات فشل الاتصالات وانقطاع الخطوط ...أما بالنسبة إلى قطاعي التعليم والصحة فتكون فاعلة في الدول

الفاشلة، إما بسبب خضوعها للقطاع الخاص، أو أنها ستنحدر ببطء إلى الهاوية فيصبح الأساتذة والممرضون والأطباء يأخذون أجورهم متأخرة، وفي بعض الأحيان ربما لا يحصلون عليها، مثال دولة تونس ومصر، وتزداد معدلات التغيب عن العمل وتندر الأدوية، وتدريجياً يدرك الشعب أن الدولة لا تستطيع أن توفر له تلك الوظائف وأنها هجرتهم .وفي بعض الأحيان تعاني الدولة الفاشلة انقساماً فتقدم الخدمات الأساسية للقسم المفضل والموالي لها كالسودان مثلاً .كل هذا يؤدي إلى انتشار الأمية وتفشّي الأمراض وارتفاع نسبة الوفيات ويجعل الدولة على بعد شبر من الانهيار.

وتفشل الدولة أيضاً عندما تفقد شرعيتها وسيطرتها الكاملة على كل أرض الوطن، حيث تسعى جماعة أو أكثر من المجموعات القوية في البلاد إلى تحقيق استقلال ذاتي وسيطرة ذاتية على جزء من الإقليم الوطني، يحدث هذا عندما تنحاز الدولة لمصلحة فئة معينة على حساب باقي المجتمع، فيصبح من المتوقع أن يكون ولاء بنسبة أقل، بل وتمرد مع مرور الوقت، الأمر الذي يؤدي إلى الاختصاص بجزء من الإقليم، بما يجعل مشروعية الدولة الفاشلة تتقلص وتنهار، والدولة المنهارة هي مرحلة نهائية للدولة الفاشلة، ويعتبر اصطلاح الدولة المنهارة تعبيراً جغرافياً محضاً يعبر عن انعدام سلطة داخل الدولة، وعندما تنهار الدولة مثل الصومال أو لبنان خلال سنوات الحرب يتولى الفاعلون الفرعيون في الدولة زمام الأمور، حيث يقومون بالسيطرة على جميع المناطق ومحاولة تسيير أمور البلاد حتى تمر من أزمتها وبالتالي فالدولة المنهارة تمتاز بالفوضى والسلوك المنحرف وقانون الغابة أي القوي من يحكم، ويجد تجار السلاح والمخدرات وكراً مناسباً داخل الدول المنهارة للقيام بأعمالهم واستغلال فراغ السلطة في البلاد.

على هذا الأساس تحاول هذه الدراسة تفسير وقياس مؤشرات الدولة الفاشلة في دول الربيع العربي، وبالضبط ليبيا واليمن، أين أصبح فشل الدولة العربية ظاهرة خاصة مع انتفاضة الشعوب العربية في أكثر من دولة تحت ما يسمى" الربيع العربي " وهي الانتفاضات التي كانت بسبب تدني وضعف مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نذكر منها :انتشار الفقر، الفساد، والبطالة في ظل أنظمة تسلطية.

❖ الإشكالية الرئيسية :

تباينت الدراسات التي تناولت الفشل في دول الربيع العربي بين من يركز على العوامل الداخلية ويقلل دور العوامل الإقليمية والدولية في فشل الدول، ومن يؤكد على أن استمرار الفشل في دول الربيع العربي ليس إلا نتيجة لعوامل التنافس الإقليمي والأطماع الدولية، ولكي توصف دولة بالفشل وتصبح مصنفة في خانة الدول الفاشلة، لا بد من أن يبدو واضحا وجليا أن هذه الدولة تتوافر فيها أغلب المواصفات الصريحة للدولة الفاشلة والمقصود في مصطلح الفشل هو قياس مجموعة مؤشرات كمية ونوعية في الدولة، ما هي حالة قطاعات الطرقات والمدارس والمستشفيات والعيادات؟ وإلى أي مدى انخفض الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل وفيات الرضع؟ وإلى أي

حد يمتد نطاق الحكومة المركزية؟ وما هو قدر شرعيتها؟ والمؤشر الأهم هو هل الدولة تعاني نزاعات أهلية؟ وهل مازالت قادرة على توفير الأمن لمواطنيها وإلى متى؟ وهل فقدت الدولة السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي التابعة لها، أم على بعض المناطق القريبة من العاصمة فقط؟ إلى أي مدى تم تحقيق التنمية الإنسانية المواطنية؟ ما هو مؤشر دمج بلدها بصفة ايجابية في مسار التفاعلات العالمية؟

ويتمثل إسهام هذه الدراسة في أنها تحاول التأثير على تلازم العوامل الداخلية والخارجية في فشل الدولة في دول الربيع العربي وعجزها عن أداء رسالتها كدول .

على ضوء هذه المقدمة ، فإن الإشكالية الرئيسية التي يعالجها بحثنا يمكن صياغتها على النحو التالي :

– كيف يمكن قياس مؤشرات فشل هذه الدول؟ وإلى أي مدى أثر فشل الدولة في ليبيا واليمن على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية؟

❖ التساؤلات الفرعية :

لمعالجة هذه الإشكالية ، ارتأينا طرح جملة من **التساؤلات الفرعية** على النحو التالي :

- ما هي مؤشرات قياس فشل الدول ؟ كيف يتم تطبيق هذه المؤشرات على دول الربيع العربي؟
- إلى أي مدى يمكن قياس مؤشرات فشل دول الربيع العربي، ليبيا واليمن؟
- فيما تتمثل مظاهر وأسباب فشل دول الربيع العربي،وما هي الآثار الناجمة عن فشلها؟
- إلى أي مدى يساهم فشل دول الربيع العربي في تعزيز التدخلات الأجنبية، وما هي الآثار الناجمة عن فشلها؟
- هل كانت موجة الثورات العربية ثورة على حالة اللامساواة المجتمعية الناتجة بدورها عن فشل السياسات التنموية أم كانت لأسباب سياسية؟
- إلى أي مدى أثر فشل الدولة في ليبيا واليمن على الأمن في المنطقة العربية؟

❖ الفرضيات :

لدراسة هذا الموضوع وتحليل إشكاليته و معالجتها، اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية :

1 تتجه الدولة اليمنية إلى مرحلة متقدمة كدولة فاشلة وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة، وتتدهور أوضاعها بشكل مستمر، وربما تصلإلى مرحلة الدولة المنهارة.

2 -هناك عوامل داخلية أكثر منها خارجية ساهمت في فشل دول الربيع العربي، مرتبطة أساسا بانتشار مظاهر الحرمان في ظل أنظمة استبدادية، وهو ما انعكس سلبا على أمن المواطن والدولة معا.

3 -للصراعات الإيديولوجية وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية العربية ارتباط وثيق بفشل التغيير في الدولة بعد الحراك الشعبي.

4 -كلما تنامي دور القبيلة تزايد الفشل في دول تي ليبيا واليمن، وكلما زادت التدخلات الخارجية زاد الفشل في الحياة السياسية في دولتي ليبيا واليمن.

5 -أكدت تجارب الحراك الشعبي انتقال المجتمعات العربية من البحث عن الديمقراطية إلى البحث عن الدولة.

6 -إن انهيار المؤسسات السياسية و الأمنية و غياب السلطة المنظمة يفرز جملة من المخاطر التي تؤدي إلى فشل دولة اليمنوليبيا.

❖ أهداف الدراسة :

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع الوصول إلى الأهداف التالية :

_ يهدف هذا البحث إلى التنبيه بنوع من أنواع الفشل الذي تمر به دول الربيع العربي ولا زال يعاني منها شعب هذه الدول والتي كانت بسبب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نذكر منها :انتشار الفقر،الفساد، و البطالة في ظل أنظمة تسلطية ... وغيرها، حيث أنهت كيان وهيبة دول الربيع العربي.

_ تسليط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة، وتحديد أبرز معالمه عبر دراسة الأنموذج الليبي واليمني، وذلك بسبب كثرة تداوله في الوقت الحاضر من قبل سياسيين وإعلاميين ومحللين ومفكرين وغيرهم، ولمعرفة الغاية الحقيقية من وراء تصنيف هذه الدول الضعيفة بالفاشلة.

_ كذلك فهم الأبعاد المختلفة حول هذا الصراع ووضع التصور النظري لإنهاء الدولة الفاشلة في دول الربيع العربي والتأثير الإيجابي للأطراف الإقليمية والداخلية المتمثلة في المعارضة لهذه النظم لوضع حد لهذا الفشل.

_ معالجة ظاهرة" الدولة الفاشلة"، التي تُعدّ من الظواهر الدولية التي تعذر الوصول إلى إجماع حول وضع مفهوم شامل يبرز حقيقتها.

❖ **الدراسات السابقة :**

دراسة " الطبيعية الجديدة لفشل الدولة القومية "[1]، للكاتب روبرت روتبرج سنة 2002،عالجت الدراسة مفهوم الدولة الفاشلة والدولة المنهارةوخصائصهما، أبرز ما تضمنتهأن الدولة القومية تفشل لأنها لم تعد قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها، خدمات الأمن والتعليم والصحة والفرصالاقتصادية والرقابة البيئية وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي لإدارتها ومتطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات،وتصبح الدولة غير شرعية في أعين قطاعات متنامية من مواطنيها، وأن الدول في طريقها للانهيار تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلةالضعف ثم مرحلة الفشل وأخيرا مرحلة الانهيار.

دراسة "مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيارالدولة العراقية [2]"،للكاتب إياد العنبر وإسحاقيعقوب سنة2014،ركز فيها الكاتبان على العراق كنموذج للدولة الفاشلة منذ عام 2003وتم الاستعانة بالمعايير والمؤشرات الصادرة عنمؤسسة صندوق السلام وتطبيقها على الحالة العراقية، وخرجا بنتيجة بأن العراق سيبقي متصدر قائمة الدول الفاشلة لسنوات قادمةوهذا من نتائج احتلال العراق عام 2003حيث برزت الصراعات المذهبية والعرقية وفشل التوافق السياسي حيث المحاصصة وبروزتوجهات نحو تقسيم العراق.

كتاب"أمريكيا والدولة الفاشلة[3]"، للكاتب رنا أبو عمرةسنة 2014، تناولت المفاهيم النظرية للدولة الفاشلة ومؤشرات الدول الفاشلةوالمصطلحات المشابهة للدولة الفاشلة، واقترحت الدراسة استخدام مصطلح الدول غير الفاعلة بدلا من الدولة الفاشلة، وفي الجزء الثانيالدولة الفاشلة (سوريا نموذجا)من هذه الدراسة تم التطرق إلى الموقف والسياسة الأمريكية تجاه الدول الفاشلة حيث تشكل هذه الدول تهديدا للمصالح الأمريكيةوالأمن العالمي .

كتاب "ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة [4]" للمؤلف يوسف محمد الصواني، يتناول الكتاب الفترة الممتدة من 1969 حتى سقوط نظام القذافي في أواخر صيف 2011، وبقدر ما يخصص مساحة مناسبة لاستشراف المستقبل الذي يرتبط تماما بمكونات راسخة في السياق الليبي بوجه عام، إضافة إلى ارتباطه بما حدث خلال الثورة ضد القذافي وبما آلت إليه، لذلك يمهد الكتاب لعرض مقاربته بتقديم تحليل سريع للأوضاع التي عاشتها ليبيا قبل وصول القذافي إلى السلطة، ثم يحلل تجربة نظام القذافي خلال مراحلها المختلفة، مبرزا تفاعل العوامل الداخلية والخارجية المركبة التي صاغت تاريخ ليبيا المعاصر حتى اليوم، ثم يتوقف عند مظاهر وتعبيرات الاحتجاج الذي انطلق في جانفي 2011

[1] Rotberg, Robert I, "**The New Nature of Nation-State Failure**", The Washington Quarterly,25 no. 3 (Summer 2002)

[2] العنبر إياد ويعقوب إسحاق، **مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة العراقية** ،المجلات الأكاديمية العلمية، المجلد1، العدد 19،2014.

[3] أبو عمرةرنا، **أمريكيا والدولة الفاشلة**، دار ميزت للنشر، ط1، القاهرة،2014.

[4] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

الذي ما لبث أن تحول إلى انتفاضة شعبية منتقلا بعد ذلك إلى التعريف بالنظام السياسي الانتقالي الذي تأسس أثناء الثورة، محللا طبيعته وتفاعلاته المختلفة وفي تعبيراتها عن مكونات المجتمع والثقافة في ليبيا المعاصرة، منتهيا بالتعرف إلى محددات وتحديات عملية الانتقال الديمقراطي وآفاقها في ليبيا، ويحتوي الكتاب على خمسة فصول إلى جانب المقدمة والخلاصة العامة والخاتمة.

يتناول الفصل الأول " التسلطية ووأد بناء الدولة الحديثة"، بينما يتناول الفصل الثاني " فشل الإصلاح المزعوم والتمهيد للثورة"، في حين يتناول الفصل الثالث" من الاحتجاج إلى الانتفاضة:" ثورة من أجل الحريات والكرامة"، أما الفصل الرابع فيتناول المرحلة الانتقالية: التحديات والآفاق والمخاطر"، ويختتم الفصل الخامس بتناوله موضوع "بناء الدولة: آفاق الانتقال الديمقراطي وتحدياته"

كتاب" من اليمن إلى ليبيا: الدولة الفاشلة والسياسة الهشة.. قراءة لمعضلات الشرق الأوسط"[1] جاء هذا الكتاب المكّون من عدة دراسات أعدها مجموعة من الخبراء والباحثين، وحرّرها البروفيسور "مهران كامرافا "، الأستاذ ومدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة جورج تاون بقطر، ساعيًا وراء دراسة ظاهرة الدول الفاشلة أو الهشة في الشرق الأوسط، من خلال البحث في الدور الوظيفي للأنظمة السياسية، وإبراز أن"السياسة الهشة" التي تنتهجها بعض الدول، ليست إلا انعكاسًا لسمات الدول الضعيفة في منطقة الشرق الأوسط التي لا تختلف في نهاية المطاف عن سمات الدولة الفاشلة، يُحاول "مهران كامرافا" في أولى دراسات هذا الكتاب أن يعالج إشكالية تعريف" الدولة الفاشلة"، ويوضّح أنه رغم كون"الدولانية Statism" أحد أهم القواسم المشتركة الأكثر شيوعًا بين الأغلبية الساحقة لدول الشرق الأوسط؛ فإن هناك عدة دول في المنطقة تعاني من الضعف بصفة مزمنة، مثل: (لبنان، واليمن، والسودان)

وبالتوازي مع ذلك، فإن هناك العديد من الدول التي أضرّت سماتها الهيكلية والمؤسسية بمجمل قدراتها، وهو ما أفقدها الشرعية السياسية، ليجعل منها دولة عُرضة للضعف، حاول كامرافا توضيح أهمية دراسة الدول الضعيفة، كونها قضية تحتل مكانة محورية في عملية وضع سياسات التنمية والأمن القومي، بدليل الارتباط الوثيق بين الدول الضعيفة أو المنهارة وظاهرة الإرهاب وانتشار الجماعات الإرهابية. صنف كامرافا آراء العلماء والباحثين حول مفهوم "الدولة الفاشلة" إلى ثلاثة تيارات: التيار الأول: يركز على الأهمية التحليلية لمفهوم الدولة الفاشلة، وخاصة في إطار دراسة العلاقات الدولية والقضايا الأمنية. التيار الثاني: غالبًا ما يكون مُنفتِحًا على هذا المفهوم، ولكنه يرى أنه غير ذي جدوى من الناحية التحليلية، بسبب الصعوبات الأكاديمية في تعريفه بدقة، أمّا التيار الثالث: فهو مُعادٍ بشكلٍ صريح لهذا المفهوم، باعتباره مفهومًا اثنياتروج له الأجندات السياسية المهيمِنة، وجاءت المصالح الدولية – وخاصة الأمريكية

[1] مهران كامرافا، مدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون ، قطر.

– مُتسقة مع الترويج لدراسة مفهوم"الدولة الفاشلة"، وهو الأمر الذي بلغ ذروته عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث بدأ النظر إلى الدول الضعيفة باعتبارها تُمثل تهديدًا للولايات المتحدة والأمن الدولي، وهو ما جعل جهود الولايات المتحدة وحلفائها لـ"بناء الدولة" في جميع أنحاء العالم تُركّز أولا وبشكل رئيسي على بناء القطاع الأمني. وقد خَلُصَ كامرافا إلى أن ضعف الدولة غالبًا ما يكون متجذرا في تقلص قدراتها، وتآكل أو تلاشي شرعيتها. العوامل الكامنة في فشل الدولة اليمنية.

دراسة Cadre théorique et typologie des processus déchargement politique dans les régimes arabes، للكاتب Inmaculada Szmolkaسنة 2014، عرضت هذه الدراسة إطارًا نظريًا لتصنيف وتقييم عملية التغيير السياسي الذي حصل في البلدانالعربية، حيث قامت الدراسة بتصنيف الأنظمة السياسية العربية قبل الحراك الشعبي، وذلك باستخدام ثلاثةعناصر أساسية للتحليل هي: التعددية والمنافسة السياسية، الأداء الفعال للحكومة، الحقوق السياسيةلحريات المدنيين، كما تناولت الدراسة كذلك تصنيف عمليات التغيير السياسي بعد الحراك انطلاقًامن العناصر السابقة للتمكن من تحديد سبعة عمليات أساسية للتغيير السياسي، وفي الأخير تطرقتالدراسة لنماذج التغيير السياسي في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي وهي نموذج التحول نحو الديمقراطيةنتائج مختلفة غير مؤكدة (تونس، مصر، ليبيا، واليمن)، نموذج التحرر السياسي من دون آثار التحولالديمقراطي (المغرب، الأردن، موريتانيا، عمان)، نموذج استمرار الاستبدادية بالرغم من الإصلاحاتالسياسية (سورية، البحرين)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

–العديد من الدول العربية عرفت إصلاحات قانونية ودستورية والعديد من العمليات الانتخابية، ومعذلك فإن الديمقراطية تبقى مغيبه، إلا في حالة تونس، فمصر عقب المرحلة الانتقالية أعادت إنتاج نظامتعددي سلطوي تقييدي.

– البلدان العربية التي عرفت التحرر السياسي لا تزال تشهد استمرار الاستبدادية، أما حالةسورية والبحرين، فنحن بحاجة إلى الحديث عن تقدم الاستبدادية، بالرغم من وجود إصلاحات السياسيةودستورية، أما في بقية دول المنطقة العربية لا يوجد أي دليل على حدوث عملية التغيير السياسي في أعقابالربيع العربي (لبنان، العراق والمملكة العربية السعودية، وقطر والإمارات العربية المتحدة).

دراسة "الفساد والدولة الحديثة الفاشلة [1]"، للكاتب "توماس فلمن" ركزت الدراسة على دور الفساد في خلق الدولة الفاشلة وأعطت بعض الأمثلة عن النظام الاقتصادي اليوناني ومشكلة الفساد السياسي التي قادت إلى انهيار النظام الاقتصادي في اليونان،كما تطرقت الدراسة إلى فساد الشركات الكبرى في ألمانيا.

كتاب " The transformation of war[2]" لمؤلفه الإستراتيجي " Martin Van Creveld" الذي أشار في مؤلفه تحول الحرب إلى أن انهيار الدولة " The callapes of state " ستكون الظاهرة المميزة لهذا العصر، حيث سنشهد تحول في مفهوم الحرب، يختلف في مفهوم الحرب الذي قدمه كلوزويتز " Clausewitz" وبذلك سيكون انهيار الدولة سبب و نتيجة للنوع الجديد من الحروب.

❖ أسباب اختيار الدراسة :

- **فيما يخص الأسباب الموضوعية:** يعتبر موضوع الدولة الفاشلة أحد أهم المواضيع في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهذا نظرا لاحتواء هذا الموضوع على مجموعة من المتغيرات التي تعرف جدلا واسعا في النقاشات الأكاديمية وهو ما يشكل الأرضية الخصبة لإنتاج المشاريع البحثية والإنتاج المعرفي، وبالتالي في تقديري يعتبر متغير ومفهوم الدولة الفاشلة أحد أهم المفاهيم في العلاقات الدولية التي ينبغي الإلمام بها .
- **أما الأسباب الذاتية:** فتتمثل أساسا في انتمائي للمنطقة العربية بصفة عامة وللمغرب العربي بصفة خاصة هذه المنطقة التي أصبح فيها العديد من الدول تعرف حالة أزمات وفشل على جميع الأصعدة وجميع المستويات، لدرجة أنها أصبحت مصدر تهديد للمواطن أين أصبحت حقوقه كانسان مهددة من طرف دولته، ودول الربيع العربي التي تشكل جزء من المنطقة أصبح فشلها يمثل ليس فقط تهديدا لوجودها بحكم التدخلات الأجنبية، ولكن أيضا أصبحت تمثل تهديدا لأمن الدول المجاورة.

❖ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: موضوع الدراسة هو:" مؤشرات قياس فشل الدول – دراسة ميدانية لدول الربيع العربي حالة ليبيا واليمن"، و هي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، بحيث يتم إبراز مؤشرات قياس فشل دول

[1] Thomas Fleming, **The corruption and failure of the modern state**,2012, Read more: http://www.dailymail.co.uk/debate/article-2151222/The-corruption-failure modernstate.html#ixzz4EJN6Uqz5

[2]Martin van Creveld, The transformation of war, 31/03/1991,English Edition,Format Kindle.

الربيع العربي التي تشترك في التاريخ، الدين، الثقافة، اللغة، غالبية هذه الدول مازالت تعاني منذ استقلالها إلى غاية اليوم، العديد من الصراعات الداخلية والعقوبات الخارجية والأزمات السياسية.

الحدود الزمانية: الدراسة تهتم بتتبع مدى قياس مؤشرات فشل دول الربيع العربي من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، حالتي ليبيا واليمن هذه الفترة تحمل الكثير من الدلالات ذات الصلة بموضوع بحثنا، فهي الفترة التي شملت الانتفاضات العارمة التي شهدتها معظم الدول العربية.

❖ أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من كونه يرافق اللحظة التاريخية التي تعيشها المجتمعات العربية منذ بداية الحراك الشعبي، فهو موضوع حديث فرضته جملة من التطورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والأمنية واقع وما رافقها من إشكالات علمية على المستوى الأكاديمي جعلت من هذا الموضوع ذا أولوية بالغة سواء في حقل العلوم السياسية أو غيره من الحقول المعرفية الأخرى.

1 -كما تكمن أهمية الدراسة في إظهار خطر الدولة الفاشلة مما يجعلها تشكل خطرا على الأمن والسلام العالميين مثل ليبيا واليمن حاليا، حيث أصبح مفهوم الدولة الفاشلة أحد أهم المواضيع استقطابا للدراسة في حقل العلوم السياسية وهذا راجع إلى تزايد ظاهرة فشل الدول التي كانت مقتصرة على الدول الإفريقية، لتشمل في السنوات الأخيرة العديد من الدول في المنطقة العربية التي أصبحت تعاني من أزمات في كل المستويات (الضغوط الديمغرافية، اللاجئين والنازحين، انتشار الفساد، عدم المساواة في توزيع الثروة بين النخبة والعام – الناتج الإقتصادي المتفاوت–التدهور والإنحدار الإقتصادي، انتهاك حقوق الإنسان، شرعية الحكم، جهاز الأمن – تضاؤل نطاق سيطرة قوات الأمن – الفصائل والطوائف المختلفة، التدخل الخارجي، الانقسامات داخل النخبة الحاكمة، تدهور القدرة على تقديم الخدمات العامة)، لم يبق تحقيق أمن الدولة مقتصرا على القوة العسكرية وأصبح من الضروري على الدول العربية أن تكيف سياساتها الاقتصادية السياسية الاجتماعية بما يحقق الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية وهذا لا يكون إلا من خلال الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء الفشل.

❖ **مناهج الدراسة:**

ما هو معروف أن تطور العلوم مرتبط بتطور المناهج، وهنا يقول ديكارت " أن المنهج هو الطريق الذي ينبغي على العقل أن يتبعه للوصول إلى الحقيقة" [1]، وطبيعة الموضوع محل البحث تفرض علينا استخدام منهج دون آخر لذلك وجب علينا استعمال المناهج التي تتمحور حول موضوعنا، وتتمثل هذه المناهج في :

1– **المنهج التاريخي:** وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، و يستدعى استخدامه في هذا البحث لتتبع ظاهرة الدولة الفاشلةفي دول الربيع العربي ومؤشرات فشلها و الصراعات التي أودت بفشل الدولة وعدم قدرتها على الخروج منها، ويقولالأستاذ هارولد لاسكي Harold Laski أن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التييشهدها تاريخ الدول"[2] .

2 –**المنهج المقارن:** أصبحت معظم الدراسات المعاصرة في العلوم السياسية على وجه الجملة تعتمد هذا المنهج حيثتجري المقارنة بين نظامين سياسيين، أو عهدين أو مرحلتين أو سلوكين لصناع قرار دولتين أو سياستين خارجيتين، أو بين منظمتين دوليتين أو إقليميين، أو بين مؤسستين في نظامين سياسيين أو بين مؤسستين في نظام سياسي واحد، أو نظامين سياسيين، وما إلى ذلك، تعتمد المقارنة على تشخيص أوجه التشابهوالاختلاف بين الموضوعين المقارن بينهما ولا تصلح المقارنة بين طرفين متشابهين بشكل كلي، أو مختلفينبشكل كلي [3]، ساعدنا هذا المنهج على إبراز الفروقات الجوهرية بين مختلف البلدان العربية، واستخلاصعوامل النجاح والتعثر والاستفادة منها.

حيث نقارن من خلاله بين ما يحدث في دول الربيع العربي من دول عجزت عن تقديم وظائفها في جميع الصعد والمجالات، وما حدث في بعض الدول من فشل أو قاربت الفشل الكامل مشابهة لما هو موجود في دول الربيع العربي كما حدث في كل من اليمن وليبيا، وغيرها من الدول الفاشلة في العالم المعاصر.

3 –**منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة، أو عدد محدودمن الحالات، وذلك `دف الإحاطة الشاملة بالظاهرة محل الدراسة وما يشبهها من ظواهر، حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة، وكذلك عن ماضيها وعلاقتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله[4]، وقع اختيارنا على هذا المنهج لأنه ساعدنا في دراسة حالتين مختلفتين ليبيا ، اليمن، الأمر الذي أدى إلى معرفة مسارات ومحصلات التغيير السياسي فيها، تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للموضوع، فبالإضافة إلى أنه منهج يقتضي التعمق بدراسة وحدة (حالة) واحد فهو الإطار الأنسب لإقامة الترابط وجسر الهوة بين النظرية

---

[1] محمد بابا عمي، **مقاربة في فهم البحث العلمي**، ط1،دمشق، دار وحي القلم، 2014، ص25

[2] قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، ط1،عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012، ص 83

[3] محمد بابا عمي، مرجع سابق الذكر، ص 85

[4] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2000، ص 46

والممارسة، وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو دولة أو تكتلا، ويقوم على أساس التمعن في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها، ويهدف هذا المنهج إلى الإحاطة بالحالة محل الدراسة وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة وبينها وبين بيئتها الخارجية، وهو بذلك يتيح رؤية الظاهرة المدروسة في تشابكات مختلف متغيراتها واقعيا بما يمكن معه تبيان حدود التعميم وجوانب خصوصية في المقولات النظرية، وعليه سيتم توظيف هذا المنهج لدراسة ظاهرة مؤشرات قياس فشل الدول في حالتي ليبيا واليمن.

4 -**المنهج الإحصائي:** إن استخدام المنهج الإحصائي في مجال العلوم الاجتماعية أضفى الصبغة العلمية على الدراسات و الأبحاث الاجتماعية و أكسبها الدقة و المصداقية و الموضوعية و الحقيقة أن العلاقة بين العلوم الاجتماعية وبين العلوم الرياضية عموما و الإحصاء خصوصا يرجع إلى العهد الإغريقي، حيث كان الفيثاغوريين يستخدمون الإحصاء في بحوثهم، وقد استخدمه عالم الاجتماع " إميل دوركايم" في دراساته على ظاهرة الانتحار، كما استخدمه "روسو" في أبحاثه الاجتماعية.

واستعملنا المنهج الإحصائيفيالفصلالرابعمنخلالالتطرقإلى مؤشر الدولة الفاشلة ويقيس المؤشر ضغوطا وتحديات مختلفة تواجه 178 دولة حول العالم، وذلك بتحليل كم هائل من المعلومات والبيانات، وهذا بعد إحصاء الملايين من المعلومات حول ليبيا واليمن، من خلال تحليل 12 عاملا أساسيا وأخرى فرعية في المجالات السياسة والاجتماعية والاقتصادية، وأكثر من 100 مؤشر فرعي هي نتيجة سنوات من أبحاث العلوم الاجتماعية المتخصصة.

❖ تقسيمات الدراسة:

لقد اعتمدنا في منهجيتنا على تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، يمكن من خلالها الإجابة على الإشكاليات المطروحة :

تتناول الدراسة الفترة الممتدة من 2010قبل بداية ظهور الربيع العربي بعامإلى غاية 2020، اهتمت الدراسة بظاهرة الدولة الفاشلة وهي من بين المفاهيم الجديدة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، وقد برز مصطلح الدولة الضعيفة أو الفاشلة بعد نهاية الحرب الباردة وكان من الباحثين الذين استخدموا هذا المصطلح قونار ميردال، باري بوزان، جويل ميكدال، روبرت جاكسون، حيث تخضع 178 دولة بناءً على مجموعة من المؤشرات تخص جميع جوانب التي تمس الدولة والمواطن، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيا، بالنظر إلى عدم المساواة والنزوح والأمن والخدمات العامة، حيثمهدتالدراسة بالفصل الأول تناول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة في مبحث أول بعنوان الإطار النظري للدول الفاشلة والربيع العربي ثم المبحث الثاني مؤشرات ومعايير تصنيف فشل الدولثم المبحث الثالثمؤشرات فشل الدول العربية من 2010 إلى 2020 ،الهدف من هذا الفصل هو إعطاء نوع من التفصيل لمفهوم الدولة الفاشلة

ومؤشراتها، ثم انتقلت إلى الفصل الثاني وعنونتهبمعايير ومؤشرات فشل النظام السياسي الليبي وخلفيات سقوطه، حيث تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول بعنوانالنظام السياسي الليبي بين مطالب الإصلاح الداخلي والضغوط الدولية، أما في المبحث الثاني فكان بعنوان تطبيق مؤشرات فشل الدولة على ليبيا قبل وبعد الربيع العربي .

أما الفصل الثالث فكان بعنوان مؤشرات فشل الدولة اليمنية قبل وبعد الربيع العربي (تقييم للواقع وقراءة للمستقبل)وتناولنا فيالمبحث الأول النظام السياسي اليمني وتداعياته على النظام الإقليمي والدوليأما المبحث الثاني تطبيق مؤشرات فشل الدولة على اليمن قبل وبعد الربيع العربي .

الفصل الرابع كان تطبيقي بعنوان مؤشرات فشل الدول من (2011 إلى 2020) دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن (تقييم للوضع الراهن)، دراسة حالة لدولتي ليبيا واليمن، تناولنا في المبحث الأولمؤشر قياس فشل الدولة منهجية تحليل البياناتأما المبحث الثاني أسس مؤشر الدول الهشة دراسة حالة ليبيا واليمن على مؤشر الدولة الفاشلة، أما المبحث الثالث فكان عبارة عن دراسة مقارنة بين ليبيا واليمنمن (2010إلى 2020) وفق مؤشر الدولة الفاشلة ثم خاتمة لكل عملنا عبارة عن نتائج وتوصيات

❖ خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

المبحث الأول : الإطار النظري للدول الفاشلة والربيع العربي.

المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: تطور المفاهيم المعبرة عن ظاهرة الدولة الفاشلة.

المطلب الثالث: المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها للانهيار.

المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير تصنيف فشل الدول.

المطلب الأول: أشهر المقاييس التصنيفية للدولة الفاشلة.

المطلب الثاني: مميزات وخصائص مؤشر الدولة الفاشلة

المطلب الثالث: تأثير جائحة كورونا (كوفيد19) على فشل الدول

المبحث الثالث: مؤشرات فشل الدول العربية من 2010 إلى 2020

المطلب الأول: معايير ومؤشرات صندوق السلام للدول الهشة أو الفاشلة

المطلب الثاني: مؤشر فشل الدول في العالم العربي.

المطلب الثالث: العلاقة بين مفهوم الفشل وتداعيات الربيع العربي.

خلاصة الفصل الأول:

الفصل الثاني: معايير ومؤشرات فشل النظام السياسي الليبي وخلفيات سقوطه.

المبحث الأول: النظام السياسي الليبي بين مطالب الإصلاح الداخلي والضغوط الدولية.

المطلب الأول: سياقات البيئة الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة في ليبيا

المطلب الثاني: التدخل العسكري الغربي على ضوء المعارضة الشعبية لنظام القذافي

المطلب الثالث: التطورات السياسية والأمنية في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي

المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على ليبيا قبل وبعد الربيع العربي .

المطلب الأول: أوضاع ليبيا في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة في الفترة ما بين2010- 2020:

المطلب الثاني:أبرز عناصر ومؤشرات فشل الدولة الليبية.

المطلب الثالث: تقييم وضع ليبيا وفقا لمؤشرات الدولة الفاشلة.

خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث:مؤشرات فشل الدولة اليمنية قبل وبعد الربيع العربي (تقييم للواقع وقراءة للمستقبل)

المبحث الأول: النظام السياسي اليمني وتداعياته على النظام الإقليمي والدولي

المطلب الأول: النظام السياسي والمؤسسات السياسية في اليمن

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على دول الجوار الإقليمي والدولي.

المطلب الثالث: مطلب انفصال جنوب اليمن وأثره في تجزئة الهوية اليمنية

المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على اليمن قبل وبعد الربيع العربي .

المطلب الأول: أوضاع اليمن في مؤشر الدولة الفاشلة في الفترة ما بين2010 . 2020:

المطلب الثاني: أبرزعناصر ومؤشرات فشل الدولة اليمنية.

المطلب الثالث: تقييم وضع اليمن الراهن

خلاصة الفصل الثالث:

الفصل الرابع: مؤشرات فشل الدول من (2011 إلى 2020) دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن (تقييم للوضع الراهن).

المبحث الأول:مؤشر قياس فشل الدولة منهجية تحليل البيانات.

المطلب الأول: منهجية مؤشر الدول الفاشلة

المطلب الثاني: تحليل البيانات وفق مؤشر الدولة الفاشلة، تطبيق عملي: عملية التحليل.

المبحث الثاني: أسس مؤشر الدول الهشة دراسة حالة ليبيا واليمن على مؤشر الدولة الفاشلة

المطلب الأول: أجهزة الأمن و النخب المصنّعة

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

المطلب الثالث: الهجرة واستنزاف الأدمغة

المطلب الرابع: المؤشرات السياسية

المطلب الخامس: حقوق الإنسان وسيادة القانون

المطلب السادس: المؤشرات الاجتماعية

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين ليبيا واليمنمن (2010 إلى 2020) وفق مؤشر الدولة الفاشلة.

المطلب الأول: دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن وفق مؤشرات الدولة الفاشلة.

المطلب الثاني:مستقبل ليبيا وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة

المطلب الثالث:مستقبل اليمن وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة

خلاصة الفصل الرابع:

الخاتمة:

إهـــداء

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه .. أمي

إلى معلمي الأول وفخري واعتزازي وسندي طوال مشواري العلمي ..أبي

إلى زوجتي.... أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلي ابنتي ... وقلبي النابض ... مـريم.

إلى أميرتي ... ومودتي ... ملك.

إلى من لهم منتهى حبي وخالص مودتي إلى إخوتي وأهليهم

إلى جميع الأقارب الكرام

إلى جميع الأصدقاء حبا وتقديرا

إلى كل من عرفني ورأته عيني وأحبه قلبي..

...والى كل قلب ينبض حبا بالله ورسوله.

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى لله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أشكر المولى عز وجل الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، وان يجعله خالصا لوجهه الكريم.. وأحمده على هذه النعمة.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص الوفاء والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: بوحنية قوي، لإشرافه على هذا العمل من خلال نصحه وإرشاده وإثراء محتواه والذي كان لآرائه السديدة والدقيقة، وتوجيهاته القيمة بالغ الأثر في جميع مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما أتوجه بجزيل شكري وتقديري إلى كل أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

المبحث الأول: الإطار النظري للدول الفاشلة والربيع العربي.

المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير تصنيف فشل الدول.

المبحث الثالث: مؤشرات فشل الدول العربية من 2010 إلى 2020

خلاصة الفصل الأول:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

شهدت الساحة السياسية الدولية في أعقاب الحرب الباردة تحولا جذريا في مفاهيم السياسة الدولية نتيجة التحول الذي بدأ مع العقد الأخير من القرن العشرين، إذ صار العالم أكثر تعقيدا وغموضا وخطورة بسبب فترتين متناقضتين هما: التكامل والتفكك.

حيث شهدت الفترة الماضية ترديدا وترويجا مكثفا لمقولة الدولة الفاشلة، ظهر هذا المصطلح في البداية في مجموع الكتابات والدراسات الغربية وبعد ذلك انتقل إلى أجهزة ووسائل الإعلام الغربية حتى أصبح شائعا استخدامه فيها، بعد ذلك تم استخدامه من طرف البعض في الدول العربية وأصبح يستخدمه ويروج له، في تكرار لظاهرة دائمة في عالمنا العربي خاصتا في وقتنا الراهن، ولتسهيل عملية التشخيص الدقيق لهذه الظاهرة وعلاجها يمكن تمييز مقاربتين، أولهما المقاربة الكيفية، حيث حاول المفكرين والباحثين في هذا المجال تحديد خصائص الدولة الفاشلة، والثانية الكمية حيث ساد اتجاه لدى بعض المراكز البحثية إلى تتبني بعض المقاييس التي تتضمن مجموعة من النتائج الإحصائية تفيد بتصنيف الدول، وتحديد المؤشرات الدالة على فشل الدولة.

الغرب حين أطلق هذا المصطلح وروج له، ربطه بمفهوم عام يرى بأن الدول الفاشلة تمثل تهديدا للسلام والاستقرار للوضع الدولي والإقليمي وللتنمية في العالم، أي أن الغرب لم يقصد وصفا للدول غير القادرة على أداء مهامها تجاه مجتمعاتها، ولكنه انطلق من ذلك للتأكيد على مخاطر بقاء تلك الدول الفاشلة على استقراره ومصالحه ووجوده في أقاليم العالم، وهو ما يبنى عليه من بعد خطة للتعامل مع تلك الدول الغير آمنة، بطرح مجموعة من الآليات والخطط الاستعمارية، وفق مسميات متعددة، كتلك التي أطلقها خلال مراحل استعماره، مثل الانتداب والوصاية، وبداية تكوين لجان ومؤتمرات للمانحين التي تناقش أوضاع الدول المستعمرة وتقرر سياستها الداخلية وطبيعة نظامها، انطلاقا من تلك اللجان و المؤتمرات الدولية، والدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا توجد فيها حكومة وجهاز دولة عسكري وأمني مسيطر، يحقق الاستقرار والسيادة ويدير الدولة والمجتمع في الحيز الجغرافي الذي تحدده حدود الدولة المستقر عليها دوليا، بما يمكن الدول الأخرى من التعامل معها على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ هي دولة لا تفي بمتطلبات العلاقات الدولية من الحقوق والواجبات والتزاماتها الدولية، وفى ذلك يُضرب المثل بأوضاع ليبيا واليمن والصومال باعتبارها دول فاشلة، إذ لا توجد حكومة مسيطرة سياسيا وعسكريا واقتصاديا على حدود الدولة برا وبحريا، كما لا تنتظم فيها مؤسسات دولة فاعلة ومسيطرة تحظى باعتراف داخلي وخارجي، فضلا عن وجود كيانات وقوى سياسية ومسلحة، تنازع الدولة سلطاتها وتفرض سلطاتها هي في مناطق متعددة، داخل حدود إقليم الدولة.

المبحث الأول : الإطار النظري للدول الفاشلة والربيع العربي.

إن ضعف الحكم وغياب أو قصور المؤسسات على مستوى الدولة، أصبح يشكل عقبة خطيرة أمام التطور الاقتصادي في الدول الفقيرة كل على حدة، كما أصبح في الآونة الأخيرة مشكلة خطيرة على مستوى النظام الدولي ككل، حيث تآكل مفهوم السيادة والدولة وهما حجرا الزاوية في النظام العالمي الذي أعقب توقيع اتفاقية ويستفاليا، في الحقيقة تعرض مفهوما السيادة والأمة الدولة لهجوم عنيف من حيث المبدأ، لأن مشكلة الحكم والإدارة الداخلية فيها يؤثر بشدة في أحيان كثيرة على الأعضاء الآخرين في النظام الدولي.

عرف حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية عموما وتحليل السياسة المقارنة خصوصا تطورات نظرية ومعرفية كبيرة في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، أين أخذت العولمة بمفهومها السياسي منحى تصاعدي تأثرت به دول وحكومات العالم، كما ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تعكس الدولة القومية الويستفالية، ومن بين تلك المفاهيم ظهر مفهوم الدولة المنطقية والدولة الذكية والدولة الفاشلة، أخذ مفهوم الدولة الفاشلة في التبلور واتساع رقعة استعماله في الأدبيات السياسية بعد التحولات الهيكلية التي عرفها النظام العالمي بعد تفكك المعسكر الشيوعي شرقا والانقسامات التي أفضت إلى حركات انفصالية وظهور كيانات جديدة تسعى لأن تجد لها مكانا على الخارطة.

وبهذا تم إعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة الحقوق والحريات للدولة وتوحيد أنماط التفاعل السياسي مع نماذج خاصة لنظام الحكم، ومن خلال دراستنا سنحاول البحث في الخلفيات النظرية والمفاهمية التي تتداخل مع هذا المصطلح، وحين نتأمل فيما يجري اليوم في الدراسات والبحوث والمقالات والبرامج من ظهور مصطلح الدولة الفاشلة والترويج له عبر كل الوسائل، نجد أنفسنا أمام العديد من المعطيات والاجتهادات والحقائق نذكر منها:أن مصطلح الدولة الفاشلة، ليس بجديد إلا في الشكل، إذ هو يعيد توصيف مرحلة كانت عليها كثير من الدول في مطلع الحقبة الاستعمارية،إذ لم تكن الدول الحديثة قد تشكلت بعد تلك الحقائق، أننا نتابع الآن دورة جديدة من الدورات "الاستعمارية الحديثة"، إذ الدول الفاشلة يعود فشلها إلى صناعة "استعمارية" أو أن إفشال الدول هو جزء من الهدف الاستعماري وذلك بتحويل الدول من مستقرة إلى دولة فاشلة تبدأ بتحريك عوامل التفكيك الداخلي عبر آليات متعددة، مع إفشال خطط الدول في العمل على مواجهة تلك العوامل، وتتضمن خططا لإضعاف الدول المستهدفة وحصارها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وفي بعض الأحيان عسكريا لتتآكل قدراتها على الصعيد الدولي والداخلي ولتصل إلى حالة الفشل الشامل الكلي.

شهدت العديد من الدول العربية حراكا سياسيا واسعا أواخر عام 2010اتسم هذا الحراك في جزء منه بالطابع السلمي فيما اتجه في أخرى نحو الصراع العسكري المسلح، وأدى هذا الحراك إلى تنحي رؤساء تلك الدول وإسقاط

البعض الآخر بالقوة، ونظرا لما يشكله هذا الحراك من أهمية وما قد ينتج عنه من متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على الصعيد العربي وانعكاساته الإقليمية والدولية، أحدث مسار هذا الحراك في المنطقة الكثير من التغيرات في نمط التفاعلات الإقليمية بعد تراجع المحور التقليدي السعودي –المصري– السوري، وإفساح المجال أمام دول عربية أخرى، له قيام بأدوار أكثر تأثيرا وفاعلية في الشؤون الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

من بين المفاهيم الجديدة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية في ظل العولمة نجد مفهوم "الدولة الفاشلة"، وقد برز مصطلح الدولة الضعيفة أو الفاشلة بعد نهاية الحرب الباردة وكان من الباحثين الذين استخدموا هذا المصطلح قونار ميردال، باري بوزان، جويل ميكدال، روبرت جاكسون.

الدولة الفاشلة مفهوم يعبر عن درجة عليا لأزمة تعاني أبعاد متعددة منها نذكر: ضعف التنمية الإنسانية، ضعف التجانس الاجتماعي، غياب دولة القانون، غياب الديمقراطية التشاركية انتشار الفساد، التهميش، الفقر، الأمراض المزمنة، تصل في بعض الأحيان إلى المجاعة مثل ما هو حاصل في اليمن والصومال، العنف السياسي.

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات قياس فشل الدولة

تستخدم المؤشرات لغرضين أساسيين[1]:

الأول: تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

الثاني: استخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة ومتوسطة وطويلة.

يعبر المؤشر عن قياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة،ويعد المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر.

من خلال الجدول رقم: 01 يمكن توضيح الفروق بين المؤشرات، البيانات الإحصائية والمعلومات.

[1] يمن حافظ الحماقي، **مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها**، محاضرة، جامعة عين شمس، القاهرة، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 01/ 2020 على الساعة 02:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
Chromeextension://ohfgljdgelakfkefopgklcohadegdpjf/http://www.mof.gov.eg/equalityfinallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf, p 2-3

جدول رقم 01: الفروق بين المؤشرات البيانات الإحصائية والمعلومات

المؤشرات	المعلومات	البيانات الإحصائية
هي تحويل البيانات المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقويم للأداء والمؤشرات قد تكون رقم واحد أو مجموعة أرقام.	عبارة عن تجميع للبيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها في تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم.	عبارة عن تجميع رقمي للإجابة على التساؤل "كم" أي المقدار؟ كم العدد؟ هذا وقد تكون هذه الأرقام في شكل رقمي أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسومات البيانية.

المصدر : يمن حافظ الحماقي، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها، محاضرة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 4

كيفيةتحديد نوعالمؤشرالمناسبطبقالنوعالهدف:

يعتبرالتحديدالدقيقللأهدافالمرادتحقيقهامنتنفيذالمشروعاتالمختلفةووضوحهاالطريق

الوحيدلتحديدالمؤشرالمناسبلإنالأمريتطلبتحديدمؤشرلكلمرحلةمنمراحلالمشروعأو

البرنامجلتحقيقالمتابعةوهناكنوعينوتقييمالأداءأولبأولوالوقوفعلىالتقدمنحوتحقيقالهدفوهناكنوعينرئيسيينلتلكالأهداف:

النوعالأول:الأهدافالكمية Quantitive

حيثيمكنتحديدهاوحصرهابدقةوسهولةومنأمثلةهذهالأهداف: زيادةعددتسجيل الطالباتفيالمدارسالابتدائيةبنسبة 50 %فيمنطقةمحددةخلالخمسسنوات، وذلكتحقيقاً لتكافؤالفرصللنوعالاجتماعيفيمجالالقدرا ت، وبالتاليفأنالمؤشراتالمستخدمةلقياسمدىتحقيقهذاالهدفهيمؤشراتآمنةوذلك لتحقيقنسبةالزيادةفيقيدالفتياتبالمرحلةالابتدائية.

النوعالثاني:الأهدافالنوعية Qualitative

وهىالأهدافالتييمكنحصرنتائجهابصورةأكثرصعوبة،حيثترتبطفيالأغلبالأعم بأبعادإجتماعية.

مثالذلك: تمكينالفقراءالمنتفعينبالمشروعمنالمشاركةفيعمليةاتخاذالقرارفيتلك الأوضاعالمرتبطةبهم.[1]

الفرع الثاني: تعريف الدولة الفاشلة

هناك العديد من التعاريف التي انتشرت في الأدبيات السياسية حول الدولة الفاشلة وغالبيتها هي غربية بالأساس وتختلف من مفكر إلى آخر بحيث إلى غاية اللحظة مازال تعريف الدولة الفاشلة غامض وغير واضح، ،لذا سوف نحاول تقديم أهم التعاريف الخاصة بالدولة الفاشلة ، فهناك من ينطلق في تعريفه للدول الفاشلة من خلال مقارنتها لدولة مستقرة بمعنى المتطورة وهو ما يطرح إشكالية تحديد نموذج الدولة المستقرة الذي قد يختلف باختلاف التوجهات

[1] يمن حافظ الحماقي، **مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها**، محاضرة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 4، مرجع سابق.

وهو ما يراه البعض تحيزًا للنموذج الغربي وعلى هذا الأساس فإنه يلاحظ تعدد المفاهيم والتّسميات الدالة على المفهوم[1].

المفكر نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)يرى بأن الدولة الفاشلة هي:" الدولة الفاشلة يطلق عادة على الدول التي تعتبر مصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية مثل العر اق أو في حاجة لتدخل غربي أمريكي لإنقاذ شعبها مثل هايتي وليبيا"[2].

مركز إستراتيجية التقييم (Assessment Strategic) عرف الدولة الفاشلة بأنها: " الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الأمنية العشائرية، القبلية والدينية مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوقالإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون"[3].

تعريف روبرت باتس Robert Bates:" أنه نظرا للارتباط القوي بين الحرب الأهلية وفشل الدولة، فإذا نظرنا في أسباب الحرب الأهلية من المرجح أن نجد أدلة حول أسباب فشل الدولة كذلك، كما في كولومبيا" [4]إلا أنه يغالي في الدور الذي تلعبه الميليشيات باعتبارها تشكل الفئة الحاسمة في العلاقة بين فشل الدولة والعنف المنظم.

تعريف جنيفر ميلي(Jennifer Miley)يرى التعريف أن فشل الدولة يعني افتقادها للقدرة على السيطرة الفعلية على مؤسساتها وكل إقليمها حيث تكون مؤسسات الدولة غير قادرة على توفير الأمن، والتمثيل الشرعي، افتقاد بيئة تفضي إلى النشاط الاقتصادي المربح المريح، وعدم القدرة على تقديم خدمات الرعاية الأساسية، وبالتالي انهيار الدولة، من حلال هذا يعني أن مؤسسات الدولة لم تفشل فحسب،بل أيضا قد تدمرت، كما حدث في ليبيريا وسيراليون خلال الحروب الأهلية عام 1990، وفي أفغانستان بعد التدخل السوفياتي عام 1979 وبعد الإطاحة بحكومة طالبان عام 2001 ، وفي الصومال بعد سقوط نظام بريعام1991[5]، وما يحدث الآن في ليبيا واليمن.

لعل ما يؤكد هذا الطرح هو أستاذ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في كلية الحرب الوطنية بواشنطن مايكل مازار(Michael J. Mazar)في مقاله الذي نشره في مجلة فورين أفارز (Foreign Affairs)(جانفي 2014 تحت عنوان: "The Rise and Fall of the Failed State Paradigm"حيث يربأنه مع نهاية الحرب الباردة

---

[1] فريال منايفي، رقية غربي،" **طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي: منطقة الساحل الإفريقي نموذجا**، ورقة بحث في الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية حول الساحل الإفريقي، جامعةقالمة، قسم العلوم السياسية، 24 – 25 نوفمبر 2013، ص ص7- 8

[2] نعوم تشومسكي، ترجمة : سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** ، ط 01، دار الكتاب العربي لبنان،2007 ، ص 08.

[3]Maurice Ronai, **claire d'etude stratégique** no 202 eme édition , 1997 obtenu par , consulté le 12/12/2020.in : www.cirpes.net/ pdf

[4] على الدين هلال ، أمل أحمد هاني زكى إبراهيم، **"فشل الدولة وتحول الدولة"** جامعة القاهرة ، مصر 2014- 2015 ، ص 05-06

[5] على الدين هلال ، مرجع سابق، ص 05-06

نظر خبراء الأمن القومي الأمريكي إلا أن أخطر مصادر التهديدات تكمن في هشاشة وفشل الدول التي تعتبر المغذي الرئيسي للعنف والتطرف والفوضى وكانت تجارب الصومال، هايتي ويوغوسلافيا أبرز معزز لهذا الافتراض وهو ما جعل إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون تركز على إدارة النزاعات في المناطق التي تشهد حروبا أهلية، وما عزز هذه السياسة هو أحداث 11 سبتمبر 2001 أين بدأ الحديث داخل الإدارة الأمريكية على ضرورة التدخل عسكريا في تلك الدول باعتبارها مصدرا للإرهاب[1].

في كتابه الدولة الحرب ودولة الحرب The state war and the state of war 1995 يرى كلفن هولستي Kalven holstiأن المشكلة المركزية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول، الحروب بين الشعوب، وهو ما أسماه حروب الجيل الثالث وهي حروب نتيجة غياب المأسسة ونتيجة مباشرة للدولة ز الضعيف[2].

مارتن غريفيثس (Martin Griffiths) وتيري أوكالاهان (Terry O'Callaghan) في موسوعتهما المعنونة بـ "مفاهيم في العلاقات الدولية : "يريان أن الدولة الفاشلة كمفهوم تحليلي هي:" الدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، أنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي"[3].

أما روبرت روتبرغ (Robert Rotberg) فيرى أن الدول الفاشلة:" هي تلك الدول التي تعني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها، حكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية"[4]

أما الدولة الفاشلة حسب سارج سور (Serge Sur) فهي:" تلك الدولة التي لا تستطيع حل مشاكلها لوحدها، والتي هي بحاجة لتدخل خارجي، حتى في حالة غياب موافقة الدولة المعنية[5].

---

[1]Michael J. Mazar," **The Rise and Fall of the Failed State Paradigm**",consulté le 15/03/2019.in : http://www.foreignaffairs.com/articles/140347/michael-j-mazarr/the-rise-and-fall-of-the-failed-state-paradigm

[2] بوحنية قوي، **ظاهرة الدولة الفاشلة في إقليم الشرق**، محاضرات في منتدى الشرق (أكاديميا الشرق)، تركيا، 2016، ص 03

[3]مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008 ص221.

[4] Robert Rotberg, **when states fail :causes and consequences**.(UK:princeton university press,2003).p.01.

[5]Serge Sur, "**Sur les Etats défaillants**", Commentaire, no 112 (hiver 2005-2006), pp 891-899

وفي تعريف آخر للدولة الفاشلة كمفهوم عملي: "هي الدولة التي تعمل من خلال تركيبة معقدة من الصراعات السياسية الحادة وأزمات النظام والتي تتصف أيضاً بالانهيار التّام أو شبه التّام للسلطة السياسية المركزية فيها" [1]

أما رونالد زميرمان (Roland Zimmerman) فيرى أن الدولة الفاشلة هي :" الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون"[2]

أما أستاذ القانون الدولي دانييل ثورر (Daniel Thürer) فيرى : " أن الدول الفاشلة القانونية تحتفظ بالصفة القانونية ككيان سيادي إلا أنها دول فقدت الأغراض العملية وقابلية الممارسة بمعنى غياب هيكل يمثل الدولة، وملزم قانونيا على المستويين الداخلي والخارجي لذلك لا يكون هنا كسحب للاعتراف الدولي بهذه الدولة بشكل صريح مما يؤدي إلى زوالهاغير أنّ ما يحدث هو أن قطاع العلاقات الدبلوماسية مع باقي الدول كما أن أي عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية إزاء هذه الدول تكون عديمة الجدوى[3].

تعريف The Political Instability Task Force (PITF): هناك العديد من الدلالات أو المؤشرات على فشل الدولة، نذكر منها: عدم الاستقرار السياسي، الصراع العنيف واسع النطاق (حرب أهلية)، والإبادة الجماعية

و(أو) تغيير النظام، التحولات المفاجئة في أنماط الحكم وفترات منعدم الاستقرار الشديد، والتحولات نحو الحكم الاستبدادي، وأشار إلى مجموعة من الدول الفاشلة والتي لا تزال حتى الآن، مثل أفغانستان والصومال[4].

أما بالنسبة ويليام أولسون (William Olson) الدولة الفاشلة :"هي تلك الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر"[5].

أما رونالد زيمرمان (Roland Zimmerman)فيرى أن الدولة الفاشلة هي:" الدولة التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون"[6].

---

[1] Christopher J. Kinnan, "**Failed State 2030**: **Nigeria A-Case Study**", Occasional Paper, no. 67(Feb 2011), p 115.

[2] زيدان زياني **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة:دراسة حالة دارفور** ، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008-2009 ، ص 16

[3]Daniel Thürer, **The Failed State and International Law**, International Review of the Red Cross, no. 836 (1999), p. 731, consulté le 15 mai 2018. disponible sur: http://www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovreign/30464.html.

[4] Vladimer Lenin, **The State and Revolution** , pp771-87 sixth edition: http://www.marxists.org/archive/lenin/works/7191/staterev/ch.10htm

[5] زيدان زياني، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة : دراسة حالة دارفور**، مرجع سابق، ص 16.

[6] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الدولة الفاشلة حسب عارف بني حمد هي: "الدولة الهشة أو الفاشلة هي التي ليس لديها سوى قدرة ضعيفة على القيام بوظائف الحكم الرئيسية وتعاني من أزمات داخلية سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وينخرها الفساد السياسي والمالي والإداري، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وخاصة تحقيق الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين ولا تمتلك حق إحتكار القوة المشروع، وتفقد جزءا من أراضيها لصالح تنظيمات مسلحة أو حركات تمرد، وتعاني من تدخلات إقليمية ودولية مباشرة وغير مباشرة، وتفتقد إلى الشرعية داخليا وخارجيا، وقابلة أكثر للصدمات الداخلية والخارجية مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، ويشكل الفقر والبطالة والفساد "[1]

وفي تعريف آخر للدولة الفاشلة:" فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على إقليم أو أقاليم من أراضيها، أو فقدان الدولة حقها السيادي في احتكار قوّتها بشكل شرعي، ما يعرّضها للاضطرابات وحركات العصيان المدني، فتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية"[2].

تتسم الدول الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتحدث نزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالباً، وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة، حالات من العصيان وتمرد المدنيين، لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفاً للدولة الفاشلة، بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلاً، ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة، ويبرز فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها[3].

وتعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف أطياف المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساساً على عدم قدرتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها،علماً أن ذلك يكون عاملاً رئيسياً في دفعها إلى الفشل، ولا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها حيث

---

[1] عارف بني حمد، **تحليل أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة لعام 2018**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 04/ 2020 على الساعة 00:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.talabanews.net/ar/%D8%AA%D8%AD%D9 %852018#.XqTHp9QrLDc

[2] نسيم خوري، **مفهوم الدولة الفاشلة كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟** تم تصفح هذا الموقع في 26/ 10/ 2020 على الساعة 17:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%83-

[3] روبرت روتبرغ ، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية** العدد117- مارس 2003 ص51

تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية، ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهماً في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقاً من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية [1].

وفي تعريف آخر لمنظمة التعاون الدولي عن فشل وهشاشة الدولة:" في الدول والأوضاع الهشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بمبادئ المشاركة الدولية الجيدة، وقد عدلت المنظمة التعريف لتبيّن دور التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع الشرعية فأصبحت الدول الهشة هيالتغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية[2].

تصل الدولة لتصبح دولة فاشلة وهشة بسبب العديد من العوامل بدءاً بالصراعات العنيفة وصولاً إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها، وتظهر هذه الهشاشة والفشل بدرجات متفاوتة من الحدة، فتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي الشديد، وفي المراحل الأولى لتشكيل الدولة، وفي فترات التعرض للإضرابات طويلة المدى، والصدامات الخارجية الحادة والمتكررة، وقد يؤدي سوء تدبير هذه المراحل الحساسة إلى بروز أقصى مظاهر فشل وهشاشة الدولة [3].

ويشكل التباين إحدى السمات الرئيسية لمظاهر الهشاشة وللدول التي توصف بالهشة، حيث يرى بعض الكتاب والمفكرين أن مفهوم الهشاشة هو مفهوم فضفاض، ويقول برينكنر هوف:" الدولة الهشة تخرج من الاستقرار نحو الصراع والأزمة والفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار على الفاعلين الخارجيين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة، لأنه حتى في أسوأ حالات فشل الدولة فهذا لا يعني وجود فراغ سياسي، إذ تستطيع المؤسسات الرسمية ولو جزئياً أن تؤدي بعض وظائف الدولة، وذلك لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة"[4].

الفرع الثالث: الربيع العربي: المفهوم، الخصائص، دوافع قيامه.

خرج الآلاف من المواطنين في جميع أنحاء العالم العربي إلى الشوارع في 2011، ووعدت الانتفاضات الشعبية من تونس إلى القاهرة بإسقاط الأنظمة الأوتوقراطية والدخول في إصلاحات ديمقراطية. للحظة، بدا الأمر كما لو أن

---

[1] المصدر نفسه، ص52

[2] مركز روبرت شومان، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا – صياغة نهج أوروبي جديد** ، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، المعهد الجامعي الأوروبي، ساندو مينيكو دي فيسولي، 2009، ص16، تم تصفح هذا الموقع في 2020/05/14 على الساعة 02:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني: https://ec.europa.eu/info/index_en

3المرجع نفسه، ص17

[4] المرجع نفسه، ص 18

النظام الشرق أوسطي القديم كان يقترب من نهايته، وأصبح نظام جديد لكن الأمور سرعان ما انفصلت. انهارت وانتقلت إلى حرب أهلية؛ ووجد آخرون طرقًا لتخبط السيطرة على مجتمعاتهم واستعادتها. بعد سبع سنوات، يبدو أن هذه الآمال المبكرة في تحول جوهري وإيجابي كانت في غير محلها بشكل عميق لكن الاضطراب أدى في واقع الأمر إلى إنشاء نظام عربي جديد، على الرغم من أن الانتفاضات العربية لم تسفر عن ديمقراطيات جديدة ناجحة، إلا أنها أعادت تشكيل العلاقات الإقليمية. القوى العظمى التقليدية – مصر والعراق وسوريا – هي الآن بالكاد دول وظيفية. أدى تكاثر الدول الفاشلة والضعيفة إلى خلق فرص جديدة للمنافسة والتدخل، مواتية لممثلين جدد وقدرات جديدة، لم تعد الديناميكيات الإقليمية تحددها التحالفات الرسمية والنزاعات التقليدية بين الدول الكبرى، تعمل السلطة من خلال النفوذ والحرب بالوكالة[1].

شهدتالمنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيرا تجسد في حركات واحتجاجات شعبيةكبيرة ، بدأت من تونس في أواخر عام 2010 ثم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وباتت تعرف بثورات الربيع، وقد عمت بعض الدول العربيةموجة عارمة من التبدل السياسي منذ اندلا ع ثورات وحركات الاحتجاج على النظم العربية،فقد وصل التغيير إلى تونس ومصر وليبيا واليمن ، بينما اتخذ أشكالا أخرى امتدت من نظامالصراع المحدود وصولا إلى الحرب الأهلية الشاملة كما حصل في سوريا.

الربيع العربي يعود هذا المصطلح إلى الثورات التي حدثت سنة 1848، التييشار إليها أحيانا باسم"ربيع الأمم"، و ربيع بارغ 1968 من القرن الماضي، واستخدمالمصطلح في أعقاب حرب العراقمن العديد من المعلقين والمدونينحيث كاف منالمتوقع حركة عربية كبرى صوب الديمقراطية،وقد بدأ الاستخدام الأول للربيع العربي الربيعالعربي كما أستخدم للدلالة على هذه الأحداث مع مجلة السياسية الأمريكية.

أولا: مفهوم الربيع العربي

الأحداث التي طالت المنطقة العربية م نذ نهاية 2010، بدءا بتونس لتمتد بعد ذلك إلى أكثر من بلد عربي أين بدأ الحديث عن مصطلح الربيع العربي في الوطن العربي وعجز قادة الأنظمة العربية عن إحتواء الأوضاع، غير أن السؤال يبقى قائما عن خلفية مصطلح الربيع العربي؟ وهل ما حدث في تونس، مصر،سوريا وما يحدث الآن في اليمن وليبيا هو ربيع؟

[1]Marc Lynch , **The New Arab Order** :**Power and Violence in Today's Middle East**, foreign affairs , October 2018, look at :
https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order

1_ تعريف الربيع العربي (الحراك العربي)

الربيع العربي هو اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع عام 2011 ويعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط النظام القائم والتي انطلقت منذ أن أشعلتها نار المواطن التونسي شهيد الكرامة محمد البوعزيزي في جمهورية تونس وأسقطت رئيسها زين العابدين بن علي، ثم في جمهورية مصر العربية وأسقطت أيضا رئيسها حسني مبارك كما أسقط الليبيون نظام معمر القذافي في ليبيا، واندلعت كذلك في اليمن وسورية والبحرين وغيرها.[1]

وفي تعريف آخر للربيع العربي هو:" ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أهم هي ظاهرة التغيير الاجتماعي (Social Change)التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أوالقيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى أخر بحسب المكان والزمان"[2]

الربيع العربي في مفهومه العام يعني:" كل النشاطات السياسية الفردية منها والجماعية داخل الوطن وخارجه كما يعرف على أنه حركة سياسية واجتماعية ومدنية جاءت كرد فعل على ويتخذ أساليب النضال السلميطريقة لحل النزاع"[3]

هذا الحدث الذي بدا صغيرا في حجمه كانت لهتداعياته الكبيرة فقد كان يختزل حالة احتقان الشارع العربي لدرجة كبيرة، فسرعان ما انتقل الأمر إلى العديدمن الأقطار العربية كمصر وليبيا واليمن والبحرين وليبيا واليمن والبحرين وسوريا[4]

عندما نعود لمصطلح "الربيع" نجد أن له أصل أوروبي، يستحضر روابط بينه وبين "ربيع الأوطان" 1848،" ربيع براغ" 1968، أو *ربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات بعد سقوط الشيوعية، عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة مستبدة حكمت لعقود.

إن" الربيع العربي"، وفقاً لهذا التفكير، مماثل للتجربة الأوروبية .فالغرب هو من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرتفي المنطقة العربية بدءاً بتونس ،حيث كانت صحيفة الأندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح. وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضاً بثورات الربيع الأوروبي، وقيل بأنه

---

[1] **الربيع العربي**، موقعمعرفة، تم تصفح هذا الموقع في 18/ 11/ 2020 على الساعة 18:00 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[2] هشام محمود الأقداحي، **الحراك السياسي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 216.

[3] مناورة عبد اللطيف ،" **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار في دولة الكويت 2006/ 2012**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2003، ص 18- 19.

[4] صليحة كبابي، **الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية**، من أعمال الملتقى الوطني، التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24. 25 أفريل 2012

تم استخدام مصطلح «الربيع» لأول مرة في مصطلح «ربيع الأمم» أو «ربيع الشعوب» للإشارة إلى الثورات الأوروبية في 1848، فإنّ لمصطلح «الربيع» كإشارة لأنظمة ديكتاتورية تقوم بإتباع النهج الليبرالي نظامها تاريخاً أميركياً إبان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي ، وقد استخدم لوصف سلسلة من الإصلاحات التي اتخذت في الفترة 1966-١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا التي ألغاها في وقت لاحق الغزو السوفيتي للبلاد في آب/ أغسطس 1968، وكان "ربيع براغ" (ويقال إنّ أول من صاغ اسمه كانت مجلة "فورين أفيرز" الأميركية) قد تكشف في نهاية المطاف بأنّه لم يطل سوى الطبقات المهنية والإدارية والتكنوقراطية (بمن فيهم مديرو المصانع وبيروقراطيو الدولة) التي انبثقت عن النظام الشيوعي التشيكوسلوفاكي بعد الحرب العالمية الثانية، على حساب الطبقة العاملة، التي عارضت هذا "الربيع" بالمطلق منذ لحظة اعتماد هذه الإصلاحات الاقتصادية. في الواقع، كان معدل النمو الحقيقي لأجور العمال التشيكوسلوفاكيين هو أبطأ معدل في أوروبا الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء في الفترة 1961– 1966، ولم يكن هذا هو واقع الحال بالنسبة إلى الموظفين التقنيين والإداريين الذين ارتفعت أجورهم في الفترة نفسها بنسبة 42%أكثر من أجور العمال، في حقيقة الأمر، لم يكن ما سمي "ربيع براغ" في معظمه سوى عملية لتحرير الاقتصاد، وهو على وجه التحديد ما دعا الغرب إلى الدفاع عنه ومواصلة استخدامه إيديولوجياً حتى الآن على أنّه الربيع السياسي التدشيني الذي سعى إلى خدمة المصالح الغربية في فترة الحرب الباردة. وعلى هذا النحو، فقد كان بحق ربيعاً أميركياً أكثر منه ربيعاً تشيكوسلوفاكياً. وفضلاً عن ذلك، كان "ربيع براغ" عملية قامت من أعلى إلى أسفل، إذ بدأ من داخل النظام نفسه وقاده أعضاء وقادة الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، وأبرزهم الكسندر دوبتشيك، ولم يصل بالضرورة إلى الأسفل إلا إلى الطبقات الإدارية والمهنية وللمثقفين، ولكن ليس لغالبية الشعب.

كما يُنسب مصطلح "الربيع" بمفهوم التحرّر من قيود حياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى الفيلسوف الأمريكي والأستاذ الجامعي "جورج سنتيانا" الذي توفي 1952، وكان يحمل الجنسية الإسبانية لكنه لايعترف بها، ويعتبر نفسه أمريكياً، لذلك اعتبر من الأدباء الأمريكيين! حيث كان يلقي محاضرته على تلاميذه كعادته، والوقت ربيع. نظر فجأة إلى نافذة الحديقة ،ثم سرح بذهنه!وقال لتلاميذه: عفوا لن أستطيع استكمال المحاضرة، لأنني على موعد مع الربيع!ثم جمع أوراقه وكتبه وحمل حقيبته وغادر القاعة مسرعا، ولم يرجع إليها بعد ذلك مرة أخرى بقية حياته! وأصبحت عبارة الفيلسوف الأمريكي تُطلق على من يمتلك الشجاعة التي تُمكّنه من الإقدام على التغيير،ومن لا ترضيه حياته سيقول لها :عفوا إنّني على موعد مع الربيع![1]

1جبران صالح على حرمل، **ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)** ،الحوار المتمدن، العدد: 4068، 20 أفريل 2013، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2019 على الساعة 20:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286

ثانيا: الدوافع الداخلية والخارجية لقيام الربيع العربي

بعد مرور تسعة أعوام على انطلاق شرارة الربيع العربي، الذي بدأت مَوْجَتُه الثورية الأولى مُطالِبَةً بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ثم الموجة الارتدادية التي قادتها قوى الثورة المضادة، يتبيَّن اليوم أن تعثُّر الثورات لم يكن حتميًّا، وإنما كان نتيجة تضافر عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. وتشير الديناميات التي خلقتها حركة الربيع العربي إلى أن التيار الثوري لا يزال يقاوم الانقلاب في مصر، بينما يُواجه شباب الثورة في اليمن حلف الثورة المضادة، كما لا تزال قوى المعارضة السورية بشقيها السياسي والمسلَّح تُقاوم النظام وتنظيم الدولة معًا للحفاظ على الحلم الثوري. وفي ليبيا تُواجِه قوى الثورة عودة بقايا النظام القديم وتتمسَّك بالاحتكام إلى الخيار الشعبي ، وتؤكد هذه الديناميات أن الأعوام التسع الماضية لم تكن سوى بداية لمسار طويل مفتوح النهايات، وأن التغيُّرات السياسية والاجتماعية الكبرى تحتاج إلى وقت طويل لِتُفْرِزَ بدائل حقيقية أكثر استقرارًا واستدامة، رغم كل الإختلافات بين البلدان العربية في الإمكانات وفي الأهمية من الناحية الإستراتجية والاقتصادية، فانه يمكن تحديد جملة من الأسباب العامة المشتركة التي أسهمت في ظهور الحراك العربي وتنقسم إلى:

1 – الأسباب الداخلية لقيام الربيع العربي.

تعددت الأسباب الداخلية لقيام الربيع العربي فمنها أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية وثقافية لها دور مفصلي وحاسم فيظهور الحراك العربي، ويمكن في هذا الإطار الاعتماد على مدخل الحرمان لـ: "تيد روبرت جير"(Ted Robert Gurr) في كتابه الموسوم" لماذا يتمرد البشر" (Why Men Rebel) والذي نشره في 1970 على خلفية حركات الاحتجاج الطلابية في الستينيات، وقد تناولالأبعاد النفسية للحرمان الاقتصادي ودورها في حفز الثورة والعصيان أو العنف، من خلال التركيز على مفهوم الحرمان النسبي (Relative Deprivation)ووفقا لذلك يطرح**جير**(Gurr) مقاربة أو مدخلا أساسيا في محاولة منه لفهم أسباب التمرد أو الأسباب التي تجعل الرجال يثورون، وذلك بالاعتماد على متغيرين أساسيين بوجودأزمتين بنيويتين أساسيتين هم القهر والفقر، ويعبر هذا المدخل عن حالة نفسية واجتماعية ديناميكية تنتجعن التناقض بين أوضاع الإنسان أو المجموعة من البشر وتطلعاتهم في الحصول علي الوقاية أو الأمن أو التحقق الذاتي، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها ومن ثم فإن عمق ومدي الشعور بالإحباط الناتج عن إدراك الحرمان وفقا لهذه الرؤية هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري، وكلما كان الشعور بالإحباط ممتدا وعميقا تزايدت فرص السلوك العنيف[1].

[1]Ted Robert Gurr, **Why Men Rebel Redux**: **How Valid are its Arguments 40 years On?** 17.11.2011, consulté le 30 avril 2020, disponible sur: https://www.e-ir.info/2011/11/17/why-men-rebel-redux-how-valid-are-its-arguments-40-years-on/

عند محاولة إسقاط هذه المقاربة على الواقع العربي أو الدول العربية التي عرفت حراكا شعبيا نجدها **تعاني من هذين المتغيرين ويظهر ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

أ - **غياب الإصلاحات:**

عندما يصبح الفساد هو أساس الحكومات والسياسات وتتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد يؤدى هذا إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بالثورات ضد حكامه وفسادهم.

فتتحدث الأنظمة العربية جمهورية كانت أو ملكية عن الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة وحماية حرية الرأي والتعبير لكن تلك الإصلاحات في أحسن الأحوال تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها، فقد شهدت دول مثل الجزائر والأردن واليمن ومصر البدء في تنفيذ إصلاحات سياسية طموحة مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين أو حتى قبل ذلك التاريخ لكنها سرعان ما تراجعت كلية عن تلك الإصلاحات مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وقد تطورت الأمور في دول مثل مصر وتونس بحيث أن أي إصلاح يتم الحديث عنه أصبح يعني المزيد من التضييق لدائرة السلطة والنفوذ[1].

ب - **فساد الطبقة الحاكمة:**

إن الأوليجاركية تعنى القلة التي تحكم لصالح نفسها وليس لصالح الشعوب وقد تطورت النظم الجمهورية الاستبدادية في العالم العربي إليها، ضف إلى ذلك أن تلك القلة ورغم الطبيعة الجمهورية للأنظمة قد قامت بشكل أساسي على علاقات القرابة والنسب، وأدى ظهور الأوليجاركية كجماعة من اللصوص لا هم لها إلا الاستيلاء على الموارد العامة وأحيانا الخاصة من جهة إلى تضييق قاعدة الأنظمة وخصوصا بعد أن أصبحت تلك الطبقة تشمل بشكل أساسي الحاكم الفرد وأسرته وأقاربه، والى احتدم الصراع بين مكونات تلك الطبقة من جهة أخرى[2]، وقد أدى ذلك مع ظهور التوريث كحل لأزمة انتقال السلطة في الجمهوريات العربية، إلى جعل تلك الأوليجاركيات هدفا سهلا للثورات الشعبية.

[1] عدنان الأسمر،"**مراحل تطور الثورة**"، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2019على الساعة 20:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270239

[2] عبد الله الفقيه،"**أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن**"، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2020 على الساعة 22:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.al-tagheer.com/arts7336.html

ج -**تدهور الأوضاع الاقتصادية:**

إن انتشار الفقر وتدنى مستويات المعيشة وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة لممارسات إحتكارية من الدولة وإتباع النظام الحاكم فيها، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية المترتبة على تدهور تلك الأوضاع الاقتصادية قد يؤدى إلى قيام الشعوب الثورة على تلك الأوضاع.

د - **نظرية الدومينو:**

وهى نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتيه لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، أو أن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعدا للتأثر بالموجة [1]، هذه النظرية تزيد من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدى جيرانها من الدول،ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا فى الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى، وهذا ما حدث عندما قامت ثورة مصر وانتقلت أثارها كعدوة لمصر[2]، ولفرض الإستقرار داخل الدولة مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، يمكن إجمالها فيما يلي:

1 -نمط إنتقال السلطة في الدولة:يقصد بتداول السلطة بشكل عام وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه اللبرالي الغربي على قاعدة النظر إلى التداول السلمي على السلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي[3]

---

[1] إيمان احمد رجب،"**المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية**"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، أفريل 2011، ص 15

[2] Peter T. Lesson and Andrea M. Dean, **The Democratic Domino Theory** :**An Empirical Investigation**, American Journal of Political Science,(Vol.53,No.3) Jul.,2009.

[3] صفي الدين خربوش،" **تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات**"، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 04/ 2019 على الساعة 23:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres

وبذلك فالتداول السلمي على السلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي الذي هو حكم غير أبدي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر، ومن مدة إلى مدة أخرى، بحسب رغبات الشعب كما تظهر من ناتج ممارساته السياسية[1]

أما انتقال السلطة وربطه بمؤشرات الاستقرار السياسي فيقصد به تحديدا تغيير شخص رئيس الدولة. وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الإنتقال هذه طبقا للقانون والدستور فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي وبذلك يصبح تداول السلطة هنا ذا أساس ديمقراطي لأن القوى التي هي خارج السلطة تجد أن لها الحق في المشاركة فيها أو ممارستها طبقا للدستور والقوانين الإنتخابية في مقابل إلتزام من بيده السلطة بهذه القوانين والقواعد مع تفهمه بعدم أحقيته في احتكار السلطة ومن ثم الإعتراف بتداولها سلميا.

أما إذا تم انتقال السلطة عن طريق الإنقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي كونه راجع إلى احتكار السلطة ومنع تداولها مما يؤدى إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الإنتماء للقوى غير المشاركة في السلطة، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها أو محاولات إسقاطها وتغييرها عملا طبيعيا كتعبير عن عدم تمثيل السلطة لعموم الشعب ومصالحه، والنتيجة في النهاية إما استقرار سياسي أو عدم إستقرار سياسي[2].

2 – شرعية النظام السياسي:يثير مفهوم الشرعية قدرا واضحا من الإلتباس والإختلاف بين المفكرين والباحثين فيها، فهي على وجه الخصوص مشكلة مربكة عند الجميع، غير أنه وبشكل عام هناك اتفاق شبه نهائي على أن الشرعية السياسية يقصد بها تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيقه لمصالح الشعب وصيانة إستقلال البلاد وحماية الحقوق، وبعبارة أكثر وضوحا أن النظام السياسي يكتسب شرعيته الحقيقية من تقبل أفراد الشعب لحكمه مع خضوعهم له عن طواعية حقيقية[3]

ويرى الباحث محمد نصر المهنا أن الشرعية هي سند شرعي يتمثل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي[4]

---

[1] خميس حزام والي،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2003، ص.265

[2] المرجع نفسه، ص.266.

[3] **المرجع نفسه**، ص.19.

[4] محمد نصر المهنا،**العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، منشأة المعارف،الإسكندرية، 2002،ص321

في حين أن الباحث السيد يس يرى أن الشرعية تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة[1]

وبمفهوم المخالفة فإن إشكالية الشرعية تحدث عند تراجع القبول أو انعدامه لدى الأغلبية من المحكومين للحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة، فمشكلة الشرعية هي انهيار في البناء المؤسساتي، وفي أداء الحكم ينجم عن الإختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي[2].

وعليه فالشرعية السياسية التي يكتسبها النظام السياسي تعد من الدعائم الأساسية للإستقرار السياسي، والإستقرار السياسي بدوره يعد من دلائل الشرعية السياسية، أما انهيار الشرعية فيعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول وطواعية، مما يؤدي إلى إمكانية إستخدام العنف بكل أشكاله وبالتالي حدوث حالة عدم إستقرار سياسي.

3 –قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الإستقرار السياسي، ذلك أن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلاد في حال تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن قوة الدولة يجب أن لا تتناقض مع الاستقرار السياسي الحقيقي لأن القوة قد تفهم بشكل ملتبس إذا تم ربطها بالاستقرار السياسي المطلوب. فهذا الأخير ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبع في الدولة يحدد مدى الإستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه[3].

وبالتالي فقوة النظام السياسي تكمن في مدى امتلاكه لعناصر القوة الضرورية داخليا من خلال التدابير المختلفة والتي تصب فعليا في مصلحة المواطنين والمجتمع بشكل عام، وخارجيا بالقدرة على حماية أمن البلاد وصد أي اعتداء خارجي.

وعليه إن كان النظام قويا فيتحقق الاستقرار السياسي، أما إن كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع صون سيادته أمام العدو الخارجي وعاجزا عن تحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية هو التبعية للنظم القوية مما يحدث على المدى الطويل أو القصير حالة من عدم الاستقرار السياسي.

---

[1] السيد يس،**الحوار الحضاري في عصر العولمة**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2002،ص 140.

[2] أسامة الغزالي حرب،**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون،الكويت، 1987، ص181.

[3] مدونة السنهوري الأكاديمية ،" **الاستقرار السياسي**" ،تم تصفح هذا الموقع في 07/ 03/ 2019على الساعة 18:22، نقلا من الموقع الالكتروني: http://khaleifa.wordpress.com

4 –محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:يقصد بالقيادات السياسية هنا السلطة التنفيذية، ذلك أن بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة هو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، ولكن ينبغي أن يقترن ذلك برضا الشعب ، أما التقلبات الحاصلة في هذه المناصب من خلال سقوط الحكومات بمعدلات كبيرة، وذلك بسبب قصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة فإذا قلت مدتها عن ذلك فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي

5 –الاستقرار البرلماني:البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط)ولا يجوز مع ذلك للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

وعليه فاستمرار البرلمان في أدائه لوظائفه المنوطة به بنص الدستور المكرس للديمقراطية الحقيقية يعد إحدى مؤشرات الاستقرار السياسي وفي العكس من ذلك سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

6 –الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية أحد أهم المؤشرات الدالة على الإستقرار السياسي، ويرى البعض أنها تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة[1] أما الباحث ناجي عبد النور فيرى أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي[2]

وبذلك تعد المشاركة السياسية أساس الديمقراطية من خلال اتساع الإقتراع الشامل وامتداده بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، وأيضا من خلال المؤسسات الشرعية التي تيسر وتشجع اللقاءات والتجمعات السياسية. ويساهم تشجيع المشاركة السياسية في تطبيق وتجسيد الشرعية السياسية[3]

---

[1] عامر صبع،**دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999–2004**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص.20.

[2] ناجي عبد النور ، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للإنتخابات التشريعية 2007**، ورقة مقدمة الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر (المنعقد يومي 4 و5 ديسمبر 2007)، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر.

[3] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية** ، القاهرة: د.د.ن، 2005، ص.17.

إذن فالمشاركة السياسية التي تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم بحرية في مختلف القضايا، وكذا الحرية في اختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، تعد من أهم الوسائل التي تمكن من تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي

أما إذا غابت المشاركة السياسية الحقيقية، وقام النظام الحاكم بتقويضها ومنعها، بما يعني حضر الحريات أو التضييق عليها، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسمى بأزمة المشاركة السياسية والتي تعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة الحاكمة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب من جهة أخرى. وتصبح بذلك المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية [1].

وهذا ما من شأنه أن ينعكس سلبا على الحياة السياسية محدثا بذلك على المدى القصير أو البعيد حالة من عدم الاستقرار السياسي.

7 –غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الإنفصالية والتمردات: يعد العنف السياسي المتغير الرئيسي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وقد عرفهبول ويلكنسول :" بأنه يتضمن إستخدام القوة والتهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية"[2].

وهناك من يعتبره نوع من أنواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانيةوالعنف السياسي المقصود هنا قد يكون رسميا أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد تنظيمات أو جماعات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه[3]

وتعتبر الإغتيالات أو محاولات الإغتيال والإنقلابات أو محاولات الإنقلاب والتمرد وأعمال الشغب وغيرها من أهم أشكال العنف السياسي وأساليبه، وتعد أيضا أعلى صور عدم الإستقرار السياسي وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع[4]

وفي سياق متصل نجد أن النظام السياسي إذا عجز – بسبب ضعفه – عن إجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها مما يؤدي إلى العنف المتبادل فإن ذلك يؤدي إلى تقويض شرعية النظام وفعاليته، مما يؤدي إلى حالة من حالات عدم الإستقرار السياسي، فالعنف السياسي إذن هو قرينة دالة على انعدام الإستقرار السياسي [5]

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01،بيروت، 1992، ص 48.

[3] آدم قبي،"**رؤية حول العنف السياسي**" ، مجلة الباحث، ع1، 2002 ، ص 102.

[4] آدم قبي، مرجع سابق، ص ص.106-107.

[5] المرجع نفسه،ص.108.

8 –الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية):إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الإستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

ولكن المشكلة في واقع الحال ليست في التعددية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين، أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الإستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات

فالنموذج الأول غالبا ما ينتج عنه بروز الولاءات ما دون الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي المطالبة بالإستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق والسودان.

أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلان الهوية الوطنية على الهويات ما دون الوطنية

9 –نجاح السياسات الإقتصادية للنظام:للإقتصاد دور مهم في تحقيق الإستقرار السياسي، فتحقيق النمو الإقتصادي الملموس يساهم في الحد من الفقر والبطالة والتضخم، ومن شأن ذلك دون شك المساهمة الفعالة في تحقيق الإستقرار السياسي، حيث أن تدني وتراجع الإقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة والفراغ لدى شريحة إجتماعيةكبيرة يؤدي طرديا إلى زيادة معدلات الجريمة، ومن ثم حصول الإستياء العام الذي يهدد الإستقرار الإجتماعي ممايعكس سلبا على الوضع فيسبب حالة من عدم الإستقرار السياسي.

وعليه فالإستقرار الإقتصادي يعد من أهم مؤشرات الإستقرار السياسي، لأن النظام السياسي يكون مستقرا عندما يوجه سياساته الإقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي تنعكس إيجابا على مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي الحاكم.

10 –قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن ربطه إجمالا بالوضع الأمني و الإقتصادي وكلا السببين بدورهما يؤديان إلى ظاهرة عدم الإستقرار السياسي.

فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على توفر قدر من الإستقرار السياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة عالية دل ذلك على عدم وجود إستقرار سياسي. وأحيانا قد تكون العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الإستقرار السياسي في الدول المضيفة.

2 – الأسباب الإقليمية والدولية لقيام الربيع العربي.

كانت تسعة أعوام من عُمر حركة التغيير في الدول العربية؛ التي انطلقت في العام 2011، لا تسمح بإصدار أحكام مطلقة أو ناجزة بشأن تلك النهايات والتَّغيُّرات السياسية الجارية بسبب الديناميات التي لا تزال تفعل فِعْلَها في هذه الحركة، فإن المسارات المختلفة لتلك الحالات الثورية تقتضي على الأقل الوقوف على إنجازاتها وإخفاقاتها، وأدوار الفاعلين الإقليميين ومسؤوليات اللاعبين الدوليين في صيرورتها.

يوضح مسار التحول في ليبيا أن الطبقة السياسية أخفقت في ترسيخ نظام سياسي إثر سقوط نظام القذافي؛ إذ تفاجأ الثوار بعودة اللجنة الشعبية القديمة كما لم تستطع الثورة أن تُقدِّم مشروعًا جامعًا؛ فضلًا عن التنكُّر لهؤلاء الثوار وعدم استيعابهم في المؤسسات المختلفة؛ بل إن البعض اعتبرهم إرهابيين، وهذا يؤكد أن حقيقة الصراع في ليبيا هو صراع على السلطة والمال وامتلاك القوة. لذلك، فإن الحوار هو السبيل للخروج من الأزمة ما دام تاريخ 17 فبراير محل الاحترام، والثورة تمثِّل المرجعية.

غياب المشروع الجامع الذي واجه التجربة الليبية، كان أحد تحديات الثورة المصرية؛ فقد كانت الشعارات التي رفعها الثوار في الساحات والميادين كان يُراد لها أن تُحَوَّلَ إلى برامج سياسية وهي إشكالية حقيقية لابد من الوقوف عندها، كما أن الثورة لم تُفْرِزْ قيادات كاريزمية قادرة على أن تكون محركا للفعل الثوري، وتُقدِّم المتحدثة مؤشرات على الوضع الراهن التي تكشف عن تأميم الحياة السياسية بعد انقلاب 03 جويلية 2013، الذي تسبب في انتكاسة للبلاد وانقسام مجتمعي تلعب فيه أجهزة الإعلام الرسمية دورًا تحريضيًّا على القتل والكراهية، واستباحة دماء الآخر وشَيْطَنَتِهِ وإقصائه؛ بعد أن أصبحت العملية السياسية تُدار من أقبية المخابرات.

ويعتبر الدكتور عبد الوهاب الأفندي، أستاذ العلوم السياسية ورئيس برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدوحة، أن الثورة كانت مصدر إلهام للعالم بتوحُّد جميع القوى الفاعلة فيها؛ ومثَّلت ثورات مجتمعية فيها الكثير من الكرامة والشجاعة والعفوية في مواجهة أنظمة لا تتورَّع عن القيام بأي شيء للحفاظ على السلطة، سواء في ليبيا وسوريا ومصر وتونس واليمن، لكن في الوقت نفسه لم تَخْلُ الثورات العربية من أخطاء. ففي ليبيا مثلًا، يقول المتحدث، كان للثورة قيادة عسكرية وسياسية قادت الشعب بقدرة واقتدار بيد أن بعض الأطراف والميليشيات كانوا يزايدون عندما طالبوا بوضع خاص للثوار، بينما إذا انتهت الثورة ينبغي أن يرجع الجميع لوظائفه، كما أن الإسلاميين في مصر كانت أمامهم فرص للتعاون مع الفرقاء الآخرين، لكن الرئيس محمد مرسي رفض عروض المعارضة؛ لذلك فالتمسك بالشرعية الانتخابية ليس موقفًا صحيحًا. وهنا، يلاحظ الأفندي أن الثورات لم تنجح إلا عندما توحَّدت الشعوب؛ وهي وحدة سبقت في الأصل الثورة؛ مما يجعل روح الطمأنينة ضرورية بين الناس لأن البديل الدكتاتوري ليس حلًّا.

ازدادت أهمية أدوار القوى الإقليمية والدولية في مسار الثورات العربية مع مرور الوقت، وتحوَّل في بعض الحالات من عامل مؤثِّر إلى عامل مُحدِّد في مسار الأحداث، لاسيما بعد تحوُّل الساحة السورية تحديدًا إلى مسرح لصراعات مُرَكَّبَة أضحت فيها المعادلة الداخلية مجرد عنصر ثانوي. وهذا ما توقف عنده الدكتور برهان غليون، أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر في جامعة السوربون بباريس ورئيس المجلس الوطني السوري سابقًا، الذي أكَّد أن الثورة السورية تحوَّلت من ثورة إنسانية ذات مطالب مشروعة إلى حرب إقليمية دموية وحشية

تُسْتَخْدَم فيها الميليشيات والطائفية والأسلحة الكيماوية. وهنا يشير المتحدث إلى أربعة مشاريع إقليمية تتصارع في المنطقة؛ فهناك المشروع الإيراني الذي يهدف لأن تصبح طهران القوة المهيمنة على الإقليم مستخدمة القضية المذهبية لأهداف سياسية، ثم المشروع الإسرائيلي الذي يهدف إلى تحطيم جميع القوى التي يمكن أن تُشكِّل خطرًا على وجوده في المستقبل، واعتبر غليون أن هناك تقاطعًا بين المشروعين الإيراني والإسرائيلي من أجل تحطيم القوة العربية، وثالثًا: ثمة المشروع الروسي الذي وجد في التدخل العسكري بسوريا فرصة للرد على الغرب بعد تدخله في العراق وليبيا.

وفي هذا السياق، أشار الدكتور سيف عبد الفتاح، أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر، إلى أن الثورات جرى الالتفاف عليها سواء بتدخلات إقليمية أو دولية وتم تحويل بعضها إلى حالة من الحرب الأهلية أو الإبادة الجماعية، موضحًا أن المجازر التي تحدث اليوم في سوريا تؤكد أن القوى الإقليمية والدولية تدعم المستبد وتؤيده، وهو ما يُشعِر بالتواطؤ والتآمر من القوى الدولية التي تدخلت بقوة معتمِدة على الفُرقة والانقسام في الداخل. ويُلقي المتحدث باللوم على النُّخب المحلية التي سمحت بتدخل الأطراف الخارجية، بل أوصلت الشعوب إلى حالة من الاقتتال الأهلي عن طريق مجموعة من الممارسات غير المسؤولة كما أن هذه النخب لم تنجز توافقًا حقيقيًّا فيما عدا التجربة التونسية.

أمَّا الكاتب والمفكر السعودي، الدكتور أحمد التويجري، فاعتبر أن إسرائيل كانت البوصلة التي حدَّدت معظم ردود أفعال القوى الدولية تجاه الربيع العربي؛ إذ كان الهاجس الأكبر الذي يُحرِّكها هو حماية إسرائيل؛ لأن نجاح الثورات كان سيُحدث تحوُّلًا استراتيجيًّا كبيرًا في المنطقة والأدوار التي يمكن أن تلعبها الدول العربية خاصة تجاه إسرائيل، معتبرًا أن بشار الأسد لم يكن ليبقى في الحكم لولا ارتباط ذلك بأمن إسرائيل، مطالِبًا بالتصدي للمشروع الإسرائيلي وما سمَّاه: المشروع الصفوي بكل أبعاده العسكرية والسياسية والثقافية والدينية؛ لأن هذه القوى تكالبت للتصدي للربيع العربي.

أمَّا بالنسبة للانتقادات التي تُوَجَّه للسعودية بشأن دعمها للثورات المضادة، فيرى أن المملكة تحرص أن يكون تدخلها إيجابيًّا بالحد الأدنى وحاولت الاستجابة لما حدث، وكان العامل الإنساني هو المؤثِّر في قرار المملكة بالتدخل في سوريا نتيجة لحجم القتل والتدمير من جانب النظام وأعوانه الطائفيين سواء النظام الإيراني أو حزب الله، موضحًا أن السعودية لم تتخذ موقفًا معاديًا من الثورة المصرية وإنما حاولت التقرب إليها عندما تمكَّنت وكان التحول الحقيقي عندما بدأت مؤشرات الانقلاب.

ويرصد الدكتور رفيق عبد السلام، وزير الخارجية التونسي الأسبق ومدير مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية في تونس، ردود الفعل الأولى للقوى الدولية تجاه الثورات العربية فيلاحظ أن ما حدث فاجأ القوى الدولية التي اضطرُّت للتكيُّف مع ما حدث بدرجة متفاوتة؛ إذ واجهت فرنسا مثلًا صعوبة في البداية، أمَّا الولايات المتحدة فحاولت أن تُساير موجة التغيير بخلفية الاحتواء وليس الدعم، موضحًا أن انسحاب أميركا من المنطقة تَسبَّب في حدوث فراغ

استراتيجي استفادت منه القوى التي أصبحت أكثر قدرة في الفاعلية والتأثير من القوى الدولية، وباتت إيران وإسرائيل وتركيا أكثر حضورًا بينما الغائب الحقيقي والحلقة الضعيفة هم العرب.

ويوضح عبد السلام أن أوروبا كانت المؤثِّر الأكثر في التجربة التونسية للقرب الجغرافي والعلاقات الاقتصادية، مشيرًا إلى أن السياسة الأوروبية تجاه الثورات كانت تسعى للحفاظ على الأمن والاستقرار بعد الفوضى التي حدثت في مصر خشية أن يمتد السيناريو الليبي إلى تونس. لكن العامل الحاسم كان إرادة القوى السياسية التونسية في الوصول إلى توافقات سياسية حمت التجربة التونسية[1].

ثالثا: خصائص ونتائج الربيع العربي

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي ، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التيأطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ، وحسني مبارك في مصر ، والعقيد معمر القذافي في ليبيا ، وعلى عبد اللهصالح في اليمن.

1 – خصائص الربيع العربي.

اشتركت العديد من الخصائص أدت إلى اشتعال فتيل هذه الثورات، وتمزقت العديد من تحالفات المنطقة العربية، وفقدت بعض الدول العربية تأثيرها المركزي المعتاد، وانتعشتمشاريع إقليمية، وجرى تحول في الموقف العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية[2]، فالحراك الذي شهدته المنطقة العربية الذي بدأ في شكل حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية أواخر عام 2010[3]، بدءً بتونس مرورا بمصر في جانفي 2011 المطالب بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة، أسهم الربيع العربي بين أعوام 2011 - 2019 في تحريك المناخات السياسية في المنطقة العربية بشكلعنيف، وأخرجها من حالة الاستقرار النسبي، واسهم في استبدال منظومات

[1] عبد الوهاب الأفندي، وسيم القرشي وآخرون،"**خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله**"، 13 فيفري 2016 ، الندوة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2017 على الساعة 23:20 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/02/201621375550300299.html

[2] جمال غطاس، "**العرب بين مآسي وأحلام التغيير المستقبل أربع سنوات من الربيع العربي**"، مؤسسة الفكر العربي، ص 165

[3] كاظم الموسومي، **زمن الغضب العربي، الثورات الشعبية الجديدة** ، ط 2 ، د.ب.ن ، د.د.ن ، 2012، ص 140.

سياسية في طول البلاد العربيةوعرضها، ولم تسلم من تأثيراته حتى تلك البلدان التي تتمتع برخاء مادي واستقرار اجتماعي، أسهم الربيع العربي في إعادة تعريف الصديق والعدو، واستبدلت أوراق اللعبة، وتم إعادة رسم الخرائط السياسية لبعض الدول العربية، وبعضها يعايش حالة من الفوضى المستمرة، وأعاد الربيع العربي تعريف مفهوم الأمن القومي لدى بعض هذه الدول [1]، وعلى إثر نجاح الحراك التونسي والمصري بإطاحة رأس النظامين بدأ الحراك بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى[2]، ليصل إلى ليبيا واليمن في فيفري و سوريا في مارس من العام نفسه، امتدادا إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسلطنة عمان،فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية [3]، وقد أشار روبرت كابلان (Robert D. Kaplan) في مقال لو بعنوان : "النظام العربي الجديد" إلى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية [4]، ومن خلال توصيف واقع الحراك في المنطقة العربية يمكن الخروج بالدلالات الأساسية التي ميزت الحراك العربي الراهن وهي كالآتي:

كان حراكا مجتمعيا غير منظم خاصة في ظل غياب المؤسسة التي تجمع وتنظم صفوفه بحيث لم يرق إلى مستوى التنظيم المسبق، ولا مستوى تحديد فكرة الهدف بوضوح والإجراءات التي تتطلبها ووضع استراتيجيات محددة تعبر عن خطط صحيحة من جهة ولمقابلة ردود الأفعال الداخلية والخارجية من جهة أخرى[5].

_تميز الحراك العربي بدافعية ذاتية تحتويها دافعية خارجية ترجمها تدخل حلف الناتو (NATO) في ليبيا باسم الأمن الإنساني واحتواء جلي صارخ من قبل القوى الغربية لما يطلق عليه "بالربيع العربي"، تتجلى هذه الدافعية الذاتية في حالات غضب واحتجاج وتذمر من الحكام[6]

---

[1] شيراون الشمیلاني، **تركيا وإيران والموقف من الأزمة الخليجية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية :
http://www.csds center.com/archives/103962

[2] محمود جميل الجندي، **أثر التدخل الدولي العسكري في نجاح الثورات العربية، دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية**، من أعمال الملتقى الدولي ، التحولات والتغييرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ: 10. 11 جوان 2013، ص 238.

[3] مروان بشارة ، **العربي الخفي وعودة الثورات العربية وما خطرها**، ترجمة موسى الخالق، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2013، ص 29

[4] خليدة كعسيس خلاصي، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 36، العدد 421، مارس 2014، ص 252.

[5] وضاح مصطفى حسن الأسمر، **اثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، مرجع سابق، ص 118

[6] سلوى بن حديد ،**الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول**، مرجع.سابق.

_كان حراكا غير نمطي سمته السلمية والمدنية عدا حالات [1]،بحيث عزم الإطاحة بالحكام بعبارة مطلبية تجمع ما لا يجمع هي "الشعب يريد إسقاط النظام "[2]،فإسقاط الأنظمة في تاريخ البشرية تم عادة عن طريق الفعل الثوري وليس بالقول والمطالبة[3]

-تمكن هذا الحراك من الإطاحة برأس هرم النظام بسهولة لكنه تعثر في بناء نظام جديد [4]، بحيث لم يكن واضحا له طبيعة النظام الذي يريده وكيف يتحقق ذلك حتى النخب والأحزاب السياسية التي أنظمت لاحقا للحراك لم يكن واضحا لها أهداف الحراك ولم تستطع أن تبلور برامج سياسية واقعية وأن تترجم الشعارات الكبيرة التي طرحتها إلى خطط وبرامج عمل لتحقيقها.

- غياب القيادة التي يأتمر بها الحراكيون في الميدان، وعدم وضوح مراكز صناعة قراراتهم وعدم وضوح مرجعيتهم الأيديولوجية، فهم خليط من تيارات مختلفة تتعارض مصالحها [5]، فهملا يحملون مشروعا إيديولوجيا بل مطالبه اجتماعية، فكان عبارة عن حالة تعبير عاطفي جمع شرائح المجتمع المختلفة وعلى قواسم مطلبية مشتركة تمثلت في رفع الظلم والمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم.[6]

. ازدواجية المعايير في موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منه[7].

. حراك يغلب عليه الطابع الشبابي، إلا أن هذه الميزة تنبع من بنية المجتمعات العربية والتي هي مجتمعات فتية، أكثر من ثلث السكان وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة للحراك[8].

2 -النتائج الأولية للربيع العربي:

أدت نتائج الربيع العربي إلى تغيير في وجهات النظر الكثير من الباحثين والمثقفين والسياسيين والمفكرين الذين كانوا لا يثقون بدور الجماهير وإمكاناتها في إحداث التغيير على مستوى دولها، يمكن تحديد وإجمال هذه النتائج في ما يلي:

---

[1] خليدة كعسيس خلاصي، مرجع سابق، ص 227

[2] رضوان السيد، **حركات التغيير في بلدان العربي نجاح أم إخفاق** ، ابتسام الكبيس وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية ؟ ، بيروت، مؤسسة الفكر العربي ، 2012، ص 30.

[3] سلوى بن جديد، مرجع سابق

[4] خليدة كعسيس خلاصي، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 227

[5] سلوى بن حديد، **الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول** ، من أعمال الملتقى الوطني، التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 . 25 أفريل 2012

[6] وضاح مصطفى حسن الأسمر، **اثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل** ، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح، 2013، ص 118.

[7] عارف نصر محمد، **المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية**، السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، العدد 188، 2012، ص 53.

[8] نعيم نذير شكر، **التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر**، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 48، أفريل 2011، ص 05.

– رغبة الشعوب في تقرير مصيرها وتريد إسماع صوتها وأن تصبح من وسائل التغيير السياسي.

– في ما يخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي جوهر العملية السياسية، فقد تخطى الشارع العربي حاجز الخوف من السلطة، بل غير الخوف مساره لينتقل في كثير من الأحيان من المحكوم إلى الحاكم وقد يؤسس بهذا التطور لعملية التحول الديمقراطي لأن خوف الحاكم وقلقه من المحكوم هو جزء أساسي من المحاسبة والمساءلة التي لا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي دونها[1].

– فضحت الثورات العربية أنظمة الدول التي حصلت بها و أثبتت أنها أنظمة فاسدة و تحكم خارج القانون و الدستور وتختبئ خلف أجهزتها الأمنية لقمع شعبها[2].

– أتاح الحراك الشعبي المجال لمناقشة بعض الموضوعات التي طالما جرى حجبها والسكوت عنها، في ظل النظم السابقة الذي يعد نقلة أساسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي، يأتي في مقدمتها التداول على السلطة، مصدر السلطات، الهوية[3]، العلاقة بين السلطة والمال وكيفية الحكم فيها، ودور الجماعات الإسلامية في عملية التحول الديمقراطي ودور العسكر في دولة مدنية وإصلاح الجهاز الأمني[4].

– الثورات العربية هي بداية جديدة في الدول العربية في الدول العربية لا تقودوها أنظمة بل نخبة من الشباب حيثتكون الدولة عصرية و مدنية و تداول على السلطة[5].

–أكدت هذه الثورات أن الأنظمة المستبدة تمثل القاسم المشترك في الدول العربية وسقوطها في كل من : تونسمصر، ليبيا، هو انتصار للعرب في بقية الأقطار.

– ستساعد الثورات العربية في زيادة الوعي و التفتح السياسي و المعرفي خاصة لدى جيل الشباب الذين قادوا تلكالثورات[6].

– دفعت الثورات العربية الأمة العربية للتفكير في وحدتها و بالتالي ولادة نظام عربي جديد لكي يكون البديل عنمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي حاولت إسرائيل و القوي الغربية فرضه على العرب[7].

---

[1] بهجت قرني، **ما بعد سقوط رأس الحكم، تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي** ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 192، مجلد 48، أفريل 2013، ص ص 36 . 37.

[2] فهد الرِيماوي، **في غياب المرجعية القيادية العربية**، صحيفة المجد، مصر، 2011.

[3] ماجد كيالي، **ما بعد الثورات العربية ، التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية** ، شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 152، 2012، ص 24.

[4] بهجت قرني، مرجع سابق، ص ص 36 . 37.

[5] عبد الغني سلامة، **الثورات العربية** ، مجلة الحوار المتمدن، لبنان، 04 أكتوبر 2011.

[6] جورج الفار، **ندوة الثقافة العربية و المستقبل**، الجمعية الأردنية للعلوم و الثقافة، عمان، 05 أكتوبر 2011

[7] محمد عارف، **مستقبل الدولة في العالم العربي**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد186، أكتوبر 2011، ص61

-أنه وضع حد لما يسمى بالاستثناء العربي، أي أن العالم كله يتغير والعالم العربي يتسم بالجمود، وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية بعد الحراك فإنها تميزت بجملة من التحديات يمكن تلخيصها في الآتي:

1-تستغرق المراحل الانتقالية فترات طويلة بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة أو سيطرة الصراعات على مسار الحراك.

2-الصراعات السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية مما كان متصورا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم إلي صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى حيث تسعي كافة القوي السياسية إلي إثبات وجودها، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بل من خلال الحشد الثوري أيضا وأعمال العنف أحيانا.

3- ظهور العديد من الإشكاليات المعقدة لا يبدو حلها سهلا أبدا كصياغة الدساتير بين القوى الإسلامية والمدنية وأوضاع الجيش فيما بعد الحراك وشكل الاقتصاد، ونوعية التحالفات الخارجية للدول في المرحلة الانتقالية.

4- العجز الانتقالي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الحراك مما يثير فكرة العجز الانتقالي.

5-رفض الخضوع لأي سلطة كما حدث في ليبيا حيث تم الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم الأسلحة، فضلا عن حدوث مصادمات بين المليشيات مما يدفع إلى انزلاق البلاد في حرب أهلية[1]

المطلب الثاني: تطور المفاهيم المعبرة عن ظاهرة الدولة الفاشلة.

تعبير ''الدولة الفاشلة'' فيه الكثير من الغموض، إذ يؤخذ على هذا المفهوم بأنّه غير دقيق ويحتمل عددًا كبيرًا من التأويلات والتساؤلات، كما أعطي مجالًا أوسع ليشمل دولًا كثيرة، الضعيفة منها وغير الضعيفة، وذلك لأسباب عديدة، يرتبط بعضها بالوضع الداخلي للدول الفاشلة على الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبعضها الآخر بمصالح الدول الفاعلة ومخطّطاتها الآيلة إلى إعادة ترسيم مناطق النفوذ وإخضاع دول لغايات سياسية. بالإضافة إلى ذلك، دفع التطور الحاصل في وسائل الاتصال والتكنولوجيا، إلى استخدام تعبير الدولة الفاشلة للتأثير سلبًا في الرأي العام الدولي والإقليمي والمحلي، واعتبار الدول الفاشلة غير مؤهلة لتكون جزءًا من المنظومة الدولية، وبالتالي زعزعة ثقة الدول والمؤسّسات والأشخاص بالتعامل معها في مجالات شتّى.[2]

حدد روبرت روتبرغ (Robert Rothberg)ست مظاهر وخصائص لفشل الدولة، وهي:

---

[1] أبو بكر الدسوقي ،" **الثورات العربية : لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية**، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 188، المجلد 47، أفريل 2012 ، ص 50

[2] نسيم خوري، **مفهوم الدولة الفاشلة كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟** مرجع سابق.

العنف الدائم: إن حدة العنف لا تحدد وحدها" الدولة الفاشلة"، بل خاصية استمرارية هذا العنف كما هو الحال في (ليبيا واليمن وسوريا ...وغيرهم)، وكذا خاصية شدة المطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هي التي تبرر اعتبار العنف محدداً للدولة الفاشلة.

1 -الحرب الأهلية: يظهر فشل دولة ما جلياً عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، وغالباً ما تكمن جذور الحروب الأهلية المميزة" للدول الفاشلة "في العداء الاثني أو الديني أو اللغوي أو أي عداء،آخر بين مجموعات المكونة للمجتمع[1]

2 - وجود تناقضات بين الجماعات الضاغطة: حيث لا توجد دولة فاشلة بدون تباينات بين الجماعات الضاغطة غير أنّه ينبغي الإشارة إلى وجود العديد من الدول الحديثة التي تضم مجموعة غير متجانسة من الولاءات الإثنية والدينية واللغوية، وهاته التناقضات تعد عاملا مساعدا أكثر منه سببا أصليا لفشل الدولة القومية، ففشل الدولة لا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة على بناء أمم انطلاقاً من كتلة من المجموعات الإثنية.

3 -العجز عن مراقبة الحدود : لا تستطيع الدول الفاشلة مراقبة حدودها،لأنها تكون قد فقدت سلطاتها على أجزاء كبيرة من الإقليم، وتكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في عاصمة الدولة، أو في منطقة عرقية محددة أو أكثر، ويعتبر مدى الامتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل فعلي أحد معايير اتساع فشل الدولة.

4 -اضطهاد الدولة لمواطنيها : إذ يدفعها إلى ذلك العداء العرقي أو غيره من أنواع العداء بين المجتمعات المحلية، أو عدم استقرار النظام .وكما كان عليه الحال في زائير /جمهورية الكونغو الديمقراطية في عهد "موبوتو سيسيكو" أو أفغانستان خلال حكم طالبان، ازداد قمع الكوادر الحاكمة لغالبية المواطنين، أو ابتزازهم والتحرش بهم.

5 -نمو العنف الإجرامي : يعد نمو العنف الإجرامي وانتشاره أحد معالم فشل الدولة، فعندما تضعف سلطة الدولة وعندما تقوم الدولة بقمع مواطنيها، فإن الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف، من خلال توافد الجماعات الإجرامية على شوارع المدن، فمن الطبيعي في هذه الحالة أن يلجأ المواطنون لحماية أنفسهم إلى زعماء المليشيات أو الوجهاء الأقوياء الذين يجسدون النظامين الاثني والعشائري، وبالتالي بروز قوة جديدة في الوقت الذي تنحل فيه جميع المؤسسات بما في ذلك الدولة نفسها، مع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وتغدو الفوضى هي الطابع السائد في البلاد، وهنا يضطر المواطنون

[1] روبرت روتبرغ، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية** مرجع سابق ، ص65.

الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم إلى اللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب تبعاً للاعتبارات القبلية والعشائرية، وبالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء آخر بما في ذلك الدولة في حالة وانهيار[1].

الدولة الفاشلة وأبعاد الأمن الخمسة: الدولة الفاشلة تعجز عن الوفاء بركائز الأمن الخمس:

- السياسي
- العسكري
- الاقتصادي
- البيئي
- المجتمعي

يرى أستاذ الدراسات الأمنية في الدنمرك البروفيسور باري بوزان في كتاب people, states and fear إن الدولة الضعيفة weak states هي دولة فقدت قدرتها أمام مواطنيها وعجزت عن خلق اتفاق سياسي واجتماعي داخل الحدود الوطنية، وهنا تتأسس ثلاث مصفوفات:

- تأسيس غير كاف للشرعية أي ضعف للشرعية.
- عدم التمكن من السيطرة ومراقبة الإقليم والموارد.
- البنى المؤسساتية الضعيفة، ومن ثم عدم رضا المواطنين[2].

الفرع الأول: الجذور التاريخية لظاهرة الدولة الفاشلة.

يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة مصطلحاً سياسيا حديثاً، دخل ساحة السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وما تبعها من سيطرة للأحادية القطبية على النظام الدولي، فمع ظهور ما سمي بالربيع العربي وتحول بعض الثورات إلى حروب أهلية طاحنة أرهقت شعوب ودول المنطقة العربية ، تعثر استعادة هذه الدول لدورها وبالتالي دخل مفهوم " الدولة الفاشلة "إلى أرض الواقع السياسي ولم يعد مقتصراً على الجانب النظري فحسب، مع دخولها لجانب العملي بدأ يكتنف تعبير" الدولة الفاشلة " الغموض، إذ يؤخذ على هذا المفهوم بأنّه غير دقيق، ويحتمل عدداً كبيرا من التأويلات والتساؤلات، كما أعطي مجالاً أوسع ليشمل دولاً كثيرة، الضعيفة منها وغير الضعيفة، وذلك لأسباب عديدة، يرتبط بعضها بالوضع الداخلي للدولة المعنية بالفشل على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي، وبعضها الآخر بمصالح الدول الفاعلة ومخططاتها الآيلة إلى إعادة ترسيم مناطق النفوذ وإخضاع دول لغايات سياسية.

[1] روبرت روتبرغ، المرجع نفسه ، ص ص 52 - 53

[2] بوحنية قوي، **ظاهرة الدولة الفاشلة في إقليم الشرق**، مرجع سابق، ص ص 06-07

ظهرت دراستان لعبتا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، كانت الدراسة الأولى ''جيرالد هيرمان Gerald "B. Helman" ستيفن راتنر" Steven R. Ratner"عن الدولة الفاشلة ونُشرت في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 1993، أما الثانية فهي لـ "وليام زارتمان" William I. Zartman"عن الدولة المنهارة عام والتي كانت في عام 1995، ولكن لم تحظ مخاطر الدول الفاشلة على السلم والأمن الدوليين بالاهتمام الكافي من قبل دول العالم إلا في بداية القرن الحالي[1].

واستمر الاهتمام الأمريكي بها مع إدارة "جورج بوش الابن " Bush. W George" في إطار حملته على الإرهاب بعد أحدا 11 سبتمبر 1881 ،حيث زادت أهمية المصطلح وأصبح ينظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي باعتبارها ملاذا آمنا الإرهاب والقرصنة والجرائم، وتحميلها مسؤولية التهديدات الأمنية المختلفة التي تنتج عن فشلها، وتواصل هذا الاهتمام مع إدارة "باراك أوباما " Obama Barak" " الذي أشار في حملته الانتخابية في 1882 إلى أخطارها وأنها تمثل أحد اهتمامات أجندته، بتركيزه على المنهج التنموي ألاقتصادي على خالف منهج تغيير النظم الذي تضمنته أجندة "بوش الابن"، وعلى المستوى الأكاديمي نالت الدولة الفاشلة إهتماما وحيزا كبيرا من الدراسة[2].

كان ينظر إلى الدول الفاشلة خلال حقبة الحرب الباردة، على أنّها جزء من الصراع بين القوتين العظيمتين آنذاك، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وفي تسعينيات القرن الماضي بدأت الدول الفاشلة تحظى بانتباه أكبر من قبل الدول الكبرى، لأسباب إنسانية ناتجة من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وقد بدأ الاهتمام العالمي بمخاطر الدول الفاشلة يزداد،بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت هذه الدول منطلقا لتصدير المخاطر (الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات، الأسلحة غير الشرعية، اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين ...إلخ) إلى دول العالم الأخرى، بما فيها الدول الغربية والولايات المتحدة، فأعطي مفهوم الدولة الفاشلة مجالاً أوسع ليضمّ دولاً كالعراق في حينها، وذلك تحت شعار" الحرب على الإرهاب" وقد عملت منظمات حقوق الإنسان في الدول الكبرى كمحرك أساسي في هذا الاتجاه، بحيث مارست في حينها ضغوطا شديدة على حكوماتها، ما أدى إلى تدخل الدول الكبرى عسكريا في دول أخرى كالصومال وهاييتي والبوسنة والهرسك.

---

[1] نعوم تشومسكي ، ترجمة : سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ط 01، دار الكتاب العربي، لبنان،2007 ، تم تصفح هذا الموقع في: 19/ 11/ 2020 على الساعة 22:20 ، نقلا من الموقع:

https://drive.google.com/file/d/1OvKWp9Ncvw0iDbTk7Gkfi9Pz63zTDIAV/view

[2] جمال منصر ، **احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء : دراسة في الحالة الليبية** ، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية الاقتصادية والسياسية، تم تصفح هذا الموقع في: 19/ 09/ 2020 على الساعة 00:33 ، نقلا من الموقع:

https://democraticac.de/?p=52988

لكن انهيار النظام في دولة ما يمكن أن يمتد إلى جوارها، ما يدفع الدول المجاورة إلى التدخّل إلاّ أنّ هذا التدخل ينتهك سيادة الدولة ويتعارض مع القانون الدولي، وفي الوقت نفسه نرى أنّ الخروج من دورة الفشل غير ممكن من دون تدخّلات خارجية مكثّفة، وهذا ما يتيح للمؤسسات الدولية والدول الكبرى وضع قيود على الدول المأزومة، تسلبها حقوقاً سيادية وتفقدها السيطرة على قرارها الوطني من دون أن توصلها إلى برّ الأمان بصورة كاملة أو تساعدها على التعافي التام والدائم، مما يزيد من تأزم العلاقات بين الدول التي تسعى إلى الحفاظ على أمنها القومي وحمايته، من جهة أخرى تصطدم بمعضلة حماية السيادة الخاصة بالدول في القانون الدولي ومواجهة المجتمع الدولي [1].

أكاديمياً، كان للأبحاث التي قام بها كل من: ستيفن راتنز، وجيرالد هيرمان، ووليام زارتمان، في تسعينيات القرن الماضي، السبق في الإشارة إلى مفهوم الدولة "الفاشلة" أو "المنهارة"، ما أسس لنقاش نظري مهم حول طور أو نوع آخر للدولة من الممكن أن يتعرض له مجتمع معين، نقاش تشتد وتيرته في أيامنا هذه التي تشهد ارتفاع حدة التوتر في أغلب المناطق الجغرافية في العالم، إلى جانب ما يمكن أن تسببه أحداث طارئة من آثار سلبية قد تسم الدولة بالفشل مثل ما نراه من التأثير الهائل الذي فرضه تفشي فيروس "كورونا" المستجد على معظم دول العالم [2].

وتولت عدد من المؤسسات البحثية والأكاديمية الأجنبية غير الحكومية، وضع معايير ومؤشرات لتصنيف الدول حسب درجة فشلها، وأبرز تلك المؤسسات مؤسسة (صندوق السلام) الأمريكية التي تقوم بإصدار تقرير سنوي بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 2005،وتم استخدام مصطلح الدول الهشة بدلا من الدول الفاشلة عام2014، ويرتب هذا التقرير الدول حسب درجة فشلها وفقاً لمؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية، وحسب مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً، وهي: المؤشرات الاجتماعية(الضغوط السكانية، واللاجئون ونازحو الداخل، المظالم الجماعية، الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة)، المؤشرات السياسية والعسكرية (شرعية السلطة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان وحكم القانون، الأجهزة الأمنية، تصدع النخب، التدخل الخارجي) المؤشرات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، الفقر والتدهور الإقتصادي)، وتتراوح قيمة كل من هذه المؤشرات بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة [3] ولكن لم تحظ مخاطر الدول الفاشلة على السلم والأمن الدوليين بالاهتمام الكافي من قبل دول العالم، إلّا في بداية

---

[1] وائل محمود، **الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 99، 2017 ، تم تصفح هذا الموقع في: 13/ 10/ 2020 على الساعة 22:33 ، نقلا من الموقع:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%

[2] **مفاهيم سياسية: الدولة الفاشلة**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتجية، مرجع سابق.

[3] عارف بني، **مفهوم الدولة الفاشلة أو الهشة** ، بتاريخ: 2018/07/20، تم تصفح هذا الموقع في : 18/11/ 2020 على الساعة 20:20، نقلا من الموقع:https://maqar.com/archives/271682

القرن الحالي. وبهذا، كانت أميركا من أوائل الدول الغربية التي اهتمّت بهذا المصطلح أكاديميًا، ثم سياسيًا وأمنيًا وتنمويًا، ما كان له الأثر البالغ في بلورة المصطلح إلى الشكل الذي وصل إليه الآن. وكان هناك مسمّيات ومصطلحات مشابهة للدولة الفاشلة، وهي: شبيهة الدولة، الدولة المنهارة، الدولة الهشّة، الدولة الرخوة الدولة المائلة إلى الفشل، الدولة المعرّضة للخطر، الدولة المأزومة والدولة الضعيفة، ما أدى إلى التداخل بين هذه المفاهيم التي تصف الظاهرة نفسها[1].

وكان يُنظر إلى الدول الفاشلة خلال حقبة الحرب الباردة، على أنّها جزء من الصراع بين القوّتين العظميين آنذاك، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية. وفي تسعينيّات القرن الماضي، بدأت الدول المسمّاة فاشلة تحظى باهتمام أكبر من قبل الدول الكبرى، لأسباب إنسانية ناتجة من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان ، وكانت منظّمات حقوق الإنسان في الدول الكبرى هي المحرك الأساس في هذا الاتجاه، بحيث مارست هذه المنظّمات في حينه ضغوطًا شديدةً على حكوماتها، ما أدّى إلى تدخل الدول الكبرى عسكريًا في بعض الدول، كالصومال وهاييتي والبوسنة والهرسك. ولكن ثمة فارق كبير بين فشل الدولة وانهيارها الناتجين من اندلا ع الصراعات الداخلية والإقليمية، وهو ما يمكن اعتباره الحالة الكلاسيكية للفشل، وبين الدول التي فشلت وظيفيًا نتيجة إخفاقات متتابعة في أداء مؤسّساتها وسياسة حكوماتها في ظل تنامي متطلّبات شعبها بما يفوق مواردها وقدراتها القائمة، الأمر الذي يحتّم في مرحلة معينة انهيار هذا النظام واستبداله بآخر أكثر فعالية ووظيفيّة.

أمّا الاهتمام العالمي بمخاطر الدول الفاشلة، فقد بدأ يزداد بعد أحداث 11 أيلول من العام 2001، حيث اعتبرت هذه الدول منطلقًا لتصدير المخاطر(الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات، الأسلحة غير الشرعية، اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، ... الخ) إلى دول العا لم الأخرى، بما فيها الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية، فأُعطي مفهوم الدولة الفاشلة مجالًا أوسع ليضمّ دولًا كالعراق، وذلك تحت شعار :"الحرب على الإرهاب"، ويتّضح من السياق الزمني لظهور المفهوم، ارتباطه بالتغيّر الحاصل في هيكليّة النظام الدولي، ما يثير في الذهن حملات تقسيم العا لم لمصلحة القوى الكبرى إبّان الأحداث العالمية التي تعيد تشكيل موازين القوى، ما يستلزم التعامل مع المفهوم بحيطة وحذر، نظرًا للتسييس الشديد له من قبل جهات مختلفة.[2]

[1] د. نسيم خوري، **مفهوم "الدولة الفاشلة" كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2019 على الساعة 00:35 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www2.raialyoum.com/index.php/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%

[2] وائل محمود،**الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار**،مرجع سابق.

الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة والمختلفة لظاهرة الدولة الفاشلة.

تداخل المصطلحات المتعلقة بمفهوم الدولة الفاشلة في نهجها السياسي أو الأكاديمي إشكالية تؤدي إلى تمييع المصطلح، وتؤثر على تحليله كمصطلح، إن الدولة القوية هي التي يتوقع منها أن تؤدي بعض الوظائف المتكاملة لأمن مواطنيها ورفاهيتهم، أما الدول الضعيفة فهي التي تعجز عن ذلك كذلك الدول العاجزة، الهشة، المنهارة، الزائفة ، اللينة، أشباه الدول كل هذه المفاهيم تعبر بشكل كبير على الكثير من الأزمات التي تعاني منها دول العالم الثالث الضعيفة وفي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها للسلع الأساسية أمام شعوبها وأمام المجتمع الدولي، وبالرغم من التقارب الكبير بين المفاهيم إلا أننا نسعى إلى الدقة والوضوح في شرحنا لهذه المفاهيم ومضمون كل منها، ومن الضروري منهجيا التمييز بين مصطلح الدولة الفاشلة والمصطلحات الأخرى المشابهة له:

1. الدولة القوية:

- الدولة تكون مسيطرة تماما على إقليمها وحدودها.
- القدرة على التوزيع الكامل للسلع الأساسية لمواطنيها.
- قادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية[1].

الشكل رقم 01: أنواع الدول في النظام الدولي العالمي

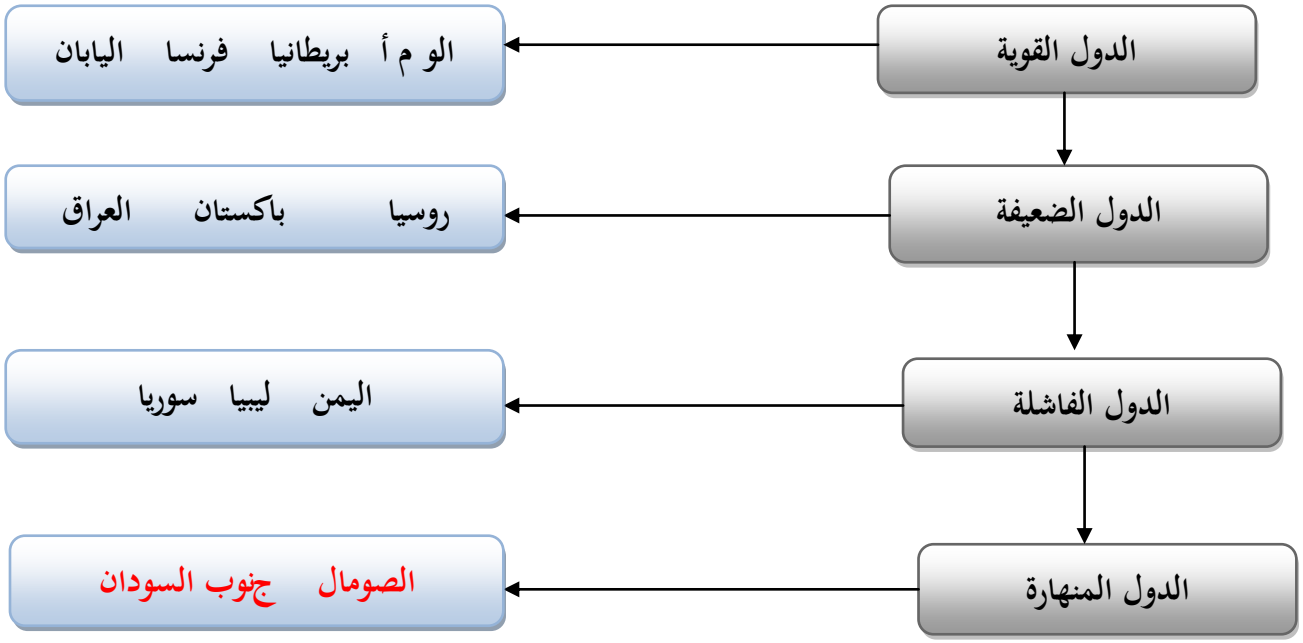

المصدر : من تصميم الباحث استنادا إلى تقارير صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي

[1]Carleton university, **Country Indicators For foreing policy**, **Indicators of State Failure** : Phase lI, August 2010, p07

2. مرونة النظام: هي قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات والخضوع لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج، وفي التعريف الذي وضعته Resilience Alliance وهي شبكة بحثية متعددة التخصصات بدأت تبحث في هذا الموضوع في عام 1999.

3. الضعف الهيكلي للنظام: هو التأثر بعوامل منفصلة تماماً عن قدرة النظام على مواجهة التغيرات والصدما ت لذلك فإن الضعف الهيكلي يعتمد على حجم وتواتر هذه الصدمات والضغوط والتعرض لهذه الصدمات .[1]

4. الدولة الضعيفة: هي التي تجد صعوبة في توفير حاجيات السكان مثل الصحة، التعليم الدفاع الوطني، والخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير الأمن[2].

– الحكومة تكون قادرة على السيطرة على إقليمها.

– سلع قليلة مقدمة للمواطنين.

– عادة ما لا توجد منهجية واضحة لنقل الشرعية.

– أي إنتقال من المرجح أن يكون فوضوي أو عنيف مع إحتمالات خطر لفشل[3].

أستخدم هذه المصطلح كذلك من طرف قونار ميردال Myrdal Gunnarمشيرا للدول الأفريقية حديثة الاستقلال بسبب صعوبة انسجامها مع العالم وعدم استقرار وحدتها الوطنيةوغياب نمو اقتصادي حقيقي[4].

5–الدولة المنهارة(the collapes State): بمثابة النسخة الراديكالية للدولة الفاشلة، والتّي تكون السلطة (القوة الشرعية)، والقانون والنظام السياسي قد تعرضت كلّها للانهيار التّام وأصبحت بحاجة إلى إعادة البناء[5]، كما أن الدولة المنهارة تمتاز بـ:

- انهيار الحكومة المركزية.

- عنف مباشر فيما بين المواطنين[6].

---

[1] **التغلب على الهشاشة في إفريقيا – صياغة نهج أوروبي جديد** ، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، المعهد الجامعي الأوروبي، ساندو مينيكو دي فيسولي،عام 2009. ص 72

[2] Benoit Dupont et autres, "**La gouvernance de la sécurité dans les États faibles et défaillants**", consulté le 30 avril 2017, disponible sur:
http://champpenal.revues.org/620 ; DOI : 10.4000/champpenal.620, consulté le 29 mars 2016..

[3]Carleton university, Ibid, p.07

[4]Serge Sur , **les états défaillants**, p 578consulté le 21 avril 2020, disponible sur:
www. Mmnfuler .org /loco/.

[5]William Zartman, Collapsed **States**: **The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority** (London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p. 1.

[6]Carleton university, Ibid, p.07

كذلك هي الدولة التي زالت أو انهارت كلية أجهزتها الدولتية وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية كالحروب الأهلية مثل يوغسلافيا سابقا[1].

6- الدولة الهشة (Fragile State):كما وضعت "لجنة المساعدة الإنمائية DACالتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تكون تعريفاً "**للدولة الهشة** بأنها الحالة التي تكون فيها الحكومة والهيئات العمومية ليس لها الإمكانات أو الإرادة السياسية لضمان الأمن وحماية المواطنين، وغير قادرة على التسيير الفعال للقضايا العمومية وغير قادرة كذلك على مكافحة الفقر الذي يعاني منه السكان[2] والدولة الهشة هي الدولة التي:

- تبقى الحكومة المسيطرة فعالة ومسيطرة في إقليم.
- عدم القدرة على توفير السلع الأساسية لجزء من مواطنيها.
- استمرارية النزاع حول الموارد الطبيعية[3].

ومصطلح الدولة الهشة أو الرخوة هو المصطلح الذي وضعه عالم الاقتصاد السويدي جونار ميرد ل لعام 1970وهو يعبر عن الدولة التي تتمتع فيها النخبة بقوة تمكنها من فرض إرادتها على بقية طبقات المجتمع، وهذه النخبة لا تدين بالولاء للوطن بل لمصالحها فقط، وهنا كما يقول ميردل:" يكون البلاء الأعظم، حيث يستمر الفقر والتخلف"[4].

7- الدولة المارقة: أصبح يعتمد هذا المفهوم في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب، وتعود جذوره إلى فترة إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ويلسون ريغان (Ronald Wilson Reagan) منخلال إصدار القائمة الرسمية للدول التي ترعى الإرهاب، وحتى للدول التي تسعى وراء امتلاك أسلحة الدمارالشامل لم يكن مستبعد كمؤشر على الدولة المارقة وفق التصور الأمريكي[5]، وهو مصطلح يشير إلى الزعماء والحكام وليس إلى الشعوب أو إلى الدولة ككل، مثل عيدي أمين الذي كان رئيسا في الفترة الممتدة بين عامي 1971-1979في أوغندا أو صدام حسين رئيس العراق فيالفترة الممتدة من 1979إلى 2003[6].

---

[1]Kathia ,légare, **les états défaillants dans la filients terroriste**. consulté le 16 avril 2020, disponible sur:
www. Hei .ulaval.com /document

[2] Xavier Rouha, "**Etats fragiles population en danger**", Dimension, no. 3 (Mars- Avril 2010), pp. 5-7.

[3]Carleton university, Ibid, p.07

[4] ميادة العفيفي، **العالم بالأرقام 83 % من سكان العالم يعيشون في دولة هشة**، الأهرام، العدد46597، بتاريخ: 2014/07/05

[5] Paul Hoyt ," "**Rogue States**" **and International Relations Theory**", journal of conflict studies,vol20,N°02,2000, p15.

[6] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام،**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، ط1، 2007، ص ص421-422.

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأن الدولة المارقة هي الدولة التي تعتد على القانون الدولي، ولكن في تصورالولايات المتحدة الأمريكية فإنها تلك الدولة التي تعارض توجهات الغرب بصفة عامة والولايات المتحدةالأمريكية.

8- الدولة المنبوذة (pariah states) :أطلقه بعض علماء السياسةعلى الدول التي تعاني من عزلة دبلوماسية بسبب سلوكها وتوجهاتها السياسية،كمايشير إلى الدول في حدذاتها والتي أصولها وشرعيتها وحتى إيديولوجيتها موضع شك لدى المجتمع الدولي[1].

إنَّ النبذ في السياسة إشعار الدولة بكونها مكروهة وبعيدة عن المشهد العام. ووضعها تحت درجة ازدراء جغرافي كأنها لدى درجة الصفر. وهي درجة التجمد في المشاعر والعلاقات المتبادلة بين الدول والأقاليم. ووقف حالة السيولة في المجالات المشتركة إنْ وجدت، وينسحب ذلك على دلالة العزل السياسي وتبعاته الاقتصادية والثقافية والعسكرية بحيث يلغي وجودها بشكل غير تقليدي، فلئن كانت تتمتع بالموقع الاستراتيجي فإن الانعزال يجردها من معالمها الخاصة، وفي هذه المرة يكون نوعاً من التدخل السياسي كعقاب فيزيائي يحدُ من قدراتها[2].

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 02 يمكننا تحديد المفاهيم المختلفة والمتسلسلة للدولة الفاشلة وتوضيح أهم الخصائص الأساسيةِ التي تمتاز بها كل دولة.

الجدول رقم 02: فجوات مناطق الحكم في الدول الفاشلة[3]

التصنيف	الأمثلة	الخصائص الأساسية
دول غير مستقرة	سيراليون، زيمبابوي، بورندي، الكاميرون، السودان.	الصعوبة في توفير احتياجات السكان: 1. الصحة والتعليم. 2. الدفاع الوطني. 3. الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الأمن العام، أكثر عرضة لاحتمالات نشوب وعودة النزاعات.
دول ذات مؤسسات ضعيفة وحكومات فاشلة	الصومال، أفغانستان، مالي، العراق، اريتريا.	رفض أو عدم قدرة الدولة على تلبية الوظائف الأساسية مؤسسات الدولة غائبة او مختلة وظيفيا الى حد كبير. أنشطة الرقابة الاجتماعية وحل النزاعات تبقى ضعيفة ، الأنظمة الضعيفة تكون أحيانا خليفة للأنظمة الشمولية.
دول معتدى عليها من الخارج	أرمينيا، التبت	بلدان غير مستقرة جراء اعتداءات خارجية، وفي كثير من الحيان جراء فواعل حكومية فرعية التي تستفيد من ضعف الحدود التي يسهل اختراقها.
الدول الاسمية / الزائفة	كار باخ العليا، أبخازيا، أوسيتيا	الأراضي مستقلة غير معترف بها ، نصبت نفسها من الحركات الانفصالية

[1] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام،**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مرجع نفسه.

[2] سامي عبد العال، **لعنة الجغرافيا: حول الدولة المنبوذة** ،الحوار المتمدن، العدد: 5546، نشر المقال بتاريخ: 2017/06/09، تم تصفح هذا الموقع في 18/ 11/ 2020 على الساعة 18:00 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=561686

[3] إكرام بركان، **النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان** ،2016.2017، جامعة باتنة 01، الجزائر ، ص 104

	الجنوبية، غاغاوزيا	_ كجمهوريات : جورجيا، وأذربيجان وأوكرانيا ومولدوفا _ أحيانا بدعم من دولة أو أكثر ، التوترات العرقية قوية.
الدول المارقة	بورما – الانتقال السياسي –الصومال، كوريا الشمالية، ألبانيا.	لا تحترم القوانين الدولية الأكثر أهمية ، لديها روابط مع المنظمات الإجرامية

المصدر:إكرام بركان، النزاعات الداخلية بعد أحداث 2001/09/11 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان،2016.2017، جامعة باتنة 01، الجزائر

المطلب الثالث: المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها للانهيار.

حدد روبرت روتبرج (Robert Rotberg)عام 2002المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها إلى الانهيار بثلاث مراحل: الدولة الضعيفة، الدولةالفاشلة أو الهشة، والدولة المنهارة. لكن الفرق بينهما الترتيب الزمني، إذ الدولة الضعيفة في حال تنامي التدهور والضعف يمكن أنتتحول بمرور الزمن إلى دولة فاشلة، والأخيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن أن تتجه نحو الانهيار. لكن يبقى الفرق بين الدولة الفاشلةوالدولة المنهارة، هو أن الأولى تعني وجود سلطة سياسية لكنها تعاني من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، أما الثانية فتعنيانهيار السلطة السياسية. وباختصار، فالمراحل هي:[1]

الفرع الأول: الدولة الضعيفة

تعرف الدولة الضعيفة بأنها الدولة التي تقوم بوظائفها بشكل اقل فاعلية على المستوى العادي لنشاط مؤسسات الدولة، وتواجهمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتلقى مساعدات دولية، وتتحقق فيها بعض ملامح الدولة الفاشلة، لكن الدولة لم تفقد السيطرةعلى حدودها، وتكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكم في النظام العام داخل أراضيها، ضعف مزمن في بنية الدولةلأسباب جغرافية أو اقتصادية، أو دولة قوية تمر بمرحلة ضعف بسبب أخطاء إدارية، أو استبداد، أو فساد وطمع من النخب الحاكمة، أو عدوان خارجي، تشهد الدول الضعيفة توترات طائفية، أو عرقية، سياسية عميقة لَمْ تتحول بعد إلى حرب أهلية، البنية التحتية ضعيفةومتدهورة. ويضرب الإهمال والفساد المرافق الحيوية، مثل: التعليم، والصحة، والكهرباء والطاقة، والمواصلات العامة، والاتصالات ، قدتكون هذه الخدمات جيدة في المدن الكبرى، لكن الأقاليم البعيدة عن المركز والمناطق الريفية لا تتمتع بخدمات ملائمة، حكم القانونيكونٌ شكليا فقط، حكم الفرد، تقع العديد من الدول ذات المظهر القوي في تصنيف الدول الضعيفة بسبب حكم الفرد، وغياب الفرصالسياسية المتاحة للمواطنين ، وقمعها المستمر للمعارضة، وإغلاق المجال السياسي،

[1] روبرت روتبرغ،**الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية**، فصلية واشنطن، ترجمة: أشرف راضي، صحيفة البيان الإماراتية، 2002،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 04/ 2020 على الساعة 00:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/washington_quarterly/v025/25.3rotberg.htm

تتمتع الدولة بسيادة على أراضيها، قد تكونالأوضاع الاقتصادية فيها جيدة لفئة من المواطنين، لكن هناك إهمال لفئات واسعة من المواطنين في الاحتياجات الأساسية مثل الطعام،والماء، والصحة[1].

الفرع الثاني: الدولة الفاشلة.

هناك سمات وصفات عامة للدولة الفاشلة أو توصف بها ويمكن إيجازها بما يلي:

– وجود سلطة سياسية تعاني من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية مع احتفاظها بالصفة القانونية ككيان سيادي، لكنها فقدتالقدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والخارجية، كما أنها عاجزة عن تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، ومؤسساتالدولة ضعيفة ومعطوبة، فقدان السلطة القائمة قدرتها في السيطرة الفعلية على جزء كبير من أراضيها، فقدان السلطة احتكارها لحقالاستخدام المشروع للقوة على أراضيها، فقدان السلطة لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، غير قادرة على حماية مواطنيها، وتستخدمالقوة لقمع مواطنيها وإرهابهم، قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، عجزالدولة على التفاعل مع الدول الأخرى على المستوى الدولي، تآكل شرعية النظام الحاكم وشرعية الدولة، ويصبح المواطنون اقل ولاءللدولة وأكثر ولاء للجماعات العرقية أو العشائر التي ينتمون إليها، تواجه قوات الدولة من الجيش والشرطة انتفاضات مسلحة تقودهاحركة معارضة أو أكثر. وحروب أهلية لأسباب عرقية، أو دينية، مذهبية، أو اجتماعية، تعادي الدولة الفاشلةً جزءا من أقاليمها وتفرضقمعاً شديدا على أقاليم بعينها بدوافع عرقية أو اجتماعية، ازدياد العنف الجنائي المرتبط بالجريمة، إذ تمارس الدولة الفاشلة ذاتها جريمةمنظمة ضد مواطنيها، بنية تحتية مدمرة، لا تقدم خدمات الطرق والمواصلات، والاتصالات، والصرف الصحي، والكهرباء، والمياهبشكل ملائم أو حتى منتظم. وكذلك تدهور الخدمات التعليمية والصحية، انتشار الفساد بصورة كبيرة، عجز الدولة عن تقديم فرص اقتصادية للمواطنين ومؤشرات ضعيفة للناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وارتفاع التضخم بشكل صارخ، وفقدان السيطرة على العملةالمحلية والقطاع المالي[2].

الفرع الثالث:الدولة المفككة أو المنهارة.

حدد روبرت روتبرج سمات وخصائص الدولة المنهارة:

ـــ إنها شكل متطرف للدولة الفاشلة، وتتميز بغياب تام للسلطة وتصبح الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي بدون شرعية داخلية أو خارجية، يسود فيها انعدام الأمن وتنتشر تجارة الأ سلحة والمخدرات، وتظهر ميليشيات مسلحة

[1] رنا أبوعمرة،**تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة**، مجلة السياسة الدولية،2013.

[2] روبرت روتبرج وسيث كابلان، مرجع سابق.

تسيطر على مناطق داخل الدولة .وانهيار السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والأمنية. والدولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن، وغير قادرة على تقديمالخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية، وعاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها[1].

من خلال هذا الجدول رقم: 03 يمكن فهم المراحل التي تمر بها الدول من الهشاشة إلى مرحلة الانهيار إلى مرحلة الأزمة والعنف.

الشكل رقم 02: فجوات مناطق الحكم في الدول الفاشلة[2]

السياسة والحكم	غياب الممارسات الأساسية للحكم الراشدالهياكل الإدارية والأمنية منخفضة، فاشلةوفاسدة	الجيش وقوات النظام غير معينة أو فاسدة يمكن أن تصبح ضد الدولة	استحالة ضمان الدولة لأمنها الخاص المؤسسات العامة والعمليات الشعبية والميكانيزمات المحلية عديمة الفعالية وغير الشرعية	دعم الجماعات المسلحة من قبل دول أخرى انتشار ظواهر العبر القومية (الإرهاب، الجريمة المنظمة ...)
الجوانب المجتمعية والاجتماعية	العجز عن توفير السلع الأساسية للمواطنينالفقر المدقعظواهر هدامة: مجموعات إيديولوجية، إرهابية، إجرامية متمردة	استياء المواطنين ، تجمعات هوياتية ومجتمعية ، ظهور مناطق رمادية ، مطالب الانفصال، نزوح السكان	اتحاد الحركات الاحتجاجية استخدام الظواهر الهوياتية والمجتمعية كأدوات،ظهور الفصائل ، الشغب	تأثير على المواطنين الحاجات الأساسية، الوصول إلى الرعاية والعلاج، التعليم، البنية التحتية تفاقم المطالب المجتمعية
الاقتصاد والتنمية	تعثر التنمية الاقتصادية والمالية خصخصة الاقتصاد	فرض الضرائب على الدخل السنوي(البترول، المواد الخام) الأمن= تكلفة التشغيل	فساد النخب السياسية والإدارية تهديد الاستثمار الأجنبي المباشر	تهديدات على الأنشطة الاستخراجية هجرة النخب، النزوح،اقتصاد الحرب

المصدر:إكرام بركان، النزاعات الداخلية بعد أحداث 2001/09/11 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان،2016.2017، جامعة باتنة 01، الجزائر ص 120

المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير تصنيف فشل الدول.

إن مؤشرات الفشل التي تضعها المقاييس المختلفة لها دور كبير في تحديد مكمن الفشل، وكذلك إبراز أكثر القضايا التي يجب علاجها وضبطها، والتي يؤدي تفاقمها إلى فشل الدولة، حيث تخضع 178 دولة بناءً على مجموعة من المؤشرات تخص جميع جوانب التي تمس الدولة والمواطن، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيا، بالنظر إلى عدم المساواة

[1] روبرت روتبرج، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية** ، دراسة: السياسات الهشة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، الدوحة، قطر ، تم تصفح هذا الموقع في 22/ 12/ 2020 على الساعة 02:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني: https://cirs.georgetown.edu/ar/research-cirs/research-initiatives .2012

[2] إكرام بركان، **النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان**، 2016.2017، جامعة باتنة 01، الجزائر ، ص 104

والنزوح والأمن والخدمات العامة، اعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة " في تحديده لقائمة الدول التي تعاني من الفشل، وتصنيفها إلى فئات على عدة مؤشرات.

المطلب الأول: أشهر المقاييس التصنيفية للدولة الفاشلة.

تحاول الأدبيات الرائجة تحديد خصائص " الدولة الفاشلة "من خلال المنظور الكيفي، وبالرغم من تمكن هذا المنظور من بلوغ مستوى متقدم من التنوع والهيمنة على حقل الدراسات ذات العلاقة، إلا أن السنوات القليلة الماضية شهدت ظهور توجه لدى بعض الأكاديميين يحاول الحد من هيمنة المنظور الكيفي البحث مقابل التوظيف المتزايد للدراسات الكمية لفحص مدى إمبريقية نتائج البحث المتوصل إليها، حيث اعتمدت جملة من المؤشرات الدالة على فشل الدولة وأخضعتها إلى قياسات محددة لتصل إلى نتائج رقمية تفيد في التمييز بين الدول الفاشلة، الدول المهددة بالفشل، والدول التي تقع في منأى من ذلك حسب التصنيف العالمي للدول .ورغم الرواج الذي عرفه هذا التوجه الجديد، إلا أنه لم يسلم من النقد، خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية الاعتماد على الدراسة الكمية وحدها في تصنيف الدول الفاشلة إلا أنه ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال الإضافة الأكاديمية للمؤشرات الدالة على الظاهرة التي صممتها المقاييس كما سيلي شرحها، والتي تسمح برسم صورة تفيد المشتغلين بمجالات التنمية ومجالات نظم الإنذار المبكر للصراعات، وعليه فإن إضافة المفهوم ليس في تقديم وصف للوضع القائم وتصوير التهديد الحالي للظاهرة بالتهديد الملح أو بترتيب الدول في قوائم بحسب درجة فشلها، ولكن الإضافة الحقيقية للمفهوم تتمثل في البعد المستقبلي الاستشرافي لتوصيف الدول، والقدرة على الاستفادة من المفهوم فيما يخص قضايا الإصلاح وقضايا إدارة الصراعات وحلّها والتنبؤ ببؤر التوتر في دول العالم منها دولة ليبيا واليمن التي تم اتخاذها نموذجا للدارسة.

1- تصنيفات الدول وفق مقاربة صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي:

أصدر صندوق السلام العالمي (Fund For Peace)في العام 2002وهو منظمة غير حكومية مقرّها واشنطن بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)، أو لمؤشر سنوي حول الدول الفاشلة، ضمَّ 22دولة بينها12دولة عربية .وفي العام2002،صدر المؤشر الثاني ليضمّ 112دولة، بينها 12دولة عربية، وفي العام 2002،صدر المؤشر الثالث ليشمل 122دولة، من بينها 51بلدا عربيا .أمّا الهدف المعلن من إصدار المؤشرات، فهو إثارة النقاش حول تطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي[1].

تصنيف فئات الدول وفقا لدليل الدول الفاشلة :

[1] محمد مراد، **التنمية البشرية المستدامة** ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، قيادة الجيش مديرية التوجيه، العدد 79 ،كانون الثاني 2012 ، ص19

يقسم دليل الدول الفاشلة الدول إلى أربع فئات، ترتب فيها تنازليا من الدول الفاشلة إلى الدول الأكثر استقرار وأمنا، وهذه الفئات حسب دليل الدول الفاشلة لسنة 2012 هي:

أ- فئة الدول عالية الخطورةAlert:تتمثل باللون الأحمر وهي الدول التي تقع في خطر فعلي وهي تضم الدول التي تعاني من خطورة عالية جدا متمثلة في) الصومال بمجموع نقاط 114.9 ، والكونغو الديمقراطية بمجموع نقاط (111.2كأكثر خطورة وفشل، ثم تليها السودان في المرتبة الثالثة بمجموع نقاط يصل إلى 109.4 ثم دولة جنوب السودان بمجموع 108.4 حي أنها دخلت التصنيف مباشرة بعد إعلانها كدولة مستقلة عن السودان، لتنتهي هذه الفئة بنيجيريا 101.1 نقطة

ب- فئة منطقة الحذر Warning :تمثل باللون البرتقالي وهي الدول في خطر كامن تبدأ بغينيا بـ 99.2 نقطة، وتضم نسبة كبيرة من الدول مقارنة بالفئات الأخرى، لتضم العديد من الدول المتخلفة لتنتهي بالبحرين بمجموع 62.2 نقطة .

تحتل الفئتين الأولى والثانية الاهتمام الأكبر في دراسات الدول الفاشلة وفي الأجندات الدولية (باعتبارها تصل إلى مرحلة عالية من الخطر)

ج – فئة الدول الأقل استقرارا Stable :وهي الدول التي تواجه مخاطر معتدلة، تمثل باللون الأصفر، وهي في حالة ترقب واحتمالية لدخولها مرحلة أعلى تبدأ برومانيا بـ 59.5ـ نقاط، وتضم العديد من الدول الخليجية الكويت بـ 58.5لتنتهي بألمانيا بـ 31.7 نقاط.

د – فئة الدول المستقرة Suntainable :وتمثل باللون الأخضر وهي الدول البعيد عن الخطر ومستوى أدائها جيد وتحتل فنلندا المرتبة الأخيرة بـ 20 نقطة كأكثر دولة مستقرة

ما نلاحظه من هذا التصنيف أن أغلب الدول الفاشلة والدول التي تقع في منطقة الخطر هي دول من العالم المتخلف أو المناطق التي تعاني الحروب والنزاعات الداخلية، حي ث نجد أن الفئة الأكبر من الدول عالية الخطورة في القارة الإفريقية وفي أجزاء من قارة آسيا، وأن الدول المتقدمة هي الأكثر استقرار، وغياب أي دولة مستقرة في إفريقيا[1]، واختصرها الأستاذ الدكتور بوحنية قوي في التالي:

- دول أكثر انكشافية.
- قائمة الدول الفاشلة باللون الأحمر.
- دول ذات انكشافية مقلقة وهي في منطقة حذر وتندرج فيها اغلب الدول العربية والدول الإفريقية.
- دول مستقرة تواجه مخاطر معتدلة مثل ألمانيافرنسا أمريكا اليابان.

[1] عبد الوهاب عميروش، **التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا**، دراسة حالة الصومال، مرجع سابق، ص 57

– دول مستديمة التنمية وفي العادة 12 دولة من الدول الأسكندنافية وأيسلندا وكندا.[1]

اعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة في تحديده لقائمة الدول التي تعاني من الفشل، وتصنيفها إلى فئات على عدة مؤشرات، بناءً على مجموعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤشرات العسكرية والأمنية التي تخص جميع جوانب التي تمس الدولة والمواطن، أي عدم المساواة والنزوح والأمن والخدمات العامة، والصحة ودخل الفرد، والشكل رقم 02 مؤشرات الدولة الفاشلة.

الشكل رقم: 03مؤشرات الدولة الفاشلة

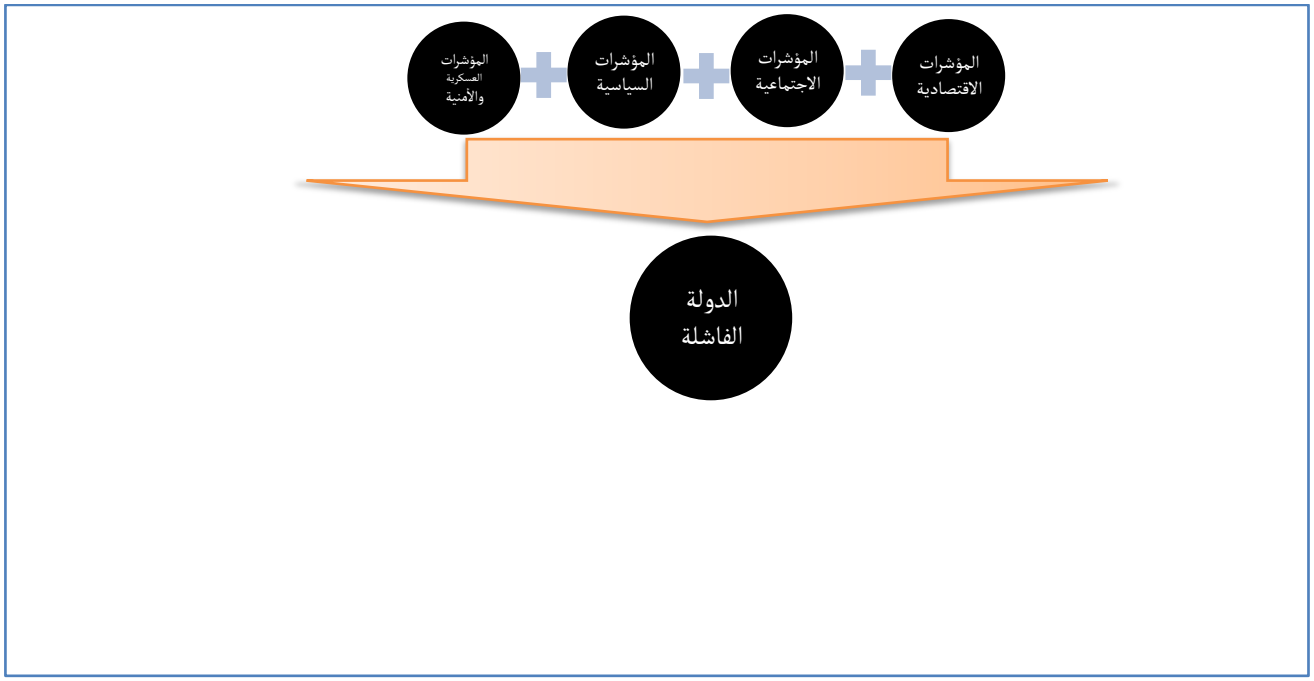

المصدر: من إعداد الباحث يمثل مؤشرات الدولة الفاشلة

كما اعتمدت مراكز الدراسات العالمية والأجنبية والمنظمات الدولية عددا من المعايير لتصنيف الدول وتقييم أدائها لوظائفها، أبرزها:

2– التقرير السنوي لمركز السياسة العالمية Center for Global Policy:

يستخدم مصفوفة الفعالية وأبعاد الشرعية لتقييم الفشل والضعف تطور فيجامعة ميرلاند مركز ايريس بناء على طلب بحث من الوكالة الأمريكيةللتنمية الدولية التي تهتم بشؤون الدول الفاشلةيركز على قدرة الدولة في ضمان الشرعية في الأداء من خلال أبعاد أربعة: البعد الأمني –البعد السياسي –البعد الاقتصادي –البعد المجتمعي.

يربط المركز بين ثلاث أبعاد مفتاحية لتحليل النظام الاجتماعي:

– نظامالحكم

– التنمية

[1] بوحنية قوي، **ظاهرة الدولة الفاشلة في إقليم الشرق**، مرجع سابق.

- النزاعات

تقدر درجة الفشل في كل بعد من الأبعاد والتي يشار إليها من 0 إلى 03 ، لا توجد قابلية للفشل

1 - قابلية الفشل منخفضة

2 - قابلية الفشل متوسطة

3 -قابلية الفشل عالية.

3- دليل الدول الفاشلة وفق مؤسسة بروكينز:

يركز معهد بروكينز في تقريره على 141دولة نامية وذلك وفقمستويات أربع:

1 -المصفوفة الاقتصادية وتضم نصيب الفرد من الدخل القوميونسبة نمو الناتج المحلي وتفاوت الدخل ونسبة التضخم ونوعية التسيير والتنظيم.

2 -المصفوفة السياسية وتضم التأثير الحكومي وحكم القانونومسؤولية المنتخبين ومحاربة ومقاومة الفساد، بالإضافةإلى كثافة النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان ومدى انتشارالنزاعات عبر الإقليم وعدد الانقلابات العسكرية والاستقرارالسياسي وغياب العنف.

3 -المصفوفة المرتبطة بالرفاه الاجتماعي تقيس نسبة وفياتالأطفال وتوفر المياه الصالحة للشرب ونقص الغذاء ونسبالأطفال الذين أكملوا دراستهم ومتوسط العمر المتوقع.

4- منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD:

لقد كان المقياس السنوي للدول الهشة الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التطبيق الأهم لمفهوم الدولة الهشة كونه يختص بدراسة أوضاع الدول منخفضة الدخل التي تتعثر في تحقيق الهداف الإنمائية للألفية نتيجة تآكل شرعية نظم الحكم، وتصاعد النزاعات الداخلية والعنف وعدم الاستقرار السياسي، وتدني مستويات الحوكمة، وضعف القدرات المؤسسية، والافتقار للفرص الاقتصادية.

في الواقع استقرار المنظمة على تسمية " الدول الهشة"، راجع لقناعتها باستمرار الوجود الجغرافي والاقتصادي للدولة ما جعلها تستخدم المفهوم في أنشطتها التنموية تجاه تلك الدول وذلك في إطار مكافحة الفقر تعزيزا وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية DACفي عام 2003 مفهوم الدول ذات الأداء الضعيف poor performers countriesلوصف الدول التي لا تلعب دورا قياديا في تحقيق هذا الهدف ، وقد توجب الانتظار حتى عام 2005 ليظهر مصطلح " الدول الهشة " في وثيقة رسمية من CAD ويتعلق الأمر بإعلان باريس لعام 2005 حول فعالية المساعدات في الدول الهشة.

يعتبر التقرير الجديد للدول الهشة عام 2015 ، عنصرا فارقا في طريقة تفكير وعمل المنظمة فيما يتعلق بأوضاع الهشاشة والنزاع والعنف، فبدلا من التركيز على قائمة البلدان الأكثر هشاشة، عرض تقرير 2015 فهما شاملا لأوضاع الهشاشة يتجاوز الدول الهشة والمتضررة من النزاعات ، بعد أن انطلق من قناعة أنه من المفيد أكثر فهم طبيعة الهشاشة بدلا من وضع تعريف لها ، وقد دل على تلك القناعة تغيير العنوان من " الدول الهشة" من التقرير السابق إلى "دول الهشاشة " في التقرير الجديد[1].

يعرض التقرير إذن إطارا جديدا لرصد متعدد الأبعاد يستخدم فيه خمسة أبعاد للهشاشة على أساس إطار ما بعد عام 2015 وهي : العنف والعدالة والمؤسسات والأسس الاقتصادية والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والأزمات

المطلب الثاني: مميزات وخصائص مؤشر الدولة الفاشلة

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي حاولت أن تحدد سمات ومميزات مشتركةللدول الفاشلة، ومن ثم الخروج بمؤشرات ومعايير معينة يمكن من خلالها قياس فشل الدولة، لكن "مقياس الدول الفاشلة " يعد الأكثر شمولية ودقة، لاعتماده على عدة متغيرات ومؤشرات لقياس فشل الدول،كما انه يحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار في العالم مقارنة بالدراسات والتقارير الأخرى[2]، من أهم مزايا هذا المقياس ما يلي:

- يسمح مقياس الدول الهشة بتقديم صورة شاملة ودقيقة عن طبيعة الاستقرار في دول العالم، هذه الدقة ممكنة لأن الدليل يعتمد على تجميع عدد وافر من المؤشرات البيانية والإحصائية، ويعتمد على متغيرات مختلفة ومتنوعة، وهذا ما يعطيه تغطية واقعية لحالة الدول وبالتالي فهو يسمح بدراسة المتغيرات السلبية والإيجابية للدول عبر الزمن.
- يسمح هذا المقياس أيضاً بتقييم مدى التزام الدول "المستقرة" وفعاليتها حيال هذه الدول الضعيفة من جهة، ويساعد الدول "المستقرة" على تقييم نجاعة برامج المساعدة التي تقدمها إلى هاته الدول من جهة أخرى، وبهذا فإن الدليل زيادة على أنه يُوفر تحاليل كمية بأثر رجعي،فهو كذلك وسيلة لتعزيز الدراسات الإستشرافية.

لكن ما يعاب عليه، أن النتائج المتوصل إليها فيه، تبقى نسبية خاصة في بعدها الاستشرافي، لأن طبيعة العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المتغيرات، تجعل من عملية الاستشراف بأي وضع معين في غاية الصعوبة والتعقيد،فإيسلندا التي تمّ اعتبارها دولة "مستقرة" كانت على حافة الإفلاس سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية،

[1] إكرام بركان، **النزاعات الداخلية بعد أحداث 2001/09/11 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان**،مرجع سابق، ص 95

[2]Lionel Gallet, "**L'indexation des États fragiles**: **nouvel outil des relations internationales**",p 05, consulté le 22 september 2020 /disponible sur: http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/hei/fichiers/les_etats_fragiles.pdf

مثال أخر على محدودية هذا النظام القياسيالعراق بسبب التدخل الخارجي تحول من دولة كانت نسبياً مستقرة إلى دولة منهارة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي[1].

ومع ذلك، يبقى "مقياس الدول الهشة" للصندوق من أجل السلام ومجلة فورين بوليسي أكثر المؤشرات تتبعاً لأوضاع الدول الفاشلة، والأكثر انتظاماً في إصداره، ويرى من أهم المؤشرات:

- الدولة التي لا تستطيع تحقيق النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالبا ما تتميز بانعداممالمساواة الاقتصاديةوالمنافسة العنيفة على الموارد.
- الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني.
- الدولة التي لا تسيطر على كامل أراضيها.
- الدولة التي تعجز عن تحقيق السلام والاستقرار لشعبها.
- الدولة التي يرتفع فيها معدلات العنف الإجرامي والسياسي.
- الدولة التي تفقد السيطرة على الحدود.
- الدولة التي تعاني من الصراعات بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية.
- الدولة التي تحدث فيها حرب أهلية.
- الدولة التي ينتشر فيها الإرهاب.
- الدولة التي تعاني من ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملاءمتها، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفياتالأطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد.
- الدولة التي تعاني من انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الاقتصادي.
- الدولة التي تعاني من مستويات عالية من الفساد المالي والإداري والسياسي.[2]

المطلب الثالث: تأثير جائحة كورونا (كوفيد19) على فشل الدول العربية.

بدأت صدمة الجائحة إزاء خلفية من التباطؤ الاقتصادي العالمي، وتسببت بعمليات إغلاق واسعة النطاق، ضيّقت الخناق على الاقتصاد العالمي، بحيث شهد انكماشاً لا يقل حسب التقديرات عن 3.2 في المائة في عام 2020ويتوقف التعافي من هذه الحالةخلال عام 2021 على مدى فعالية مجموعات الحوافز التي اعتمدتها الحكومات استجابةً لأزمة الجائحة، وسرعة انتعاش الأعمال التجارية، والتقدم في البحوث عن لقاحات لكوفيد- 19

[1]Lionel Gallet, Op.Cit., p. 05

[2]إياد العنبر، إسحاق يعقوب محمد،**مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة** العراقية –المجلات الأكاديمية العلمية، المجلد1، 2014 العدد 19 ص 163.

يدعو إلى قدر من التفاؤل، فيتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 4.2 في المائة في عام 2021، حتى وفقاً للسيناريو المتشائم وإذا حالت الحوافز التي اعتمدت خلال عام 2020 دون وقوع خسائر فادحة لدى الشركات، قد يصل نمو الناتج المحلي العالمي إلى 5.4 في المائة في عام 2021 السيناريو المعتدل.

من الصعب تحليل الوضع الاقتصادي في عالم لا يزال يعاني من تفشي جائحة كوفيد 19 فالجائحة ألقت على الاقتصاد أعباء جسيمة سيتضح لها مزيد من التداعيات مع الوقت ، ومما لا شك فيه أن وقع الجائحة سيمتد طوال عام 2021[1].

من المحتمل جدًا أن تكون بعض البلدان أكثر تأثر ا بشدة حتى الآن مثل الصين ، والولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، ستسجل بشكل كبير زيادة الضغط ، كما أثر الوباء على حد سواء بصفة مباشرة وغير مباشرة على النظام العالمي بالتساوي من المحتمل أن يتأثر جزء كبير كذلك من العالم إذا تفاقمت الأزمة ، أو إذا كانت هناك موجات إضافية من الجائحة في خلال الأشهر القادمة.

ومع ذلك سيكون من المهم على المدى الطويل فهم نقاط الضعف المجتمعية الأعمق التي تعاني منها الأزمة ،وستكون البيانات حاسمة في القدرة على معرفة مدى تأثر اقتصاديات العالم بتلك الجائحة،وتكون النتيجة بالتقييم الدقيق والنقدي لمجموع البيانات والمعلومات ومعالجة نقاط الضعف الأساسية التي كشف عنها كوفيد 19 عالميا ، والسؤال الذي يجب طرحه هل سنتمكن من تجاوز هذا الوباء؟ وربما الأهم من ذلك التخطيط والاستعداد للأزمة القادمة الحتمية.

فوسط الموجة الثانية من جائحة كوفيد 19، أصبح من الضروري وقف إطلاق النار بغية التخفيف من حدة العنف أكثر من أي وقت مضى حتى الآن، لا تزال مستويات الصراع في المنطقة غالبًا من دون تغيير، ومع التصاعد المتقطع للعنف، يجب على المجتمع الدولي التحرك بسرعة لوقف سفك الدماء، واحتواء الفيروس، وتمهيد الطريق نحو سلام دائم لذلك يجب أن يتدخل المجتمع الدولي بطريقة منسقة ومتماسكة عبر خطط بناء السلام والتنمية والقطاعات الإنسانية لمواجهة الأزمة المزدوجة ما بين الصراع وكوفيد 19 التي تجتاح المنطقة، من دون إغفال المخاطر الأخرى مثل تغير المناخ وندرة المياه وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي وغيرها، وينبغي على المجتمع الدولي أن يدعم فكرة تعزيز

[1] مختار محمد حسن، **وقائعوآفاق في المنطقة العربية – مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019.2020** ، ص 07، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 01/ 2021 على الساعة 00:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://publications.unescwa.org/projects/escwa-survey/sdgs/pdf/ar/ESCWA-Economic-Social-Survey-2019-2020-AR.pdf

المؤسسات المحلية والوطنية الشاملة والخاضعة للمساءلة بالإضافة إلى هياكل الحكم القادرة على التعامل مع أنواع مختلفة من الأزمات الحالية والمقبلة[1].

نظرًا لاستمرار معاناة العديد من البلدان من آلاف الوفيات و المليين الذين يعانون من العزلة الاجتماعية والصعوبات الاقتصادية بسبب أزمة كوفيد 19، سريوفر مؤشر الدول الهشة لعام 2020 (FSI) البيانات أو التحليلا ت بسبب تأثير الأزمة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بصفة متفاوتة ، بناءا على مدى تأثر هذه الدول في الجانب الاقتصادي لـ 178 دولة ومدى معاناتهم من مرض كوفيد 19، ربما يكون أحد الجوانب الأكثر تقييدًا للمؤشر السنوي هو أنه بحكم تعريفه بأثر رجعي بحلول الوقت الذي يتم فيه تنظيم الأرقام يتم تحليل البيانات ونشر جميع الرسومات.

في الواقع تم نشر مؤشر الدول الهشة لعام 2012 (FSI) في الوقت الذي كانت فيه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في قبضة الربيع العربي ، أغلقت فترة تقييم FSIللعام السابق بعد 13 يومًا فقط من إضرام البائع المتجول التونسي "محمد البوعزيزي" النار في نفسه رداً على انتهاكات الشرطة، مما أدى إلى اندلا ع الربيع العربي، تمامًا كما كانت عيون العالم مركزة على الاحتجاجات الجماهيرية التي تنتشر بسرعة في مصر وليبيا والمغرب وعمان وسوريا وتونس واليمن الآن،كذلك بالنسبة لجائحة كوفيد 19حيث أن الأزمة التي تهيمن على العالم حاليًا ليست واضحة في بيانات FSI الدول الأكثر تدهورًا في مؤشر الدول الهشة لعام 2020 هي: تشيلي ، ونرى أن هناك تحول ملحوظ لبلد كان يُظهر مكاسب ثابتة في السابق ليحتل المرتبة الأولى ضمن أكثر 30 دولة استقرارًا في المؤشر ، ومع ذلكفإن الاحتجاجات الأخيرة على عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والتي قوبلت بردود حكومية صارمة، سلطت الضوء على نقاط الضعف الأساسية التي أدت إلى تقويض استمرارية التحسن الأخير في تشيلي، احتلت دولتي الموزمبيق وليبيا المرتبة الثانية في قائمة الدول الأكثر تدهورا في عام 2020 بنسبة 3.1+

أما الدول الأكثر تحسنا حسب مقياس الدولة الفاشلة لسنة 2020 فهي دولة جزر المالديف، والتي واصلت اتجاهًا طويل الأجل للتحسين شبه المستمر الذي شهد انتقال البلاد من المرتبة 66 في عام 2007 (عندما تم تضمينها لأول مرة في FSI) إلى 99 في عام 2020، احتلت ثلاث دول: السودان والعراق وكينيا المرتبة الثانية في قائمة الدول الأكثر تحسنًا في عام 2020، وكلها تحسنت من موجات الصراع السابقة وعدم الاستقرار[2].

---

[1] **كوفيد 19 الصراع والمخاطر في المنطقة العربية**، أوراق عمل، محور : قضايا الحكم والنزاعات و الحوكمة، تم تصفح هذا الموقع في 01/ 01/ 2021 على الساعة 23:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/covid-19-conflict-risks-arab-region-english.pdf

[2] J.J. Messner de Latour, Executive Director, Op.Cit P :10

هذا العام ، احتل اليمن المركز الأول للمرة الثانية نتيجة الحرب الأهلية المستمرة والكارثة الإنسانية ، على الرغم من أن الترتيب الأعلى لليمن قد يوفر سببًا للنتائج الاقتصادية المتدهورة ، إلا أنه يجب الاهتمام والعمل على إيجاد خطة لإعادة بعث الاقتصاد من جديد، حيث عانى الاقتصاد اليمني من الركود والتدهور على مدار عقد من الزمن، بسبب الحرب الأهليةوعدم الاستقرار الإقليمي التي يعاني منها اليمن بشكل لا يوصف، حيث كان مجموع النقاط: 112.4 وبالتالي المرتبة الأولى من أصل 178 دولة[1].

حيث بلغ عدد حالات الإصابة المؤكدة ب COVID19في 24 أكتوبر في اليمنوصلت إلى 2064 مع 601 حالة وفاة مرتبطة و 1361 حالة شفاء ، في حين أن عدد الحالات المبلغ عنها من طرف السلطة يستمر في إظهار الانخفاض،على مدى أربعة أسابيع 30 حالة مؤكدة جديدة فقط ، و 13 حالة وفاة و 99 حالة شفاءذكرت ،تشير المؤشرات إلى أنهلا يزال الفيروس ينتشر وعدد الحالات المؤكدة والوفيات المعلنة كانت عكس ما في الأخبار والتقارير الرسمية،بالإضافة إلى عزوف المواطنين الناس على السعي إلى العلاج بسبب التقاليد واعتبار المرض بأنه عيب من العيوب، كذلك صعوبة الوصول إلى العلاج والى المراكز نظرا للخوف من خطر الإصابة، عدد من التقارير مؤخرا ترى تواصل انخفاض الإصابة بفيروسCOVID19 واستجابة الكثير للشفاء، وذلك لتركيز المواطنين على الاختبار والمراقبة وشراء الأكسجين ومعدات الحماية الشخصية.

يعمل الشركاء على زيادة المراقبة والنشرلموظفي COVID 19 داخل الوكالات وتتبع تأثير COVID 19 علىبرامج الرعاية الصحية الروتينية ذات الأولوية ،وهم أيضا يواصلون دعم نظام الصحة العامة، وإيصال الرسائل لتشجيع التغيير السلوكي للمواطن ، وتعزيز التركيزوحدة الرعاية (القدرات على الاستعداد لأي موجات لاحقة من الفيروسفياتفاقية حديثة بشأن COVID 19 ، جمهورية كوريا الجنوبية تبرع ت بمبلغ مليون دولار أمريكي للمساعدة في تعزيز قدرات الاختبارات العملية في اليمنللكشف عن حالات COVID 19 في الوقت المناسب ، ومن ناحية أخرى منظمة الصحة العالمية وبنك التنمية الإسلاميةانضم إلى وزارتي الصحة والسكان والتخطيط والتعاون الدولي لتقديم الطوارئ ودعم استجابة الدولة لوباء COVID 19 بمبلغ 20 مليون دولار أمريكيمشروع مشترك هو أول شراكة بين المنظمتين في اليمن[2].

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي حاولت أن تحدد سمات ومميزات مشتركةللدول الفاشلة، ومن ثم الخروج بمؤشرات ومعايير معينة يمكن من خلالها قياس فشل الدولة، لكن "مقياس الدول الفاشلة " يعد الأكثر شمولية

[1]J.J. Messner de Latour, Executive Director, **Highlights of the 2020 Index**, Op.Cit P: 09

[2]World health organization, **Epidemiological Update**, **Surveillance and Response**, October 2020,COVID-19 ,Report as of Oct 2020, p 03

ودقة، لاعتماده على عدة متغيرات ومؤشرات لقياس فشل الدول،كما انه يحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار في العالم مقارنة بالدراسات والتقارير الأخرى[1].

وتركز رسائل هذا التقرير بضرورة التصدي لتحديات التعليم الكبيرة ابتداء من الابتكارات التكنولوجية وصولا إلى تغير المناخ والنزاعات والتنقل القسري للناس والتعصب والكراهية، وتفاقم أوجه عدم المساواة حيث أظهرت جائحة كوفيد 19 أوجه عدم المساواة وهشاشة المجتمعات خاصة الفقيرة والتي تعاني من النزاعات في حصول الجميع على التعليم ومنها اليمن، وحتى قبل انتشار الجائحة كان واحدا من كل خمسة أطفال ومراهقين وشباب حول العالم مستبعد من التعليم، إذ أسهمت الأزمة الحالية لجائحة كوفيد 19 بتأثر 90 %من طلاب المدارس من إغلاق مدارسهم.

وجاءت التوصية الرئيسيّ للتقرير المتمثلة في مناشدة كل الجهات الفاعلة في مجال التعليم بضرورة توسيع فهمها للتعليم الشامل بحيث يشمل الجميع بغض النظر عن هويتهم أو خلفيتهم أو قدرتهم خاصة في ظل الأزمة الحالية والتي تسعى فيها الدول لتحديث الأنظمة التعليمية لتكون أكثر شمولا وتبني وسائل تعليمية في الطريق الصحيح ، يشير التقرير عن دولة اليمن تمكنها من استمرارية التعليم، إذ إن من بين أفقر 20 %من الأسر كان سبب عدم التحاقهم بمقاعد الدراسة يرجع إلى انخفاض إمكانات النظام التعليمي في اليمن ، من الجانب الاجتماعي تمتلك فرصة ضعيفة جدا الذين يمتلكون تلفزيون 10%فقط بحسب البيانات المتوفرة حتى العام 2013، إضافة إلى أن أزمة الغذاء التي تعيشها اليمن أثرت على قدرة الأطفال للالتحاق بالمدارس على الرغم من إعادة اليمن إ طلاق برنامج الوجبات المدرسية في عام 2018 في جميع المدارس الابتدائية لعدد 13 محافظة ليصل إلى ما يقارب 400,000طالب وبدعم منبرنامج الأغذية العالمي، ومن أجل تحقيق نتائج دراسية أفضل يشير التقرير إلى ضرورة وجود حاجة ملحة لوضع سياسة وطنية للوجبات المدرسية والذي يتطلب التزامات من الميزانية وتوفير دعم لوجستي يتسم بالفعالية والكفاءة[2].

المبحث الثالث: مؤشرات فشل الدول العربية من 2010 إلى 2020

يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة مصطلحاً سياسياً حديثاً، دخل ساحة السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وما تبعها من سيطرة للأحادية القطبية على النظام الدولي. فمع ظهور ما سمي بالربيع العربي وتحول بعضالثورات إلى حروب أهلية طاحنة أرهقت شعوب ودول المنطقة العربية، تعثر استعادة هذه الدول لدورهاوبالتالي دخل مفهوم " الدولة الفاشلة" إلى أرض الواقع السياسي ولم يعد مقتصرا على الجانب النظريفحسب، مع دخوله الجانب العملي بدأ يكتنف تعبير "الدولة الفاشلة" الغموض، إذ يؤخذ على هذا المفهوم بأنّه غيردقيق ويحتمل عدداً كبيرا من التأويلات

[1] Lionel Gallet, auxiliaire de recherche au Programme Paix et sécurité international. **L'indexation des États fragiles**: **nouvel outil des relations internationales**", World health organiwation. Report as of 2009, p 05.

[2]https//: ar. unesco .org /gem-report.

والتساؤلات. كما أعطي مجالاً أوسع ليشمل دولاً كثيرة، الضعيفةوغير الضعيفة، وذلك لأسباب عديدة، يرتبط بعضها بالوضع الداخلي للدولة الموصوفة بالفشل على الأصعد ة الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبعضها الآخر بمصالح الدول الفاعلة ومخططاتها الآيلة إلى إعادة ترسيممناطق النفوذ وإخضاع دول لغايات سياسية.

المطلب الأول: معايير ومؤشرات صندوق السلام للدول الهشة أو الفاشلة

بدأ منذ عام 2005صندوق السلام بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية في إصدار تقارير سنوية حول (مؤشر الدول الفاشلة)تم تغيير اسم المؤشر عام 2014 إلى مؤشر الدول الهشة، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علميةتستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وهي على النحو التالي[1]:

الفرع الأول: المؤشرات العامة للدولة الفاشلة

ظاهرة فشل الدولة لم تبقى كخاصية مميزة فقط لحالة الدول الإفريقية وإنما أصبحت تشمل أيضا العديد منالدول العربية بمستويات متفاوتة و خير دليل على ذالك انتفاضة العديد من الشعوب العربية على أنظمتهاالسياسية مما زاد من مؤشرات الفشل والعجز.

يعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة في تحديده لقائمة الدول التي تعاني من الفشل، وتصنيفها إلى فئات على عدة مؤشرات وهي:

أ – المؤشرات الاجتماعية:

1 –الضغوط الديمغرافيةPressures Demographicالحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي: عادة ما تكون نتيجة النزاعات والحروب الأهلية، وهي تشكل تهديدا أمنيا سواء كان داخل الدولة أو على المستوى الإقليمي وهو يتضمن الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي[2]:

[1] مؤسسة صندوق السلام، تم تصفح هذا الموقع في 17/ 01/ 2020 على الساعة 22:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://global.fundforpeace.org

[2] صندوق دعم السلام: هو مؤسسة بحثية مستقلة مقرها واشنطن، متخصصة في دراسات السلم ومنع النزاعات وهو تركز على مشاكل الدول الضعيفةوالفاشلة، ويعمل على إصدار التقرير السنوي للدول الفاشلة، تم تصفح هذا الموقع في 01/ 11/ 2020 على الساعة 00:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http//: in ،index state F states index- org

The fund for peace: **Failed State index 2012** (Washington 2012). p 12 in :

http // www foreign policy .com// failed _states_ index_2012 -.interactive_ accessed

– الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والتصحر والجفاف وما تخلقه من تأثيرات وانعكاسات على قدرة الدولة في توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن في هذه الظروف من عناية صحية – العلاج وتوفري الأدوية ومن غذاء وسكن –الأمراض الخطيرة والمعدية وانتشارها، ومدى قدرة الدولة على مواجهتها وتجنيد الوسائل الضرورية لذلك .

– التلوث وندرة المياه، وسوء التغذية .

– كثافة المناطق المأهولة.

2– الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي: عادة ما تكون نتيجة النزاعات والحروب الأهلية، وهي تشكل تهديدا أمنيا سواء كان داخل الدولة أو على المستوى الإقليمي وهو يتضمن[1]:

– النزوح.

– مخيمات اللاجئين.

– انتشار الأمراض والمجاعة.

– الأوضاع الصحية والمعيشية للنازحين واللاجئين.

3 –الجماعات المظلومة والميراث العدائي: حيث أن ازدياد التوتر والعنف القائم بين الجماعات المختلفة والرغبة الشديدة في الانتقام يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويتضمن ذلك :

– كل أنواع التمييز وعدم المساواة وغياب العدالة .

– انتشار العنف

– العرقي، المدني، الديني.

– المتعلقة بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيراتها: مثل الأمراض والكوارث الطبيعية التي تجعل من الصعب على الحكومة حماية مواطنيها، وما يبرهن ذلك من وجود نقص القدرة أو الإرادة ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي:

4 –الهجرة الدائمة للكفاءات والمثقفين: نتيجة لقلة الفرص وتدهور الأوضاع وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي، وما يخلفه ذلك من فراغ في رأس المال البشري عند هجرة العقول والمثقفين، والمعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد والسياسات القمعية، ويتضمن هذا المؤشر[2]:

– نسبة هجرة الأفراد

– رأس المال البشري

[1] The fund for peace, Ibid, p 12

[2]The fund for peace ,Ibid, p 12

- هجرة المتعلمين والمثقفين

ب – المؤشرات الاقتصادية :

1 –التنمية الاقتصادية المتفاوتة Development Economic Eneven: حيث أنه عندما تكون هنالك العديد من الإثنيات والعرقيات نجد أن حكومة الدول الفاشلة تميل بأن تكون غير عادلة ولا تلتزم بالعقد الاجتماعي ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي:

- اللامساواة بين الجماعات المختلفة في توزيع الثروة وتوزيع مختلف الخدمات من صحة وتوظيف وتعليم ومرافق عمومية.
- توزيع الخدمة يف المناطق الريفية والحضارية.
- القدرة على تحسين الخدمات
- نسبة سكان الأحياء الفقيرة

2 – الفقر والتدهور الاقتصادDecline Economic and Poverty: الفقر والتدهور الاقتصادي الحاد يرهق قدرة الدولة على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها، ما يمكن أن يؤدي إلى احتكاك بين " من يملكون" ومن " لا يملكون" ويتضمن:

- العجز الاقتصادي .
- الدين الحكومي
- البطالة .
- توظيف الشباب .
- القدرة الشرائية .
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
- نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم[1].

ج– المؤشرات السياسية:

1 – شرعية الدولة ligitimacy State:يؤدي انتشار الفساد وغياب التمثيل الحكومي العادل إلى فقدان الدولة لشرعيتها، وضعف مؤسساتها وتتضمن[2]:

---

[1]Popesu Irina Alina ،cojanu Valentin ، op cite p10

[2]إبراهيم غالي، **دليل الدول الفاشلة**: الفوضى تهدد العالم، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 01/ 2020 على الساعة 23:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http//: www onislam/net /arabic /news 2005

- نسبة الفساد والنهب المؤسساتي
- مدى فعالية الحكومة .
- المشاركة السياسية، والعملية الانتخابية .
- مستوى الديمقراطية والاحتجاجات والمظاهرات .
- الاقتصاد غير المشروع وتجارة المخدرات

2 - التدهور الحاد في تقديم الخدمات :

- الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل التعليم والأمن، تدهور النظام الصحي، النقل وغيرها.
- زيادة النشاطات غير الشرعية بما فيها، تجارة المخدرات تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج
- احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة " قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاسة، الجمارك، الاستعلامات"

3 - انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد

- ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي، وعمل الدستور .انفجار العنف السياسي اتجاه المدنيين
- ارتفاع عدد المسجونين السياسيين، أو المعارضين لخطط الحسابات المؤسسية[1].

4 -تعدد الأجهزة الأمنية بشكل يخلق دولة داخل دولة.

- وجود مليشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة، موجهة ضد المعارضة وكل طائفة يمكن أن تكون رافضة للنظام
- نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها
- ظهور ميلشيات خاصة مسلحة قد تنصب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية الشرعية

5 -تتالي الانشقاقات داخل النخب :

- الانقسام بني النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة .
- استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية وقومية

6 -تدخل أطراف سياسية خارجية

- التدخل العسكري أو الشبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات أو الفاعلين بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى، أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين .الاعتماد المفرط على تدخل المانحين، وقوات حفظ السلام[1].

---

[1] عبد الوهاب عمروش، **التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992-2005** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007 ، ص 57.

يعتقد patrickأن الكثير من الدول لها فجوات حرجة في واحدة أو أكثر من المناطق الربعة للحكم، فالدول الفاشلة حسبه تمتلك في الحقيقة سيادة شرعية غير أنها ليست سيادة فعلية.

الشكل رقم 04: فجوات مناطق الحكم في الدول الفاشلة[2]

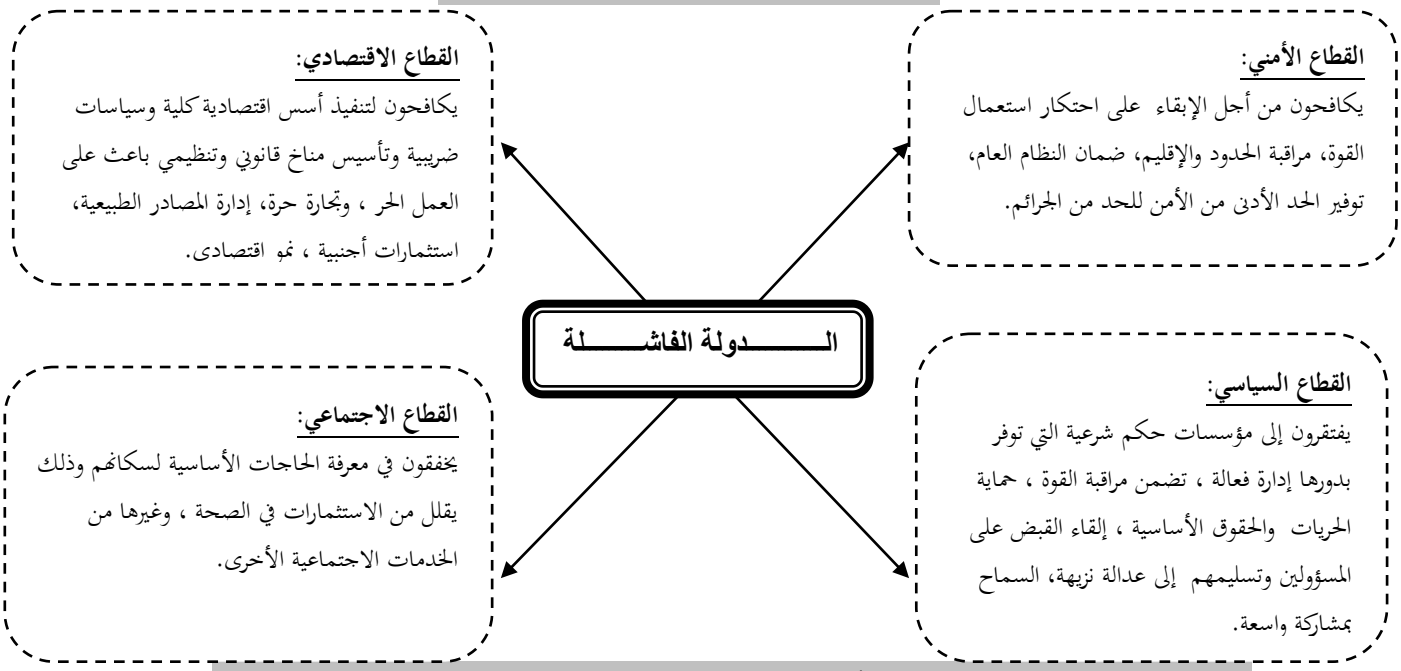

المصدر:إكرام بركان، النزاعات الداخلية بعد أحداث 2001/09/11 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان،2016.2017، جامعة باتنة 01، الجزائر

من خلال هذه المؤشرات والعديد من المؤشرات الفرعية يتم قياس درجة الفشل الدولاتي وتحديد الدول الفاشلة وفقا لمجموع نقاطها التي يتم تحصيلها من هذه المؤشرات وكلما كانت نقاطها أكبر كلما زاد فشلها حيث يتم تصنيف الدول إلى فئات بدءا بالدول الأكثر فشل إلى الدول الأكثر استقرار وهذا الجدول يوضح مجموع المؤشرات الرئيسية والفرعية والتي على أساسها يتم قياس فشل الدولة نجاحها من فشلها:

جدول رقم:03 يمثل المؤشرات الرئيسية والفرعية لفشل الدولة

المؤشرات الاجتماعية	
1 الضغوط السكانية	**2 – اللاجئين ونازحي الداخل**
الضغوط على السكان مثل الأمراض والكوارث الطبيعية قد تكشفعدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها. وتشمل الضغوط: -الأمراض -نقص المياه -نمو السكان -حجم	الضغوط المرتبطة بنزوح السكان، تؤدي إلى الضغط علىالخدمات العامة، وإمكانية أن تشكل تهديد امني. وتشملالضغوط: -النزوح -القدرة على الاستيعاب -مخيمات اللاجئين -نسبة اللجوء الداخلي

[1] نفس المرجع، ص 57.

[2] إكرام بركان، **النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان** ،2016.2017، مرجع سابق، ص 83

الشباب –معدل الوفيات –نقص الغذاء –البيئة –سوء التغذية –التلوث	–مخيمات النازحين داخليا –الأمراض الناجمة عن النزوح
3.المظالم الجماعية	4.الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة
عندما يوجد توتر وعنف بين الجماعات يقوض قدرة الدولة علىتقديم خدمات الأمن. وتشمل الضغوط: –التمييز –الضعف –عنف عرقي –عنف طائفي –عنف شعبي–عنف ديني	عندما تكون الفرص قليلة، الناس يهاجرون ويتركون فراغاونقصا في رأس المال البشري. وتشمل الضغوط: –نسبة الهجرة –رأس المال البشري –هجرة المواطنين المتعلمينالكفاءات

المؤشرات السياسية والعسكرية

5**شرعية السلطة**	6.**الخدمات العامة**	7.**حقوق الإنسان وحكم القانون**
الفساد وضعف التمثيل المباشر في الحكومة يقوض العقد الاجتماعي. وتشمل: –الفساد –فاعلية الحكومة –المشاركة السياسية –العملية الانتخابية –مستوى الديمقراطية –الاقتصاد غير المشروع –تجارة المخدرات –الاحتجاجات، والمظاهرات –الصراع على السلطة	من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: –حفظ الأمن والنظام –الجرائم –تقديم خدمات التعليم –محو الأمية/معرفة القراءة والكتابة –البنية التحتية –الرعاية الصحية –الهواتف –خدمة الانترنت –توفر الطاقة –خدمات الطرق	تعد الدولة فاشلة إذا لم تحترم حقوق الإنسان. وتشمل: –حرية الصحافة –الحريات المدنية –الحريات السياسية –الاتجار بالبشر –السجناء السياسيين –السجون –الاضطهاد الديني –التعذيب –الإعدام
8**الأجهزة الأمنية**	9.**تصدع النخب**	10.**التدخل الخارجي**
تشمل الضغوط: –الصراع الداخلي –انتشار الأسلحة الخفيفة –إعمال شغب واحتجاجات –الوفيات الناجمة عن الصراع –الانقلابات العسكرية –أنشطة تمرد –التشدد –التفجيرات	عندما تشترك القيادات المحلية والوطنية في الصراع وسياسة حافة الهاوية من اجل الحصول على مكاسب سياسية، يتم تقويض العقدالاجتماعي. وتشمل الضغوط: –الصراع على السلطة –المنشقين –انتخابات معيبة)غير نزيهة) –المنافسة السياسية	عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية، قد يدفع جهات خارجية للتدخل في الشؤون الداخلية. وتشمل الضغوط: –مساعدات خارجية –حضور قوات حفظ السلام –تدخل عسكري خارجي –عقوبات دولية –التصنيف الائتماني

-السجناء السياسيين		
المؤشرات الاقتصادية		
11 – التنمية الاقتصادية غير المتوازنة	**12 – الفقر والتدهور الاقتصادي**	
عندما يكون هناك فوارق عرقية ودينية وإقليمية تميلالحكومة إلى أن تكون غير متوازنة في التزاماتها تجاهالعقد الاجتماعي. وتشمل: -توزيع الخدمات بين الريف والحضر -تحسين فرص الوصول إلى الخدمات -سكان الأحياء الفقيرة	الفقر والتدهور الاقتصادي يجعل الدولة عاجزة عن تزويدالمواطنين بالخدمات وبالتالي تخلق احتكاك بين المواطنين"نكون أو لا نكون." وتشمل: -العجز الاقتصادي -البطالة -المديونية الحكومية -توظيف الشباب -القوة الشرائية -نمو الناتج المحلي الإجمالي -نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي -التضخم	

المصدر: تقارير صندوق السلام وفورين بوليسي لسنة 2019 و 2020

الفرع الثاني: الدول الأكثر سوءًا وتحسنا على مدى عقد من الزمن 2010-2020 .

مع أن كل صراع له ديناميكياته الخاصة، إلا أن التفتت السياسي والأزمات الإنسانية والهشاشة المتزايدة على طول وعرض الأربع دول، ليبيا وسوريا واليمن والعراق، وعلى مدى العام الماضي، يعيد تشكيل المشهد الإقليمي.

تعد ليبيا وسوريا واليمن والعراق، من بين العشر دول التي ساءت أوضاعها طيلة عقد من الزمن، ما يعكس انعدام الأمن المتزايد ما بعد الربيع العربي، الذي شوهه خليط من التوترات الإثنية المعقدة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الانقسامات السنية الشيعية واللاعبين الإقليميين.

وفي الوقت نفسه ، فإن الدولة الأكثر تحسنًا في عام 2020 هي جزر المالديف ، التي استمرت في اتجاه طويل الأجل شبه ثابت التحسن الذي شهد انتقال البلاد من الوجود احتلت المرتبة 66 في عام 2007 (عندما تم تضمينها لأول مرة في FSI) إلى المركز 99 في عام 2020. ثلاث دول – السودان والعراق وكينيا – متعادلة ثاني أكثر البلدان تحسنًا في عام 2020 ، وكلها تحسنت من نوبات سابقة من الصراع وعدم الاستقرار والقمع. لا يعني أنه ينبغي اعتبار أي من هذه البلدان الثلاثة بالضرورة أكثر استقرارًا – فهم يحتلون المرتبة 8 و 17 و المركز 29 على التوالي في FSIولكن يجب أن تكون هذه المكاسب مدعاة للتفاؤل الحذر والسير على الطريق الإيجابي.

على عكس البلدان الأكثر سوءًا، طيلة عقد من الزمنفي مقياس الدولة الهشة صندوق السلام لم تحمل العناوين الرئيسية البلدان مثل كوبا وجورجيا وأوزبكستان فهي في تحسن مستمر مع مرور الوقت، رغم ذلك يجب أن ينظر إليه ضمن السياق الأوسع أنه من المرجح أن تكون دولة قادر ة على تحقيق مكاسب كبيرة إذا كانت نقطة البداية جيدة

خلف نظرائها، ولذلك فمن المحتمل ألا يكون ذلك من قبيل الصدفة ستة من الدول العشر الأكثر تحسنًا هي دول سوفيتية سابقة (جورجيا ، أوزبكستان ، ، بيلاروسيا ، تركمانستان ، و جمهورية قيرغيزستان[1]).

قبل ستة عشر عامًا، عندما كان أول مؤشر للدول الفاشلة نشرت في مجلة فورين بوليسي ، الكثير من التركيز و تمعلى الترتيب، وكان السؤال الرئيسي و بشكل ثابت : "من هي الدولة الأكثر فشلًا في العالم؟" ،ومع ذلك بعد عقد ونصف من الزمن،بعد 16 عامًا الكثير من البيانات والمعلومات تمتلكها FSI، الآن ينصب التركيز أكثر على الاتجاهات للمؤشرات ومعدل التغيير والأهم من ذلك قياس أداء بلد ما ، ومع ذلكفإن ترتيب البلدان أينما كانت البيانات الكمية أمر لا مفر منه ، هذا العام احتل اليمن مرة أخرى المركز الأول نتيجة للحرب الأهلية المستمرة واللكوارث الإنسانية، في الطرف الآخر من المؤشر احتلت فنلندا المرتبة أقل دولة هشاشة في العالم للعام العاشر على التوالي، رغم أنه قد يكون هناك مستوى معين من الاهتمام بمن هو الأول ومن هو الأسوأ، في نهاية المطاف مثل هذه الملاحظة لا معنى لها إلى حد كبير من حيث المصطلحات لإعطاء أي درجة من البصيرة حول نقاط القوة المحددة ونقاط الضعف، أي الفروق الدقيقة ناهيك عن الاتجاهات طويلة الأجل من أصل 178 دولة من البلدان التي نقيمها سنويًا، بالتطلع إلى عام 2021 ليس هناك شك في أن FSI ستهيمن عليها التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

جدول رقم:04 يمثل الدول الأكثر تحسنا وسوءا طيلة عقد من الزمن

الدول الأكثر سوءًا على المدى الطويل 2010 –2020:	الدول الأكثر تحسنًا على المدى الطويل 2010–2020
+25.8 ليبيا	– 21.4 كوبا
+20.9 سوريا	– 20.6 جورجيا
+17.3 مالي	– 19.7 أوزبكستان
+14.3 اليمن	–19.1 مولدوفا
+11.7 فنزويلا	–16.5 بيلاروسيا
+11.0 موزمبيق	–16.3 اندونيسيا
+6.0 اليونان	–15.2 تركمانستان
+5.5 إريتريا	–15.2 مالطا
+5.0 تشيلي	–15.2 جمهورية قيرغيزستان
+4.9 البحرين	–14.9 سيريلانكا
+4.7 المملكة المتحدة	–14.8 طاجيكستان
+4.3 الولايات المتحدة	–14.8 زمبابوي
+3.9 البرازيل	–14.7 الصين

[1]J.J. Messner de Latour, Executive Director, **Highlights of the 2020 Index**, Op.Cit PP : 11-12

+3.2 غامبيا	-14.6 رومانيا
+2.7 جنوب إفريقيا	-14.5 تيمور الشرقية
+2.6 الكاميرون	-14.0 كرواتيا
+2.3 أنغولا	-13.7 الرأس الأخضر
+2.2 بوروندي	-13.7 بنما
+2.1 جيبوتي	- 13.7 الإمارات

المصدر: J.J. Messner de Latour, Executive Director, Highlights of the 2020 Index, Op.Cit PP : 11-12

من خلال الجدول رقم: 04 نلاحظ أن دولتي ليبيا واليمن في الصدارة طيلة عقد من الزمن، ويرجع ذلك إلى العديد من المؤشرات التي فشل فيها السياسيون والاقتصاديون والعسكريون في كلا البلدين، سنفصلها في الفصل الرابع..

المطلب الثاني: مؤشر فشل الدول في العالم العربي.

منذ عام 2001 مع أحداث الحادي عشر من س تقبر بدأ الاهتمام يتزايد بالدول الهشة؛ فالأحداث الأمنية التي تفجرت نتيجة للصراعات في تلك المناطق نتج عنها تهديدات عبروطنية تخطت حدود الحيز الجغرافي نحو دول العالم أجمع، مصدرةً أزمات كاللجوء والإرهاب أثرت بالسلب على الدول المستقبلة، وهو ما أبرز أن سياسة الإهمال الذي كانت تنتهجها الدول الغربية سواءً لنتائج تدخلاتها أو لصراعات بعيدة عنها لم تعد مجدية، وأن ناقوس الخطر بات يهددهم في عقر دارهم، مما شكل هاجسًا كبيرًا يؤرق هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية -التي تزعم ريادة الحرب على الإرهاب دوليًا- ودفعها نحو الانخراط في مشاكل هذه الدول وتحدياتها.

الفرع الأول: تصنيف الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة

اعتمدنا في تصنيفنا للدول العربية على تطبيق هذه المؤشرات على كافة الدول العربية بحيث ظهر أن معظم الدول العربية لديها تراجع كبير وتحذيرات وربما تصل إلى "إنذار عالي جدا" ، وفيما يلي أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة في تقريري مؤسسة صندوق السلام 2010 و 2020 حيث شمل دراسة أحوال 178 دولة وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كلما قل الترتيب العالمي للدولة في هذا المؤشر كان وضعها سيئا بالنسبةلمؤشرات الفشل

:[1]

جدول رقم: 05 أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة بين عامي 2010 و 2020

الرقم	تقرير 2010			تقرير 2020		
	الـــــدول	الترتيب العالمي	تصنيف الدولة	الترتيب العالمي	تصنيف الدولة	ملاحظات
01	الصومال	01	إنذار عالي جد	02	إنذار عالي جدا	وضع سيئ / تحسن درجة
02	السودان	03	إنذار عالي جد	08	إنذار عالي	تراجع 5 درجات
03	العراق	07	إنذار عالي	17	إنذار	تراجع 10 درجات
04	اليمن	15	إنذار	01	إنذار عالي جدا	وضع سيئ/ تراجع 14 درجة
05	لبنان	34	تحذير عالي	40	تحذير عالي	تراجع 06 درجات
06	موريتانيا	39	تحذير عالي	33	تحذير عالي	تراجع 06 درجات
07	سوريا	48	تحذير عالي	04	إنذار عالي جدا	وضع سيئ/ تراجع 44 درجة
08	مصر	49	تحذير عالي	36	تحذير عالي	تراجع 13 درجة
09	جيبوتي	68	تحذير مرتفع	48	تحذير عالي	تراجع 20 درجة
10	الجزائر	71	تحذير مرتفع	71	تحذير مرتفع	نفس الترتيب
11	السعودية	87	تحذير	94	تحذير	تحسن 07 درجات
12	الأردن	90	تحذير	67	تحذير مرتفع	تراجع 23 درجة
13	المغرب	91	تحذير	80	تحذير مرتفع	تراجع 11 درجة
14	ليبيا	111	تحذير	20	إنذار	تراجع 91 درجة
15	تونس	118	تحذير أقل	95	تحذير	تراجع 23 درجة
16	الكويت	125	أقل استقرارا	131	مستقر	تحسن 06 درجات
17	البحرين	133	مستقر	110	تحذير	تراجع 23 درجة
18	الإمارات	137	مستقر	152	مستقر جدا	تحسن 15 درجة
19	قطر	139	أكثر استقرار	141	أكثر استقرار	تحسن درجتين
20	عمان	144	أكثر استقرار	134	أكثر استقرار	تراجع 10 درجات

المصدر: تقرير صندوق السلام العالمي لعامي 2010 – 2020

من خلال الجدول رقم: 03 يمكن ملاحظة أن تصنيف الدول العربية في مقياس أو مؤشر الدول الفاشلة تظهر معظمها في ذيل الترتيب ولديها تراجع إما بإنذار أو إنذار عالي جدا أو تحذير أو تحذير عالي جدا، ماعدا تقريبا دول الخليج كلها فهي في تحسن مستمر ويكون مؤشرها إما مستقر أو مستقر جدا أو أكثر استقرارا، ويرجع هذا الترتيب لمجموع الخصوصيات التي امتازت بها كل دولة في هذه المرحلة والتي مست جميع مؤشرات الدولة الفاشلة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بدايتا بالدولة اليمنية التي أصبحت الحرب الأهلية واحدة من أعظم الكوارث

[1] تقرير صندوق السلام 2010 و 2020

الإنسانية في التاريخ التي مستها، فقتلت ما لا يقل عن نصف مليون مدني وشردت أكثر من عشرة ملايين. لقد أدت الحرب الأهلية في اليمن إلى أكبر تفشي للكوليرا في تاريخ البشرية، وتركت 8.4 مليون شخص على شفا المجاعة. ليبيا لا تزال دولة فاشلة بشكل كارثي، حتى أن الدول التي تتجنب الانهيار تكافح ، لا تزال مصر تعاني من عواقب انقلابها العسكري في عام 2013 لأن القمع الخانق يمنع التقدم السياسي، ويقمع السياحة ويغذي التمرد، ويدفع بالاستياء الشعبي، كما تستمر البحرين في التهدئة بعد حملة الطائفية الدموية في عام 2011، مع عدم وجود حلول للأزمة تتجاوز قمع المعارضة السياسية ، إن الدول الناجحة نسبياًمثل الأردن والمغرب وتونس تتصارع مع مشاكل اقتصادية ضخمة وشباب ساخط وجيران غير مستقرين ، في كل بلد تقريباً أصبحت المشاكل الاقتصادية والسياسية التي دفعت بالمنطقة نحو الانتفاضة الشعبية في عام 2011 أكثر كثافة مما كانت عليه قبل سبع سنوات[1]

لقد حقق العراق تقدماً ملحوظاً في هزيمة الدولة الإسلامية، لكن هذا النجاح جاء بتكلفة كبيرة لمن يعيشون في المناطق المحررة، حيث أصبحت العراق تعاني من ظاهرة زيادة ال نزوح بسبب التنظيمات الإرهابية، خصوصا بتوسعها إلى عدة مدن وحاولت إفراغها من ساكنها والتهجير القصري جعلهم يفقدون ممتلكاتهم وأرزاقهم، سواء لمدن أخرى أو للدول المجاورة التي هي أيضا تعاني من فراغات بسبب غياب للدولة لأدوارها إنها مسؤوليتها في انتشال الناس من حالة فقدانهم لأهم مقومات الحياة الكريمة.

ونركز في هذا التحليل لدولتي اليمن وليبيا، فنجد أن اليمن يحتل منذ عام 2010 حتى 2020 مركزًا متقدمًا في مؤشر الدول الأكثر فشلًا حول العالم، وهو في وضع سيئ بحيث احتل المرتبة الأولى عالميا وتراجع مقارنة بـ 2010 بـ 14 درجة أما من ناحية التصنيف العالمي في مؤشر الدولة الفاشلة فكان بإنذار عالي جدا ، أما ليبيا فهي في وضع لا تحسد عليه بحيث احتلت المرتبة 20 عالميا وتراجع مقارنة بـ 2010 بـ 91 درجة تراجع كبير جدا، أما من ناحية التصنيف العالمي في مؤشر الدولة الفاشلة فكان بإنذار.

الفرع الثاني: فشل الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في العالم العربي

لعبت الدول الفاشلة دورا في خلخلة الاستقرار الإقليمي بسبب تدفق اللاجئين وزيادة معدلات تهريب الأسلحة وانهيار التجارة الإقليمية. إلا أن الدراسة لاحظت إهمال الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي لتوتر العلاقات بين القوى الإقليمية والدول المجاورة.

[1]Marc Lynch , The New Arab Order :Power and Violence in Today's Middle East, Ibid.

تفاقم تبعات تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وعدم مساهمة أي من نمطي العلاقة الخارجية (التبعية أو الاعتماد) في إحداث أي تطور ايجابي في الداخل، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الداخل وتدهور الأوضاع على المدى البعيد، أي فشل الدولة برغم وجود مساعدة المجتمع الدولي.

تمثل الدولة الفاشلة عائقاً أمام تطبيق برامج التنمية، والتي كان يتم التعامل معها من منطلق إنساني وليس سياسي أمني. ونثير هذه الإشكالية تساؤلات حول كفاءة استخدام الدول التي حصلت على المساعدات لتلك المنح وقدرتها على توظيفها لكي تنتقل من كونها دولة فاشلة إلى دولة أقل فشلاً[1].

منذ أكثر من ثلاثة عقود، قام عدد من المفكرين والعلماء العرب بالدفع إلى تقوية النظام الإقليمي العربي باعتباره أكثر النظم الإقليمية المرشحة للتماسك والاندماج، وقمنا جميعا بدراسة مهمة حول سيناريوهات مستقبل النظام الإقليمي العربي، وكان يحدونا الأمل، خصوصا بعد ملامح التنسيق والتعاون الاستراتيجي العربي إبان حرب 1973وبعدها، في أن يتحقق سيناريو التكامل والوحدة، وكنا نستبعد تماما سيناريو التفكك والتجزئة، وذلك بالنظر إلى المصالح القومية المشتركة والمفهوم الموحد للأمن القومي العربي والتوافق العربي على التهديدات الرئيسية التي تواجهه خصوصا من جانب إسرائيل وتحالفها الاستراتجي مع الولايات المتحدة من ناحية، ومع كل من إيران وتركيا من ناحية أخرى، بيد أن التغيرات الحادة في النظام الدولي، والتي انعكست بصورة مباشرة على كل من الشرق الأوسط والوطن العربي، و التي أدت إلى نهاية الجبهة الشرقية والمحاولات المستميتة لنهاية سوريا، ونهاية المدخل الجنوبي المتمثل في اليمن والصومال، ونهاية القطاع الأوسط المتمثل في ليبيا، وانقسام السودان وتعرضه لانقسام ثانٍ قادم، وتشرذم المواقف السياسية العربية إزاء القضايا الحاسمة في مستقبل الأمة العربية، وتضاؤل التجارة البينية العربية بما لا يناهز 13% من إجمالي التجارة العربية، والقيود الشديدة على حركة المواطنين العرب إلى الدول العربية فيما عدا حركة مواطني دول مجلس التعاون بين الدول الست، هذا فضلا عن النهاية الشديدة في التوافق حول هوية الوطن العربي والتراجع التام في استخدام صفة «العربي» بتقادم الأيام والسنين، كل ذلك بدأ يلقى أسئلة جادة حول مستقبل النظام الإقليمي العربي .

إذا أضفنا إلى ما سبق الانحسار التام لدور جامعة الدول العربية وغيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها مؤسسة القمة العربية، والذي ظهر جليا في مؤتمر قمة نواكشوط، والذي تغيب عنه ما يناهز 67% من رؤساء وملوك الدول العربية على الرغم من التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي، والتي كانت تستدعى ليس فقط حضورهم، إنما أيضا إصرارهم على التنسيق الاستراتجي فيما بينهم، يضاف إلى ذلك الفشل التام في الاستجابة

[1] علي الدين هلال ،**الدول الفاشلة: تعريفها وتصنيفات وتهديداتها للاستقرار والأمن الدوليين**، نشر يوم : الثلاثاء 24 فيفري **2020**،تم تصفح هذا الموقع في 12/ 05/ 2020 على الساعة 00:20 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://arabprf.com/?p=2733

للمبادرة المصرية بإحياء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية؛ فإن ذلك كله يعد مقدمة لحقيقة ما يحدث اليوم للنظام الإقليمي العربي، وهو التقدم إلى النهاية، وفى مقابل ذلك وجدت ثلاثة تطورات واضحة تدفع إلى سرعة النهاية، وتتمثل في:

أولا: بدء صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية، وهو اليمين الذي يتبع سياسة التوسع على حساب الدول الضعيفة وعديمة الدور في النظام الدولي، من ثم تسعى الدول الكبرى إلى إعادة فرض السيطرة على الوطن العربي، ثانيا: التحالف الاستراتجي بين إسرائيل وتركيا وإيران، وهو التحالف الذي يدحض الفكرة الهلامية حول التحالف الاستراتجي السني في الشرق الأوسط، وهو التحالف الذي من المقرر له طبقا لكل الدراسات أن يقود الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة، من ثم؛ يتم انحسار الدور لأي طرف عربي في الترتيبات الإقليمية، وثالثا: التوسع في بناء القوة لدى داعش والمنظمات الإرهابية في ليبيا والتجمعات المذهبية في منطقة الخليج وجماعات التطرف الإسلامية في بقية البلدان العربية، وتستهدف هذه الحركات والتجمعات استنزاف القوة العسكرية للدول العربية بما يؤدى إلى عزوفها عن أي تعاون إقليمي واللجوء إلى التحالفات الثنائية بينها وبين الأطراف الخارجية.

إن انقسام الدول العربية إلى دول فاشلة ودول على أعتاب الفشل ودول أخرى متماسكة، بالإضافة إلى الضعف الشديد الذي يسم أنشطة جامعة الدول العربية يثير التساؤل حول مستقبل النظام الإقليمي العربي وما سوف يؤول إليه، وما إذا كانت هناك ترتيبات إقليمية أخرى تحل محله، وتشير الدراسات الإستراتجية الحديثة إلى أن القوى الكبرى والتحالف الثلاثي بين إسرائيل وتركيا وإيران تقود إلى إقامة منظمة إقليمية جديدة تخص الشرق الأوسط وتحل محل جامعة الدول العربية وتخلق نظاما إقليميا أوسع مما هو متعارف عليه، ويمكن تصوره كالتالي؛ منظمة الشرق الأوسط، والتي تترأسها كل من إسرائيل وإيران وتركيا، حيث يتم توثيق التعاون الاستراتجي بينهم، على أن يتم إعطاء الفرصة للدول العربية، إما أن تنضم إليها على نمط حلف بغداد القديم أو أن تظل عضوا في منظمة إقليمية كسيحة، وهى جامعة الدول العربية أو الخروج نهائيا منها، على أن يتم توجيه هذه المنظمة الجديدة من جانب القوى الدولية الرئيسية خصوصا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتشير هذه الدراسات كذلك إلى أن روسيا والصين لن تعارضا هذا الترتيب الإقليمي الجديد شريطة أن يسمح لهما بنفوذ تجارى وعسكري مع بعض الدول العربية، وعلى رأسها سوريا، ولا شك أن هذا الترتيب الإقليمي الجديد، والذي يقوم على التعاون الاستراتجي والدعم الخارجي يثير تساؤلات عدة حول إعادة ترتيب وضع الأقليات في الدول العربية من ناحية، ووضع أقاليم الدول المنهارة من ناحية أخرى، هذا

فضلا عن مدى استمرار تماسك بعض دول الخليج والجزيرة في ضوء احتدام الصراع حولها من جانب جماعات التطرف الإسلامية والجماعات المذهبية المتطرفة[1].

خريطة رقم: 01 خريطة الدول العربية قبل التقسيم

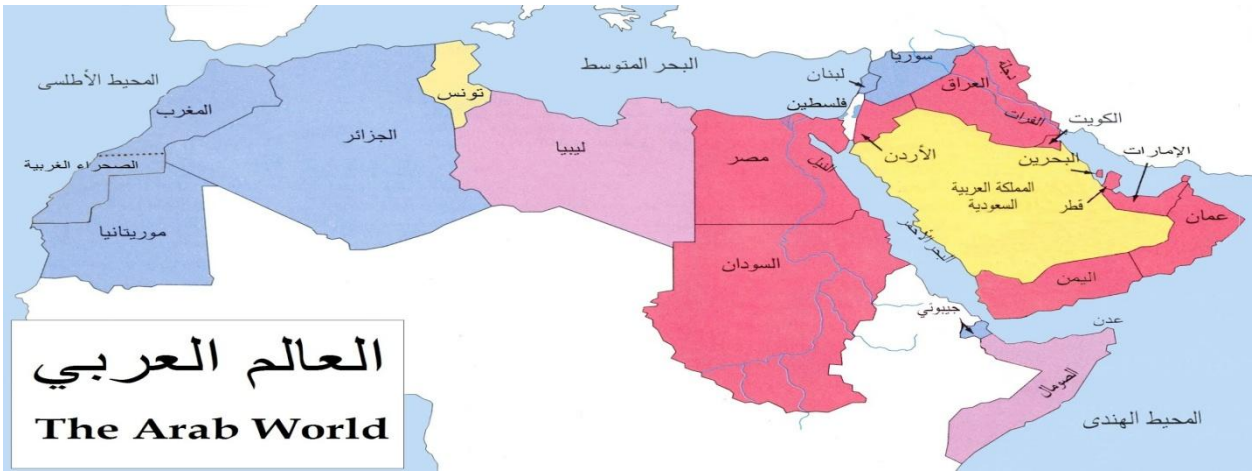

المصدر: https://goo.gl/pWB7C4.6

ولكي تنجح هذه المساعي لابد من تحقق هذه النقاط الأربعة هي كالآتي:

1 -مبدأ "الأمن للجميع" الذي يجب أن يكون مطبّقا لفائدة كل الدول والمجتمعات إضافة إلى الأفراد في المنطقة.

2 -الحوار السياسي على أعلى مستوى" يجب أن يكون الآلية الرئيسية لحل الخلافات الإقليمية.

3 -إنشاء "نموذج اقتصادي مترابط" بين دول المنطقة كوسيلة لوضع أسس لنظام إقليمي سلمي.

4 -القبول بالتنوع الثقافي والتعايش المشترك"، كقيمة مشتركة من أجل حماية واحترام التنوع العرقي والطائفي والديني، وطبيعة تركيبات المدن والمجتمعات والدول[2].

حتى يكون النظام السياسي مستداما، فإنه يحتاج إلى مزاج سياسيا توافقي على المستوى المجتمعي. ووجود هذه الأنظمة الدكتاتورية، حتى في أكثر أشكالها وحشية، وسياسات التناحر الإقليمي، لا يجب أن تخدع أي أحد وتجعله يظن أن هنالك نظاما إقليميا جديدا قد يبنى بهذا الشكل.

[1] عبد المنعم المشاط،"**نهاية النظام الإقليمي العربي**" ، نشر يوم: الثلاثاء 23 أغسطس 2016 ، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 04/ 2019 على الساعة 00:20 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=230820

[2] أحمد داوود اوغلو،"**أزمة النظام الإقليمي في الخليج** " ، ترجمة وتحرير : بون بوست، نشر يوم: 28 جويلية 2017، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 04/ 2020 على الساعة 15:20 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.noonpost.com/content/19090

وفي أحسن الأحوال فإن ما يحدث الآن يمثل محاولة من بقايا الماضي للوقوف في وجه قوى المستقبل. والمنطقة الآن فيها لاعبون جدد ومزاج سياسي جديد. وكل نموذج هرمي من الأعلى إلى الأسفل لا يتسع لاحتواء مطالب وتطلعات الشعوب، هو نموذج محكوم عليه بالفشل في إنتاج نظام إقليمي متماسك.

وفي هذا الصدد، فإن "أزمة الخليج" يجب أن تستغل كفرصة بالنسبة لنا لإعادة النظر في فكرة إقامة نظام إقليمي تشاركي، شرعي ومستدام، قادر على تجاوز الخصومات الإقليمية وإحباط كل المحاولات لإعادة فرض حالة الدكتاتورية التي كانت قائمة[1].

[1] أحمد داوود اوغلو،"**أزمة النظام الإقليمي في الخليج** "، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الأول:

تتضح أهمية تناول ظاهرة "الدولة الفاشلة" والتي تُعد من أحدث المواضيع المدرجة في المراكز البحثية الغربية، وهو الأمر الذي يعني على الأرجح أنّ البلدان المعنية باتت ضمن الأجندة الأمنية للدول الكبرى،على اعتبار أنها تشكل خطرا محدقا عليها، وتمثلت أهم النتائج المستخلصة من هذا الفصل الأول فيما يلي:

1 –تعد الدول الفاشلة من الظواهر الدولية التي لم يتم بعد الاتفاق على محدداتها التي يمكن بواسطتها وضع مفهوم شامل يعكس جوهر الظاهرة، ولكن ما يحصل هو تبني الأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية وباقي فواعل المجتمع الدولي مفاهيم متباينة قد تخدم أغراضا خفية أو معلنة.

2 –حظي مفهوم الدولة الفاشلة باهتمام واضح منذ بروزه بعد نهاية الحرب الباردة، ليس من قبل الباحثين في حقل العلاقات الدولية، وإنما من قبل دوائر صناع القرار داخل الدول الغربية،وتضاعف هذا الاهتمام بوضوح بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ،حيث أصبح المصطلح يأخذ أبعادا مغايرة وأهدافا مختلفة، أخطرها هي محاولة شرعنة عمليات التدخل العسكري في ما أُصطلح عليه بالدول الفاشلة.

3 –يكون فشل الدولة جليا عندما يتصاعد العنف ويصل إلى حرب داخلية شاملة، وتعرف مستويات تدهورا كبيرا، وتضعف البنية الأساسية للحياة العادية، وحين يتخلى الحكام عن مسؤولياتهم بشأن تحسين أحوال شعوبهم.

4 –اهتمام أهم المراكز والمؤسسات البحثية باستحداث العديد من المقاييس التي يتم اعتمادها بغرض تسهيل عملية تشخيص ظاهرة الدول الفاشلة وتحديد درجة فشلها.

عرفت الدولة القطرية في المنطقة العربية أزمة بنيوية منذ حصولها على الاستقلال، بسبب عدم استكمال البناء المؤسساتي وهشاشة الدولة أمام التحديات التي فرضتها مرحلة مابعد الاستعمار، واليوم يطرح موضوع فشل الدولة نفسه بقوة أمام التغيرات المفاجئة التي عرفتها العديد من الأقطار العربية في إطار مايعرف بالربيع العربي والتي تفجرت أولى شراراته بمنطقة المغرب العربي، مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس نهاية 2010 ثم انتقالها تدريجيا إلى ليبيا ودول عربية أخرى كاليمن ، لقد ساد الاعتقاد أن هذه الانتفاضات الشعبية، ستحمل رياح التغيير والديمقراطية لذلك كان أكبر تحدي تواجهه الشعوب العربية، هو إعادة بناء دولها من جديد ، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في عوامل ومتطلبات هذه العملية في المنطقة العربية مع التركيز على الدول التي اندلع فيها الحراك الشعبي وهي اليمن وليبيا، ما يوسع مجال البحث حول الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هشاشة الدولة الوطنية بالمنطقة العربية، والتي تعددت بين عو امل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بطبيعة النظام الدولي وعلاقات الصراع بين القوى الفاعلة بدول محل الدراسة ليبيا واليمن.

الفصل الثاني: معايير ومؤشرات فشل النظام السياسي الليبي وخلفيات سقوطه.

المبحث الأول: النظام السياسي الليبي بين مطالب الإصلاح الداخلي والضغوط الدولية.

المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على ليبيا قبل وبعد الربيع العربي .

خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثاني: معايير ومؤشرات فشل النظام السياسي الليبي وخلفيات سقوطه

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من الدول العربية ودول شمال إفريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم معمر القذافي لما يقارب 42 عاما، سيطرت القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وحتى يمكن الإحاطة ببعض الديناميات فإنه من الضروري تناولها بشيء من التفصيل، وان استجلاء ماهية الدوافع التي أدت إلى كسر هاجس الخوف من السلطة والإفصاح علنا عن المطالبة بالتغيير الجذري عدم عزل العوامل الداخلية عن الخارجية بالموازاة مع انعكاسات التحولات الإقليمية الراهنة.

ركز نظام معمر القذافي طيلة فترة حكمه (1969-2011) على ثلاثة ركائز أساسية، الركيزة الأولىهو الزعيم القائد إيديولوجيا محلية "الجماهيرية" حاول تصديرها للعالم من خلال أدبيات الكتاب الأخضر،والركيزة الثانية تمثلت في القبيلة من خلال التوازن داخل القبائل وتغليب بعضها على البعض– وعلىالمستوى الخارجي حاول كذلك حاول استمالة قطاع عريض من قبائل بعض الدول الإفريقية عن طريقمؤتمرات ومهرجانات وعلاقات، وكأنه حاول إعطاء نفس منطق الحكم الداخلي في علاقاته مع قبائلبعض الدول الإفريقية حتى يظهر كزعيم دولي، أو ما لقبوه به: "ملك ملوك إفريقيا" فكان الحضورالقبلي القوي الذي استند عليه القذافي تمثل في قبائل القذاذفة، الورفلة، المقارحة مع تهميش سياسيواجتماعي مقصود للمناطق الشرقية وبالأخص في بنغازي وإن كان في النهاية تمركزت السلطاتالسياسية والأمنية والمالية بيده وبيد أبنائه، أما الركيزة الأساسية الثالثة فتجسدت في النفط (الغنيمة)، التي وظفها القذافي لتوزيع الرضا الاجتماعي في الداخل وكسب الشرعية في الخارج، خصوصا في المرحلة الأخيرة من نظامه عن طريق مؤسسة القذافي الخيرية، التي سيرها نجله سيف الإسلام القذافي، وقد عوضت ضحايا لوكربي بما يقارب 3ملايير دولار، ومولت السياسيين في الغرب على غرار الحملة الرئاسية للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي[1].

1Nicolas Sarkozy DID take $50 million of Muammar Gaddafi's cash, French judge is told http://www.independent.co.uk/news/world/europe/nicolas-sarkozy-did-take-50-million-of muammar-gaddafis-cash-frenchjudge-is-told-8435872.html

المبحث الأول: النظام السياسي الليبي بين مطالب الإصلاح الداخلي والضغوط الدولية.

بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، إثر الانتفاضة الشعبية التي عرفتها هذه الأخيرة منذ 17 فيفري 2011، فمن خلال تتبع مسارات الانتقال الديمقراطي لمختلف دول الربيع العربي، يتضح بأن ليبيا هي من ابرز الحالات التي يمكن تناولها بالدراسة من اجل فهم واستيعاب الأسباب الكامنة وراء تعثر جهود البناء المؤسسي في دول الربيع العربي. تشهد الساحة السياسية الليبية حالة من عدم الاستقرار المزمنة، فإلى غاية يومنا هذا لا تزال ليبيا تمر بمراحل مختلفة من الانتقال السياسي بتبعاته الأمنية والاقتصادية المختلفة، وقد وصلت حالة اللاإستقرار السياسي والأمني فيها لدرجة الحرب الأهلية بين تحالفين متنازعين أحدهما في الشرق والآخر في الغرب وبينهما فصائل الجنوب التي ترتبط بهذا التحالف أو ذاك، سنحاول تحليل أسباب تعثر بناء الدولة في ليبيا، وذلك بالتطرق إلى السياق التاريخي لتطور الأزمة الليبية منذ سقوط نظام القذافي، وإلى غاية الاتفاق السياسي الأخير في 19 يناير 2021،بغرض الكشف عن التناقضات الداخلية للمجتمع والمؤسسات الليبية وعلى رأسها المعطى القبلي ومدى تأثيره على عملية بناء الدولة الليبية، بالإضافة إلى الكشف عن تداعيات التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية على هذه العملية

إن قراءة واقع الأمن الإنساني الليبي الراهن قراءة موضوعية وعلمية فإنه لا يمكن أن نختلف في أن الأوضاع صعبة ودقيقة للغاية، إن لم نقل استثنائية وذلك قياسا بالعديد من المعطيات الداخلية والإقليمية، وللتدليل على هذا المعطى يمكن أن نخص بالفحص والاستبصار الأوضاع المتردية والصعبة للفرد الليبي.

لابد من وضع الأزمة الليبية تحت مجهر التحليل لتشخيصها ومن ثم الكشف عنمظاهر التأثير الذي تركته فيها أساليب السلطة السياسية وممارساتها التي كانت تسيطر علىسدة الحكم في ليبيا عام 1969حتى عام 2011[1].

المطلب الأول: سياقات البيئة الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة في ليبيا

عاشت ليبيا ولا زالت تعيش الآثار الوخيمة للصراعات بين مختلف الميليشيات والتنظيمات للعديد من السنوات، حيث ورثت العديد من التحديات التي تحوّلت إلى أزمات استعصى حلها، خصوصا ما أرتبط بآليات ومسار بناء الدولة ومؤسساتها، وذلك راجع إلى العديد من العوامل التي تمحورت أساسا في غياب الأمن والاستقرار السياسي لمؤسسات الدولة، حيث أصبحت الدولة محل نزاع بسبب تراجع وانعدام مؤشرات شرعية السلطة.

1زايد عبيد الله مصباح، **إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا:القيم واتخاذ القرار** ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، العدد 403 سبتمبر 2012، ص 67.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي الليبي.

يرتبط الموقع الجغرافي للدول العربية بدرجة كبيرة بتاريخها السياسي حيث تعرضت للاستعمار بشتى أنواعه المباشر و الغير مباشر، و على غرار تونس تعرضت ليبيا نظرا لأهمية موقعها الجغرافي بداية من الاحتلال اليوناني في القرن 7 ق م، إلى الاحتلال الروماني في القرن الأول ميلادي، ثم الفتح العربي الذي كان في القرن 11 ميلادي مرورا بالدولة العثمانية في القرن 16 ميلادي، وصولا إلى الاستعمار الايطالي سنة 1911[1].

و تبلغ مساحة ليبيا 1.760.000كم،وتعتبر ثلاثة أرباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أيما نسبته 95%من إجمالي المساحة، حيث تقع ليبيا على الشاطئ الجنوبي للمتوسط بمسافة تمتد لحوالي 2000كم حيث تتوسط هذا الساحل مما يجعلها القوة المهيمنة، حيث تشرف على كل ما يجري في شرق المتوسط ومن ثم فهي تعتبر بذلك حلقة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه من جهة وكونها بوابة أوربا إلى إفريقيا من جهة أخرى [2]، وإلى جانب موقعها الجغرافي،كان لاكتشاف النفط في ليبيا دور هام في زيادة أهمية ليبيا الإستراتيجية، إذ أصبح أحد الدوافع التي تنشط الحركة الخارجية لليبيا وأن تلعب دورا إقليميا ودوليا، حيث وتعتبر من الدول التي تمتلك احتياطيا كبيرا، ويتميز النفط الليبي بأربع ميزات جعلت منه قوة اقتصادية وسياسية وهي:

الموقع الجغرافي غرب قناة السويس حيث أُعفي من إتاوة المرور فضلا عن تحرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.

الموقع الجغرافي القريب من السوق الكبرى للبترول العربي في مقابل بعد بترول الخليج عن سوقه، أن حوض البترول الليبي جاء قريب من السواحل الليبية مما يسهل تحميله إلى الموانئ الليبية، ثم يأتي بعد ذلك كله نوعية البترول الليبي، فهو من النوع الخفيف وبالتالي بلائم كل أغراض الصناعة ويكون الطلب عليه عالميا [3]وقد ساعد الموقع الجغرافي ليبيا من التواصل مع العديد من الحضارات التي أثرت بشكل مباشر على ليبيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، من بينها الحضارة المصرية القديمة، والحضارة الإغريقية والفينيقية والرومانية [4]، ويعود أصل تسمية " ليبيا "إلى اليونانيين الذين أطلقوا هذا الاسم على المناطق الواقعة غرب مصر، أما في العهد الروماني فيشار إلى أن كلمة "**ليبيا**"كانت تعني

1جمال حمدان، **الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مكتبة مدبولي، 1996،القاهرة، ص 19

2كميلة أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين1990– 1998**، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي،2005، ص22

3 نفس المرجع، ص 28

4 الصديق محمد العاقل،**تاريخ ليبيا القديم. معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة،2008، ص11

جغرافيا جزءا كبيرا من إفريقيا الشمالية، في حين تم تضييق النطاق الجغرافي للمصطلح ليشمل تحديدا طرابلس الغرب وبرقة في ما بعد سنة1911[1].

وقد سيطر الفينيقيون على ما كان يعرف آنذاك بطرابلس الغرب خلال القرن السابع قبل الميلاد وبدأ اليونانيون في نفس الفترة في استعمار سواحل برقة ليكون إقليم ليبيا حاليا مقسما في تلك الفترة بين حضارتين مختلفتين، وقد تم تأسيس صبراتة وطرابلس ولبدة أثناء الهجرات الفينيقية الأولى القادمة من فلسطين [2]، وقد أسس القرطاجيون الذين يعدون امتدادا للفينيقيين اكبر إمبراطورية في شمال إفريقيا في تلك الفترة حيث أسسوا مدينة (قرطاجة) تونسسنة 840قم، وقد كان نظامها السياسي يدار وفق للنظام الجمهوري حيث تم تشكيل مجلس للحل و العقد مكون من 100عضو ممثلين لمختلف مقاطعات شمال إفريقيا [3]، ولكن مع بدايات سنة 264ق م انطلقت نزاعات كبيرة بين الإمبراطورية الرومانية التي كانت مستقرة في جنوب أوروبا والقرطاجيين في شمال إفريقيا دامت أكثر من مئة سنة أدت إلى سيطرة الرومان على شمال إفريقيا لتبدأ مرحلة الحضارة الرومانية في ليبيا [4]ومع تراجع نفوذ الحضارة الرومانية على يد الوندال في ليبيا وشمال إفريقيا عموما سيطر العرب المسلمون على ليبيا في سنة 643ميلادي وذلك بقيادة عمر بن العاص وعقبة بن نافع الفهري حيث سيطروا على الشمال الإفريقي عموما لتبدأ مرحلة انتشار الحضارة الإسلامية بالمنطقة. وقد انتشر الفتح الإسلامي في ليبيا انطلاقا من فتح برقة وزويلةوفزان وسرت وطرابلس إلى أن شمل جميع النطاق الجغرافي لليبيا ولعل أهم ما ميزها هو الطابع السلمي للفتوحات، وإلى جانب ذلك تعرضت ليبيا للاحتلال الاسباني سنة 1510ومن بين أهم دوافع اهتمام اسبانيا بطرابلس في تلك الفترة :

1. موقع طرابلس الاستراتيجي كمركز لتموين الحملات القادمة من الغرب إلى الشرق.

2. الأهمية الاقتصادية والتجارية لطرابلس كمركز للتجارة يربط بين الشرق والغرب.

3. الفراغ السياسي الذي عاشته طرابلس وبرقة حيث تنقسمان إلى قسمين: برقة التي تخضع لحكم المماليك بمصر، وطرابلس الذي كانت خاضعة للحكم الحفصي.

4. الصراع الديني الذي تقوده اسبانيا ضد المسلمين حيث يمكنها احتلال طرابلس من الوصول إلى الشرق لضرب المسلمين في المراكز الإسلامية المتقدمة والقضاء عليهم نهائيا وفي هذا الإطار فسر الاهتمام الاسباني بشمال إفريقيا عموما برغبة اسبانيا في محاربة الإسلام والمسلمين حيث وضعت خطة للاستيلاء على سبتة ومليلة ووهران وبجاية

---

1 نفس المرجع، ص 24.

2 خليفة محمد التليسي ، مترجم: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911**، ط 02،ن.م.د، الدار العربية للكتاب، 1991، ص 30

3 علي محمد الصلابي، **صفحات من تاريخ ليبيا الإسلامي و الشمال الإفريقي**، دار البيارق،عمان، 1998، ص 145

4 نفس المرجع، ص 146

وطرابلس وقد كان ضعف الدولة الحفصية آنذاك عاملا هاما مكن اسبانيا من تحقيق انتصارات كبيرة [1]،ولكن مجد اسبانيا لم يدم إذ تم تدميره من قبل الأخوين بابا عروج وخير الدين بربروس اللذان كرسا السيطرة العثمانية على طرابلس وشمال إفريقيا حيث تمكنت من السيطرة على تاجوراء في أوت 1551وأصبح مراد أغا أول وال عثماني بها [2]، ولكن مع تراجع النفوذ العثماني في شمال إفريقيا بانهيار الدولة العثمانية في حد ذاتها وتقاسم مناطق نفوذها من قبل الدول الأوربية أبدت ايطاليا رغبتها في ضم واحتلال ليبيا التي أصدرت مرسوما ملكيا في نوفمبر 1911قررت بموجبه ضم كل من طرابلس وبرقة إلى التاج الايطالي [3]،وبعد مفاوضات وضغوطات عسكرية بينها وبين الحكومة العثمانية تم التوقيع على اتفاقية سرية بين الطرفين وقعت في 15أكتوبر 1912ليعلن الملك الايطالي في 17من نفس الشهر ونفس السنة مرسوما يؤكد السيادة التامة الايطالية على طرابلس[4]وقد كانت ايطاليا في تلك الفترة تعيش فترة ازدهار اقتصادي وتجاري خصوصا بعد نجاح الثورة الصناعية في أوربا عموما، وقد شكلت هذه النجاحات دافعا أساسيا للضغط على صناع القرار في ايطاليا لاحتلال الولاية العثمانية الباقية في شمال إفريقيا من طرف كبار التجار وأصحاب الشركات الملاحية الذين استفادوا من زيادة حجم التجارة بين ايطاليا وولاية طرابلس [5] وقد نالت ليبيا استقلالها من الاحتلال الأوربي الايطالي ومن بعده الفرنسي- البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، حيث منحت الأمم المتحدة ليبيا استقلالها في 24ديسمبر1951 وقد وصفت آنذاك بأنها اشد الدول فقرا وتخلفا فلم يتجاوز عدد سكانها المليون والنص وذلك بعد سنين عديدة من الاستعباد واستنزاف الخيرات من قبل المستعمرين [6]، ولكن هذا الوضع الصعب لم يستمر طويلا فبعد حوالي سبع سنوات من الاستقلال تم اكتشاف النفط الجيد بكميات كبيرة سنة 1959الأمر الذي ساهم في تمويل المشاريع المختلفة التي ساعدت على تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لليبيا [7]، وعلى الصعيد السياسي أعلنت ليبيا في فترة ما بعد الاستقلال كمملكة متحدة في ديسمبر 1951وأعلنت بموجب دستور أكتوبر 1951ليبيا مملكة فدرالية تضم ثلاث أقاليم: برقة، طرابلس و فزان، كما تولى الملك محمد إدريس السنوسي ملكا للبلاد. إلى جانب ذلك تم تشكيل مجلسين تشريعيين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ الذي يتشكل من 24عضو يعين الملك

1 نفس المرجع، ص 91.

2نفس المرجع، ص 100.

3 نفس المرجع، ص 123.

4 عبد المنصف حافظ البوري، **الغزو الايطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية**، الدار العربي للكتاب، 1983،ص 343

5 نفس المرجع، ص57

6 هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي و الحاضر**، ترجمة: شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان والمطابع، ليبيا،1981،ص 11

7 نفس المرجع، ص 12.

12عضوا منهم كما منح الملك دستوريا الحق في اقتراح مشاريع القوانين وإلغاء القوانين المقترحة والحق في حل مجلس الشيوخ[1].

وقد واجه النظام السياسي الجديد مشاكل عديدة لعل أهمها مشكلة الولاءات القبلية التي ميزت ولازالت تميز المواطنين الليبيين أكثر من ولائهم للدولة الفدرالية الفتية، حيث احدث الصراع بين المنطق القبلي و منطق الولاء للدولة أزمة ثقة وشرعية بين النظام والمواطنين، والذي تجلى في أول انتخابات تشريعية خاضتها البلاد أين احتدم الصراع بين الحكومة الفدرالية وحزب التجمع الوطني المسيطر على طرابلس وبالتالي المجلس التشريعي التابع لها، هذا الحزب الذي أعلن رفضه للشكل الفدرالي للدولة الأمر الذي دفع بالملك باتخاذ قرار حظر الحزب ونفي زعيمه بشير السعداوي سنة 1954وقد عمت ليبيا مظاهرات تندد بقرار الملك وعدم احترام النزاهة في الانتخابات الذي فسره كثيرون بأنه تجاهل للطابع القبلي للدولة من قبل الحكومة الفدرالية،ومن اجل ضمان بقائه في الحكم وتعزيز سلطة الحكومة الفدرالية سارع الملك إدريس السنوسي إلى بناء تحالفات مع القوى الدولية، حيث وقعت الحكومة الليبية في جويلية 1953على اتفاقية مع الحكومة البريطانية منحتها بموجبها الحق في الاحتفاظ بقواعد عسكرية في المملكة لمدة عشرين سنة مقابل استفادة ليبيا من مساعدات اقتصادية سنوية من اجل دعم الاقتصاد الليبي، كما وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة أخرى تسمح لها بإقامة قواعد عسكرية جوية في المملكة مقابل مساعدات اقتصادية سنوية تبلغ 40مليون دولار[2]، كل هذه الظروف أدت داخليا إلى تقوية المعارضة الليبية لسياسات الملك السنوسي وحكومته لعل أهمها الخيار الفدرالي مقابل المطالبة بإقامة دولة موحدة بحجة للعديد من الأسباب منها:التخوف من عودة النفوذ الأجنبي بسبب ضعف الحكومة المركزية، تكاليف إقامة ثلاث حكومات محلية، هذا إلى جانب قلة سكان ليبيا بحيث يمكن إدارتهم بحكومة مركزية [3]وقد قدم رئيس الوزراء محي الدين فكيني إلى مجلس النواب مشروعا إصلاحيا يعتمد على[4]:

1. منح النساء حقوقهن المدنية و السياسية.
2. إقامة نظام برلماني من غرفتين يعين الملك أغلبية الأعضاء فيهما.
3. تحويل البلاد إلى ملكية اتحادية وإلغاء نظام الفدرالية دستوريا مع تقسيم المملكة إلى 10 محافظات إدارية.
4. إلغاء المجالس التشريعية الإقليمية و إحالة صلاحياتها إلى مجلس الوزراء.

1 سعيد عكاشة، **الجدل حول التحولات الديمقراطية و الليبرالية في ليبيا**، مرجع سابق، ص ص 214- 215

2 نفس المرجع، ص 215.

3 هنري حبيب، مرجع سابق، ص 19.

4 سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص 216.

وإلى جانب ذلك اصدر الملك السنوسي في أفريل 1963يقضي بإلغاء النظام الفدرالي وإقامة النظام المركزي وألغيت بموجب نفس القرار الإدارات الإقليمية الثلاث مع تقسيم البلاد إلى عشر محافظات هي: طرابلس،الزاوية، غريان، الخمس، مصراتة، الخليج، بنغازي، درنة، الجبل الأخضر وسبها [1]، لكن هذه المحاولات الإصلاحية من قبل الحكومة الملكية لم تمكنها من الاستمرار في الحكم،فسرعان ما دخلت ليبيا في مرحلة من عدم الاستقرار خلال السنوات ما بين 1963و1969 وذلك على اثر اتهام الملك بتركيز السلطة بيد العرش وكذا عدم احترامه للطابع الاجتماعي والقبلي للبلاد وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى بروز مجموعة من الضباط العسكريين سمو أنفسهم بالضباط الوحدويين الأحرار بقيادة الملازم الأول معمر القذافي والمؤمنين بالفكر القومي العربي أعلنت انقلابها على الحكم الملكي في ليبيا في إطار ما يسمى بثورة الفاتح من سبتمبر 1969وقد حدد الضباط المنقلبون أهدافهم في[2]:

1.إلغاء كافة المجالس التشريعية لنظام الحكم السابق وسحب كافة صلاحياته.

2.اعتبار مجلس الثورة الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية لتسيير كافة شؤون الدولة.

3.بناء ليبيا اشتراكية تقدمية تناضل ضد الاستعمار.

4.الاهتمام الكبير بالاتحاد مع دول العالم الثالث وبذل الجهود للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

5.الإيمان العميق بحرية الدين والقيم الأخلاقية المتضمنة في القرآن الكريم .

و قد ذكر البيان الأول لثورة الفاتح من سبتمبر أن أسباب الانقلاب على النظام الملكي تتمحور أساسا حول محاولة تطهير ليبيا من نظام ملكي رجعي جائر والهدف من الثورة بالمقابل هو محاولة إحلال الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية، هذا بالنسبة للشأن الداخلي أما خارجيا فأعلن البيان ولاء القيادات الليبية المنقلبة للفكر القومي بقيادة جمال عبد الناصر في مصر من خلال تحديد هدف توحيد الأمة العربية والوقوف ضد العدو المشترك للعروبة و الإسلام. هذا الأمر الذي دفع بالبعض للتسليم بان أهداف الثورة لم تكن من اجل تحقيق مطالب داخلية بقدر ما كانت ذات دوافع قومية على الأقل من خلال الشعارات المرفوعة [3]، اتسم النظام السياسي الليبي بشخصية معمر القذافي، وبعدم توفر الشرعية السياسية، حيث أن القذافي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري في

1 هنري حبيب، مرجع سابق، ص20

2 دنيا الأمل إسماعيل،**إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي**، الحوار المتمدن، العدد 3061 ، 12 جويلية 2010،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 01:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222083

3 سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص 223

1969/09/01على الملك "إدريس السنوسي"، وفي سبيل أن يضع له شرعية سياسية قام بتأسيس حزب سماه (الاتحاد الاشتراكي العربي)، لكن الأمر لم يدم طويلا فقد قام بحل هذا التنظيم السياسي [1]

و من خلال ما يسمى بثورة الفاتح من سبتمبر" دخلت ليبيا مرحلة جديدة من تاريخيها السياسي اعتلى من خلالها العقيد معمر القذافي السلطة العليا في البلاد ودامت فترة حكمه إلى غاية سنة 2011أين تم إسقاطه نظامه، و لعل أهم ما ميز فترة حكمه هو تبنيه لمنطق مختلف في الحكم سماه بالنظرية العالمية الثالثة التي حدد من خلالها وجهة نظره الخاصة حول كيفية تسيير الحياة السياسية و كيفية إدارة الحكم و قد ضمنها في الكتاب الأخضر وما يسمى الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، أما من حيث الممارسة فكانت النتيجة صفرا، إذ ظلت هذه الوعود مجرد حبر على ورق [2]، حيث أعتبر في فترات لاحقة دستور للبلاد، و منذ تلك السنة تم تسمية ليبيا " بالجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى"وإلى جانب ذلك أعلن العقيد معمر القذافي في أفريل1973أي بعد حوالي أربع سنوات من حكمه انطلاق ما سماها بالثورة الثقافية كإستراتيجية للتصدي للإيديولوجيات المستوردة من الشرق أو الغرب و دعا بذلك إلى إقامة مجتمع قائم على احترام الشريعة الإسلامية و القران الكريم، و قد وضع لها خمس أسس أساسية [3]:

1. إقامة اللجان الشعبية كمفجر للثورة.
2. تطهير البلاد مما سماه بالفاسدين سياسيا
3. تسليح الجماهير.
4. محاربة البيروقراطية و الفساد الإداري.
5. إتلاف الكتب التي تروج للشيوعية و الإلحاد و الرأسمالية، مع إسناد المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للجان الشعبية من اجل تسييرها مقابل إلغاء كافة المؤسسات الرسمية ومؤسسات رجال الأعمال.

و من خلال هذه الإجراءات يتبين انه منذ الثورة التي أعلنها القذافي ورفقاءه بانقلابهم على العهد الملكي دخلت ليبيا مرحلية سياسية جديدة في تاريخها حاول من خلالها القذافي محاربة كل ما له علاقة بالنظام القديم وكذا ما له علاقة بالفكر الاشتراكي أو الليبرالي ليطرح خطا سياسيا للبلاد.

الفرع الثاني: المؤسسات السياسية في النظام الليبي في عهد القذافي.

1عبد العظيم جبر حافظ، **التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17شباط 2011 رؤية تحليلية**، مجلة المستنصريةللدراسات العربية والدولية، العدد 38 ، ص105

2 زايد عبيد الله مصباح، **إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، مجلة المستقبل العربي** ،بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، العدد 403، سبتمبر 2012، ص 77

3 نفس المرجع، ص 225

تولى معمر القذافي السلطة في ليبيا بعد انقلابه على الملك إدريس السنوسي في الفاتح من سبتمبر 1969، حيث عمل القذافي على بناء دولة بطريقة ترضي طموحاته الشخصية، فقد قاد ليبيا في مغامرة شاملة مدعيا تطبيق الديمقراطية المباشرة، وكان مصير المعارضة والانتقاد الشنق في الساحات العامة والتعذيب والسجن [1]،وقد هندس النظام السياسي الليبي بعد ثورة الفاتح كما يسميها وفقا لمفهوم النظرية الديمقراطية الثالثة كأداة للحكم هذا كبديل للديمقراطية الاشتراكية و الديمقراطية الليبرالية،تقوم هذه الديمقراطية على فلسفة الديمقراطية النابعة من سلطة الشعب حيث أكد على ضرورة بناء النظام السياسي وفقا للديمقراطية المباشرة التي تمثل حسبه الحل الأمثل لمشكلة الحكم في العديد من الدول ذلك أن النظام السياسي القائم على انتخابات فاز مرشحها بنسبة 51%هو نظام سياسي دكتاتوري في ثوب ديمقراطي مزيف حيث أن 49%الباقية يتم حكمهم من طرف أشخاص مفروضين عليهم و هذه هي الدكتاتورية الحقيقية حسب القذافي [2]، و على هذا الأساس يؤكد القذافي أن الديمقراطية الحقيقية تعتمد على مبدأ تمثيل الشعب نفسه بنفسه لا على فكرة النيابة حيث يقول أن " الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه[3]"، وانطلاقا من هذا الافتراض تقرر في وقت لاحق تأسيس المؤتمرات الشعبية كأداة لتمثيل الليبيين بأنفسهم في إطار ما سماه بالنظام الجماهيري،بل قام بتجريد الجيش الليبي من قوته العسكرية وأبدل مؤسسات الجيش بالميليشيات الشعبية والكتائب التابعة له عن طريق أبنائه فضلا عن المنظومات الأمنية، ولكن هذه التنظيمات تعد وسائل مراقبة للشعب [4]، و إلى جانب ذلك أكد القذافي في إطار تفصيله للنظام السياسي الأمثل لدولته على مبدأ تحريم و تجريم إقامة أحزاب سياسية حيث أن الحزب في نظره يجسد الدكتاتورية العصرية ذلك انه يمثل أصحاب مصلحة واحدة ورؤية واحدة... يحاولون استخدام السلطة من اجل تحقيق برامجهم على حساب الشعب [5]، ويرى في هذا الإطار أن :"المجلس النيابي للحزب الفائز هو مجلس الحزب .. و السلطة التنفيذية التي يكونها ذلك المجلس عي سلطة الحزب على الشعب [6]"، وبناءا على هذا المنطق منع القذافي سنة 1972إقامة أي حزب سياسي في ليبيا،وقد طرح القذافي نظريته حول النظام السياسي الجديد في جانفي 1976أثناء انعقاد المؤتمرالوطني العام للاتحاد الاشتراكي العربي الذي يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة و الذي تولىإدارة البلاد بعد الانقلاب، و في مارس 1977وافق مؤتمر

1 يوسف محمد الصواني، **التحديات في ليبيا: التحديات و الآفاق**، ورقة قدمت في اللقاء السنوي الحادي والعشرون: محصلةالتحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربي،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 12:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/mde19/025/2011/en/bec9115-d705-489e-8bb8_b08fecd/me1902520/ar.pdf.

2 معمر القذافي، **الكتاب الأخضر :النظرية العالمية الثالثة** ، المركز العالمي لأبحاث و دراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، 1975 ، ص 06.

3 نفس المرجع، ص 11

4عبد العظيم جبر حافظ، **التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17شباط 2011**، مرجع سابق، ص 106.

5 نفس المرجع، ص 20

6 نفس المرجع ، ص 23

الشعب العام على تغيير تسميةالدولة إلى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية ونص إعلان سلطة الشعب على: " السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبيةالاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمراتالشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية، تكون مؤتمر الشعب العام [1]"وبناءا عليه تقرر حل مجلس قيادة الثورة و استبدال مجلس الوزراء باللجنة الشعبية العامة وعلى أن يتشكل النظام السياسي الليبي من المؤسسات التالية:

أولا/ بالنسبة للسلطة التنفيذية : وتدار هذه الهيئة أساسا من قبل معمر القذافي رغم أنه لايملك أي منصب رسمي عدا عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث منحته الشرعيةالثورية دور التحريض والترشيد 2،حيث أنه قبل الانعقاد السنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسيةيقوم بتوجيه المؤتمرات واللجان الشعبية حول اتجاهات السياسة العامة للبلاد و السياسةالخارجية، و تعتبر توجيهاته بمثابة منهاج عملي تسير عليه المؤتمرات الشعبية الأساسية. كماتتشكل السلطة التنفيذية من اللجنة الشعبية الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذهامؤتمر الشعب العام وتتكون من مجموعة من الأمناء، ويقوم المؤتمر الشعبي العام وهوالوحدة الأساسية في نظام الحكم الجماهيري، بانتخاب رئيس الحكومة3.

ثانيا/ السلطة التشريعية :تتشكل بشكل استثنائي في الحالة الليبية من مجموعة منالمؤتمرات الشعبية وتضمكل المواطنين البالغين سن 18من الإناث والذكور ويوجد نوعانمن المؤتمرات:

أ. **المؤتمر الشعبي العا م**:الذي يعد محور السلطة التشريعية عدد أعضائه 750عضواينتخبون بشكل غير مباشر من خلال سلسلة اللجان الشعبية ويتشكل من مجموع أماناتالمؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية، تكون مؤتمر الشعب العامن بين مهام هذا المؤتمر4

. اختيار أعضاء اللجنة الشعبية العامة ويراقب عملها ويحاسبها ويملك صلاحية إقالتها،وبالمقابل هي ملزمة بتنفيذ ما اعتمد من قرارات.

. وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب و تحدد حسب اجتماعات و بيانات المؤتمراتالأساسية .وإلى جانب ذلك يختار مؤتمر الشعب العام أمانة تترأس جلساته وتوقع على القوانين، وتستلمأوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية وتتكون من خمسة أعضاء هم: (الأمين العام؛ أمين شؤونالمرأة؛ أمين شؤون المؤتمرات الشعبية؛ أمين شؤون النقاباتوالاتحادات

1الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية، **إعلان قيام سلطة الشعب**، مؤتمر الشعب العام، 2 مارس 1977

2 كميلة أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990– 1998**، مرجع سابق، ص 38

3 دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق

4 إبراهيم أبو خزام، **الوسيط في القانون الدستوري**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2000، ص 15

المهنية والروابطالحرفية، أمين الشؤون الخارجية) ويختار مؤتمر الشعب العام أيضاً اللجنة الشعبية العامة التيتمثل السلطة التنفيذية .

ب **المؤتمرات الشعبية الأساسية:** التي تعد تجسيدا لأفكار القذافي التي طرحها في الكتابالأخضر والتي تركز على فكرة التمثيل الشعبي المباشر دون النيابة، وعليه تم تقسيم ليبياإلى مجموعة من المؤتمرات الأساسية حسب المناطق و عدد السكان.

. حيث يوجد مؤتمر فيكل حي سكني أو قرية يلتقون في تجمع يسمى(كومونة) وهي أصغر وحدة سياسية في ليبيا ويقسم الشعب الليبي إلى 30 ألف (كومونة)، تضم كل منها 100 شخص من النساءوالرجال المقيمين والمقيمات في الحي1، وتعد هذه المؤتمرات بمثابة منابر لليبيين من اجل مناقشة القضايا المتعلقة بالشؤون العامة والتصويت عليها، حيث يتم مناقشة المواضيع المجدولة خلال الجلسة الأولى ويقوم الأعضاءبتحرير القرارات والتصويت عليها علناً سواء عن طريق رفع الأيدي أو مباشرة بالصوت، وتنعقد المؤتمرات الشعبية الأساسية ثلاث مرات خلال العام، حيث يناقش الاجتماع الأول جدولالأعمالّ المفصل للاجتماعيين التاليين وفي الاجتماع الثاني يتم مناقشة المواضيع المتعلقةبجدول الأعمال المحلي الداخلي أما الاجتماع الثالث فيتم فيه مناقشة مواضيع متعلقة بكلاالمجالين: "المحلي والدولي" ويسير جلسات المؤتمر أمانة يتم اختيارها من قبل الحاضرينمهمتها صياغة القرارات المتخذة على مستوى المؤتمر والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعبالعام، كما أن لكل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية بمثابة مجلس وزراء محلي تعمل علىتنفيذ قرارات المؤتمر على مستوى الحي2، عليه تمارس المؤتمرات الشعبية الأساسية المهامالتالية:

. وضع السياسات العامة وسن القوانين في مختلف المجالات.

. وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والميزانيات العامة وإقرارها.

. رسم السياسة الخارجية والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى.

. البت في شؤون السلم والحرب.

. اختيار ومساءلة أماناتها ولجانها الشعبية التنفيذية والرقابية.

إلى جانب المؤسسات الرسمية للنظام الليبي المتطرق إليها، لعبت في تسيير النظام الليبيمجموعة من الهيئات والأطراف الغير رسمية التي مثلت درعا حاميا للسلطة السياسية للقذافيوالضامن لبقائه في السلطة لعل أهمها:

اللجان الثورية : التي تأسست في مارس1979ويتحدد دورها بحسب القذافي في:

. شرح السلطة الشعبية.

---

1 دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق

2 نفس المرجع.

. توجيه رسم السياسات العامة للمجتمع وتعبئة أفراده حول النظام.

. محاربة القرارات التي تؤدي إلى الانحراف بالسلطة الشعبية[1].

وتتكون هذه اللجان من الموالين للنظام والثوريين والمكلفين بتعبئة الجماهير ونشر إيديولوجيةالنظام، كما أصبحت هذه اللجان بمثابة جهاز امني تابع مباشرة للقذافي الأمر الذي جعلها فيالكثير من الأحيان تتجاوز المؤسسات الرسمية للدولة، وقد لعبت هذه اللجان دورا كبيرا فيحماية نظام القذافي حيث قامت بمهاجمة المنشقين عن النظام و معارضيه2.

رجال الخيمة:التي تعتبر جهازا استشاريا بالنسبة للقذافي، تتكون أساسا من مستشارين وشخصيات موثوقة من أعضاء أسرة القذافي وقبيلة القذاذفة عموما كما تضم أيضا عددا منالشخصيات التي قامت بالثورة مع القذافي في 1969وقد تولى أعضاؤها مناصب عامة فيالنظام السياسي، فقد تولى المعتصم القذافي منصب مستشار للأمن القومي سنة 2007، وابنعمه أحمد قذاف الدم الذي عين مسؤولا عن العلاقات الليبية المصرية.

عائلة القذافي:حيث أصبحت عائلة القذافي مع مرور الوقت تلعب دورا محوريا في ليبيا و ذلكمن خلال تقلد العديد من أفرادها لمناصب مرموقة داخل ليبيا، فقد مثل سيف الإسلام القذافي الابن الأكبر لمعمر القذافي من زوجته الثانية والذي أصبح يمثل الوجه الإصلاحي في ليبياحيث دعا إلى تحرير الأسواق... كما أسس مؤسسة القذافي العالميةللجمعيات الخيرية والتنمية سنة 1997الأمرالذي جعله مرشحا قويا لخلافة والده في الحكم 3.ومن خلال هذه المؤسسات استطاع القذافي وعائلته إدارة ليبيا لمدة فاقت الأربعين سنة ليسباعتباره رئيسا للجمهورية أو ملكا في إطار الملكية وإنما استطاع تولي الحكم باعتباره القائدالملهم لثورة الفاتح من سبتمبر 1969بالنسبة لليبيين ورغم هذا الغموض والضبابية التيحامت حول طبيعة منصبه الرسمي في البلاد إلا أن هناك حقيقة لا يختلف حولها اثنان وهيأن الحكم الفعلي في ليبيا خلال فترة حكمه اقتصر عليه وعلى عائلته، مما جعل الباحثينوالمراقبين يصنفونه –النظام الليبي– ضمن خانة الأنظمة الفردية، على الرغم مما أعلنه القذافي في مؤلفه الكتاب الأخضر وخطبه السياسية بأن النظام في ليبيا هو نظام حكم ديمقراطياستثنائي يقوم على المشاركة المباشرة في صناعة القرار لكل فئات المجتمع عبر المؤتمراتالشعبية.

الفرع الثالث: توجهات السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي.

1 كميلة أحمد عثمان ، مرجع سابق، ص 39

2 مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط. فهم الصراع في ليبيا** ، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، جوان 2011 ، ص 09

3 نفس المرجع، ص 11

تمثل التوجهات في السياسة الخارجية الطابع العام والخصائص المميزة لوحدة دولية عبرفترة طويلة نسبياً، والتي عادةً ما تعبر عن أفكار تتسم بثباتها النسبي والتصاقها بجوهر التوجهالفكري العام سواء لأفراد المجتمع أو لصناع السياسة الخارجية، حيث توفر التوجهات أدواتلتبرير سياسات خارجية تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد وآراء [1]، وعلى ضوء هذه الجزئيةسوف نستعرضّ توجهات السياسة الخارجية الليبية خلال فترة تولي معمر القذافي للحكم في ليبياوالتي مثلت بالنسبة للكثيرين سببا مباشرا في تشكيل التحالف الدولي من اجل إسقاطه لاحقا .فقد وصل القذافي إلى السلطة متأثرا بخلفيتين وشخصيتين في نفس الوقت، فأما الشخصيتينفهما محمد صلى عليه وسلم وجمال عبد الناصر، وأما الخلفيتين فهما التنشئة العسكريةوالطبيعة البدوية التي نشأ فيها القذافي [2]، و باعتباره صانع القرار الأساسي في النظام الليبيداخليا و خارجيا فقد حدد أهداف دولته في السياسة الخارجية في :

1.التأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة الليبية

2.ضرورة تحقيق الاستقلال التام بما في ذلك عدم السماح بوجود قواعد عسكرية

3.التأكيد على ضرورة الالتزام بالحياد التام

4 . تأكيد "القذافي" بالموازاة مع شعارات الثورة الناصرية على ضرورة العمل على تحقيقالوحدة العربية الشاملة و الحقيقية .

ومن خلال تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الليبية في عهد معمر القذافي نستخلص أنأهم توجهاتها تمحورت حول :

أولا/العلاقات الليبية الدولية :دشن القذافي سياسته الخارجية تجاه الدول الغربية بقرار إنهاء تواجدالقواعد الأمريكية في 11جوان 1970تأكيدا على أن السيادة الكاملة لليبيا لا تتحقق في ظلوجود قواعد أجنبية على أراضيها، حيث تحولت قاعدة "هوليس" الأمريكية إلى قاعدة "عقبة بننافع" وقاعدة الملاحة إلى قاعدة " جمال عبد الناصر "كما قام بتأميم الشركات النفطية الأمريكيةوالبريطانية العاملة في ليبيا في جوان 1973واستردت ما قيمته 700مليون دينار ليبي[3]وهوما مثل بداية التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة .وما أجج هذا التوتر هو طبيعة الأهداف التي رفعتها ليبيا في سياستها الخارجية في هذه المرحلةحيث تميزت بالطابع الثوري التي مثلت مقاومة الامبريالية الغربية عامة والأمريكية خاصة أحد صوره [4]، وبالمقابل اتجهت ليبيا في فترة السبعينيات وبداية الثمانينات نحو إقامة بعض الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع المعسكر السوفيتي رغم إعلانها عدم الانتماء إلى أي من الكتلتين و امتدت هذه العلاقات حتى إلى المجال العسكري من خلال تزود ليبيا بالسلاح من الاتحاد السوفيتي

1على الدين هلال و آخرون، **معجم المصطلحات السياسية،مركز البحوث والدراسات السياسية**، القاهرة، 1994، ص 164

2 جابر سعيد معوض، مترجما، **السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،2002، ص 379

3 السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية 1940–1992**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، مصر،1994، ص 100

4توفيق المديني، **الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2006، ص 02

حيث كان اتجاه ليبيا لعملية التسلح في إطار تحقيق أهدافها الخارجية منها مساندة الحركات الثورية-كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا- كما تندرج عملية التسلح في إطار الاستعداد لكل هجوم محتمل وخاصة من الغرب وتحديدا أمريكا وحتى إسرائيل نظرا للمواقف الليبية إزاء تلك الدول ، وهو ما رفع ميزانية الدفاع الليبية مستفيدة من توافر العوائد البترولية حيث بلغت عام 1975 حوالي 203 مليون دولار ثم تضاعفت في عام 1980 إلى 448 مليون دولار[1]،الأمر الذي أقلق أمريكا من جهة والدول الغربية من جهة ثانية وخاصة تلك التي تقع على ضفة البحر المتوسط وبالتالي قربها الجغرافي من ليبيا.

وإلى جانب ذلك أكدت حادثة "لوكربي"على تفعيل التوتر الحاصل بين ليبيا والدول الغربية حيث ألقت هذه الحادثة بظلالها على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية بصفة عامة والغربية بصفة خاصة وبين ليبيا، بعد اتهامها بالضلوع في تفجير طائرة " بان أمريكان" فوق قرية " لوكربي "باسكتلندا عام 1988 والذي أدى إلى مقتل 270 شخصا كان معظمهم من الأمريكيين 2، كما شهدت العلاقات الليبية الفرنسية توترا بسبب موقف ليبيا الداعم لحركات التحرر ومحاربة كل أشكال الاستعمار في إفريقيا، حيث وصل تناقض المصالح بين فرنسا وليبيا إلى درجة التصادم العسكري المباشر بسبب التدخلات الليبية في تشاد -سنقوم بتفصيل ذلك لاحقا - من سنة 1979 وحتى سنة 1981 ناهيك عن اتهام فرنسا لليبيا بوقوفها وراء تفجير"طائرة يوتا" الفرنسية فوق صحراء النيجر عام ، 1989 لكن هذا العداء مع الغرب سرعان ما تحول إلى محاولة ليبية للتقرب من اجل تلطيف الأجواء مع الدول الغربية خصوصا بعد الخسائر التي لحقت بها جراء الحضر الدولي المفروض بناء على قرارات مجلس الأمن خلال سنتي 1992 و 1993 حيث وضعت ليبيا في حالة من العزلة السياسية و الاقتصادية والتي خلفت أثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث بلغت الخسائر المالية منذ بدء العقوبات عام 1991 حتى أفريل 1999 تاريخ رفعها حولي 33.06 مليار دولار، الأمر الذي سبب أضرار فادحة في الاقتصاد الليبي ما أدى إلى انهيار قيمة الدينار وإلى جانب الخسائر المذكورة تأثرت ليبيا بعد العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 وتبعاته، حيث كان له أثر بارز في تحول السلوك السياسي الخارجي للرئيس القذافي،لاسيما مع تبني الإدارة الأمريكية لمفهوم "الحرب ا لاستباقية "حيث اعتقد الرئيس القذافي أن احتمالية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية إلى ليبيا أمر وارد خصوصا فيظل وجود العديد من الاتهامات التي من الممكن أن تتخذها واشنطن ذريعة في ذلك على رأسها قضية لوكربي واتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل فضلا عن اتهامها بدعم الحركات الإرهابية حيث أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية

---

1 خالد حنفي علي، **لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل؟**،تم تصفح هذا الموقع في 06/ 04/ 2020 على الساعة 14:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.ahram.org.eg/acpss

2 توفيق المديني، **الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي**، مرجع سابق.

اسم ليبيا على قائمة الدول الراعية للإرهاب [1] ولم تحل هذه القضية نهائيا إلا سنة 1998حين التوقيع على اتفاق في1999/04/06يقضي بمحاكمة المتهمين في القضية في هولندا وأمام القضاء الاسكتلندي [2]،ومن هذا التاريخ علّقت العقوبات على ليبيا وفي جانفي 2001أدانت المحكمة الاسكتلندية في هولندا "عبدالباسط المقرحي" بالسجن المؤبد في مقابل تبرئة "الأمين فحيمة" وإطلاق سراحه، حيث نص الحكم على أن ليبيا مسئولة مسؤولية كاملة عن الهجوم على الطائرة، وتوجب عليها دفع تعويضات للضحايا[3]وإلى جانب ذلك أعلنت ليبيا عن مسؤوليتها عن تفجير طائرة "بان أميركان" في رسالة وجهتها لمجلس الأمن بتاريخ 15أوت 2003أين قبلت الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات الدولية المفروضة [4]، ومن اجل إعادة العلاقات الليبية الأمريكية اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا أن تلتزم بتحقيق شرطين تمثل الأول في إصرار الولايات المتحدة على تبني النظام الليبي لإصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي على ضوء الديمقراطية المعاصرة والابتعاد عن نمط الحكم التقليدي السائد فيها أي الديمقراطية المباشرة، أما الشرط الثاني فتمثل في تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للحركات ذات الصلة لما يسمى بالإرهاب، فكان من ليبيا أن استجابت فيما يخص التخلي عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للإرهاب–حيث سنفصل ذلك في العنصر الموالي– في حين تحفظت عن قضية الإصلاح الداخلي كون ذلك يمثل مساسا بشرعية النظام السياسي الذي يتزعمه القذافي، وإضافة لذلك توصلت ليبيا إلى اتفاق مع السلطات الفرنسية بشأن تقديم تعويضات إلى عائلات ضحايا طائرة "يوتا"بعد الضغط عليها باستخدام حق النقض بشأن رفع العقوبات عن ليبيا بسبب قضية لوكربي، حيث طالبت فرنسا دفع تعويضات أكبر لعائلات الضحايا،واستجابت السلطات الليبية لذلك في 09جانفي 2004أين قامت بدفع التعويضات بمبلغ 35 مليون دولار ووقعت أيضا على التعويض الإضافي لأسر الضحايا حيث وصل إلى 170مليوندولار وهو ما مثل عودة لمسار العلاقات الليبية الفرنسية منذ وقوع هذه الحادثة سنة1989.

ويرى منصف لوناس أنليبيا اليوم هي مجتمع الورش المفتوحة، لأنّها تمرّ بمرحلة التأسيس من العدم.. وأولى هذه الورش هو ضمان الاستقرار ومأسسته، ليس اعتماداً على قوة السلاح والنار، وإنّما اعتماداً على الحوار والتوافق."

---

1 نفس المرجع.

2أيمن أبو زيتون، **أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي**، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 04/ 2020 على الساعة 10:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://alarabnews.com/alshaab/2005/26-08-2005/7.htm

3التقرير الاستراتيجي العربي، **قضايا مغاربية**، ، تم تصفح هذا الموقع في 05/ 03/ 2018 على الساعة 10:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.htm

4خالد حنفي علي، **السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية**، مجلة السياسة الدولية، العدد،156، أفريل 2004 ص 120. 121

ويمضي في التأسيس لهذه الفكرة بقوله إن "التوافق حصن ثقافي وسياسي ومدني وأخلاقي ضد التطرف، وخاصة ضد العنف السياسي، وتلك هي أبرز فضيلة من فضائل التوافق، الذي لا بديل عنه في أي مجتمع كان، وخاصة في مجتمع يعيش أزمة بنيوية عميقة، منذ حوالي عقود خمسة، مثل المجتمع الليبي."

ويعتبر "ونّاس" أن من علامات عبقرية الشعوب هي "حسن إدارة العيش المشترك وحسن تقاسمه، من خلال عنصري تكريس حق الاختلاف وترسيخ الحوار المفضي إلى التوافق."

ويشدد على أن اللجوء إلى الحل الحواري والتفاوضي المفضي إلى التوافق هو أكثر قابلية للتحقق من أي حلّ آخر، وأقلّ كلفة سياسية ووطأة على المجتمع.

وحسب رأيه، لم يُفض الإكراه الذي مورس في المنطقة العربية، على امتداد عقود من الزمن، إلاّ إلى التوترات وأشكال العنف، مثلما حصل، بدءًا من 2011 (يقصد ثورات الربيع العربي)

كما يرى عالم الاجتماع التونسي أنّ المجتمع الليبي بكل مكوناته السياسية والاجتماعية، وخاصة القبلية، يحتاج إلى استكشاف كل السبل المفضية إلى الحوار، ودون ذلك تضيع فرص المجتمع الليبي في الخروج من الأزمة."

ويعود إلى الجذور التاريخية للأزمة الراهنة في ليبيا، منذ صعود نظام حكم العقيد معمّر القذافي (1969-2011)، إثر انقلاب الفاتح من سبتمبر/ أيلول 1969.

ويرى أن عهد القذافي دشّن مرحلة العنف، التي أدّت بعد أربعة عقود إلى الانفجار، فالعنف الثوري والإيديولوجي "ساهم وبشكل رئيسي في مراكمة الأحقاد التي شكلت البيئة الحاضنة لانفجار 2011 (الثورة)، فهي التي أنتجت الانغلاق المولّد للانفجارات الشعبية."

كما أدى التوتر بين السلطة السياسية الجديدة والمجتمع إلى غياب عقد أخلاقي وسياسي مبني على التفاهم والتوافق، "فالعسكريون والأمنيون برعوا في إنتاج الأعداء الوهميّين والاصطناعيين في مجتمع يفتقر حتى إلى المجتمع المدني الولاّد للنخب والمنظمات المناضلة والمعارضة"، وفق "ونّاس."

ويرى "ونّاس" أن المجتمع الليبي مر بثلاث مراحل بارزة، أولها هي: مرحلة بدايات توحيد المجتمع وإخضاعه لسلطة مركزية واحدة، مع اكتشاف النفط، وتوجّه الملك إدريس السنوسي (1890 – 1982) إلى إيجاد ديناميكية توحيد سياسي ومجتمعي تستند إلى خلفية دينية.

والمرحلة الثانية هي مرحلة المجتمع المعطل، وهي حصيلة إرادة صريحة برفض أي أشكال الوساطة السياسية والتمثيلية بين الحاكم والمحكوم، ومنع لوجود أية هياكل مدنية تقوم بدور التوسط في هذه العلاقة، مثل الأحزاب السياسية والجمعيات والمنابر الثقافية.

أما المرحلة الثالثة، بحسب "ونّاس"، فهي مرحلة المجتمع المفكك، حيث تولّد بعد أربعة عقود من تعطل المجتمع مجتمع آخر يتسم بظهور شروخ وتفككات عميقة متأتية، لكون المجتمع غير محصّن من الداخل بما فيه الكفاية.

ويعتبر أن التفكك في المجتمع الليبي بدأ منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، واستمرّ في التعمّق في الثمانينات، إلى أن جاءت فرصة 2011، ليجد أن المناسبة سانحة للتعبير بقوّة عن وجودهما.

ويحمّل عالم الاجتماع التونسي النخبة العسكرية التي قادت ليبيا، خلال أربعة عقود، مسؤولية تعطيل تطوّر المجتمع.

ويرى أنه "كان بإمكان العسكر أن يكونوا فاعلاً تحديثياً مهمّا وقاطرة تطوير مجتمعي واقتصادي وتنموي أساسيّ... فالعسكر في ليبيا لم يهدروا فقط فرصة الريع البترولي الهائل، الذي قدّر بأكثر من ألف ترليون دولار بين 1969 و2002، ولكنّهم أضاعوا ما هو أهمّ من كل ذلك، وهو قيادة عملية التحديث المجتمعي العميق"[1]

ويرى المنصف وناس بأنه من باب الموضوعية التاريخية والعلمية تجدر بنا الإشارة إلى أن انهيار النظام الليبي السابق لم يكن ناتجا بصفة حصرية عن التدخل الخارجي، وإنما يعود ذلك إلى عنصرين آخرين هما :

1- تفكك النظام من الداخل وسيل الانشقاقات خلال شهري أفريل وماي 2011.

2- تناقض التصورات بين القذافي وسيف الإسلام، فانعكس على أداء الحكومة[2].

في الحقيقة بالرغم من أهمية هذين العنصرين في انهيار النظام إلا إن الكاتب وضعهما على الهامش دون أبرزهما من ضمن العوامل المهمة في سقوط وانهيار النظام، وكأنهما غير ذات أهمية كبرى، مثلما الحال في مسألة التدخل الخارجي الذي تناوله الكاتب بالكثير من التشخيص والتحليل.

ويخلص "وناس" إلى جملة من العِبر من الحالة الليبية الراهنة، يمكن تعميمها على بقية المجتمعات العربية.

ومن خلاصات التجربة الليبية هو أنه على الشعوب أن تأخذ مصيرها بيدها، وأن تتحمّل كلفة أي تغيير سياسي واجتماعي، لا أن تنتظر الخلاص من منقذ خارجي.

ويضيف قاعدة ثانية، وهي أنه حتى وإن كانت الانتفاضات عنيفة ومسلحة فمن المفيد الإبقاء على الباب مفتوحاً أمام الحلّ السياسي السلميّ.

وينبّه إلى درس آخر مستخلص من ليبيا، وهو أن تغيير النظم الاستبدادية مهمّ في حدّ ذاته، "ولكن الأهمّ من كل ذلك هو إيجاد البدائل التي تضمن الاستقرار."

1لطفي الحيدوري، **دعوة إلى "ثورة توافقية" تعيد إلى ثورات "الربيع العربي" روحها** ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2021 على الساعة 12:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A

2 المنصف وناس، **ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى محنة بلد**، دار المتوسطية للنشر، تونس، 2018، ص 55

وانطلاقا من الدرس الليبي، ينتهي "وناس" في كتابه إلى مراجعة مسار ثورات الربيع العربي، فيؤكّد أنّه "ربّما كان ضرورياً إيجاد ثورة توافقية جديدة، تنبني على تفاهم واسع بين الأحزاب والجامعات والنخب السياسية، وتعيد للانتفاضات روحها، وتحاصر التدخل الخارجي، وتوجد التغيير العميق الذي طالبت به المجتمعات العربية[1]

ثانيا:العلاقات الليبية العربية.

انطلقت العلاقات الليبية العربية على ضوء المبادئ المعلن عنها عند قيام الثورة سنة 1969حيث شكل مبدأ الوحدة المفصل الحقيقي الذي يرهن طبيعة هذه العلاقات حيث رسمت حدود التفاعلات في علاقات ليبيا الخارجية مع الدول العربية، فقد شكلت الوحدة العربية أهم توجه في سياسة ليبيا الخارجية مع الدول العربية طيلة فترة السبعينات والثمانينات، من خلال الدخول في تجارب وْحدودية عديدةَ فأول وثيقة وْحدوية وقّعتها ليبيا بعد قيام الثورة كانت في1971 وهي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا،أعقبه ٍ بيان دمشق وإقرار دستور دولة الاتحاد في 1971ثم في 1972وقعت ليبيا ومصر وثيقة الوحدة والتي أعلن بموجبها قيام الوحدة الكاملة بين القطرين، وفي سنة 1973وضع ميثاق حاسي مسعود بين ليبيا والجزائر والذي عبر عن التزام البلدين بإقامة وحدة شاملة. هذا إلى جانب المحاولة الوحدوية بين ليبيا و تونس سنة 1974 وبين ليبيا وسوريا سنة 1980إلا أن جميع هذه المحاولات الوحدوية لم يكتب لها النجاح، نظراً لاختلاف وجهات نظر بين الرؤساء العرب وليبيا حول طبيعة الوحدة حيث اعتقدوا أن الوحدة يجب أن تكون وفقا لمراحل ، بينما رأت ليبيا بتحقيق الوحدة العربية الاندماجية الفورية، فضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف الأنظمة تجاه الدول الكبرى، والفارق في عدد السكان بين الدول وعلى ضوء هذه الظروف اتسمت العلاقات الليبية مع كثير من الدول العربية خلال هذه الفترة بالتوتر، نظرا وكما سلف الذكر عدم مشاطرة السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية، ولم تبدي استعدادها للانضمام إلى ليبيا، ولم تتضامن تضامناً حقيقياً مع عندما تعرضت لضغط الدول الغربية بعد حادثة لوكربي و الأكثر من فقد اتسم الموقف العربي الرسمي في إطار جامعة الدول العربية الذي ناقض مضمون اتفاقية الدفاع المشترك لسنة 1950 والتي تنص على أن " كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة من الدول المتعاقدة أو أكثر منها أوعلى قواتها هو اعتداء عليها جميعا"2و قد مثل هذا الموقف الرسمي أوجه نقد ليبيا لدور الجامعة باعتبارها دولة عضوة في الجامعة وهو ما لم

[1] لطفي الحيدوري، **دعوة إلى "ثورة توافقية" تعيد إلى ثورات "الربيع العربي" روحها**، مرجع سابق.

2 فتحي أحمد معتوق، **المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990–2003** ، الجماهيرية الليبية :مجلس الثقافة العام، . 2008 ص 252

يتحقق لليبيا أثناء الهجوم الأمريكي البريطاني عليها أو الحصار الدولي الذي فرض على خلفية حادثة لوكربي. و هوَ ما شكل قاعدة للُشعور بالخذلان لدى صناع القرار في ليبيا، وأدى إلى تحول السياسة الخارجية الليبية إلى البحث عن دور فعال ومؤثر لها في القارة الإفريقية1

ثالثا/ العلاقات مع الدول الإفريقية.

حاولت ليبيا في عهد القذافي لعب دور قيادي على المستوى الإفريقي وما زاد أهميةهذا الدور العوائد النفطية المحققة والتي ساهمت في تنشيط المجال الاقتصادي الخارجي لليبيا في إفريقيا، فمنذ وصوله للحكم اهتم القذافي بإفريقيا باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية التي مثلت المجال الحيوي المحوري للسياسة الليبية، ومن بين أهم الأساليب التي انتهجتها:

1- دعمت ليبيا حركات التحرر الإفريقية وخاصة على المستوى المادي نذكر منها –علىسبيل المثال لا الحصر- الجبهة الشعبية لتحرير نامبيا-جنوب إفريقيا (سوأبو Swapo)دعمحركة أرتريا، المجلس الوطني الإفريقي لتحرير جنوب إفريقيا ANC2، وقدكان القذافي ينددفيكلمرةبممارساتالنظامالسياسيفيماليضد الأزواد،حتى أنه في جوان 1990 تم التأسيس الرسمي للحركة الشعبية للأزواد بزعامة " إياد أغغالي" بليبيا أين كانت تتم التدريبات العسكرية في معسكرات خاصةMPAللأزواد، تتشكل من شبابقبائل التوارق اللاجئين في ليبيا، وتحت الإشراف المباشر للقذافي، وكانت الأفكار والأطروحات الثورية لهقد شكلت البذور الأولى لمنهج الحركة3.

2- كما دعمت بعض النظم الإفريقية على غرار أثيوبيا من خلال تمويلها لبرنامج يمتد علىسبع سنوات بين 1984-1991والذي يهدف إلى تحقيق مشاريع مختلفة بإثيوبيا فضلا عناستغلال مناجم النحاس بها من خلال إقامة شركة مختلطة ليبية- أثيوبية تكون مساهمة ليبيافيها كبيرة تصل إلى نسبة 49.1%4

3- تمويل المؤسسات والصناديق العاملة كمساهمة ليبيا في رأس المال المصرف الإفريقيللتنمي ة، إذ تبلغ نسبة مساهمتها 51%من الأسهم أي ما يعادل 287مليون دولار، أما مساهمةليبيا في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فبلغ حوالي 331مليون دولار، وفيمايتعلق بالبنك الإسلامي فتبلغ نسبة مساهمة ليبيا فيه 348مليون

---

1 تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق، ليبيا، السودان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، 144 -145.

2محمد عاشور مهدي، **بعث الاتحاد المغاربي... هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟** ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2019 على الساعة 11:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml

3Mohamed Tiessa-Farma Maïga, **le Mali : de la sécheresse à la rébellion nomade**, Paris : le harmattan, 1997, p148-149

4 فتحي أمحمد معتوق ، مرجع سابق، ص87

دولار حيث تعتبر المساهمةالثانية فيه، كما أن هنالك مساهمات أخرى لليبيا في مؤسسات مالية عربية وحتى دولية كثيرة.

عندما نتحدث عن التوجه الجديد للسياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا سوف نرى أن قمة "سرت"في سبتمبر 1999 قد شكلت منعطفا استراتيجيا مهما في مسار هذه السياسة، حيث ظهرت فكرة "الولاياتالمتحدة الإفريقية " خلال هذه القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا والتي عقدت بطلب من معمرالقذافي، والتي دعا إليها للأسباب التالية:

- الخروج من حالة العزلة السياسية التي عانت منها ليبيا قبل سنة 1999.

_ إظهار القذافي تمسكه بفكرةPan Afrique.

_ قيام القذافي بتصدير أفكاره السياسية نحو الدول الإفريقية وذلك من خلال الإعلان عن مبادراتسياسية واقتصادية.

وقد اقترح القذافي هيكلا للتنظيم السياسي للولايات المتحدة الإفريقية كالآتي:

- إنشاء دولة إفريقيا المتحدة.
- وجود رئيس منتخب.
- يتم انتخاب الرئيس لولاية مدتها أربع سنوات من قبل البرلمانات الإفريقية.
- العمل وفق وجود وزراء فدراليين.
- تكوين جيش إفريقي موحد[1].

وتُشير بعض الدراسات إلى أن حجم المساهمات في مختلف المؤسسات المالية لليبيا زيادةعلى تقديم المساعدات للدول الإفريقية إنما يهدف لإظهار ليبيا بشكل ايجابي تجاه إفريقيا كدول مستفيدة من حجم الدعم الليبي من جهة فضلا عن بحث ليبيا عن إيجاد وزن لها للتأثير فيسياسات هذه المؤسسات المالية 2كما تحسب لليبيا في عهد القذافي طرحها لفكرة إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية كمحاولةلتطوير منظمة الوحدة الإفريقية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بتنقل الجماعاتالعرقية عبر الحدود، وان تصبح الدول الأفريقية مجرد ولايات داخل هذا الاتحاد، و أقامة الجيش الأفريقيّ الموحد وان لم تتحقق آمال القذافي في هذا الإطار إلا أن مبادرته شكلتالانطلاقة للعديد من المبادرات و التي أفضت في النهاية إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي و الذيأعلن عن قيامه في 06سبتمبر 1999في اجتماع القمة الاستثنائي بمدينة سرتبليبيا.

1Delphine Lecoutre, **Vers un gouvernement de l'Union Africaine ? Maximalistes vs gradualists**, ISS Paper, pretoria: Institute for Security Studies ,No.147, Juin 2007

[2] نفس المرجع، ص ص 88 - 89

ولعل من أهم الأسباب التي وقفت وراء توجيه السياسة الخارجية الليبية نحو إفريقيا هو فشل السياسة الخارجية الليبية المعتمدة على الوحدة العربية، وكذلك موقف الدول الإفريقية من الحصار الدوليعلى ليبيا بسبب قضية لوكربي وما أعقب ذلك من حظر جوي دولي على ليبيا، حيث اتخذت القمةالإفريقية في واغادوغوفي شهر جوان 1998موقفا داعما لليبيا حذر فيه المؤتمرون في بوركينافاسو منمغبة الاستمرار في فرض الحصار الدولي على ليبيا. وبالفعل قام زعماء ستة دول إفريقية بخرق الحظرالجوي المفروض على ليبيا وهي: تشاد، النيجر، سيراليون، مالي، غامبيا والسنغال، إضافة إلى وفودشعبية ورسمية من دول إفريقية أخرى كمصر والجزائر والسودان ونيجيريا، كلها جاءت من أجل الاحتفالبالمولد النبوي الشريف بدعوة من الزعيم الليبي، وهو ما عبر عن عزم الدول الإفريقية على تنفيذ قرار قمةواغادوغو بعدم التزام الحظر الجوي[1]

وقد تعددت وتنوعت الأهداف الليبية في القارة الإفريقية من أبرزها ما يلي:

أهداف أمنية:قائمة على أساس جغرافي، فالدول الإفريقية تشكل عمقا استراتيجيا لليبيا يتطلبالعمل على تأمينه من الأخطار التي قد تنعكس بالسلب على الأمن القومي، كما أن تشابهتضاريس ليبيا مع الدول الإفريقية الصحراوية أدى إلى تسهيل الهجرات والتعاون بين القبائل الإفريقية من الجهة الجنوبية لليبيا، وامتلاك ليبيا لساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط1900كلم، شكل ميزة دافعة للتعاون مع الدول الإفريقية الحبيسة التي ليس لها طرق على البحار كتشاد، النيجر ومالي.

أهداف اقتصادية:تتركز أساسا على الاستفادة من الثروات الضخمة التي تملكها الدول الإفريقية بما يخدم عمليات التنمية الاقتصادية في ليبيا، في إطار التعاون الاقتصادي الليبي– الإفريقي،خاصة الاستفادة من اليد العاملة الإفريقية لتعويض نقص العمالة الليبية[2].

أهداف أيديولوجية:تتمثل في العمل على خلق بيئة إفريقية موالية فكريا لتوجهات النظام الليبي القائم على الفكر القومي والوحدوي[3].

أهداف سياسية: حيث تتطلع ليبيا إلى ممارسة دور إقليمي محوري في إفريقيا وبالتحديد فيمنطقة الساحل الإفريقي ومن ثم استكمال حلم توحيد دول إفريقيا في دولة واحدة[1]

---

[1] **6 زعماء أفارقة يلبون دعوات من القذافي، رئيسا تشاد والنيجر خرقا الحظر الجوي على ليبيا**. ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 01:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1998/7/7/6

[2] حسين أمحمد مسعود، **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1999–2005 ليبيا**: مجلس الثقافة العام،2010ص ص28. 30

[3] سليمان يوسف ميالي، **اتجاهات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا** ،السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 33 القاهرة، جويلية 1993، ص 178

المطلب الثاني: التدخل العسكري الغربي على ضوء المعارضة الشعبية لنظام القذافي.

لميقتصرالتدخّلالدوليفي ليبيا ، على فترةالحراكفحسبتدخلحلف الناتو لإسقاطالنظامالسياسيزعامة القذافي،بل امتد ليأخذ شكلا أكثر تعقيدا وبعداأخطر،حيثأصبحت ليبيا ساحة للتنافس بين قوى دولية وإقليمية عديدة، كل منها يحاول تحقيق مكاسب إستراتيجية عن طريق تدعيم ومساندة أحد الفصائل الليبية المتنافسة.

الفرع الأول: دوافع إسقاط نظام القذافي.

تعرضت ليبيا على غرار ما حدث في تونس لما يسمى بثورات الربيع العربي، حيثامتدت موجة المظاهرات التي اجتاحت العديد من شوارع العالم العربي مثلما تطرقنا في تونس ومصر والجزائر لتشمل شوارع ليبيا، وقد رفعت هذه الثورات مطالب بالتغيير نحو الأفضل منها ما اشتمل على تغيير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمواطن العربي و منها منحملت شعارات مناهضة لسياسات الأنظمة السياسية الحاكمة مطالبة بذلك بتغيير جذري فيهذه الدول ليكون إسقاط النظام فيها و إحلال أنظمة سياسية تحترم مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان مطلبا أساسيا بالنسبة للشعوب المنتفضة، و كغيرها من الشعوب العربية رفعت الحركات الاحتجاجية في ليبيا شعارات إسقاط النظام السياسي خصوصا بعد عهود من الاضطهاد و الاستبداد السياسي الذي عانت منه خلال حكم القذافي ، و إذا ما أردنا تحليل أهم الدوافع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي دفعت بالليبيين للمطالبة بإسقاط حكم القذافي فيجب الاستدلال بالأسباب التالية:

أولا/ الأسباب السياسية:وهي الأسباب التي تتعلق بالنظام السياسي الليبي في ظل حكمالقذافي و كيفية أدارته للعملية السياسية في ليبيا و يمكن تحديدها في:

1. تراجع شرعية النظام السياسي القائم:حيث أسس القذافي كما سبق و ذكرنا نظامه السياسيعلى مجموعة من الشعارات و الأهداف التي مثلت أساس حكم و شرعيته و هي : الثورية القومية، المساواة و العدالة الاجتماعية، الكرامة و الهوية الوطنية إضافة لعنصر هام وهوالمكانة الرمزية للقذافي كمناضل ثائر ضد الامبريالية والاستبداد. و الذي أكد في العديد منتصريحاته أن سياساته تعد امتدادا للثورة الناصرية المصرية وانه راعي الوحدة العربية بعدرحيل جمال عبد الناصر، و قد انعكست هذه الشعارات و المبادئ على سياسات ليبيا خصوصافي سياستها الخارجية المناهضة للغرب كما سبق و اشرنا و التي أدت بالدخول بليبيا في العديدمن المغامرات إقليميا و عالميا على غرار حادثة لوكربي و الحصار السياسي و الاقتصاديالذي فرض على ليبيا جراءها كما صنفت ليبيا من بين الدول المارقة... كل هذه الظروفدفعت بالمواطن الليبي للتيقن بان سياسات القذافي الخارجية و التي مثلت أساس شرعيتهأصبحت مصدر خطر

[1] عبد الله الأشعل، **الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة**، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر،القاهرة، 2002 ، ص20

بالنسبة لموقف ليبيا إقليميا و عالميا، و إلى جانب ذلك أدرك الليبيون أنسياسة القذافي الخارجية تكلف المواطنين البسطاء الكثير من الحرمان في العديد من المجالاتكالصحة و التعليم... في حين تساهم ليبيا في تمويل التدخلات الإنسانية و عمل المؤسساتالإقليمية في إفريقيا و تدعم حركات التحرر[1].

2 – الاستبداد السياسي و احتكار السلطة:فرغم كون القذافي خارج الخريطة الرسمية المنصوصعليها دستوريا في النظام الليبي إلا انه في الحقيقة يعتبر محور النظام الليبي حيث يعتبر قائدرمزيا و فعليا لليبيا .رمزيا كونه قائد ثورة الفاتح كما تسمى و الذي خلص ليبيا من الاستبداد فيظل الملكية داخليا و مناهض الامبريالية عالميا و مؤسس الوحدة العربية و الإفريقية إقليميا،لكنه بالأساس يعتبر مسير الحياة السياسية و الاقتصادية في ليبيا، فعليا كونه يسيطر علىعملية صنع القرار من خلال توجيهاته التي تعد موجها للمؤتمرات الشعبية هذا إضافةللمؤسسات و الأطراف الغير رسمية على غرار اللجان الثورية و رجال الخيمة ، و التي يستندإليها في إحكام قبضته على البلاد و العباد ، و بالمقابل أيقن الليبيون أن المؤتمرات الشعبية التيأسست وفقا لأفكار القذافي في الكتاب الأخضر ما هي إلا محاولة لاكتساب نوع من الشرعيةالمؤسسية و قدرة على الضبط و السيطرة [2]،حيث فقدت المؤتمرات الشعبية الأساسيةالمصداقية في العملية السياسية علما بأن عدد المشاركين فيها لا يتجوز في العديد من الأحيان 02 ٪ من الليبيين[3].

3. قمع المعارضة:لعل أهم ما تميز به النظام السياسي في ليبيا هو تحريمه لإنشاء الأحزابالسياسية التي تعد في الفكر الديمقراطي الوسيلة الأساسية للمشاركة في السلطة و الرقابة علىأعمال النظام، حيث استمر النظام السياسي الليبي في عهد القذافي بالالتزام بالقانون رقم 71لعام 1972الذي ينص على أن "أي شخص يشارك في أي نشاط جماعي يستند إلى إيديولوجيا تتعارض مع مبادئ الثورة يعرض نفسه للإعدام بجرم الخيانة "[4]وبناءا عليهحاربنظام القذافي خصوصا عن طريق اللجان الثورية كل معارضة للنظام عن طريق النفي والسجن و حتى الاغتيال، فقد تعرض المعارضون للنظام من نشطاء سياسيين و شباب إلىالسجن بدون محاكمة و دون الكشف عن مصيرهم مع احتجاز الكثير منهم في مراكز سرية وغير قانونية[5].

4. احتكار الثروة :رغم كون ليبيا من الدول النفطية حيث تحوي على مخزون هائل من آبار النفطحيث قدر احتياطي النفط المؤكد في ليبيا سنة 2007بـ 41.5مليار برميل، إلا أنه فيالسنوات الأخيرة ساد في ليبيا شعور شعبي بعدم الرضا من أداء النظام السياسي و مستوياتالتنمية في الدولة، و رغم أن النظام قد استعمل العائدات النفطية لبناء نظام

---

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني،**حركة التغيير في ليبيا** ،مجلة دراسات إقليمية، عدد 34، 2014 ، ص69

[2] نفس المرجع، ص 70

[3] زياد عقل، **عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية** ،السياسة الدولية، عدد 184 أفريل 2011 ،ص70

[4] مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا** ،تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 حزيران/يونيو 2011 ، ص06.

[5] كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق ، ص. 73

رعاية اجتماعيةباهر خلال السبعينيات، حيثّ وفر المنازل، والإعانات وحتى السيارات، فقد تلاشى هذا النظامفي العقود الأخيرة، وبات جزء كبير من السكان يصارعٍ من اجل اكتساب دخل لائق و أصبح المواطن الليبي يشكو من الفجوة بين الأغنياء والفقراء التي اتسعت بشكل كبير 1، ومقابل هذهالظروف الصعبة التي عايشها الليبيون خصوصا في المناطق الشرقية على غرار بنغازي، ويرى الليبيون أن ثروات بلادهم أصبحت حكرا على فئات قليلة من أطراف النظام و الموالين لهمثل أبناء القذافي و عائلته من قبيلة القذاذفة الذين جمعوا ثروات كبيرة في جملة متنوعة منالأعمال في قطاع الصحة و الفنادق و الأهم قطاع الطاقة، وقد تعززت هذه التصورات الشائعةبين الناس بعد الكشف عن تقارير ويكيليكس التي أكدت أن القذافي يتصدر قائمة أثرياء الزعماءالعرب بثروة تقدر ب ـ131مليار دولار و هي ثروة تقارب ستة أضعاف ميزانية ليبيا للعام 2011 البالغة 22مليار دولار2.

ثانيا/ الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:

1. انتشار الفسا د:إن انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا يعكس ضعف المنظومة الاقتصاديةوالسياسية والقانونية للدولة الليبية في عهد القذافي، فقد اتضحت ملامح الفساد فيها منذ الأياماالأولى حيث أسرع مجلس قيادة الثورة بتأميم الشركات والمؤسسات الليبية الاقتصادية وخاصةالنفطية ووضعهُ تحت تسيير مؤسسة القطاع العام وأوكل إدارتها إلى زمرة من أعوانه،اختارهم من المخلصين له دون مراعاة للمتطلبات الإدارية من خبرة وعلم وأمانة وحرص علىالمال العام فأصبحت لها صلاحيات مالية عظيمة دون خبرة في الإدارة ودون علم بضوابطالتعامل [3]، وقد ساهمت العديد من العوامل في تفشي الفساد وعمليات النهب للاقتصاد الليبيفي هذه الفترة هو طغيان توجيهات القذافي على عملية صنع القرار من جهة، وغياب شبه تاملمؤسسات الرقابية كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، هذا إضافة للسياسة القمعية التيمارسها القذافي ضد كل معارض لسياسات النظام كما اشرنا سابق ،أو من بين مظاهر الفسادالإداري و المالي المنتشرة في ليبيا نذكر:4

1-كثرة إنفاق أبناء القذافي من المال العام من خلال تبذير الأموال الليبية الصفة السائدةبعضها كان علنياً تحت مسميات الجمعيات الخيرية والبعض الآخر تم كشفه من خلال وسائلالأعلام العالمية، كالإنفاق على الأندية الرياضية وغيرها.

[1] مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا**،مرجع سابق، ص 08.

[2] كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق، ص72

[3] فتحي محمد أميمه، **الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة وصفية تحليلية: ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا**، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية، العوامل، 6-8 نوفمبر 2012 ، ص07

[4] نفس المرجع، ص 16

.التلاعب بأرقام الميزانيات، فعند عرض تقارير الميزانية يكون بشكل أرقام ويتم عرضهعلى أُناس غير متخصصين الأمر الذي جعل الشعب الليبي لا يعرف حجم مداخيله ولا كيفيةإنفاقها وقد صنفت ليبيا خلال سنة 2010في المرتبة 146من بين 178دولة حسب تقرير منظمةالشفافية الدولية و بمؤشر 2.2من 10حيث صنفت ضمن الدرجات الحمراء العالية من حيثمستوى الفساد[1]،وهو ما يعد مؤشرا على تغلغل الفساد بشتى أنواعه في الدولة الليبية.

2- انتهاكات حقوق الإنسان:فرغم توقيع ليبيا على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسانعلى غرار العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، إلى جانب الميثاق الإفريقي لحقوق الشعوب و المواطن... إلا أن نظامالقذافي قد ارتكب جرائم خطيرة ضد معارضيه لعل أهمها الحركة الانتقامية التي قام بها ضدأهالي مدينة بنغازي حين أمر بحقن حوالي 450طفلا بفيروس الايدز انتقاما من أهالي المدينةبعد محاولة اغتياله بها ستة 1999[2]، هذا إلى جانب العديد من المجازر ضد المعارضين لعلأشهرها مجزرة سجن أبو سليم في جوان 1996والتي راح ضحيتها 1270سجين معظمهم من السلفيين الإسلاميين وعلى اثر هذه المجزرة قام أهالي الضحايا بالمطالبة بتوضيح مصير أقاربهم من السجناء وقد أسسوا بناءا عليها ما يسمى برابطة شهداء سجن أبو سليم سنة بقيادة فتحي تربل و التي نظمت أوائل المظاهرات ضد النظام سنة 2011[3]

3-ارتفاع مستويات البطالة :و رغم العوائد النفطية الهائلة التي يتمتع بها الاقتصاد الليبي والتي انعكست على معدل ترتيب ليبيا عالميا في إطار مؤشرات التنمية البشرية حيث حازتعلى المرتبة 52عالميا سنة 2010حسب تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة، إلا أنهابالمقابل تعاني على غرار باقي الدول العربية من ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ 30 %منحجم القوى العاملة[4]،خصوصا البطالة في فئة الشباب هذه الفئة التي تمثل حوالي 52%منمجموع السكان تحت سن 25سنة و التي أصبحت مؤججة بمشاعر عدم الرضا على سياسات النـــظام الحـــاكم .كل هذه الأسباب و أخرى دفعت بالمواطنين الليبيين للخروج للشارع في 17فيفري 2011 رافعتا شعارات التغيير وإسقاط النظام.

الفرع الثاني: مسار إسقاط نظام القذافي.

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا يوم 15 فيفري 2011على اثر اعتقال محاميضحايا سجن بوسليم "فتحي تربل" في مدينة بنغازي، فخرج أهالي الضحايا و بعض المحتجينمطالبين السلطات بتحريره لعدم وجود سبب لاعتقاله،

---

[1] Transparency international organisation, consulté le 1812 2020/P 80disponible sur: https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-global-highlights

[2] مار جعفر العزاوي،**الثورة الليبية: الأسباب و التحديات و التداعيات بعد عام2011**، المستنصرية للدراسات العربية و الدولية،عدد 50، جوان 2015، ص 98

[3] نفس المرجع، ص 99

[4] كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق، ص 38

لكن سرعان ما تحولت المطالب لإسقاطالنظام العقيد القذافي مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين1،وفي اليوم التاليأي يوم السادس عشر من فيفري انتفضت "زوارة " و "الزاوية" في غرب البلاد و "البيضاء " التيشهدت سقوط أول الضحايا في الثورة، كما خرج أهالي مدن "جبل نفوسه" و" يفرن "و" نالوت،والرجبان" و "الزنتان" التي قام فيها المتظاهرون بحرق مقر اللجان الثورية، وكذلك مركز الشرطةالمحلي، ومبني المصرف العقاري بالمدينة، وازدادت وتيرة الاحتجاجات في 17فيفري 2011الذي شهد أيضا سقوط المزيد من الضحايا فاق عددها الـ 400ما بين قتيل وجريح برصاصقوات الأمن و"مرتزقة" استقدمهم النظام. وفي يوم 20فيفري خرج أهالي مدينة طرابلس وهيالعاصمة الليبية التي سقطت مع نظام القذافي في تسع ساعات في22من شهر فيفري ساق المنسق العام لائتلاف الثورة عبد السلام المسماري بيانا أسماه " بيان انتصار ثورة 17فيفري المباركة" عبر إذاعة "صوت ليبيا الحرة "، ولخص فيه أهداف تلكالثورة في خمسة أهداف هي:

5. بناء دولة ليبيا الموحدة الحرة المدنية الكاملة السيادة.

وضع دستور يستمد شرعيته من إرادة الشعب وثورة 17فبراير المظفرة، ويستند إلى احترامحقوق الإنسان وضمان الحريات العامة، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وبناءالمؤسسات الوطنية على أسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية والتداول السلمي الديمقراطيللسلطة، وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.

-التأكيد على وحدة الشعب الليبي والتراب الوطني وتماسك نسيجه الاجتماعياحترام كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية أسوة بأعضاء المجتمع الدولي.

- حماية وصيانة أرواح وممتلكات كل الموجودين على أرض ليبيا من مواطنين وأجانب [2]كما ظهر في ذات اليوم العقيد القذافي لأول مرة منذ اندلاع الأزمة لنفي شائعات بأنه فر خارجالبلاد، وتعهد بأنه لن يغادر ليبيا وأنه "سيموت شهيداً في النهاية" وفي نفس اليوم أصدرمجلس الأمن الدولي بياناً أدان فيه العنف واستخدام القوة المفرط ضد المدنيين، وعبر عن أسفهلسقوط مئات القتلى من المدنيين، ليعلن في 26فيفري 2011عن فرض عقوبات ضد ليبيا،بما في ذلك فرض الحظر على الأسلحة وتجميد الأصول المالية، كما أحال المجلس ليبيا إلىالمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، وأعلنت المعارضة لليبية تسميةزعيمها" مصطفى عبد الجليل ،" وهو وزير العدل الليبي السابق في عهد القذافي، وفي 26فيفري2011 صوت مجلس الأمن لصالح القرار 1970المتعلق بالأحداث التي جرت في ليبيا حيثتضمن حظرا دوليا على توريد الأسلحة إلى ليبيا بجميع أنواعها وأشكالها، كما تضمن القرارمنع الحكومة الليبية من

[1] زياد عقل ، مرجع سابق ، ص 72

2**ثورة 17 فبراير**.ُ **الشعب يسقط "الجماهيرية**، تم تصفح هذا الموقع في: 30/ 02/ 2019 على الساعة 22:22، نقلا من الموقع الالكتروني: /http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/23

تصدير جميع الأسلحة وامتناع الدول الأعضاء من شراء السلاحالليبي، فضلا عن منع تقديم أي مساعدة تقنية أو مالية أو أي شكل من أشكال المساعدةالعسكرية، كما تضمن القرار 1970 بنودا أخرى تمثلت في:

-تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في هذا القرار مندخول أراضيها أو عبورها

-تقوم جميع الدول الأعضاء بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصاديةالأخرى الموجودة فيأراضيها والتي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أيجهة في ليبيا وكل الأفراد الذي جاء ذكرهم في هذا القرار .

-تقوم جميع الدول الأعضاء، بالتنسيق فيما بينها وبالتعاون مع الأمين العام، بتيسير ودعمالوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية[1].

إلا أن هذه الإجراءات لم تحد من استمرار العنف في ليبيا حيث تصاعدت وتيرة هجمات العقيدالقذافي على المدن الليبية المعارضة لبقاء وجوده على سدة الحكم، فاتجه مجلس الأمن لإعلانقرار جديد على ضوء القرار السابق 1970الذي لم يجز استخدام القوة العسكرية ضد نظامالقذافي، حيث اتفق أعضاء مجلس الأمن على التصويت على القرار 1973في 18مارس 2011 الذي أقم حظرا جويا على ليبيا وأكد على استخدام كل الوسائل الممكنة لحماية المدنيينحيث تضمن القرار 1973 ما يلي:

6. حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنىرحلات الإمدادات الإنسانية.
7. مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية -بما في ذلك الرحلات التجاريةبالهبوط أو الإقلاع من أراضيها.
8. دعوة كل الدول الأعضاء إلى "اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين والمناطقالسكنية التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي، حيث ينطوي ذلك على القيام بإجراءمنفرد من جانب دولة أو ما، بالتنسيق مع منظمات، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحمايةالمدنيين.

_ الوقف الفوري لإطلاق النار، وهو ما يمكن أن يسمح معه -إلى جانب منطقة حظرالطيران- بعمليات قصف جوي لحماية المدنيين من القوات الموالية للعقيد معمر القذافي،ومطالبته ليبيا بضمان "مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية."

[1] **القرار 1970 مجلس الأمن**، 26 فيفري2011، ص4-8 ، تم تصفح هذا الموقع في: 26/ 06/ 2020 على الساعة 01:55 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1970_cle0cf122.pdf

-تطبيق أقوى لحظر الأسلحة الذي شمله القرار الأممي السابق رقم 1970م ع إضافة أسماءأشخاص وشركات وهيئات أخرى إلى قائمة الحظر من السفر وتجميد الأصول [1]، ولم يمر وقت كبير حتى بدأت القوات الفرنسية والبريطانية والأمريكية بأولى عملياتها العسكريةفي ليبيا ضد القذافي والتي هدفت لمنع النظام الليبي من استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين،حيث ضربت 20هدفاً جويا دفاعيا لليبياً في 19من شهر مارس 2011، وعلى اثر ذلك هددالعقيد القذافي بفتح مخازن الأسلحة أمام الليبيين للدفاع عن بلادهم عما اسماه من" الحربالصليبية ،" وفي 30أفريل 2011شن حلف الأطلسي" الناتو" هجوما على أحد منازل القذافي حيث أسفر عن مقتل ابنه الأصغر سيف العرب القذافي وثلاثة من أحفاده، حيث أدت هذهالحادثة بتصعيد القذافي لهجماته على معارضيه، في مقابل ذلك وبعد وصول الاحتجاجات إلىالعاصمة طرابلس في 20أوت 2011توجه القذافي بكلمة يدعو فيها الليبيين للدفاع عنعاصمتهم" في تجمع حاشد اجتمع فيه الآلاف من مناصريه في الساحة الخضراء، إلا أنالقوات المسلحة المعارضة وبدعم من حلف الناتو استطاعت الدخول إلى العاصمة طرابلس في 22 أوت 2011 وفي ذكرى الفاتح من سبتمبر 2011لتقلد القذافي سدة الحكم، أرسل رسالةصوتية لمناصريه بمواصلة ما سماه "الكفاح ضد الصليبيين" ، إلا أن أخباره انقطعت منذ ذاكالتاريخ إلى أن اعتقل في سرت في 20أكتوبر 2011وتم اغتياله من طرف الكتائبالمعارضة أثناء اعتقال ه، وتعتبر الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها كل من تونس ومصر مطلع 2011 أحد أهمالعوامل التي ساهمت في تأجيج الثورة الشعبية في ليبيا ، أما عن العامل الحاسم الذي قلبموازين القوى لصالح المعارضة الليبية فهو ثقل العامل الخارجي الذي ترجمه التدخل الدولي منخلال هيئة الأمم المتحدة، وتحديدا من خلال القرار الدولي رقم 1973الذي أعطى الضوءالأخضر للتدخل العسكري لشن حملة قصف جوي مستهدفا القوات الليبية التابعة للعقيد القذافي وإضعافها وبالتالي مساعدة المعارضة علي الإطاحة به، على الرغم من معارضة كل من روسياوالصين و حتى بعض الدول العربية على غرار الجزائر وسوريا[2].

الفرع الثالث: المواقف الإقليمية و الدولية من إسقاط نظام القذافي.

تباينت مواقف ودود فعل الدول الغربية والعربية من الأحداث التي أدت إلى إسقاط نظامالعقيد القذافي الذي حاول لعب دور فاعل على الساحتين الإقليمية والدولية في السنوات الأخير قبل إسقاطه وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003من خلال استغلال عوائد النفطكمحدد لعلاقاته الخارجية، وفيما يلي عرض لأهم تلك المواقف:

أولا: المواقف العربية:

[1] **القرار 1973 مجلس الأمن**، تم تصفح هذا الموقع في 17/ 02/ 2019 على الساعة 01:56 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973_ar.pdf

[2] جيمس بتراس ، **الثورة العربية و الثورة المضادة أمريكية الصنع** ، ترجمة : فاطمة نصر ، مكتب سطور للنشر، مصر، 2012، ص 80.

1_ قطر :في أول رد فعل عربي على ما يجري في ليبيا، قال مصدر مسئول في الخارجيةالقطرية في 21فيفري2011أن قطر"تتابع بقلق بالغ الأحداث الجارية في ليبيا، خصوصابعد استخدام السلطات الليبية للأسلحة النارية في مواجهة المدنيين "وأضافت الخارجيةالقطرية على لسان وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم في "أن بلاده لا تريد عزل ليبيا لكنهاترفض استخدام القوة ضد المتظاهرين، داعيا إلى ضرورة وقف العنف "بأسرع وقت ممكن[1]"

2-مصر:أكدت مصر من خلال وزير خارجيتها في الحكومة المصرية المؤقتة أحمد أبوالغيط، أن الحكومة المصرية لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل بالشؤون الليبية الداخليةعسكريا، لكنه في نفس الوقت حث السلطات الليبية على وقف العنف هناك[2].

3-الجزائر :أدى تأخر الجزائر لإعلان موقفها من الاحتجاجات في ليبيا وعدم اعترافها في بدايةالأمر بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي إلى اتهامها بدعم نظام العقيدالقذافي عن طريق السماح بإدخال الإمدادات العسكرية و عبر الأراضي الجزائرية3،وما زادالشكوك حول الموقف الجزائري هو استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي في 10أوت 2011 أوضح الوزير الأول الأسبق أحمد أويحى أن: " ما قامت به الجزائر بالنسبة لعائلةالقذافي لا يخرج عن الإطار الإنساني "، وبعد إسقاط نظام العقيد القذافي وتأكيد مصيره علىخلفية اغتياله صرح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية أن الجزائر " تعرب عن أملها فيأن يكرس العهد الجديد الذي ولجته ليبيا المصالحة و الوئاموالوحدة بين الإخوة الليبيين وأن يسمح بتحقيق كامل تطلعاتهم الشرعية في الديمقراطية و دولية القانونوالرخاء"

ثانيا:المواقف الأوروبية والأمريكية.

1-فرنسا:عبرت فرنسا عن موقف مفاجئ من الأحداث التي جرت في ليبيا وانتهت بإسقاط نظام العقيد القذافي بالنظر للعلاقات الإستراتيجية بين الدولتين فضلا عن دور القذافي فيتمويل الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي آنذاك ساركوزي حيث أدان "الاستخدام غيرالمقبول للقوة" ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب " بالوقف الفوري "لأعمال العنف داعيإلى" حل سياسي يلبي مطالب الشعب الليبي"، كما دعا ساركوزي إلى "رحيل القذافي"4،ويعزو الكثير من المتابعين للعلاقات الفرنسية الليبية أن فرنسا تخلت عن دعمها للقذافيلأسباب عديدة يمكن إجمالها فيما يلي :

1-رغبة فرنسا في تصفية حساباتها التاريخية مع القذافي لاسيما فيما تعلق بالإرهاب و الحرمع تشاد حول شريط أوزو (تدخلت فرنسا حينها لنصرة حليفها التشادي)

---

[1] **قطر: لا نريد عزل ليبيا** ... ، تم تصفح هذا الموقع في 22/ 04/ 2020 على الساعة 13:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني: http//aljazeera.net/ar/reports/2011/html

[2] جريدة القبس الكويتية، **أبو " الغيط: نرفض أي عمل عسكري ضد ليبي** ،تم تصفح هذا الموقع في 14/ 02/ 2019 على الساعة 11:45، نقلا من الموقع الالكتروني: http://alqabas.com

[3] كفاح عباس رمضان الحمداني،**الجزائر و حركات التغيير العربية 2011**، دراسات إقليمية ، العدد28 ، جامعة الموصل العراق،2012 ،ص137

[4] منى حسين عبيد ، مرجع سابق، ص. 45

2-تأخر القذافي في الوفاء بوعوده فيما يخص بعض الصفقات التي تم الاتفاق عليها أثناءزيارته لفرنسا، ثم قراره بإلغائها في الأيام الأولى من الثورة.

3-معارضة القذافي الشديدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

4-تقويض القذافي لنفوذ فرنسا في القارة الإفريقية بفضل القوة المالية لليبيا و إسهامها في بناءبعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقي.

5- تحسين ساركوزي لصورته أمام الرأي العام الفرنسي من خلال استثمار الثورة الليبية بقيادةتحالف دولي أعاد لفرنسا أمجادها ويمهد الطريق للانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 12012وما يؤكد هذه الاعتبارات هو سعي فرنسا في عهد ساركوزي إلى تبني مشروع دولي في مجلسالأمن بمعية الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا الذي أصدره في شكل القرار رقم 1973المتضمن فرض حظر جوي على ليبيا و قامت به ثلاثة دول هي لتسلم القيادة العسكرية إلىحلفالناتوفي17مارس2011كما كانت فرنسا من الدول الغربية السباقة للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي[2].

2- ألمانيا:جاء الموقف الألماني شديد اللهجة على لسان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركلمع انطلاق الأحداث الدامية في ليبيا وإلقاء القذافي لأولى خطاباته في 22شباط 2011حيثوصفت ميركل الخطاب "بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبهوأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنفضد المتظاهرين"

3-إيطاليا:اتسم الموقف الايطالي بالحياد في بداية الأحداث التي شهدتها ليبيا، حيث صرحرئيس الوزراء الإيطالي" سلفيو برلسكوني" بأنه لا يريد " إزعاج الزعيم الليبي معمر القذافي بشأنحركة الاحتجاجات "، وقد لاقت هذه التصريحات تنديدا واسعا داخل أوساط المعارضة والشعبيةالايطالية ، مما جعل "برلسكوني" يغير من موقفه ومصعدا من لهجته حيث " ندد بالعنف الذيتمارسه القوات الليبية بحق المدنيين ووصفه بأنه غير مقبول "، وقد اتهم القذافي ايطاليابتزويد المعارضة بالأسلحة وهو ما نفاه "برل سكوني"، ويرجع تذبذب الموقف الايطالي من الثورةالليبية كونها المستعمر القديم لطرابلس وتمثل ليبيا سوقا حيوية بالنسبة لايطاليا فضلا عن وجودعدد كبير من الشركات الايطالية

1خالد سعد زغلول، **قراءة في ملف العلاقات الفرنسية الليبية** ، تم تصفح هذا الموقع في: 22/ 09/ 2019 على الساعة 15:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.ahram.org.eg/archive/Journalist-reporters/News/71697.aspx

2مفيد قاصد الزيدي، **العلاقات الفرنسية – الليبية:خلفية تاريخية و رؤية مستقبلية** ، دراسات دولية، العدد 55 ،العراق،جامعة بغداد، 2013 ص ص 49-51

العاملة في مجال النفط على غرار، شركة " أيني" الايطاليةالتي تنتج نحو 550.000برميل يوميا، وتمثل عائداتها من النفط الليبي 14%من مجملعائدات المجموعة[1]

4-الولايات المتحدة الأمريكية :تأخر الموقف الأمريكي بالمقارنة مع المواقف الغربية الأخربحيث وقفت واشنطن موقف المتفرج على الأحداث المتسارعة التي جرت في ليبيا مطلع فيفري 2011 وجاء أول رد فعل رسمي بعد مرور حوالي أسبوع من انطلاق الاحتجاجات، على لسانالمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية حيث نصحت موظفي سفارتها بمغادرة ليبيا كما حثترعاياها على تأجيل السفر إلى ليبيا، كما قدمت "هيلاري كلينتون" وزيرة الخارجية الأمريكيةخطابا شديدة اللهجة لحكومة القذافي بشأن "استخدام القوة القاتلة مع متظاهرين مسالمين "ثمتطور الموقف الأمريكي نحو إرسال سفن حربية باتجاه السواحل الليبية لحماية مصالحهاوالشركات البترولية الأمريكية العاملة فيها 2، ويشير المتتبعون للسياسة الخارجية الأمريكية أنطبيعة الموقف الأمريكي من القضية الليبية مرده لسياسة الحزب الديمقراطي التي تركز علىالسياسة الداخلية ولا تهتم بالسياسة الخارجية هذا من جهة، من جهة ثانية يعتمد الخطاب الديمقراطي الدبلوماسية كأداة لفض النزاعات الدولية وقد دعم هذا الاتجاه دفع الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا لاستصدار قرار أممي بالتدخل الإنساني في ليبيا حيث صدر القرار رقم 1973والذي فرض حظر جوي على ليبيا و تولى حلف الناتو العمليات العسكرية3،و قد برر الرئيس أوباما تدخل بلاده في ليبيا قائلا .."اليوم نحن جزء من تحالف عريض نحن نستجيب لمطالبشعب يتعرض للخطر ... إننا نعمل لمصالح الولايات المتحدة في العالم 4"

5-روسيا:جاء الموقف الروسي من الاحتجاجات الشعبية في ليبيا متوقعا بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية الكبيرة التي تربط روسيا وليبيا، حيث دعت الخارجية الروسية كافة الأطراف فيليبيا إلى إيجاد حل سلمي عبر الحوار لوضع حد لأعمال العنف الدامية. وخلافا لدول أخرى،مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، لم تتقدم روسيا بأي احتجاج ضد عملية القمع العنيفة للمظاهرات، فضلا عن معارضة روسيا لأي تدخل عسكري في ليبيا حيث صرح وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" أن " روسيا تعارض التدخل الأجنبي وخاصة العسكري وسيلة لحل الأزمة في ليبيا.... وأن على الليبيين أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم"5

---

1 خليل سامي أيوب ،**موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، تم تصفح هذا الموقع في: 11/ 02/ 2020 على الساعة: 11:11، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20285741

[2] سناء عبد الله عزيز الطائي، مرجع سابق، ص330

3ميثاق عبد الله جلود، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية 2011 مصر و ليبيا أنموذجان** ، دراسات إقليمية، العراق، العدد 30 ص 237 . 238

[3] حميد حمد السعدون ، مرجع سابق ، ص. 46

[5] **روسيا تعارض التدخل العسكري في ليبيا**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http//aljazeera.net/ar/reports/2011/html

موقف المنظمات الإقليمية:عبرت بعض المنظمات الدولية والإقليمية عن ردود أفعال متباينة من الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا في سنة 2011ويمكن إجمال هذه المواقف فيما يلي:

جامعة الدول العربية:اتسم موقف جامعة الدول العربية منذ البداية بالوضوح حيث أعلنت عن تجميد عضوية ليبيا في اجتماعات الجامعة العربية، وأصدرت عديد القرارات التي خصت الأزمة الليبية كالقرار رقم: 7298 و7360والبيان رقم:136إلا أنها افتقدت لقوة التنفيذ و لوسائل القوة العسكرية للتدخل و إنهاء الصراع المسلح في ليبيا بقوات عربية ، لذا يمكن القول أن دورها اقتصر على إعطاء الضوء الأخضر للتدخل الغربي في ليبيا من خلال دعوة مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا، فالجامعة العربية من خلال ذلك وكأنها استقالت من دورها ورمت العبء على غيرها فهي بذلك وفرت تغطية شرعية عربية لتدخل عسكري خارجي1.

الاتحاد الإفريقي: التزم الاتحاد الإفريقي منذ البداية بالصمت والتحفظ حتى أنه امتنع عن توجيهأي إدانة مباشرة للنظام الليبي بالنظر لدور الدبلوماسية الليبية في إنشائه وحجم العلاقات التيكانت تربط العقيد القذافي بعدد كبير من القادة الأفارقة ،كما لم يعلق عضوية ليبيا فياجتماعاته الرسمية و اكتفى بإلادانة فقط بما وصفه بأسلوب القمع ضد المتظاهرين ، وبالمقارنةمع دور الجامعة العربية قدم الاتحاد الإفريقي خارطة طريق لإنهاء الأزمة الليبية في 25مارس2011 صاغتها لجنة مؤلفة من خمس دول افريقية هي موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي،الكونغو، أوغندا.

المطلب الثالث: التطورات السياسية والأمنية في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي.

بعد إسقاط نظام العقيد القذافي على إثر الحركات الاحتجاجية الشعبية التي شهدتهاليبيا في 17فيفري 2011وعلى إثر التدخل العسكري الأجنبي الذي عجل بسقوطه بدأالتحضير لتسيير المرحلة الانتقالية على ضوء خلافات عديدة شهدتها الساحة السياسية الليبيةوالتي سيأتي بيانها في سياق هذا المبحث على ضوء ما يلي:

الفرع الأول: الربيع العربي في ليبيا بين دور القبيلة في إعادة بناء الدولة وتصعيد الصراع العسكري في ليبيا.

يتشكل النسيج الاجتماعي في ليبيا من عدة قبائل متآلفة وتتعايش فيما بينها في مناخ من السلم الأهليالذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة ومتضامنة بعيدا عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضوتعود جذور تلك القبائل إلى العرب بدرجة أولى وإلى الأمازيغ بدرجة ثانية،بحيث تعرف القبيلة: اصطلاحاعلى أساس انتمائها الثقافي والاجتماعي

1حسان بيان، **موقف الجامعة العربية من أزمة ليبيا استقالة من دورها واستدراج تدخل أجنبي**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 01:33، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.arabrenewal.info

لمجتمع البدو، وتوجد التنظيمات القبلية بأشكال مختلفة بين البدووالرحل وفي القرى الفلاحية والمدن، أن القبيلة تفهم أساسا على قاعدة شكلها الجماعي الذي يربط الفردكذات وكموضوع بالجماعة 1.

وعلى الرغم من استقرار ليبيا في فترة زمنية كبيرة إلا أن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون إنهمنذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس سنة 1969 فقدت ليبيا فرصاعديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربينوالأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، بل واستخدام تلك الثروة في شراءالأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها[2].

أولاً:على صعيد البعد القبلي: يمكن القول إن العقيد معمر القذافي وإن كان في بداية حكمه قد جعل إلغاء نظام القبلية واحداً من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في سنة 1994، ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبيلة، وهو ما ترسخ وازداد وضوحا سنة 1997 مع توقيعقادة القبائل على ما عرف بـ «وثيقة الشرف« التي تعهد واقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضدأي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام، و استغلال خصومات الداخلية بين القبائلوإضافة إلى هذا فان الشعب الليبي يعد من الشعوب العربية والإفريقية انسجاما دينياً ومذهبياً،وعلى الرغم من وجود نسبة قليلة من الأمازيغ إذ تبلغ حوالي 03 %تشهد البلاد أي شكل من أشكال الصراعالثقافي أو التوتر الاثني ، وقد قامت اللغة العربية والمذهب السني ببناء مجتمع تسوده قيم التماسكوالتضامن والتآلف، وهو ما يعني أن ليبيا تلك من عوامل القوة الاجتماعية والثقافية تلك منعوامل التفرقة، وعلى الرغم من كل ذلك فقد تفجرت صراعات ونزاعات عنيفة بعد فيفرى 2011وتعود تلكالصراعات والنزاعات إلى عدة عوامل.

خريطة رقم 02: توزيع القبائل في ليبيا.

1إسماعيل الزيود ،فاطمة الطراونة، **الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان أنموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39العدد 02، 2012 ص 471

2 محمد عاشور، **الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل**،مداخلة مقدمة في أعمال المؤتمر حول نظرة نقدية في ثوراتعام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، معهد الدراسات الأمنية،جنوب إفريقيا، 2011 ، ص11

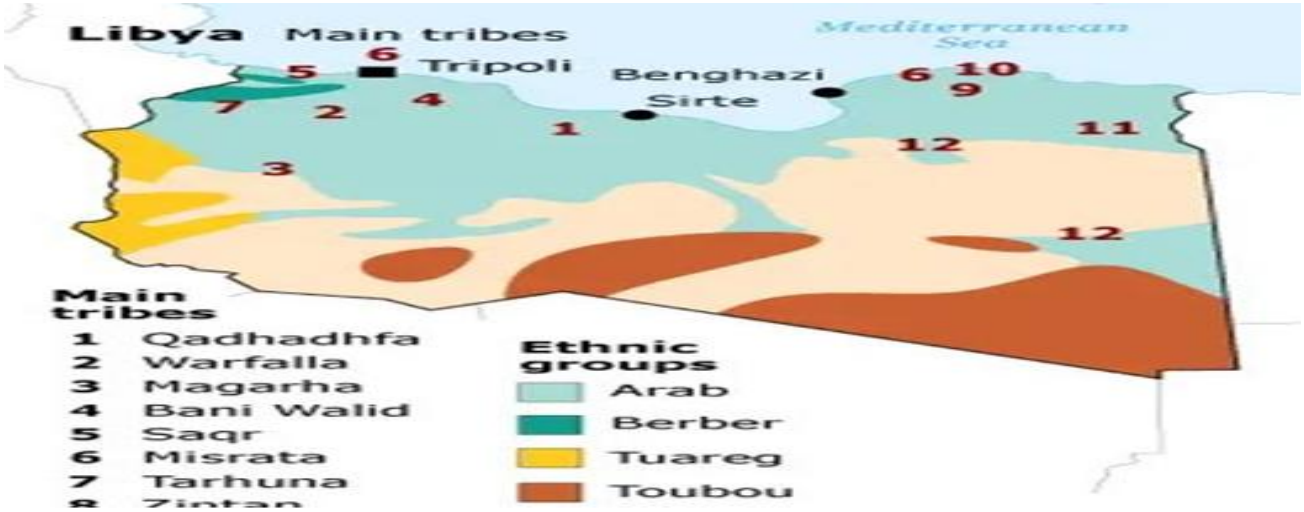

المصدر: تعداد السكان الإجمالي https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locas=LY

يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة عنصرا أساسيا من مكونات المجتمع الليبي و قد أستخدم القذافي خلال فترة حكمه على هذا العنصر لتثبيت أركانه من خلال تقريب قبائل ذات ثقل معين من حاشيته وإغداق العطايا عليهم لضمان ولائهم له، كما لعبت القبيلة دورا أساسيا في الأزمة المسلحة التي أطاحت بنظام القذافي بدعم من قوات حلف شمال الأطلسي، وكان لها القول الفاصل في الكثير من المعارك الميدانية خاصة في بنغازي و العاصمة طرابلس، ولكن بعد سقوط نظام القذافي ازدادت النزعات القبلية و ظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين الشرق و الغرب و الجنوب، و ظاهرة الصراعات القبلية ليست جديدة في ليبيا إضافة الى ظاهرة الثأر بين القبائل، و خاصة بفعل انتشار الأسلحة و المعدات و كون أن لكل قبيلة مليشيات مسلحة تابعة لها و هذا اخذين بعين الاعتبار ان ليبيا تحوي ما يقارب 120 قبيلة، ما يجعل الاضطرابات والمواجهات الدامية في ليبيا سهلة الحدوث خاصة في ظل التنوع العرقي و القبلي بين القبائل العربية وبين مقاتلين تابعين لقبائل التبو الإفريقية ومرورا بالخلافات الدامية بين القبائل العربية و القبائل الأمازيغية في بلدتي زوارة و الجميل في الغرب، وانتقالاً للصراعات الساخنة في منطقة جبل نفوسة، ونهاية بحملات الانتقام من قبل قبائل مدينة مصراته ضد مناطق قاتلت إلى جانب القذافي، و قبيلة القذاذفة و القبائل الموالية لها ضد القبائل التيبشك في أن لها يد في مقتل القذافي، كل هذه المكونات القبلية و العرقية في الشعب الليبي باختلاف أعراقه عرب و أمازيغ و أفارقة[1].

الفرع الثاني: المؤسسات السياسية والحزبية في ليبيا بعد إسقاط نظام العقيد القذافي.

1 يوسف محمد الصواني، **ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي** مجلة المستقبل العربي، العدد 395 ،جانفي 2011 ،ص 35.

انطلاقًا مما ذكر آنفًا في حالة ليبيا ودور التدخل الخارجي في استمرار الصراع من أجل الحفاظ على مصالح تلك الوحدات الدولية، فإنه يلزم الإشارة إلى أن ضعف المؤسسات الوطنية في داخل تلك الدول التي يحدث بها تدخل بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بها يمثلا العنصران الرئيسيان في إتاحة الفرصة للوحدات الدولية للتدخل في الشأن الداخلي للدولة، حيث يلاحظ بأن كلاً من دولتي تونس ومصر شهدا ظروفاً شبه مماثلة ولكن في ظل الاستقرار المؤسسي لديهم تمكنوا بدرجة أو بأخر ى من تخطي تلك المرحلة الحرجة عقب فترة الاحتجاجات السياسية.

أولا: المؤسسات السياسية بعد إسقاط نظام العقيد القذافي.

شهدت فترة ما بعد انهيار نظام القذافي ثلاث مراحل أساسية منذ إسقاط نظام القذافي عرفت المرحلة الأولى حكم المجلس الوطني الانتقالي وقاد المرحلة الثانية المؤتمر الوطني العام في 9أوت 2012ثم مرحلة ما بعد انتخابات البرلمان 25جوان2014ففي المرحلة الأولى التي أعقبت الاحتجاجات الشعبية ضد نظام القذافي- الذي حكم ليبيا منذ نحو 42عام التي انطلقت يف عدة مناطق ليبية في الـ 17فيفري 2011 تقرر تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت" في 27فيفري 2011أي بعد عشرة أيام فقط من اندلاعها، ليكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي حيثً يتكون المجلس من ثلاثين عضوا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي، و قد حددت مهامه فيما يلي :

1-ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

2- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

3-تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

4- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.

5- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.

6- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.

7- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها[1].

وقد بدأ المجلس الوطني الانتقالي أعماله بعقده أولى جلساته في 04سبتمبر2011 وإصداره " الإعلان الدستوري" الذي بموجبه يتم تسير المرحلة الانتقالية من خلال توضيح المعالم الأساسية لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، حيث

1**المجلس الوطني الانتقالي**،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 14:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4

اشتمل الإعلان على 37مادة جاءت في خمس أبواب، وقد أعلن رئيس الوزراء المكلف عبد الرحمن الكيب في 22أكتوبر 2011عن تشكيل الحكومة الانتقالية التي ستتولى إدارة شؤون البلاد إلى نهاية جوان 2012 بعد أن نالت ثقة أغلبية أعضاء المجلس الوطني الانتقالي[1]،و قد حددت حكومة الكيب أولوياتها من خلال توفير الأمن و الاستقرار و إعادة الحياة الطبيعية عبر تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ودفع الرواتب و إرساء عدالة تضمن حقوق الأفراد الذين تعرضوا لسوء المعاملة إبان النظام السياسي الليبي السابق و منذ سقوطه و تضمن للمتهمين محاكمات عادلة و الالتزام بدعم جهود المجلس الوطني الانتقالي للتوصل إلى مصالحة وطنية [2]،إلا أن المجلس الوطني فشل في تحقيق تلك الأهداف وفقا للمدة الزمنية المحددة وأعلن عن تعديلات تمدد مهامه ف ، اندلعت موجة من الاحتجاجات طالبت برحيله نظرا إلى فشله فيْ صوغ دستور جديد في الآجال المحددة في الإعلان الدستوريّ الأول وقد تزامن ذلك مع إصرار بعض الأطراف على التصعيد علىغرار "اللواء حفتر" القائد العام السابق للقوات البرية الليبية مدفوعا بقوى رأت أنها همشت بعد إسقاط نظام العقيد القذافي على غرار كتائب الزن تان الكبيرة التي وجهت إنذار حاد اللهجة طالبت فيه المؤتمر الوطني بحل نفسه وإخلاء مقاره الأم ن الذي رفضه أعضاء المؤتمر الوطني الليبي على اعتبار انه سيدخل ليبيا في حالة فراغ دستوري، فتراجع المؤتمر الوطني العام على إثر هذه الأحداث عن قرار التمديد لنفسه و الدعوة إلى انتخابات مبكرة شهر جوان ، 2014فضلا عن دعوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الليبيين إلى الإدلاء بأصواتهم لاختيار لجنة الستين المنوط بها صوغ الدستور[3]،لتبدأ بذلك المرحلة الثالثة من المرحلة الانتقالية التي شهدت تنظيم أول انتخابات تعددية منذ إسقاط نظام العقيد القذافي وذلك في 25جوان 2014حيث أدلى نحو 600ألف ناخب بأصواتهم من بين 1.5مليون من الناخبين المسجلين، لاختيار 200نائب في ثاني برلمان يمثلهم بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث تنافس فيها 1714مرشحا،ولقد أفرزت النتائج عن فوز الفصائل المنضوية تحت التيار المدني أو الوطني المحسوبة على الليبرالية، بأغلبية المقاعد بحصولها على أكثر من 155مقعد في حين حازت التيارات الإسلامية على 30 مقعد فقط ، وتعتبر بذلك الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، وفي قراءة لانتخابات مجلس النواب الليبي التي جرت في جوان 2014يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- الموافقة على إجراء الانتخابات، إلا انه ضيق مدة الاستعداد لها، حيث أعلن عن موعدها بشهر واحد رغم قبل:2016/06/25مما يقلل عدد المسجلين، ويضعف القدرة على التنسيق وهذا لصالح الجماعات المنظمة .

---

1 يوسف محمد الصواني ،**الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الآفاق**، مرجع سابق ، ص ص 20 -21

2عبد العظيم جبر حافظ،**التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية**، المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية، العدد 38 ،العراق، 2012 ، ص 112

3**ليبيا :تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة**، ص ص1-2 ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 16:55، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.dohainstitute.org/file/Get/031f2c19-b52a-448c-bd50-05819a5a9080.pdf

2-أقر قانون الانتخابات على أساس الصوت غير المتحول، فيمكن لنائب واحد الحصول على أصوات تكفي لنجاح 4او 3نواب، ولكنها تضيع

3 عدم حل المؤتمر الوطني لنفسه، رغم أن من أعضائه من رشح نفسه لمجلس النواب الجديد .

4-أفرزت نتائج انتخابات مجلس النواب حالة من الانقسام السياسي نظرا لاستمرار عملا لمؤتمر الوطني أي وجود ثنائية في مؤسسات الدولة فنشبت أزمة دستورية فلدى انعقاد مجلس النواب في طبرق في 2 أوت 2014 انعقد المؤتمر الوطني العام و اتجه لتشكيل حكومة إنقاذ وطني استنادا لاستمرار احتفاظه بالسلطة[1].

ثانيا: التعددية الحزبية في ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي

لم تعرف ليبيا في عهد القذافي أي شكل من أشكال الأحزاب السياسية أو التعددية الحزبية فقد اعتبرها الكتاب الأخضر -الدستور الليبي السابق -من الأمور المحظورة واعتبرها القذافي نفسه من الخيانة العظمى للبلاد عملا بمبدأ "من تحزب فقد "خان وأنها سبب الانقسامات السياسية داخل الدولة، إلا أنه وبعد انهيار نظام القذافي برزت العديد من الأحزاب السياسية تحت تسميات مختلفة وتوجهات سياسية متباينة حيث أعطى الإعلان الدستوري الصادر في 3أوت 2011 أهمية كبيرة للأحزاب السياسية ، حيث أكدت المادة 04منه على "أن الدولة تعمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية و الحزبية وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي على السلطة، " كما تؤكد المادة 15من ذات الإعلان الدستوري على أن "تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب و الجمعيات و سائر منظمات المجتمع المدني ، و يصدر قانون بتنظيمها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة ، و غيرها مما يضر بالدولة و وحدة التراب الوطني 2"وتدعيما للتعددية الحزبية وحق إنشاء الأحزاب السياسية أصدر المجلس الوطني الانتقالي في 02أي2012قانون تنظيم الأحزاب السياسية تحت رقم: 29 و قانون ضوابط الكيانات السياسية رقم: 30لسنة 2012حيث أنشت على ضوئهما أحزاب سياسية عديدة نذكر من أهمها:

---

1 عمر خيري،**السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات ، 16ديسمبر 2014، ص6 ،تم تصفح هذا الموقع في 22/ 07/ 2020 على الساعة 18:23 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/Politics%20in%20Libya.pdf

2 مصطفى خشيم، **الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية و التطبيق** ، ص12 ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 01:14 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://arabsi.org/attachments/article/615/%D8%A7%D9%84%DD8%B2%D8%A7%DD9%82.pdf

1- الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبـيا:يعود تاريخ إنشاء حركة جبهة إنقاذ ليبيا سنة 1981 بالخرطوم في السودان من طرف السفير الليبي السابق في الهند "محمد يوسف المقريف" و بالرغم من كونه يعتبر من أقدم الحركات المعارضة المسلحة لنظام القذافي استمرت لأربعة عقود، أعلنت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا عن تحولها لحزب سياسي تحت اسم الجبهة الوطنية، من خلال تأكيدها على أن هدفها الأساسي هو تحقيق الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية لدعم الاستقلالية السياسية التي غابت عن النظام السياسي طيلة حكم القدافي الذي جمع كل السلطات السياسية بيده[1].

2- حزب العدالة والبناء: يهدف هذا الحزب إلى المبادئ التالية:

-حزب وطني ذو مرجعية إسلامية، حيث يعتبر الفرع السياسي لحركة الإخوان تم تأسيسه فيشهر مارس 2012من طرف محمد الصوان، وقد حدد الحزب أهداف إنشائه على النحو التالي :

- المساهمة في بناء نظام سياسي ديمقراطيّ فعال يستأصل جذور الاستبداد والفساد وحكم الفرد، ويعزز المشاركة السياسية من خلال العمل السلمي، ويقوم على أساس العدل والحرية والكرامة، ويفسح المجال أمام كافة المواطنين للمشاركة في بناء دولتهم ونهضة وطنهم، ويؤسس لحياة إنسانية مدنية متحضرة.

- النهوض بالاقتصاد بإحداث تنمية اقتصادية مستدامة، وخلق اقتصاد حر، يضطلع فيه القطاع الخاص الوطني بالدور الريادي، بحيث يكون قادراً على الاندماج في الاقتصاد العالمي ويصحح سوء توزيع الدخل، بإرساء قواعد المساواة الاجتماعية، من أجل التقليل من معدلات الفقر والبطالة إلى حدها الأدنى .

- تكريس مبادئ الحكم الرشيد القائم على المحاسبة والاعتمادية والكفاءة وجودة الخدمات، وتبني سياسة تعزيز الشفافية والمساءلة، واستخدام كافة الآليات لمحاربة الفساد.

- الاهتمام الخاص بقطاعي التعليم والصحة باعتبارهما أهم وسائل وآليات التنمية البشرية.

- إبلاء عناية خاصة لأهالي الشهداء والمفقودين والجرحى لثورة السابع عشر من فبراير، وتوفير كافة الموارد التي تضمن لهم العيش الكريم والاندماج الشامل في المجتمع.

- معالجة بؤر التوتر التي خلفها النظام السابق بتحقيق الإنصاف والمصالحة الاجتماعية

- بناء العلاقات مع المجتمع الدولي بشكل متوازن يحقق التواصل الإنساني ويعمق التعاون والشراكة المتوازنة في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.2

1**تقرير فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا** ، 7جوان 2012، ص 09، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2017 على الساعة 12:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.eueom.eu/files/pressreleases/other/eueat-libya-2012-final-report_ar.pdf

[2]**الموقع الرسمي لحزب العدالة والبناء الليبي**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

3-التجمع الوطني للحرية و العدالة و التنمية :قام بتأسيسه كل من عبد الحليم بلحاج و الشيخ علي الصلابي، اللذانأكدا على أن أهداف الحزب تستند إلى تفسير معتدل للعقيدة الإسلامية، مما يجعل دور هذا الحزب ضمن الخارطة الحزبية الليبية حاسما وخاصة إذا إما أخذنا بعين الاعتبار المنافسة الشديدة له من طرف حزب العدالة و البناء من جهة، والقاعدة الشعبية التي يحظى بها في العاصمة الليبية طرابلس من جهة ثانية 1

4- تحالف القوى الوطنية :هو تحالف سياسي ليبي يضم 44حزبا صغيرا وبعض الشخصيات القيادية، يميل هذا التحالف إلى الفكر الليبرالي، حيث أنه ينادي"إسلام معتدل وديمقراطية ودولة مدنية ، " تأسس شهر فيفري 2012على يد محمود جبريل، لم يستمر نشاط الحزب طويلا حيث أعلن تجميد العمل السياسي في 03أوت 2013احتجاجا على عدم إقرار الدستور، فضلا عن تحول صوت الأغلبية في الشارع إلى أقلية بالبرلمان على حد وصفرئيس التحالف محمود جبريل[2]

وعموما يمكن القول أن الخارطة الحزبية بعد انهيار نظام العقيد القذافي لم تكن واضحة واقتصرت على إنشاء بعض الأحزاب السياسية التي رفعت نفس الشعارات مع تغيير نسبي في التسمية فضلا على أنها لم تراع الواقع الليبي، ناهيك عن دعم بعضها للميشيليات العسكرية وبعض الكتائب القبلية، في نفس السياق أشار " محمد نور الدين أفاية" أن الأحزاب السياسية في ليبيا-كغيرها من الدول التي شهدت ثورات شعبية أسقطت أنظمتها السياسية عاجزة أن تلعب دور الفاعل السياسي و الاجتماعي بما يحقق نجاح الانتقال الديمقراطي لأنها بحاجة للقطع مع القبيلة و الغنيمة و العقيدة ... وأن لا تعتمد الشعارات و التحريض و الشعبوية العامية "3

ثالثا: المجتمع المدني في ليبيا: لم تعرف ليبيا في عهد القذافي منظمات المجتمع المدني على غرار الأحزاب السياسية إلا ما أسسه العقيد القذافي لخدمة أغراضه وذلك من خلال شبكة صغيرة من المنظمات التي أخضعت بالكامل لسيطرته لتحقيق نوع من توزيع السلطة بين أبناء "القائد"في نفس السياق يؤكد "محمد زاهي المغيربي" أن النقابات و الروابط المهنية الجماعية فيعهد القذافي كانت ملزمة بالتقيد بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات ومن ثم فإن عددها كان محدودا إذ تراوح ما بين 90إلى 95جمعية تم تسجيلها وفقا لقانون الجمعيات الأهلية رقم 111لسنة 1970وقانون رقم 19لسنة 2001لإعادة تنظيم الجمعيات الأهلي [4]، وبعد إسقاط نظام

---

http://www.ab.ly.html

[1] بول سالم، أماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، ترجمة: أحمد الخمسي وآخرون، الربيع العربي :ثورات الخلاص من الاستبداد ، دار شرق الكتاب، لبنان، ص136

[2] **تحالف القوى الوطنية بليبيا يجمد مشاركته بالحكومة**، تم تصفح هذا الموقع في 17/ 12/ 2019 على الساعة 11:17، نقلا من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic

[3] يوسف محمد الصواني،**الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الآفاق** ، مرجع سابق ، ص24

[4] نفس المرجع ص ص 26-27

القذافي شهدت الساحة الليبية بروز عدد كبير من منظمات المجتمع المدني إذ تراوح عددها ما بين 1800و 1900منظمة و جمعية 1،انحصر عملها ودورها في بداية الأمر على اثر سقوط نظام العقيد القذافي على تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية.

كما لعبت منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في ظل المرحلة الانتقالية التي شهدتها ليبيا من خلال تفعيل آليات الحوار ومحاولة ترسيخ مفهوم المواطنة والديمقراطية والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والشفافية وقضايا المركزية و اللامركزية و الفدرالية، بالإضافة إلى تفعيل آلية المصالحة الوطنية في ظل الاقتتال القبلي في العديد من المناطق الليبية، ففي ظل غياب سلطة الدولة، في كثير من الحالات، فإن منظمات المجتمع المدني هيالتي ساعدت على استعادة الأمن والنظام في المناطق النائية على غرار مجلس حكماء ليبيا،الذي "عملً في مناطق تشهد توترا في أنحاء ليبيا كافة من خلال محاولة نزع فتيل الصراع بين القبائل التي استخدمها القذافي للدفاع عن حكمه وجيرانهم المؤيدين للثورة، حيث لعب المجلس دورا فعالاً في إنهاء اشتباكات قبلية بها[2].

رابعا: حقوق الإنسان في ليبيا: أكد التقرير ألأممي الصادر سنة 2012أن المسئولين الليبيين لم يعنوا اهتماما بحق حرية التعبير والرأي ضمن الإعلان الدستوري ولم يحظ بأولوية في التشريعات التي صدرت منذ القضاء على نظام القذافي وان القوانين الصادرة في هذا المجال لا ترتق إلى المستوى المأمول كجزء من حرية الرأي و التعبير 3في نفس السياق ذكرت التقارير الدولية الصادرة من منظمة مراسلون بلا حدود عن تزايدت الاعتداءات على الإعلاميين في ظل التناحر السياسي، إذ تعرض العديد منهم للاختطاف والقتل فعلى سبيل المثال قتل "الطيب عيسى في الخامس من أكتوبر 2014"وهو مؤسس قناة تومسات الطوارق، كما تمت تصفية الإعلامي"معتصم الورفلي" في بنغازي عندما قام مسلحون بإطلاق النار عليه، و في شهر نوفمبر 2014

ذ4تم الحكم على "عمارة الخطابي" رئيس تحرير صحيفة الأمة غيابيا بالسجن خمس سنوات بعد إدانته بتهمة قذف مسئولين في الدولة لنشره مقالا في عام 2012ادعى فيه وجود فساد في القضاء ذاكرا أسماء أكثر من 80 قاضيا ووكيل نيابة، في نفس السياق تحدث تقرير صادر من الأمم المتحدة حول وضعية حقوق الإنسان في ليبيا سنة 2014عن عمليات تصفية ممنهجة في حق عدد من الناشطين السياسيين والحقوقيين حيث ذكر في هذا الصدد بعض الحالات الموثقة كاغتيال المحامية و الناشطة حقوق الإنسان "سلوى بوقعيقص" اثر إطلاق النار عليها في بيتها عقب

---

[1] وليد الصالحي ، خليل جبارة ، **المجتمع المدني : الواقع و التحديات**، مؤسسة المستقبل، ليبيا، جوان 2012، ص14.

[2] بوحنية قوي، **المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا:صراع القبيلة** ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 09/ 2019 على الساعة 12:15، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/4/24/201442481048658734Civil%20society%20in%20Libya.pdf

[3] محسن عوض و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص .255 . 256

إجراء مقابلة مع وسائل الإعلام اتهمت فيها الجماعات المسلحة بتقويض الانتخابات البرلمانية في شهر جوان 2014كما تم استهداف و في ذات الشهر قتل مجهولون عضو المؤتمر الوطني العام " فريحة البركاوي " في درنة ، و في 19سبتمبر قتل ما لا يقل عن 10أفراد بمن فيهم ناشطان شابان على يد مجهولين[1].

كما أدى الاقتتال الدائر في بعض المدن الليبية وخاصة مع سيطرة تنظيم الدولة "داعش "عليها في دمار واسع للممتلكات و إصابات و قتلى في صفوف المدنيين مقتل حوالي 100شخص و إصابة 500آخرين في ورشفانة، كما تسبب القتال في جبل نفوسة في مقتل أكثر من 170شخص و نزوح أكثر من 5700عائلة، وقد لقي ما يقرب من 470شخصا حتفهم خلال الفترة الممتدة من منتصف شهر أكتوبر إلى منتصف ديسمبر وذلك بحسب التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 2014الذي أكد كذلك على نزوح قرابة 400 ألف مواطن داخليا في ليبيا من بينهم 100ألف من قاطني طرابلس وهجرة 105ألف شخص بينهم أجانب إلى خارج ليبيا[2].

الجدير بالذكر أن أغلبُ السفارات الأجنبية، والأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات دولية، قامت بإغلاق مقار بعثاتها وجلاء العاملين بها نتيجة للصراع المسلح الدائر في اغلب المدن الليبية.

الفرع الثالث:التغيير السياسي في ليبيا بين حتمية إسقاط النظام وتحديات بناء الدولة.

أصبحت الحاجة إلى إقامة دولة في ليبيا بمؤسسات موحدة أمرا ملحا، وليس مجردنقاش فلسفي نخبوي عام، وذلك من خلال دراسة العوامل الجوهرية التي ساهمت في تبلورها، والتي منأبرزها، اندلا ع الثورة الشعبية، فمنذ اندلا ع الاحتجاجات الشعبية في 17من فيفري 2011 بليبيا التي طالبت بالإصلاح السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية قبل أن تتطور المطالب الشعبية إلى إسقاط نظام العقيد القذافي في ظل التدخل العسكري الدولي الذي حسم سقوط نظام القذافي ، حيث بدأت القوى الفاعلة في ليبيا العمل على إدارة المرحلة الانتقالية التي استمرت فترة زمنية طويلة بسبب الخلافات الكبيرة التي برزت بين مختلف القوى من جهة وسيطرة الكتائب المسلحة على بعض المدن الليبية من جهة أخرى، فضلا عن دخول ما يسمى بتنظيم "داعش" إلى ليبيا الأمر الذي سمح بتدخلات دولية عديدة، كذلك مازال النظام القبلي في ليبيا يشّكل تحديا سياسيا وأمنيا واجتماعيا وثقافيا خلال بناء الدولة الوطنية . وبالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على استقلال هذه الدولة، مازالت القبيلة تمثل النواة الصلبة عند اتخاذ القرار السياسي في ليبيا،وهو ما سيتم معالجته ضمن هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى دراسة التحديات السياسية التي

[1] **حالة حقوق الإنسان في العالم**، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2014 ص ص 301-302 ، تم تصفح هذا الموقع في 22/ 03/ 2019 على الساعة 22:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.amnesty.org/fr/documents/pol10/0001/2015/arabic.pdf

2**تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا** تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 23 ديسمبر2014 ،ص ص7- 4 ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2019 على الساعة 11:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.ohchr.org/Documents/Countries/OHCHRJointly_report_Libya_23.12.14_AR.pdf

تواجهه القوى الفاعلة الليبية في بناء الدولة الليبية، ومن ثم دراسة أهم التحديات اقتصادية والاجتماعية ليتم في الأخير دراسة التحديات الأمنية:

أولا: التحديات السياسية :برزت العديد من العراقيل السياسية منذ بداية المرحلة الانتقالية مع تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 27فيفري 2011 لتطفو تلك الخلافات بشكل واضح مع انتخابات المجلس الوطني في جوان 2012في ظل عدم الاعتراف به من طرف بعض القوى الفاعلة في ليبيا ومطالبتها بعودة عمل المجلس التأسيسي ، فشكلت هذه الثنائية التشريعية أحد أهم التحديات السياسية في ليبيا التي أفرزت بدورها نتائج عكسية على المستوى السياسي والتي يمكن دراستها على النحو التالي:

1- إشكالية غياب الثقافة السياسية :انعكس غياب الديمقراطية والفراغ الثقافي السياسي لدى قطاعات عريضة من الشعب الليبي قرابة نصف قرن من الزمن وهي فترة حكم العقيد القذافي على عملية البناء الديمقراطي في ليبيا، ما جعل التجربة السياسية تعاني من عناصر قصور واضحة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية على وجه العموم وتفتقر بشكل عام إلى الحد الأدنى من المشاركة السياسية وانعدام الثقة بين المواطن والنظام السياسي، ويمكن القول أن أحد أهم التحديات البنيوية هي تلك المتعلقة بالفرص التي أتاحها سقوط نظام العقيد القذافي لتكييف الأشكال التقليدية من التنظيم الاجتماعي الولاءات في ظل سيطرة القبيلة على جميع مكونات المجتمع فالمسألة تتعدى مجرد بناء الدولة إلى بناء المجتمع أيضا[1].

2-الاتجاه نحو اعتماد الفدرالية: كخيار سياسي وهو ما يشكل خطرا على مستقبل الدولة في ليبيا كونه يحرض على مسألة التقسيم التي تتغذى من الانشقاقات والصراعات القبلية والعرقية بالنظر للخصوصية الليبية القائمة على القبلية العرب مقابل البربر والجغرافية الشرق مقابل الجنوب، وفي هذا السياق تشير بعض الباحثين المهتمين بالشأن الليبي على غرار الباحث الأمريكي "تيد كاربنتر "أن "البديل الأكثر احتمالا للتقسيم السلمي للأراضي-آي انتهاج الفدرالية – سينتج احتمالين يتعلق الاحتمال الأول بنشوب حرب أهلية متواصلة، فيما يتعلق الاحتمال الثاني بانتصار ثوري كبير، وكلا الاحتمالان يهيئان لجولة جديدة من القتال خلال أعوام من الآن2"

ويرى منصف الوناس في التصنيف الثوري ويظهر هذا في التصنيف الموجود داخل ليبيا، وذلك من خلال اعتبار بعض المدن ثائرة و اعتبار بعضها محررة، و هذا التصنيف يكاد يكون رسميا وذلك باعتبار أن المدن الثائرة و التي ينتمي إليها معظم قادة و أعضاء الحكومة، و هي المدن الشرقية ما يجعل المدن الغربية و الجنوبية ينطبق عليها اسم المدن المحررة بمساعدة حلف شمال الأطلسي، وهذا الوضع القائم و المتمثل في وصف بعض المدن في ليبيا بالثائرة و الأخرى بالمحررة

1يوسف محمد الصواني ،**التحول الديمقراطي في ليبيا : تحليل للتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية**، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة، جانفي 2012 ،ص5

2 توفيق المديني،**المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء**، مرجع سابق، ص 4

يجعل الأمر في ليبيا عرضة للانتفاضة الدائمة أو الثورة المضادة، وبهذا التصنيف فالوضع في ليبيا ممهد للحرب الأهلية و تبعاته من التقسيم[1]

3-شكل الدولة: في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي شكل تحديا مستعصيا بالنسبة للنخب السياسية الليبية، فالبعض رأى استمرار الصورة القائمة للدولة المركزية ، بينما رأى فريق آخر بعدم ملائمة النمط المركزي لدولة بمساحة ليبيا و أن الأولى إقامة دولة فيدرالية تتيح درجة من اللامركزية مع الأقاليم الليبية الثلاثة التي تتباين تنمويا وقبليا ، ويرى فريق ثالث أن تجمع الدولة بين الأمرين المركزية واللامركزية تجنبا لأي تشتت بين المناطق الليبية[2].

4- التحدي الأخر الذي لا يقل أهمية عن التحديات السابقة هو مسألة المصالحة مع عناصر نظام القذافي التي شاركت في القتال معه خلال فترة الاحتجاجات الشعبية من حكمه المشكلة من مختلف العناصر التي تنتمي للجان الثورية، الكتائب الأمنية، والقبائل الموالية له إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود مؤسسات قضائية تضطلع بمهمة المصالحة، في ظل الفراغ المؤسساتي الذي تعانيه ليبيا من جهة و رسوخ مفهوم وقيم الثأر في الثقافة البدوية بشكل عاممن جهة ثانية، ما قد يشكلا عائقاً أمام جهود المصالحة بين الليبيين.

5- ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي ظهرت بعد انهيار نظام القذافي أمام البنى التقليدية الراسخة في المجتمع الليبي التي تعاظمت أدوارها بسبب غياب مؤسسات الدولة، الأمر الذي "قد يؤدي إلى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع التقليدي القبلي 3،وذلك في ظل افتقار الأحزاب السياسية المشكلة لبرامج سياسية محددة وتحديد خطها السياسي وموقفها من القضايا الجارية في ليبيا، لافتقادها الخبرة والتجربة نتيجة لحظر تكوين الأحزاب السياسية على ما يربو على 40سنة في ظل حكم القذافي من جهة،وتحكم الارتباطات القبيلة أو الجهوية و أحيانا العائلية على توجهات ومواقف الأحزاب السياسيةو تنظيمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

6-كما يشكل كتابة دستور توافقي تحد صعبا آخرا في ليبيا ، حيث برزت عدد من الإشكاليات حيال عملية كتابة الدستور، الذيُ وضع له جدول زمني محدد لإنجاز مسودته، يبلغ 60 يوماً منذ الاجتماع الأول للجنة الدستورية، وتحديد الجهة المنوط بها صياغة الدستور حيث تم إنشاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور التي تتكفل بإقرار مشروع دستور توافقي ليعرض على الاستفتاء والمصادقة عليه وهو ما تم انجازه منذ 19أفريل 42016إلا أنه قوبل

---

[1] المنصف وناس،**القبيلة و السلطة في ليبيا**، مجلة المغرب الموحد، العدد 12،ماي 2011،ص 19.

2محمد عاشور مهدي، **ليبيا ما بعد القذافي : ميراث من التحديات** "، ص 4، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2020 على الساعة 20:20، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.sis.gov.eg/VR/35/4.htm

3 عبد العظيم جبر حافظ،**التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17فيفري 2011 :رؤية سياسية تحليلية**"، مرجع سابق، ص11

4**موقع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور**، تم تصفح هذا الموقع في 07/ 05/ 2020 على الساعة 21:20، نقلا من الموقع الالكتروني:

بانتقادات شديدة من قبل بعض القوى الفاعلة في ليبيا، ويؤكد الباحثون أن المعضلة الحقيقية في كتابةالدستور هي كيفية إحداث توازن بين السلطة المركزية من ناحية، والمقاطعات الأخرى من ناحية أخرى، حيث لا تزال مسألة الفيدرالية تهدد كيان الدولة الليبية [1]،والجدير بالذكر أنه قد سبقت هذه المسودة من الدستور عدة محاولات لبلورة مشروع دستور يحظى بالإجماع من طرف كل القوى الفاعلة في ليبيا التي شهدت سبعة تعديلات دستورية حيث أجرى المجلس الوطني الانتقالي ثلاثة تعديلات دستورية كان أهمها التعديل الثالث الصادر في 5جويلية 2012الذي يكلف المؤتمر الوطني بانتخاب هيئة تأسيسية بطريق الاقتراع الحر المباشر من غير أعضائه لصياغة مشروع دستور دائم للبلاد و تتكون من ستين عضواً على غرار لجنة الستين التي شكلت لإعداد دستور ليبيا عام 1951، وهو ما يعني تقلص وظيفة المؤتمر الوطني لتقتصر على وضع الضوابط و المعايير اللازمة لتكوين الهيئة التأسيسية التي يراعى فيها وجوب تمثيل مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصية الثقافية واللغوية، على أن تنتهي الهيئة التأسيسية من صياغة الدستور واعتماد مشروع الدستور في مدة لا تجاوز مائة وعشرين يوماً من انعقاد اجتماعها الأول [2]،بينما اضطلع المؤتمر الوطني العام بأربعة تعديلات حيث أكد التعديل الرابع الصادر في الفاتح من سبتمبر 2012على تحقيق الإجماع علىالقرارات والقوانين التي تؤثر على هيكل الدولة و الموافقة عليها بأغلبية 120صوتا[3].

أما التعديل الخامس فقد تناول ما اصطلح على تسميته بالتحصين الدستوري للعزل السياسي في 11 أفريل 2013 حيث اعتبر" أن عزل بعض الأشخاص و منعهم من تولي المناصب العامة لفترة مؤقتة لا يشكل إخلالا بحقوق المواطنة و الفرص المتساوية الواردة في المادة 06من الإعلان الدستوري "وتضمن التعديل السادس خارطة طريق للمرحلة الانتقالية اتسمت بالتوسع في صلاحيات الهيئة التأسيسية و إعادة هيكلة سلطات الدولة تكون بدايتها بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة بحسب الفقرة الثانية من المادة 30لتكوين مجلس النواب ثم انتخاب رئيس الدولة، حيث لميتم العمل بمضمونها لمدة طويلة حتى تضمنها التعديل السابع تأكيده على استكمال المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وفقاً لنص المادة 18من الإعلان الدستوري، ويبقى أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسؤول عن إدارة البلاد حتى

---

http://www.cdalibya.org

[1] مجموعة خبراء، **تحديات بناء الدولة الليبية في الذكرى الثانية للثورة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:15، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2940

[2] **المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، تعديل دستوري رقم 3** لسنة 2012، طرابلس، جويلية 2012،ص 5 ، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 12/ 2019 على الساعة 11:55، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.log.gov.ly/downloads/add0018.pdf

[3] **المؤتمر الوطني العام، تعديل دستوري رقم4** لسنة 2012 ، سيتمبر 2012، طرابلس، ص01،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 12/ 2019 على الساعة 11:33، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.log.gov.ly/downloads/add007.pdf

انتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي يتكفل بتسيير شؤون البلاد إلى حين انتخاب أعضاء مجلس النواب ورئيس الدولة كما يتكفل المؤتمر الوطني بتأسيس الهيئة التأسيسية لصياغة مسودة الدستور بحسب المادة 30الفقرة 12من التعديل الدستوري السابع[1]، هذا الأخير تم إبطاله بحكم قضائي في 06نوفمبر 2014وأقر تعديلا إضافيا بإلغائه نتائج الانتخابات مجلس النواب التي جرت في جوان 2014وحله، فأعاد بذلك بناء المؤسسات السياسية فانفرد رئيس الدولة بسلطات تنفيذية واسعة، بما فيها إعلان حالة الطوارئ و إقالة رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، بحسب المادة 13من الإعلان الدستوري[2].

7-تحديات المصالحة الوطنية في ليبي ا: في ظل تصاعد أعمال العنف واستمرارها في ليبيا طالبت العديد من الدول وخاصة دول الجوار وبعض الهيئات الدولية الفرقاء السياسيين على حل خلافاتهم عن طريق القنوات الدبلوماسية من خلال تشجيع آلية الحوار والاستفادة من نماذج المصالحة الدولية والتي ساهمت بشكل كبير في حل الصراعات بين النخب السياسية في الدول التي شهدت نزاعات داخلية أو حروبا أهلية كما هو الشأن في تجربتي جنوب إفريقيا و الجزائر وفيما يلي عرض لأهم الجهود الدولية والإقليمية للمصالحة الوطنية في ليبيا:

1/ دور الأمم المتحدة في دعم جهود المصالحة الوطنية في ليبيا:سعت الأمم المتحدة منذ بداية سقوط نظام القذافي إلى تهدئة التوتر بين الأطراف الفاعلة في ليبيا من خلال دعوة أمينها العام "بان كي مون" لضرورة تغليب لغة الحوار الوطني على لغة السلاح وتجسيد ذلك ميدانيا بإصدارها مجموعة من القرارات الدولية التي تدخل في هذا الإطار كقرار مجلس الأمن رقم: 2174"الذي يهدف إلى الإشراف على الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا، وقد جاء هذا القرار بناء على طلب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويكتسب أهميته في كونه يأتي في مرحلة نزاع حول دستورية سلطات الدولة؛ السلطة التشريعية والتنفيذية بعد إجراء انتخابات مجلس النواب في جوان 2014وعدم الاعتراف بنتائجه من طرف بعض الأعضاء في المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته ف، لمعالجة الأزمة في ليبيا وضع مجلس الأمن 11بنداً تضمنت الوسائل الممكنة لضبط العنف ومنع وصول السلاح للأراضي الليبية، تأمين الأسلحة وعدم وصولها للجماعات "الإرهابية" ، وإدراج المتورطين في الجرائم[3].

---

[1] **نص قرار التعديل الدستوري السابع**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 07/ 2019 على الساعة 11:47، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.alrseefa.net/archives/17612

[2] عمر خيري، **السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات، 16ديسمبر 2014 تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 11:27، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/Politics0inlibya.pdf

[3] خيري عمر، **دور الأمم المتحدة في ليبيا.. تداخل السياسة والقانون والإرهاب**، تم تصفح هذا الموقع في 21/ 01/ 2019 على الساعة 22:52 نقلا من الموقع الالكتروني:http://mugtama.com/reports/item/9608

2 /اتفاق غدامس: من بين ما تضمنه القرار 2174 "إطلاق محادثات بين أطراف الأزمة الليبية حيث كانت بدايتها بالاجتماع التشاوري في مدينة "غدامس" الليبية وهو ما عرف "بـ غدامس1"بتاريخ 29 سبتمبر 2014 حيث ضم ممثلين عن المؤتمر الوطني العام ووفدا آخرا عن مجلس النواب المنتخب، كما ضم الاجتماع ممثلين عن بعض الكتائب الليبية وذلك تحت رعاية أممية من خلال مبعوثها "برناردينو ليون"، حيث لم يخرج هذا الاجتماع بأي قرارات حاسمة حيث سعت الأمم المتحدة من خلاله جمع جميع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة والاستماع لشروطه م، كما أشرفت الأمم المتحدة على إطلاق الجولة الثانية من غدامس 2في 09ديسمبر2014بجنيف، من خلال دعوة كل الفاعلين في ليبيا إلى "السير في نفس الاتجاه المفضي إلى حوار سياسي شامل، بهدف وقف القتال وضمان سير العملية السياسية في ظل المرحلة الانتقالية وكذا المحافظة على سيادة ليبيا ووحد ة أراضيها1 "وقد قبل بهذا الحوار كلا المعسكرين اللذين يتنازعان السلطة في ليبيا، المؤتمر الوطني العام والحكومة المنبثقة عنه، وقوات فجر ليبيا المؤلفة من جماعات مسلحة تسيطر على طرابلس وبعض مدن الغرب الليبي، من جهة، والبرلمان الجديد المنعقد في طبرق بشرق البلاد والحكومة المنبثقة عنه والمعترف بها من المجتمع الدولي ووحدات الجيش الليبي المتحالفة مع اللواء خليفة حفتر، من جهة أخرى.

ونظرا لحجم الأطراف المشاركة في غدامس 2من جهة وللشروط التي وضعها كل طرف من جهة ثانية أكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "برناردو ليون" ، بأحقية جميع الأطراف في طرح شروطها، مؤكدا أن أي طرف لا يمكن أن يحصل على تلبية شروطه كلها،ودعا إلى تقديم تنازلات من كل الأطراف لصالح بناء الدولة الليبية، إلا أن إصرار كل طرف على تحقيق مطالبه حالت دون الخروج بقرارات حاسمة وهو ما دعا الأمم المتحدة للعب ورقتها الأخيرة من خلال الدعوة إلى عقد مباحثات جديدة وهذه المرة في ليبيا، في 11فيفري 2015حيث شارك فيها وفد من مجلس النواب برئاسة "محمد شعيب"، و"محمد عبد العزيز" وزير الخارجية الليبية السابق وهو أحد أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وأحد المقاطعين لجلسات مجلس النواب في مدينة طبرق، بالإضافة إلى مندوبين عن بريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا ومالطا[2]،حيث بدا واضح أنً هناك انقساما بين الموقف البريطاني والأمريكي، الذي يصر على أن المخرج يكمن في تقاسم السلطة، بغض النظر عن نتائج الانتخابات أو أي توافقات قانونية سابقة، وتجلى هذا الموقف في تصريح السفيرة الأميركية بالجزائر "جوانبولاشيك" التي جزمت بأن الحل في ليبياً لن يكون عسكريا، في مقابل الموقف الفرنسي والإيطالي المتشكك في إمكانية نجاح الحوار، والذي تجلّت رسالته في تصريح وزير خارجية

[1] هشام الشلوي، **حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 13:33، نقلا من الموقع الالكتروني:http://studies.aljazeera.net/ar/reports

[2] **أطراف النزاع بليبيا يقرون بدء عملية سياسية**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 15:35، نقلا من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic

إيطاليا "بباولو جينتيلوني"، الذي أعلن فيه استعداد بلاده للتدخل العسكري في ليبيا حال طلبت الأمم المتحدة ذلك، وعليه تمت المحادثات بشكل غير مباشر، وأسفرت عن الاتفاق بين الأطراف المشاركة على "ضرورة وقف إطلاق النار وخاصة بالمناطق التي لا تشهد محاربة الإرهاب، مواصلة الحوار بين كل الأطراف بخصوص تشكيل حكومة وفاق وطني1."

3 -اتفاق الصخيرات: يشكل اتفاق الصخيرات الذي جرت جولاته في المملكة المغربية من أهم الجهود الإقليمية برعاية الأمم المتحدة والتي ساهمت في تقريب وجهات النظر فيما يخص القضايا الخلافية بين الفرقاء السياسيين الليبيين حيث وقعت الأطراف الليبية يوم الخميس 17ديسمبر2015على الاتفاق السياسي في مدينة "الصخيرات المغربية" و أعلنت الأطراف الليبية المشاركة موافقتها على شكل الاتفاق السياسي المعلن من قبل الأمم المتحدة ،وذلك بعد أكثر من سنة من مفاوضات عسيرة، وينص اتفاق الصخيرات على ثلاث نقاط أساسية هي: تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الاعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن[2].

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، نص الاتفاق على "تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص، وتُكلّف الحكومة بممارسة مهام السلطة التنفيذية التي تتكون من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء، وعضوين نائبين، وعدد من الوزراء، ويكون مقرها بالعاصمة طرابلس، ومدة ولايتها عام واحد ،" أما الثانية، فتشير إلى أن السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية -التي لم تُذكر مدتها- تضم مجلس النواب المنتخب في جوان 2014 برلمان طبرق، وجاء في النقطة الثالثة أن المجلس الأعلى للدولة -وهو أعلى جهاز استشاري- يقوم بعمله باستقلالية، ويتولى إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب، ويتشكل هذا المجلس من 120عضوا[3].

وتجسيدا لهذا الاتفاق أعلن المجلس الرئاسي الليبي في 19جانفي 2016 تشكيل حكومة وفاق وطني جديدة تتشكل من اثنين وثلاثين عضوا، على أن يعمل بالقرار من تاريخ اعتماد مجلس النواب لهذه التشكيلة المقترحة4.

---

[1] جيهان الجازوي، **انطلاق الحوار الليبي وسط أجواء ايجابية**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 22:55 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/60898

[2] **أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2017 على الساعة 23:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/

[3] **ليبيا : التوقيع على اتفاق السلام في الصخيرات** ، تم تصفح هذا الموقع في 27/ 02/ 2017 على الساعة 11:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/943e7ba1-b993-4aff-9cca-b28635cc4d15 , (2016-01-- "

[4] **ليبيا : تشكيل حكومة الوفاق ب 32حقيبة وزارية**،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:33، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/01/19/%D9%84%D9%8A%D8%A9.html 30)

كانت هناك آمال كبيرة أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين والوصول إلى تسوية سياسية ترضي جميع الميليشيات المتنافسة، الا أنه للأسف فشل هذا الاتفاق رغم الصدى الذي حققه، الحقيقة ان تعثر هذا الاتفاق يعود بالدرجة الأولى إلى دور بعض الدول العربية والإقليمية التي مازالت تعبث بالمشهد الليبي وتعرقل مسار التحول الديمقراطي فيه من خلال محاولة كبحه والدفع إلى مزيد من الانفلات الأمني وتفكك الدولة 1.

4- اجتماع باريس:احتضنت العاصمة الفرنسية باريس الاثنين 03 أكتوبر 2016 اجتماعا دوليا حول ليبيا بمشاركة ممثلين من عدة دول بينها مصر وتركيا وقطر والإمارات، ويهدف الاجتماع إلى البحث في سبل التقريب بين الفرقاء الليبيين، حيث أكدت فرنسا عن دعمها المطلق لحكومة الوفاق الوطني المنبثقة جراء اتفاق الصخيرات فقد اعتبر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن بلاده "لن تدخر أي جهد" لدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبياوخصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، حتى لا يعرف هذا البلد مصير سوريا، وأضاف هولاند أن باريس "تثق بفايز السراج ليتمكن من توسيع حكومته وضمان مشاركة كل الأطراف المعنيين2."

من جهته اعتبر رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج " أن الحوار وحده يمكن أن يجنب البلاد "حربا أهلية "، معربا عن استعداده لتشكيل حكومة جديدة، ودمج قوات المشير "خليفة حفتر" الذي يسيطر على موارد البلاد النفطية، الجدير بالذكر أن فرنسا أكدت على ضرورة إشراك "حفتر" في مشاورات باريس لدوره الكبير في الخروج بليبيا من أزمتها السياسية والأمنية بحسب تعبير الرئيس الفرنسي هولاند[3]

5- الجهود الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية الليبية :ترتكز المقاربة الجزائرية تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور،المكون الأول هو تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي، ثم تثبيت معادلة الحوار السياسي، وأخيرا العمل ضمنالأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن ."عمليا، فإن الجزائر تسير وفق هذه المكونات الثلاثة ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقر بدور المقاربة الجزائرية، من خلال تأكيد مبعوثها الخاص في ليبيا برنارد ليون ف ، المقاربة الجزائرية تحظى بنوع من الإجماع لدى كل الفرقاء الليبيين ودول الجوار،كمصر وتونس، ولاسيما مع تنامي ظاهرة الإرهاب مع دخول تنظيم داعش للأراضي الليبية وهو التحدي المشترك لدول لجوار الثلاثة ، فضلا عن امتلاك الجزائر تجربة مكافحة الجماعات

---

[1] فريال منايفي، **إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي : بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية – مع التركيز على فترة الحراك العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2018-2019، ص 273

2**باريس تحتضن اجتماعا حول ليبيا بمشاركة عدة دول**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:22، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.france24.com/ar/20161003

3 نفس المرجع

الإرهابية من خلال معايشتها للإرهاب لعشرية كاملة، هذا من جهة، كما بادرت السلطات الجزائرية سنة 1999إلى تبني خيار المصالحة الوطنية كبديل عن الحل العسكري في تعاملها مع بقايا الجماعات الإرهابية من جهة ثانية .

وقد استضافت الجزائر العديد من القيادات السياسية الليبية في عدة مناسبات كان أخرها دعوة رئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" يوم 03أكتوبر 2016لإجراء مشاورات تتعلق برغبة الجزائر بإطلاق مبادرة من اجل الحوار الشامل في ليبيا[1].

و قام مارتن كويلز المبعوث ألأممي بدعم المبادرة التي أقيمت في تشرين الثاني عام 2016 مابين الرئيس التونسي ونظيره الجزائري، حيث أطلقت هذه المبادرة بشكل رسمي لحل الأزمة الليبية. وفي كانون الثاني عام 2017 عقد لقاء آخر في القاهرة، وبالرغم من وجود الطرفين في ضيافة القوات المسلحة المصرية، لكن هذا اللقاء فشل في الجمع بين الجنرال خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني فائز السراج على طاولة واحدة.

لقد كان اقتراح حول وضع الجيش وتبعيته وانتخابات برلمانية ورئاسية قبل شباط 2018 ابرز ما تمخض عنه هذا الاجتماع، وفي 24 كانون الثاني 2017 عقد لقاء تشاوري في تونس، وتم الاتفاق فيه على أعادة تشكيل المجلس الرئاسي من خلال ثلاثة أعضاء برئيس ونائبين، وإسناد صفة القائد العام للجيش إلى مجلس خاص، هذا بالإضافة إلى اختيار رئيس حكومة الوفاق الوطني من غير أعضاء المجلس الرئاسي.

و بالنظر إلى مواقف الأطراف المشاركة، كان للقاهرة موقف واضح بدعمها واصطفافها وراء الجنرال خليفة حفتر، ومحاربتها قوى ليبية ذات توجه إسلامي ورفضها تماما مشاركة هذه القوى في الحوار الساعي لحل الأزمة.

كان واضحا تعزيز الجزائر وتونس لموقفهما التفاوضي بتعاملهم مع مختلف الأطراف بلا إقصاء، متخذين جانبا حياديا نوعا ما، وجددا رفضهما ألي حل عسكري، هذا الموقف بدوره كان بمثابة رسالة تسحب البساط من تحت إقدام من يدفع بحسم الخصومة السياسية عسكريا خصوصا في طرابلس[2].

تعددت المحاولات والمبادرات الرامية نحو طرح سبل لحل الأزمة الليبية، ولكن إلى الآن لم يكلل أي منها بالنجاح لأسباب مختلفة. والآن، يقف الفرقاء الليبيون أمام مبادرة جديدة تطرح حلًا لحالة الجمود السياسي، وهي نتاج العديد من الجولات الحوارية بين أطراف الأزمة، وثمة بارقة أمل تلوح في الأفق بشأن حدوث انفراجة على المدى

[1] **وزير الخارجية الكندي يؤكد دعم بلاده لمبادرة لصالح تحقيق المصالحة في ليبيا** ، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 09/ 2019 على الساعة 12:50 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://radioalgerie.dz/news/ar/article/15129.htm

[2] على محمد فرج النحلي، **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017**، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص ص 44-45.

القريب،خاصة في ظل التغيرات والمستجدات الدولية مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة وما يمكن أن تحمله من فرص لتحريك العديد من القضايا الإقليمية العالقة.

استطاعت المبعوثة الأممية بالنيابة والمتخلية "ستيفاني وليامز" الوصول بملتقى الحوار السياسي إلى بر الآمان، عبر انتخاب سلطة تنفيذية جديدة (مجلس رئاسي ثلاثي ورئيس حكومة)، وهي سلطة قبلت ورحبت بها أوليا كل الأطراف المحلية والإقليمية الدولية، ورغم ذلك فان التحديات الحقيقة ستبدأ خلال قادم الأيام وحتى قبل نيل حكومة ''دبيبة'' المرتقبة لثقة المجلسين التشريعيين (النواب- الأعلى للدولة)، وربما الاضطرار لنيل ثقة لجنة الحوار السياسي، وسيكون المبعوث الأممي الجديد والخامس أي السلوفاكي ''يان كوبيتش'' أمام تحديات لا تُحصى ولا تُعد من حيث دفع بقية المسارات (الاقتصادي – العسكري/الأمني – الدستوري)، إضافة للحد من تدخل الأطراف الإقليميةوالدولية ثم أساسا إسناد ودعم الحكومة في توفير الخدمات الضرورية (كهرباء – ماء – الصحة – السيولة)،في بلد هدته الحروب والصراعات ولكنه يمتلك الثروات الهائلة والنادرةبل وسيحتفل خلال الأسبوع القادم بالذكرى العاشرة لثورته أي ثورة 17 فبراير2011 1

عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل) اجتماعا لملتقى الحوار السياسي الليبي بكامل أعضائه في سويسرا في الفترة الواقعة بين 1 و 5 شباط/فبراير، لإجراء عملية التصويت على السلطة التنفيذية الموحدة المؤقتة الجديدة مهمتها الأساسية هي السير بليبيا نحو "الهدف المقدس" وهو الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر.

أتي اجتماع ملتقى الحوار السياسي الليبي بعد إعلان أونسميل قائمة المرشحين للمجلس الرئاسي ومنصب رئيس الوزراء.

توصلت اللجنة الاستشارية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف إلى مقترح آلية اختيار السلطة التنفيذية الموحدة، وتم التصويت عليه برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حيث شارك 72 عضوًا من ملتقى الحوار السياسي الليبي في عملية التصويت، وصوّت 51 منهم لصالح الآلية المقترحة، أي حوالي 73% من الأصوات.
وفقًا للآلية المقترحة، يُقسَّم أعضاء ملتقى الحوار السياسي الـ 75 إلى ثلاثة مكونات انتخابية استنادًا إلى أقاليم ليبيا الثلاثة، وتنتخب كل مجموعة ممثل إقليمها في المجلس الرئاسي، وينبغي أن يحصل المرشح على مصادقة ما لا يقل عن 70% من أصوات المجمع الإقليمي. وينتخب أعضاء ملتقى الحوار السياسي رئيس الوزراء الذي ينبغي أن يحصل على ما لا يقل عن 70% من أصواتهم. وحال تعذر ذلك، يتم اعتماد نظام القوائم، بحيث يصوت أعضاء الملتقى

[1] علي عبداللطيف اللافي،**ليبيا : المبعوث الأممي الجديد وتحديات المرحلة الانتقالية الأخيرة**، نشر في 2021/02/10، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2021 على الساعة 22:33، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://almagharebi.net/2021/02/10/%d9%84%d9%8a%d8%a8%d9%8a%d8%a

علىقوائم تحدد المرشحين لمنصب رئيس الوزراء وثلاثة أعضاء في المجلس الرئاسي. وتُطرح كل قائمة للتصويت في جلسة موسعة إذا أقرها 17 عضوًا على الأقل من أعضاء المنتدى (8 من الغرب، 6 من الشرق، 3 من الجنوب). وإذا فازت إحدى القوائم بـ .60% من إجمالي الأصوات في الجولة الأولى، يتم تشكيل سلطة تنفيذية جديدة على ذلك الأساس. وإذا لم تتمكن أي قائمة من الحصول على ذلك النصاب التصويتي، فإن القائمتين اللتين فازتا بأكبر عدد من الأصوات تدخلان جولة إعادة، تفوز فيها القائمة التي تحصل على أكثر من 50% من الأصوات.

وبالنظر للمناصب المتاح الترشح لها وهي: محافظ مصرف ليبيا المركزي، رئيس ديوان المحاسبة، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، رئيس هيئة مكافحة الفساد، رئيس المفوضية العليا للانتخابات، رئيس المحكمة العليا، النائب العام؛ نجد أنها مناصب ذات طابع اقتصادي ومحاسبي، وبالتالي فهي مناصب مؤثرة في المرحلة الانتقالية وتبعاتها، ويُستدل منها على أولوية حل إشكالية الفساد والإشكالات الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا في تلك المرحلة 1.

تطورت الأحداث في ليبيا بشكل متسارع واستطاعت حكومة الوحدة الوطنية بقيادة المهندس ''عبد الحميد دبيبة'' بعد نيلها ثقة مجلس النواب أن تباشر عملها بأريحية كبيرة بل وأن تقطع بعض خطوات أولية وسط توافق ودعم سياسي واجتماعي كبير لها وللمجلس الرئاسي والذي أصبح ثلاثي التركيبة، فما هي التقدمات الحاصلة أخيرا في مسارات ملتقى الحوار السياسي الأربع، وأي نجاحات أولى يمكن التحدث عنها لحكومة ''الدبيبة'' وأي آفاق لتطورات الوضع وماهي مواقف مختلف الأطراف الإقليمية والدولية مما يجري في بلد عمر المختار؟، ومن أهم التقدمات الحاصلة في مسارات ملتقى الحوار السياسي

المسار السياسي: والمتمثل أساسا في إعادة هيكلة السلطة التنفيذية (مجلس رئاسي ثلاثي التركيبة وحكومة منفصلة عنه بل وواسعة الصلاحيات)، وهومسار قارب موضوعيا على نهايته ويمكن القول انه تم تتويجه بداية الأسبوع الماضي في طبرق بأداء وزراء ''الدبيبة'' للقسم أمام البرلمان في طبرق بالذات (رسالة مبطنة للجنرال ''خليفة حفتر نتاج خصومات كتائب ومليشيات نجليه ''خالد'' و''صدام'' مع قبيلة ''العواقير'' التي بدأت تنقلب عليه بعد أن كنت موالية له، وعمليا بدأت النتائج على الأرض تظهر من خلال حالة استقرار وتفاؤل كبير في الشارع الليبي كما أن الفصل بين رئاسة الحكومة والرئاسي بدأت تؤتي أكلها في تسريع حل الملفات سياسيا واجتماعيا، ومعلوم أن السراج وفريقه الاستشاري قد تواروا عن الأنظار نتاج مخلفات الفساد المالي والتراخي في الأداء خلال السنتين الماضيتين إضافة إلى مغادرته إلى لندن واللحاق بعائلته مباشرة اثر التسليم.

المسار العسكري/الأمني: والذي تشرف عليه لجنة العشر (تسمية جديدة للجنة 5 زائد 5 أي 5 ضباط على كل من طرفي الصراع سابقا، وقد عرف عملها تقدما كبيرا وسط الأسبوع الماضي حيث بحثت آليات وإجراءات لوجستية كثيرة على غرار فتح الطرق الرئيسية إضافة لبحث انسحاب حوالي 20 ألف مقاتل أجنبي أغلبهم كان يقاتل تحت إمرة الجنرال المتقاعد ''خليفة حفتر'' (سوريين – سودانيين–روس –تشاديين–آخرين من جنسيات أخرى)

1 بدر، **ليبيا : المحاصصة.. خطوة جديدة في مسار حل الأزمة الليبية** ، وحدة الدراسات العربية والإقليمية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصر، 2021، ص 7-8

المسار الاقتصادي: وعمليا تضمنه برنامج الحكومة الجديدة وقد تم حل أغلب إشكالاته منذ أسابيع في جنيف ويبقى الإشكال في بعض تفصيلات وفي تسمية شاغلي المناصب السيادية اقتصاديا (ديوان المحاسبة – مؤسسة الاستثمار – مؤسسة النفط – الرقابة المالية والإدارية)

المسار الدستوري: ويتمثل في إشكالية بناء على أي أسس دستورية ستُدار انتخابات 24 ديسمبر 2021 خاصة في ظل تمسك الأمريكيين بالموعد ورفضهم لتمديد الموعد بست أشهر فيما ستعمد أطراف إقليمية ودولية لتمطيط مرحلة الحكومة الجديدة حتى قراءة التوازنات الجديدة محليا وإقليميا[1].

ثانيا: التحديات الاقتصادية: لا تقل التحديات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا على اثر إسقاط نظام العقيد القذافي عن التحديات السياسية أهمية حيث انعكست حالة اللاإستقرار التي ميزت المشهد السياسي الليبي على الأوضاع الاقتصادية لليبيا، حيث أشارت العديد من التقارير الاقتصادية الصادرة من بعض الهيئات الدولية عن انهيار كلي للاقتصاد الليبي بعد 2011على الرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال تلك السنوات، وعليه يمكن رصد أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد الليبي في النقاط التالية:

1-الزيادة في النفقات العامة للدولة : حيث شهدت ليبيا سنة 2013أضخم ميزانية حكومية شملت زيادة الأجور للعمال بما يزيد عن 22مليار دينار ليبي، و دعم السلع و المحروقات حيث تعدت الميزانية المخصصة لها 11.6مليار دينار، بينما لم تشمل هذه الميزانية القطاعات الرئيسية في ليبيا كالسكن و الكهرباء و المياه و النقل و المواصلات و الاتصالات التي عرفت تدهورا مستمرا[2].

2-الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي:حيث أن أحد أهم عوامل تعافي الاقتصاد الليبي في ليبيا هو خلق بيئة مناسبة للقطاع الخاص للاستثمار والرهان على دوره الحيوي في ظل تهاوي إنتاج النفط، حيث تراجع الإنتاج الليبي إلى 590ألف برميل سنة 2013يوميا في مقابل مليون ونصف المليون برميل يوميا سنة 2010[3]وقد جاء ذلك نتيجة لإغلاق موانئ و حقول النفط إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية منذ جوان 2014 وقد أدى ذلك إلى حدوث عجز مالي كبير في الخزينة العامة للدولة تم تغطيته بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي.[4]

---

[1] علي عبداللطيف اللافي،**ليبيا : تطورات الوضع بعد أسبوعين من المصادقة على حكومة الوحدة الوطنية**، نشر في 2021/03/23، تم تصفح هذا الموقع في 25/ 03/ 2021 على الساعة 11:12، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://almagharebi.net/2021/03/23/%d9%84%d9%8a%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d8%aa%d8%b7

[2] **صقر الجيباني أزمة الاقتصاد الليبي .. فشل السياسة المالية و عجز السياسة النقدية**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 19:33، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.libyaakhbar.com/writings/103460.html

[3] جامعة الدول العربية، **الدول العربية أرقام ومؤشرات**، العدد الرابع،2013 ،ص 119

[4] صقر الجيباني، مرجع سابق.

3-على ضوء النقطة السابقة فإن العامل الذي لا يقل أهمية في إنعاش اقتصاد ليبيا هو ترسيخ وتثبيت الأمن كشرط رئيسي لأي تطوير اقتصادي، فالقضاء على أو تحجيم نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية وإبعاده على الأقل مرحليا عن مناطق الهلال النفطي في شرق ليبيا، ومنع تمدده جنوبا حيث تنتشر حقول النفط، عامل مهم في عودة الشركات الأجنبية العاملة في مجالي التنقيب والإنتاج النفطي[1].

4- مواجهة التحديات المرتبطة بالمورد البشري :من خلال تأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتهابما يناسب المشاريع الاقتصادية المتخصصة في مجالات الصناعة والخدمات، فعلى رغم أنالأرقام الرسمية تشير إلى تحسن ملحوظ في الأرقام الوطنية للبطالة إلا ارتفاعها في أوساط الجامعين يعكس عدم استغلال الموارد البشرية المؤهلة التي تراهن عليها السلطات الليبية

5-تواجه النخب السياسية الحاكمة في ليبيا إعادة العلاقات الإقليمية والدولية إلى ما كانت عليهقبل 2011 وخاصة في المجال الاقتصادي لاسيما مع دول الجوار كمصر، وخاصة في مجال انتقال اليد العاملة، فالعمالة المصرية تمثل سوقاً مهماً في ليبيا، حيث تواجد أكثر من مليون مصري كانوا موزعين بين عدة مدن ليبية خاصة طرابلس، الزاوية ، مصراتة، سرت وبنغازي قبل إسقاط نظام العقيد القذافي، إلا أن أغلبهم غادر ليبيا بعد ذلك نظرا للأوضاع الأمنية المتردية في ظل الاقتتال الداخلي من جهة، واستهداف الجماعات المسلحة للعمال المصريين خاصة المسيحيين منهم من جهة ثانية2

6-غموض مستقبل الاستثمار الأجنبي في ليبيا :شهدت الفترة التي أعقبت سقوط نظام القذافي هجرة عكسية للمستثمرين الأجانب من ليبيا، في ظل تدني الخدمات العامة كالكهرباء والمياه وصعوبة التنقل بين المدن الليبية جراء الأوضاع الأمنية في بعض المدن الليبية ، وفي ظل عدم التوافق السياسي لا تملك السلطات الليبية المؤسسات السياسية التي تستقدم الاستثمار الأجنبي، هذا الأخير تحتاج إلى بيئة خدمات وأمن واستقرار على مستوى المؤسسات السياسية والإدارية والتشريعية، وهي كلها تقريبا بحسب التقارير الدولية غير متوفرة، فعلى سبيل المثال فإن الهجمات التي

1 نون بوست، **الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة** ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 09/ 2019 على الساعة 11:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.libyaalkhabar.com

2 صقر الجيباني، **أزمة الاقتصاد الليبي .. فشل السياسة المالية و عجز السياسة النقدية** ، تم تصفح هذا الموقع في 16/ 09/ 2019 على الساعة 10:43 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.libyaakhbar.com/writings/103460.html

استهدفت السفير الأميركي، و قبل الهجمات على بعثات ومؤسسات غربية في مدينة بنغازي الليبية، لا يشجع الدول والمؤسسات الأجنبية على الاستثمار التي سحبت جميع طاقمها من ميناء بنغازي النفطي[1].

7- وضع إطار واضح للسياسات المالية العامة: يقوم على قاعدة مالية منسقة على مستوى وزارة المالية تكون مهمتها وضع سياسات المالية العامة التي تتماشى وظروف الاقتصاد الليبي مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع المتقلب للإيرادات القائمة على قطاع النفط، مع ضرورة تحرير السياسة النقدية بالتدرج بما يقلل من نسب التضخم المرتفعة وتطوير القطاع المصرفي الليبي بما يتماشى والمصارف الدولية[2]

8-صعوبة إصلاح البنية التحتية المدمرة نظرا للحالة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها ليبيا،وعدم الاكتفاءبمداخيل النفط الضعيفة في ظل تأكيدات الخبراء على أن ليبيا ستحتاج إلى ثلاثة أعوام على الأقل قبل أن يعود الإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل 2011 والذي يعادل1،8مليون برميل يوميا، كما سلف ذكره[3]

9-في ظل محدودية العوائد النفطية فإن عملية توزيع الموارد ستصبح مهمة تكاد تكون مستحيلة وخاصة في ظلالصراع القائم بين الفاعلين الليبيين بما في ذلك الفاعلين التقليديين أي القبائل خاصة في ظل بروز هواجس التخوف وعدم الثقة التي تطورت إلى شكل الصراع[4]

10-التقليل من نسب البطالة المرتفعة:ففي ظل نزوح العمالة الأجنبية من ليبيا قد يوفر ذلك فرصة أمام قطاع كبير من العاطلين عن العمل وخاصة ذوي المؤهلات الجامعية منهم للاندماج في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الليبية وبخاصة الشركات النفطية الليبية، مما قد يساهم في التقليل من نسب البطالة المرتفعة التي وصلت إلى 19.5%عام 2012.

ثالثا:التحديات الأمنية: شكلت التحديات الأمنية التي برزت على الساحة الليبية بعد إسقاط نظام العقيد القذافي أكبر هواجس النخب السياسية في ليبيا نظرا لامتداد تأثيرها إلى جوانب أخرى وخاصة الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث أثرت سلبا على حالة الاستقرار السياسي،وعموما يمكن دراسة أهم التحديات الأمنية لبناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي في النقاط التالية:

---

1 جون ديفي، **هل أصبحت ليبيا جاهزة لاستقبال الاستثمار الأجنبي؟** تم تصفح هذا الموقع في 10/ 02/ 2020 على الساعة 06:09، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12362&article=697951

2 رالف شامي و آخرون، **ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص**، صندوق النقد الدولي، 2012 ، ص ص 13- 15

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf

3 توفيق المديني، **المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء**، مرجع سابق، ص 5

4 زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص82

شكل قيام القذافي بفتح مخازن الأسلحة أمام أنصاره للدفاع عن بقاء نظامه على إثر اندلا ع الاحتجاجات الشعبية ضد نظامه في 17 فيفري 2011 تداعيات أمنية كبيرة بعد سقوط نظامه على المستوى الداخلي والإقليمي لليبيا، فداخليا ساهم انتشار السلاح الليبي بشتى أنواعه بين مختلف القبائل والكتائب على إحياء صراعات قديمة فيما بينها ما شكل أعباء أمنية كبيرة على السلطات الليبية الجديدة يصعب إدارتها وحلها من ناحية، كما أدى ذلك إلى تعويض مركزية النظام الأمني القائم على وجود المؤسسة العسكرية بنظام معقد يتوزع فيه النفوذ العسكري على أكثر من جهة، وهو ما انعكس على استقرار الوضع الداخلي لليبيا من ناحية ثانية [1]، حيث أن تعدد مصادر النفوذ العسكري بين الكتائب العسكرية ساهم في تقليدها لدور الجيش النظامي وبالتالي تبني تنظيمات موازية للمؤسسة العسكرية، والتي باتت تهدد مستقبل الدولة الليبية خاصة في حال اصطدامها بعضها ببعض، وهو ما وقع فعلا، فعلى سبيل المثال حدثت في طرابلس مواجهات مباشرة بين كتيبة الأوفياء والقوات النظامية سعيا من الأولى لفرض سيطرتها على المدينة[2].

وقسم الباحثون الميليشيات المسلحة إلى ثلاث جماعات: تتمثل الأولي في الجيش الوطني الليبي، والذي يتكون من قوات النظام السابق، وانشق هؤلاء عن جيش القذافي، وتنصرف الثانية إلى قوات درع ليبيا، التي تشبه الحرس الوطني، وتخضع لأوامر وتعليمات قادتهم دون الرجوع إلى الجيش الوطني، وتتعلق الثالثة بمجلس الأمن الأعلى الذي أنشأه المجلس الوطني الانتقالي الليبي، ويضم عناصر ثورية وأفرادا يقومون بمهام الشرطة، ولكنهم رفضوا الرضوخ لمطالب الحكومة الليبية بحل نفسها، والاندماج في الجيش الوطني[3]، وفيما يلي خارطة لانتشار لأهم الكتائب المسلحة في ليبيا:

1- قوات درع ليبيا : تشكلتً رسميا بتبعية مباشرة إلى رئاسة أركان الجيش الليبي، وبعلم وزير الدفاع آنذاك"أسامة الجويلي " في ديسمبر عام 2011 أي بعد قرابة شهرين من اغتيال القذافي وانتهاء نظامه بشكل رسمي، وتعد قوات درع ليبيا أكبر التشكيلات العسكرية في ليبيا من حيث عدد الأفراد والعتاد العسكري، ويبلغ عدد منتسبيها 63000من المعارضين السابقين الذين خاضوا الحرب ضد نظام القذافي، وهم من عدة مدن ليبية)بنغازي- البيضاء- طبرق- درنة -مصراتة- زليتن - الخمس - غريان - سبها - طرابلس - الزاوية صرمان - صبراتة — زوارة،(وتقوم قوات درع ليبيا بتأمين المؤسسات والأماكن الحيويةً فضلا عن اشتراكها فيضبط الأمن، وتأمين السجون، المعسكرات، الموانئ البحرية، والحدود فعلى سبيل المثال شاركت قوات درع ليبيا في فض نزاعات

1كامل عبد الله، **دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا**، تم تصفح هذا الموقع في 09/ 09/ 2019 على الساعة 06:07 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.siyassa.org.eg/Category/2/1020.aspx

2**التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115حول الشرق الأوسط ، ديسمبر 2011 ،ص18

3مجموعة خبراء، **تحديات بناء الدولة الليبية في الذكرى الثانية للثورة**، المرجع السابق

قبلية وجهوية في مدن)كـزوارة – الجميل – الكفرة – سبها وغيرها ،(كما انخرطت في عدة معارك لعل أهمها المعركة ضد القوات التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر" والتي أُطلق عليها عملية الكرامة، وكذلك اشتراك درع المنطقة الوسطى، إلى " جانب قوات حفظ أمن واستقرار ليبيا، في المعركة التي جرت في 14 جويلية 2014 لإخراج لواء القعقاع وكتيبة الصواعق من مطار طرابلس.

الدولي، فيماُ يعرف بعملية فجر ليبيا أوقسورة، وكنتيجة لذلك تعرض مقر قوات درع ليبيا في بنغازي في سبتمبر من نفس السنة أي 2014 إلى اقتحام منِ قبل مسلحين ومتظاهرين أسفر عن سقوطً 43 قتيلا وانسحاب قوات درع ليبيا منه.

2-القوة الثالثة : تتكون القوة الثالثة من مجموعة من الكتائب أبرزها كتيبة حطين، كتيبة أسود الوادي، كتيبة المدينة، وغيرها، وتتبع مباشرة المؤتمر الوطني، وتنتشر في أماكن عدة أهمها :سبها ، براك الشاطئ ، طرابلس ، مصراتة ، حقل أكاكوس النفطي على الحدود الليبية الجزائرية سرت.

3. لواء القعقاع: وتسمى بـ :" حرس الحدود"، تشكلت بموجب قرار مباشر من وزير الدفاع لسابق أسامة جويلي، وينتسب غالبية منتسبيها إلى مدينة الزنتان، وهم من الثوار السابقين أيضا بقيادة " عثمان المليقطة".

4. كتيبة الصواعق: تتمركز في طرابلس ، وتتشكل من ثوار الزنتان تحت قيادة عماد الطرابلسي، وهي متحالفة مع لواء القعقاع.

5. الكتيبة 166: كتيبة مكونة من مجموعة من الكتائب بمدينة مصراتة ، أهمها المرسي ، الطاجين، النمر السود ، ويترأس الكتيبة " محمد الحصان" متمركزة في طرابلس وسرت والجفرة[1].

تسببت السيول الكبيرة للأحداث وتنوع اللاعبين في الساحة الداخلية الليبية إضافةإلى الدعم الخفي المقدم للثوار من الخارج وحدوث فوضى انتشار ا لمجالس العسكرية في مختلفالمدن ونظامها الخاص في توزيع السلاح على الأفراد في الانتشار الواسع والكثيف للسلاح فيالداخل الليبي، وحمل كافة القبائل الليبية للسلاح الذي ساعد على إحياء صراعات قديمةويشكل في الوقت ذاته أعباء أمنية كبيرة على السلطات الليبية الجديدة يصعب إدارتها وحلها، مما يتسبب في تأجيل استقرار الوضع الداخلي في البلاد[2]

---

1 فريق التحرير، **خارطة لانتشار الكتائب المسلحة في ليبيا** ، تم تصفح الموقع يوم 05 /10/ 2016، ص 235، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 02/ 2019 على الساعة 16:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.noonpost.net

2كامل عبد الله، **دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا**، تم تصفح هذا الموقع في 27/ 12/ 2020 على الساعة 10:34 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.siyassa.org.eg/Category/2/106/.../20.aspx

2-. تأمين الحدود الليبية: كان لسقوط نظام القذافي في ليبيا تداعيات كبيرة على مستوى الحدود الإقليمية لليبيا التي يشكل امتدادها الجغرافي الكبير بما يقارب 4300 كلم، تحديا في حد ذاته أمام السلطات الليبية التي عجزت عن السيطرة على حدودها ما شكل مشاكل كبيرة بالنسبة إلى جميع جيرانها خاصة في ظل انتشار السلاح الليبي عبر الحدود الليبية فضلا عن تهريب الوقود والبضائع وذلك بمساعدة الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم التي تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض، حيث تسببت قبيلة الطوارق عبر استخدامهم الطـرق العـابرةللحدود الليبية في 21 مارس 2012 إلى وقـوع انقلاب عسكري في مالي المجاورة [1]، كما تسبب الخلاف بين الكتائب المسلحة الليبية حول الجهة التي لها صلاحيات مراقبة الحدود إشكالا في حد ذاته للسلطات الليبية حيث أن الكتائب اعترفت لنفسها، ولو بشكل غير رسمي، بالمكاسب المادية التي حققتها جراء سيطرتها على المعابر الحدودية، كما أنها طلبت من الجيش منحها الحق في مراقبة الحدود، ما أدى إلى نشوب نزاع مع قيام الجماعات المسلحة التابعة لقبائل معينة بالمطالبة بحق مراقبة المناطق التي يستخدمها بعض عناصرها للتهريب، كما أثار ذلك المزيد من الشكوك بالنسبة إلى القبائل الحدودية التي تحاول السيطرة على تجارتها ومصدر رزقها، فعلى سبيل المثال أنشأت "زوارة ، "وحدة حرس حدود خاصة بها في أواخر مارس 2012مع جماعات مسلحة أخرى مؤيدة بقوة للثورة من نالوت والزاوية، وذلك بهدف تغطية معرب رأس جدير والمنطقة الصحراوية المحاذية له من الجهة الجنوبية وتحديدا في منطقة "العسة " التابعة لمدينة "راقدالين" التي ينشط بعض سكانها في التهريب عبر الحدود التونسية، حيث قام بعضهم بالاشتباك مع الكتائب التابعة لـ"زوارة ، "ما أسفر عن سقوط ضحايا من الجانبين على إثر قتال دام لأكثر من ثلاثة أيام2.

وقد قامت السلطات الليبية بعقد العديد من الاتفاقيات الأمنية مع دول الجوار تتعلق بأمن الحدود، ففي فيفري 2012توصلت ليبيا لعقد اتفاق ثلاثي مع تشا د والسودان حول مراقبة الحدود والأمن، ثم أتبعته باتفاقين مماثلين مع الجزائر في مارس و أفريل 2012على التوالي،كما وقعت اتفاقا آخرا مع تونس في مارس من نفس السنة، في حين لم تستطع السلطات الليبية إبرام اتفاق حول حدودها مع النيجر و التي استضافت عدد من رموز نظام القذافي .

3-تنامي الجماعات الإرهابية على ضوء انتشار السلاح الليبي :في ظل الظروف الأمنية التي شهدتها ليبيا بعد إسقاط نظام العقيد القذافي التي أحدثت استقطابا كبيرا بين الكتائب المسلحة نفسها وبينها وبين الجيش الليبي، خلق ذلك جوا مناسب النشاط التنظيمات الناشطة في ليبيا أو في خارجها وفيما يلي عرض لأهم تلك الجماعات الإرهابية:

1 بيتر كول، **فوضى خطوط الحدود : تأمين حدود ليبيا**، ص ص1-3، تم تصفح هذا الموقع في 17/ 12/ 2020 على الساعة 23:22، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://carnegieendowment.org/files/libya-ar.pdf

2بيتر كول، **فوضى خطوط الحدود : تأمين حدود ليبيا**، ص14، مرجع سابق

1 -تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا :هي عبارة عن ميليشيات تنتمي إلى ما يسمى الإسلام السياسي، تأسست في أفريل 2012حيث تبنت تطبيق مبدأ الشريعة الإسلامية في ليبيا .ينتمي أغلب أعضائها إلى كتائب "راف الله السحاتي"[1] ودرع ليبيا، فضلا عن انخراط بعضأعضائها من جنسية تونسية، وهو ما جعل بعض المتابعين للجماعات المسلحة يعتبرون أنتنظيم أنصار الشريعة في ليبيا هو امتداد لتنظيم أنصار الشريعة في تونس، شارك أفراد منهافي الثورة الليبية خصوصاً في معركة بنغازي الثانية في 19مارس 2011حيث قتل فيها قائدها" السحاتي " أُتهم تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا بتورطها في عدد من الهجمات وعمليات الاغتيال في ليبيا ومن بينها الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في 11سبتمبر 2012 ببنغازي ماراف الله السحاتي، قائد الجماعة الليبية المقاتلة في أفغانستان سابقا، تم سجنه في عهد القذافي وأطلق سراحه بعد ذلك واشتغل مهندسا ثم انخرط منذ بداية الثورة الليبية كقائد ميداني في تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا، قتل على اثر المواجهات مع كنائب القذافي في بنغازي في 19مارس2011أسفر عن مقتل السفير الأمريكي وثلاثة أعضاء آخرين في البعثة، تم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة في 10 يناير 2014كمنظمة إرهابية2.

2- الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة : هي تنظيم إسلامي جهادي، أسسه من يطلق عليهم الأفغان الليبيون، حيث تأسست الجماعة الليبية المقاتلة في ليبيا سرا في 1990 وكان من أبرز أهدافها عودة عناصرها ذي التوجه الجهادي من أفغانستان إلى ليبيا والإطاحة بالعقيد معمر القذافي الذي اكتشفت عناصره الأمنية وجود هذا التنظيم الجهادي فأدى ذلك بالجماعة الإسلامية للخروج للعمل العلني بتاريخ 17أكتوبر 1995حيث تعرضت الحركة للمتابعة والملاحقة والسجن، فاختارت الجماعة الخروج من ليبيا والعودة إلى أفغانستان، إلا أن اعتقال جميع أمرائها سنة 2004 وهم أمير الجماعة عبد الله الصادق في تايلند و نائبه أبو حازم بغرام، و الم سؤول الشرعي أبو المنذر عام 2004في هونغ كونغ، وسلمت الولايات المتحدة الأمريكية الجميع إلى ليبيا 3 ،أدى إلى تحول خطابها من العمل المسلح ضد نظام القذافي إلى العمل السياسي منذ نوفمبر 2006 بعد دخول عناصرها في حوار مع الحكومة الليبية، ترعاه مؤسسة القذافي للتنمية برئاسة سيف الإسلام القذافي وبرعاية ثلاثة أجهزة أمنية ليبية وهي الاستخبارات العسكرية والأمن الخارجي والأمن الداخلي، شارك أعضاء من الحركة في المعارك ضد نظام القذافي، ومنهم "عبد الحكيم بلحاج" الذي كان قائد المجلس العسكري بطرابلس حتى إسقاط نظام القذافي، اختار أعضاء الجماعة

1**مخاطر على حدود مصر الغربية**، تم تصفح هذا الموقع في 23/ 09/ 2020 على الساعة 22:22، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.islamist-movements.com/3648

2**واشنطن تدرج "أنصار الشريعة" الليبية في قائمتها للإرهاب**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 00:44، نقلا من الموقع الالكتروني:http://www.dw.com/ar

3**الجماعة الليبية المقاتلة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 09:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net /movement sandparties

الإسلامية المقاتلة تأسيس إطار سياسي جديد وبديل، أعلنوا عنه في بيان تأسيسي، في مارس 2011 لتصبح الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، ووضعت أعضاءها تحت تصرف قيادة المجلس الوطني الانتقالي 1.

3- انتشار تنظيم داعش في ليبيا :تحولت ليبيا إلى مرتع للإرهاب "الداعشي" في ظل الفوضى التي تعاش ها منذ سقوط نظام العقيد القذافي في سبتمبر 2011حيث استولى تنظيم "داعش "بسرعة على أهم المدن الليبية وفي فترة وجيزة منذ دخوله لليبيا، ففي 19نوفمبر 2014سيطرتقواته على مدينة "درنة ،" واعتبرها المعقل الأول له، حيث تحركت خلايا التنظيم إلى باقيمناطق ليبيا لبسط سيطرتها على مدن جديدة ، محاولا الاستفادة من الصراع القائم بين الجيشاللليبي وقوات فجر ليبيا، حيث سيطر داعش على سرت في الحادي عشر من شهر فيفري 2015وطالب سكانها بمبايعة "البغدادي" وقد سعى تنظيم دولة العراق والشام "داعش "إلىالسيطرة على النفط الليبي، حيث يعتبره أحد أهم مصادر تموي –له مثلما استولى على منابع النفط في سوريا والعراق- حيث أراد التنظيم إخضاع مدن الهلال النفطي الليبي وهي الواقعة في شمال شرق ليبيا "وهي عبارة عن حوض نفطي ، يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط ممتدا على طول 205كلم من طبرق شرقا إلى السدرة غربا، ويعتبر أغنى مناطق الليبية بالنفط [2]، وتحتوي منطقة الهلال النفطي على نسبة 80% من قطاع الطاقة الليبي المقدر حجمه بأكثر من 45مليار برميل نفط و 52تريليون قدم مكعب من الغاز، ومن أكبر حقول النفط فيها "السرير "و" مسلة "و" النافورة" اللتان تنتجان نحو 60%من إنتاج ليبيا النفطي، كما تقع فيها أكبر موانئ لتكرير النفط و تصديره إلى العالم وهي على التوالي:

1-ميناء السدرة : استكمل بناء مرافقه عام 1962ويبعد 180كلم شرق سرت، ويعد أكبر ميناء لتصدير النفط في ليبيا، إذ تزيد طاقته الإنتاجية على 400ألف برميل يوميا، ويضم 19خزانا بسعة نحو 6.2ملايين برميل

2-ميناء رأس لانوف :استكمل بناء مرافقه عام 1964يبعد 23كلم من ميناء السدرة، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم التصدير، إذ تبلغ طاقته الإنتاجية 220ألف برميل يوميا،وبه 13صهريجا لتخزين النفط تبلغ سعتها 6.5ملايين برميل.

3-ميناء الزويتينة :افتتح هذا الميناء عام ، 1968ويقع في مدينة أجدابيا على مسافة 180كلم غرب بنغازي، وتبلغ طاقته الإنتاجية مئة ألف برميل يوميا، وتقدر سعة صهاريج التخزين فيه بـ 6.5ملايين برميل.

---

1 عمر عاشور، **تحديات الصعود: دور إسلاميي ليبيا في بناء دولة ما بعد الثورة**، تم تصفح هذا الموقع في 2019/09/12 على الساعة 22:15،نقلا من الموقع الالكتروني:

http://arabsi.org/attachments/article/1788/%D8%AA%D8%%8A%D8%A7%.pdf

2**مدن ومناطق منطقة الهلال النفطي.. بؤرة الثروة الليبية الملتهبة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2019 على الساعة 23:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

4- ميناء البريقة: أنشئ عام 1961فكان أول ميناء لتصدير النفط الليبي، وهو الآن ليسميناء تصدير لكنه قريب من مصفاة تكرير تتبع لـ"شركة سرت للتنقيب عن النفط والغاز" التي أنشئت عام 1965وتبلغ طاقتها التكريرية 120ألف برميل يوميا.

5 ميناء الحريقة: أنشئ عام 1964في مدينة "طبرق"، وتبلغ قدرته الإنتاجية نحو 110 آلاف برميل يوميا، لكنكميات التصدير منه ليست كبيرة بسبب مغادرة الشركات الأجنبية [1]،حيث كانت تلك المواقع والموانئ هدفا لتنظيم "داعش" من جهة، ومواجهات مباشرة بين بعضالكتائب المسلحة ففي 13نوفمبر 2015دارت اشتباكات عنيفة بين قوات حرس المنشآت النفطية وداعش جنوب غرب ميناء السدرة، حيث سيطر التنظيم على حقل "الباهي النفطي"، وحقل المبروك" النفطي جنوب مدينة سرت، إلا أن سيطرة تنظيم داعش لهذه الحقول والموانئ النفطية لم يستمر طويلا حيث اشتبك عناصره مع قوات اللواء المتقاعد "خليفة حفتر "الذي استولى عليها بالكامل في إطار عملية أطلق عليها بـ "عملية الكرامة" يوم 14سبتمبر2016[2].

المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على ليبيا قبل وبعد الربيع العربي.

كان العقد الماضي شاقّاً على المنطقة العربية. ففيه عانت بلدان عديدة من حروب أ هلية، وفيه شهدت بلدانٌ أخرى عدم استقرار سياسياً واقتصادياً خطيراً. وتحت وطأة هذه الظروف، أمسى رفاه ملايين البشر في شتّى أنحاء المنطقة معرّضاً للخطر. كثيرةٌ هي الأرواح التي أُزهقت، وأكثرُ منها الأرواح التي بقيت عالقةً على طريق النزوح، وفي شِباك الفقر والحرمان من أبسط حقوق الإنسان ومتطلبات البقاء، مثل الغذاء والماء والتعليم.

مرت المنطقة العربية منذ مطلع الألفية الجديدة بالعديد من الأزمات والكوارث وموجات التغيير من أبرزها ما يسمى "الربيع العربي" الذي تغيرت على إثره معالم المنطقة وواجهت العديد من دولها تحديات جمة، أدت في بعض الحالات إلى انهيار الدولة بشكل شبه كامل مثل ليبيا واليمن وفي حالات أخرى انهيار جزئي مثل سوريا، وبات محور الخلاف يسود حول نقطة مهمة يدور في رحاها النقاش حول إن كانت الدول التي تعرضت لهذه الأزمات فاشلة في الأساس ولم تكن قادرة على مواجهات أبسط التحديات ولا تمتلك مقومات نجاح الدولة وصار ذلك جليًا حينما تفجرت تلك الأزمات، أم هي كانت دول مستقرة نوعًا ما وتم إفشالها بفعل التدخل الخارجي؟، وسوف نتناول ذلك بالتطبيق ليبيا، حيث تقع في درجة متقدمة ضمن مؤشر الدول الهشة ، الذي كلما اقتربت فيه درجات الدولة من 120 درجة كلما تقدمت أكثر في ذلك المؤشر.

المطلب الأول: أوضاع ليبيا في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة في الفترة ما بين 2010– 2020

1**مدن ومناطق منطقة الهلال النفطي.. بؤرة الثروة الليبية الملتهبة**، مرجع سابق.

2نفس المرجع

بعد نحو عشر سنوات على نشوب الأزمة الليبية، ما تزال الحلول السياسية بعيدة المنال والأوضاع الميدانية عصية على الحسم النهائي، غير أن تطورات الأشهر القليلة الماضية المهمة ربما تفرز تحولات في الأوضاع الليبية ميدانياً وسياسياً ومحاولات كل الأطراف الوصول إلى التسوية السياسية.

لقد وضعت هذه التطورات ليبيا في سباق بين المسارين السياسي والعسكري، الأمر الذي جعل مصيرها رهناً بتفاعلات معقدة داخلياً وخارجياً، وفرض علينا بالتالي في هذه الدراسة تناوله بالدرس والتحليل حتى نتمكن من تحديد في أي اتجاه ستؤول الأوضاع في ليبيا، وذلك من خلال النظر في خارطة التحالفات المتصارعة، ورصد التفاعل بينها على المستويين السياسي والعسكري.

ليبيا على مؤشر الدول الهشة قبل الأزمة في عام 2010 كانت في المرتبة 111على السلم التنازلي للمؤشر بما يعني أنها كانت من ضمن الدول المستقرة نسبيًا، بينما في العام 2020حلت ليبيا في المرتبة 20عالميًا أي من ضمن الدول الهشة، وهو ما يعني تبدل كبير خلال فترة زمنية قصيرة جدًا، ففي الوقت الذي يستند فيه الطرف الأول على الرقم الأول لإثبات إفشال ليبيا، يرد الطرف الآخر بأن ليبيا انهارت خلال أيام معدودة من انطلاق الأزمة مما يدل على عدم متانة المؤسسات والكيانات القائمة في التصدي للأزمات أو لعدم وجود مؤسسات بالأحرى بالمعنى المتعارف عليه.

يبين المقياس المجموع الكلي الذي حصلت عليه دولة ليبيا ، والذي يرتبها في القائمة في 111 وهذا في سنة 2010الرقم الذي يدل على كل مؤشر من المؤشرات الفرعية ال ـ 12 (الضغوط الديمغرافية + اللاجئين ونازحي الداخل + ضغوط الجماعات + الهجرة غير الشرعية+ التنمية غير العادلة + الفقر والتدهور الاقتصادي + شرعية الحكم + الخدمات العامة + حقوقالإنسان + جهاز الأمن+ تصدع النخب+ التدخل الخارجي)، والمقسمة إلى 3 مجموعات أساسية، هي: المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية، ويخصص لكل مؤشر فرعي 10 نقاط يقاس عليها كل حالة.

الفرع الأول: ليبيا عقد من الزمن الأكثر سوءا[1]:

شكل رقم 05: تصنيف ليبيا على مؤشر الدولة الفاشلة على مدى عقد من الزمن

	الاتجاه طويل الأمد	الاتجاه على المدى التوسط	التغيير على مدار العام	الترتيب العام 2020	مجموع النقاط علىمؤشر FSI 2020
ليبيا	+26.1	- 0.1	+3.0	20 th	95.2
	النقاط منذ عام 2020	النقاط منذ عام 2015	النقاط منذ عام 2019	من بين 178 دولة	الحد الأقصى 120

1 FRIC TAFT,**Highlights of the 2020 Index**, consulté le 19 11 2020 /PP: 27-28 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

المصدر: disponible sur : https://fragilestatesindex.org/wpcontent/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

على المدى الطويل ، استمرت ليبيا خلال العقد الماضي في تصنيفها الأكثر سوءًا، تليها سوريا ومالي واليمن ، حيث تجد الدول الأربع نفسها متورطة في الوضع المستمر للصراع الأهلي والجدير بالذكر أن ترتيب فنزويلا في المرتبة الخامسة خلال عام 2009، وصنفت فنزويلا في المرتبة 10 على أنها الأكثر سوءًا في مؤشرات صندوق السلام للدول الهشة 2019 ،كما لا تزال هناك بعض الاتجاهات المقلقة. موزمبيق على سبيل المثال ، ساءت بشكل ملحوظ من 2006-2016 وظلت عند هذا المستوى كما هدد الصراع المتجدد في شمال البلاد.

حسب مؤشر فشل الدولة كان الصراع وعدم الاستقرار في ليبيا موثق من قبل مؤشر الدول الهشة (FSI) ، حيث معدل كأكثر دول العالم سوءًا في عقد 10 سنوات من الزمان، ويحمل أيضًا الرقم القياسي لأكبر تدهور على مدار عام واحد ، عندما ساء بمقدار 25.8 نقطة في عام FSI2012، في 2020 FSI ظهرت ليبيا مرة أخرى بين أكثر البلدان سوءًا، حيث تعادلت مع موزمبيق في المرتبة الثانية الأكثر سوءًا خلال العام 2020، على الرغم من تصاعد الأمل في يناير 2019 عندما اجتمعت في برلين الفصائل المتحاربة الرئيسية معًا وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين حيث كانت محاولة فاشلة في نهاية المطاف من أجل ضمان وقف إطلاق النار، واستمرت الفوضى مع نزوح ما يقدر بنحو 300 ألف لي بي، منذ الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011 وقتل الآلاف جرحى جراء الهجمات العشوائية على التجمعات السكانية المدنية ، ظلت ليبيا واحدة من أخطر الدول التي بها صراعات في العالم عام 2019 ، مع انتهاء العامظلت الآمال في السلام كما هي بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى.

الحرب في ليبيا هي حرب متداخلة ، الطرفان المتحاربان الرئيسيان هما المعترف بهما دوليًا فنجد حكومة الوفاق الوطني ومقرها طرابلس الحكومة المؤقتة ، كما نجد الجيش الوطني الليبي الذييعمل من شرق البلد ويدعمه مجلس النواب الليبي (HOR) والجيش الوطني الليبي (LNA) بقيادة المشير خليفة حفتر.

وفقًا لتقرير للأمم المتحدة الذي صدر في ديسمبر نجد أن أطراف الصراع الأخرى تشمل مختلف الميليشيات المدعومة داخليًا وخارجيًا الموجودة في السودان و تشاد ومقاتلون من الجماعات المنشقة عن داعش وكذلك لجهات الفاعلة شبه العسكرية ، مثل المدعومين من موسكو "مجموعة فانغر". بالإضافة إلى هؤلاء الممثلين من قوى أج نبية مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة والأردن و لقد انحازت روسيا أيضًا إلى جانب معين، وألقت بثقلها السياسي خلف وإرسال الدعم في شكل عسكري ومالي مساعدات لمجموعات الميليشيات المختلفة. في أواخر العام 2019.

بدأت التقارير تتحدث على أن تركيا كانت ترسل مقاتلين متمرسين من سوريا إلى ليبيا في محاولة لطرد حفتر ، مضيفًا حتى الآن ديناميكية أخرى للصراع.

تم تمكين الصراع المستمر في ليبيا وتفاقم بسبب نقاط الضعف الهيكلية والمؤسسية طويلة الأمد والانقسامات الفئوية المتطرفة والمظالم الجماعية سمحت بالتفاقم والتحول تحت القيادة الاستبدادية التي كانت تنذر في كثير من الأحيان بنوع الكارثة الإنسانية التي تتكشف في ليبيا لعقود في عهد القذافي ، تم التعامل مع المعارضة على أنها خيانة وقبلية و كانت الولاءات الجماعية تحظى بتقدير في وسط الإدارة البيروقراطية بدلا من الكفاءة أو الوظيفة ،إن عائدات النفط تساعد في الحفاظ على النظام في السلطة لعقود من الزمن جنبًا إلى جنب مع التحالفات الداخلية والخارجية الانتقائية والمتغيرة الطبيعة.

كانت هشاشة ليبيا الداخلية وهشاشتها المنهجة في كثير من الأحيان دافعا مع انتفاضة 2011 بما يسمى "الربيع العربي" ، و الإطاحة بالقذافي بدعم الناتو ، تشكلت في البداية الوحدة الثورية التي جمعت الناس معا في بداية الانتفاضة سرعان ما تم حلها ، على الرغم من أن الحكومة الموجودة في طرابلس كانت مدعومة دوليا في بملايين من الدولارات في الاستثمار الأجنبي.

وقد ساعدت نقاط الضعف في النظام والبيئة العامة من الفوضى على تفاقم الصراع وبطء الجهود نحو السلام، في ظل غياب حكومة عاملة أو سيادة القانون والقتل العشوائي للمدنيين والإفلات من العقاب لمن يرتكبون جرائم حربكان هذا بشكل مأساوي تم تسليط الضوء عليه في أبريل عندما أطلقت قوات حفتر في نهاية المطاف هجوم فاشل على طرابلس وضرب منازل خاصة والمستشفيات والمراكز المدنية الأخرى. الهجوم الذي استمر خلال معظم العام، قتل ما يقرب من 300 مدني و 2000 من المقاتلين ، ونزوح ما يقدر بنحو 140 ألفًا ، بحسب الأمم المتحدة. علاوة على ذلك ، كما هو موضح في التقارير الدولية عام 2019 .

تعد البلاد أيضًا نقطة العبور الرئيسية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء الذين يبحثون عن حياة أفضل في أوروبا. ظاهرة المهاجرين الذين غالبًا ما يفرون بأنفسهم من الحرب ، برزت في السنوات الأخيرة من خلال الصور التي تنشر عن سوء معاملتهم المروعة ووفياتهم في أيدي الجماعات المختلفة ، من القوات الموالية للحكومة إلى المنافسين والمليشيات والجماعات الإرهابية المرتبطة بداعش وفقا لتقرير خاص من PBS Newshourفي أواخر عام 2018،كما أن الأرباح من الاتجار بهؤلاء المهاجرين وغيرهم من المستضعفين غالبًا ما يذهب مباشرة إلى الجماعات الإرهابية المرتبطة بداعش الذين يعملون بالتعاون مع المتاجرين بالبشر ، كما هو الحال في مناطق الحرب والمناطق التي تفتقر إلى أي رقابة حكومية حقيقية ، الربح هو الأرضية المشتركة المهربون والإرهابيون يتقاربون ،. بينما يظل تأمين وقف إطلاق النار هو المفتاح لإنهاء ذلك الحلقة شبه المستمرة في ليبيا من تصعيد الصراع وما ينجم عنه من بؤس دون تركيز متزامن على معالجة العمق من نقاط الضعف الهيكلية للدولة الليبية، ومع الكثير من المتنافسين والمصالح الخارجية والداخليةوالتي يبدو أنها تتراكم ويتزايد كل يوم، يبدو أن الفوضى ستستمر في ليبيا في المستقبل المنظور.

الفرع الثاني: استراتيجيات إعادة الاعمارالاجتماعي والسياسي والمؤسسي في ليبيا

سيتطلب حل الأزمةالانتقالية الليبية معرفة عميقة بالبحوث حول حالات مقارنة للثورات الاجتماعية والدول الفاشلة، بالإضافة إلى فهم عميق للكفاح الليبي الاجتماعيوالمؤسسي والسياسي من أجل الاستقلال الوطني عن الاستعمار وسيادة القانون والحكم الديمقراطي، بل هي جزء من المجتمعات معزولا ليست ليبيا كيانا في محيطها العربي والأفريقي والمتوسطي. ومشكلة الانتقال فيها معقدة، وتتطلب قيادة جريئة وحلولابناء مبتكرة، ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا إذا أدركت العقبات والعوامل السلبية الكامنة وراء استمرار حالة الشلل التي تسود عملية إعادة بناء الدولة والمؤسسات المدنية بعد عام 2012، والتي كرست الأزمةوتفاقمت من تبعاتها.

1- إعادة البناء الاجتماعي والسياسي:العوامل والأبعاد المتبقية للأزمة الراهنة، المتمثلة في انهيار الدولة، هي سياسية، نجمت عن فشل القيادة في نزع سلاح الميليشيات المسلحة، و لاسيما في المنطقتين الغربية والجنوبية ، فبعد أن قصف حلف شمال الأطلسي ليبيا، انسحبت قوات القذافي من مختلف مدن البلد، وتركتها للقوات الأخرى، ويشمل ذلك مصراتة والزنتان في الغرب. وشملت القوات الأخرى المجاهدين الإسلاميين المتطرفين العائدين من أفغانستان والعراق والجمهورية العربية السورية، مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، التي تدعمها قوى خارجية متنافسة .في حين دعمت قوى خارجية أخرى الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر والخطوة الأولى لحل الأزمة الراهنة هي وقف التدخل الخارجي وتدفق الأسلحة والمعونة إلى الجماعات المعنية. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور بناء في هذه الخطوة، وتتمثل الخطوة الثانية في تدارك أخطاء قادة ما بعد عام 2011 الذين استخفوا بالجماعات المسلحة والميليشيات، و لاسيما السياسة الكارثية المتمثلة في مكافأة الجماعات المسلحة والميليشيات بالمناصب في إعطاء المنتمين والأموال لكسب دعمها،كما أنه لا بأسأن تعطى الميليشيات المسلحة خيار شغل وظائف مدنية أو عسكرية، في الجيش وقوات الشرطة، ولكن كأفراد، وليس كمجموعات ، والخطوة الثالثة هي الدعوة إلى عقد مؤتمر يشمل الجميع، حتى الجماعات العسكرية والمتطرفة ومؤيدي النظام القديم، والسماح لهم بالعمل من أجل الاتفاقعلى المبادئ الأساسية، وتتمثل هنا فرصة لحل الخطيئة الكبرى التي ارتكبها ائتلاف عام 2011 ،الذي لم يكن لديه برنامج واضح لبناء الدولة، وافتقر إلى الوعي بالدور السلبي للتدخل الخارج ي،ولابد من التسوية والتوفيق فيما يتعلق بالإصلاح السياسي،وقد وافقت القوة العسكرية في مصراتة وجماعتها الإسلامية السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، والجيش الليبي بقيادة حفتر في الشرق والجنوب على التخلي عن الأسلحة وقبول الإصلاح السياسي، ودعت إلى إعادة بناء الجيش الوطني الليبي وقوات الشرطة .فإذا نجحت هذه التسوية، لن تكون هناك مجموعة مهزومة، بل أطراف كلها منتصرة: فال أمراء حرب بل رجال دولة؛ وإلا انتقام ولكن عدالة للناجين؛ وحقوق المواطنة لجميع الليبيين ، لن تكون

هذه إستراتيجية سهلة، ولكن بدونها، ستطيل الحروب بالوكالة في ليبيا الوضع الكارثي الحالي المتمثل في نقص الغذاء والصحة والأمن، وليست هذهُ أمنية مثالية، بل تستند إلى أمثلة الإستراتيجية مجرد إيجابية من التاريخ الحديث في نيجيريا بعد الحرب الأهليةفي عام 1967 وموزمبيق في عام 1994 ،والسلفادور وأوغندا 1980-1986 ،والبوسنة، وكولومبيا، وجنوب أفريقيا. وكما قال محمود ممداني في تقييمه للمرحلة الانتقالية في جنوب أفريقيا: "ليس التقدم الحقيقي الذي تمثله حالة جنوب أفريقيا هو ما أوردته لجنة الحقيقة والمصالحة، بل ما توافق عليه مؤتمر العمل على إقامة جنوب إفريقيا ديمقراطية الذي سبق إنشاء اللجنة، معً ما يتعرض للتجاهل بصفته تجليا أن مؤتمر العمل غالبا البراغماتية قاسية". وتطرق "ممداني" إلى تنازلاتسياسية قدمتها الأطراف المتخاصمة كافة، وقبولها بالإصلاح السياسي الذي أدى إلى تحقيق التقدم وعملية الانتقال .وفي المعارضة التونسية لدكتاتورية بن علي مثالً على بناء الائتلاف والتسوية: فقد اجتمعت جيد نسبيا جماعات المعارضة في عام 2003 واتفقت على توحيد أهداف الانتقال بعد سقوط النظام. ولم تحقق جماعات المعارضة الليبية أي تسويات مماثلة، فلم ا هيمنت عليه وسيطرت الجبهة الوطنية وحيدا اجتماعات عليها مصالح لإنقاذ ليبيا، وهي مجموعة منفية، تحالفاتها من أطراف غربية وعربي.

2- إعادة البناء المؤسسي :تحتاج ليبيا إلى استراتيجيتين لإعادة بناء مؤسساتها ، لا بد من وساطة للأمم المتحدة بين السياسية. أولا ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة مختلف الفصائل ، وثانيا مساعدة فنية لإنشاء مؤسسات جديدة ، تشتد الأزمة في غرب ليبيا، ويتطلب حلها هناك بعض التفكير المبتكر، وأما الشرق والجنوب فهما تحت سيطرة الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر ، ليبقى التحدي الأساسي في مدا احترام الأطراف المتصارعة لمبدأ مدنية وديمقراطية الدولة .ويتجاهل معظم الخبراء في الأزمة الليبية أن 90.000 من أفراد الجيش و 30.000 من الرجال والنساء في قوات الشرطة غير نشطين، ولكنهم لا يزالون يتقاضون رواتب الدولة. ويجب استدعاء هؤلاء إلى الخدمة الفعلية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يخير قادة الدولةَ أفراد الميليشيات بين الانضمام إلى الجيش أو إلى الشرطة أو إلى الخدمة المدنية. كما ينبغي للقادة أن دراسية لتشجيع المقاتلين على ممارسة يقدموا منحا أنشطة منتج ة، ويجب أن يكون الحوار الوطني شاملاينجح، ولا بد من دعوة جميع أعضاء المجتمع المدني الليبي، بمن فيهم شيوخ القبائل والعلماء ومشايخ الصوفية وأعضاء النقابات التجارية والمهنية والمثقفون والشعراء والليبيون في المنفى ، ولا بد من إشراك إذا لا تزال المرأة تتحمل عبئا النساء كافة أيضا بسبب السلطة الذكورية، فعليها أن تكافح للتغلب على، تلك السلطة، وتحصل على الكرامة والمساواة. وأخيرا تحتاج ليبيا إلى قيادة جديدة ملتزمة بالقضايا الوطنية، وتتجنب مزالق المحسوبية والفساد والولاء للمصالح الإقليمية أو العشائرية أو الشخصية. فليس الهدف هو العثور على قادة يتمتعون بالكاريزما والقدرة على حشد الجماهير والدعم، بل إيجاد قادة مستعدين لخدمة الشعب، يعملون في فرقة موهوبة تعمل بجد .

تحتاج ليبيا إلى قادة قادرين على إدارة المالية العامة، ومستعدين لتحمل المساءلة بشأنها، لا يرون في الدولة لإثراء، وال

يتسامحون مع الفساد. وعلى مصدرا القادة الجدد أن يستثمروا في رأس المال البشري والقيم المشتركة، وأن يدعموا المؤسسات العامة مثل المدارس والجامعات. وعلى القيادة أ لا تكتفي بمنظور الدولة المركزية، بل كذلك على إنشاء مؤسسات محلية المركزية. فالبلديات الليبية، التي يبلغ عددها 104 ،عامل حاسم في تحقيق الحوكمة ، وال ننسى أن ليبيا لديها مؤسسات بناها نظامان حكما البلد من قبل. فكان للملكية السنوسية، من عام 1951 إلى عام 1969 ،وللنظام الذي أعقب الانقلاب الشعبي في عام 1969 ،وخاصة خلال عقده الأول، مساهمات فعالة في التصالح مع التاريخ وتحقيق بعض التوافق من الفرقة والصمت اللذين اكتنفا النخب الليبية بدال التي حكمت البلاد بعد ذلك .وفي استقلال ليبيا مثال جيد يجب استقاء الدروس منه ، فعلى الرغم من الجدل الذي دار بين القادة، في مناطق ليبيا الثالث أم في المنفى، حول تضارب تصورهم لتكوين ليبيا، ولمن هم الليبيون، فقد ركزوا على المصلحة الوطنية، وتوافقوا آخر الأمر عليها، فشملوا جميع الفئات السياسية، حتى تلك التي تعاونت مع الدولة الاستعمارية والمستوطنين الإيطاليين الذينّ ارتكبوا الإبادة الجماعية. وهذا هو ما كون ملامحالاستقلال لليبيا، وقد حققه الليبيون بدعم من الأمم المتحدة والقوى الغربية.

وقد شاب جهود النظام الملكي في بناء الدولة ضعف في صمته إزاء الإبادة الجماعية والفظائع التي تم ت ارتكبها الاستعمارالإيطالي، وشدة ميله إلى التحالف مع الحكومات الغربية، فأدى ذلك إلى موجة شعبية مناهضة للاستعمار أطاحت بذلك النظام في عام 1969وأضعف نظام القذافي الاستبدادي المؤسسات التي نشأت في ظل النظام الملكي، والمجتمع المدني الذي استمر بالتقدم حتى أواخر الستينات. ولكن نظام القذافي نجح في تأكيد الاستقلال الوطني، وحماية الحدود الليبية، والتعبير عن المظا لم الوطنية الليبية المشروعة ضد الفظائع الاستعماريةالإيطالية.

وقد آن الأوان لتصالح ليبيا مع تاريخ هذين النظامين، و الإقرار بإسهامهما في البناء الوطني والمؤسسي .ولكن ليبيا ستحتاج إلى لجنة للحقيقة والمصالحة لتسجيل الانتهاكات من عام 1969 حتى اليومقابل العفو والمسامحة. وعندئذ فقط ستكون ليبيا قادرة على تضميد جراح الماضي المفتوحة وتحقيق العدالة للناجينوباختصار، فإن التحدي هائل، ولكن مع القيادة الصحيحة والدعم الدولي المتضافر، يمكن النجاح في بناء مؤسسات ديمقراطية دائمة يسودها الحكم الرشيد في ليبيا[1]

المطلب الثاني:أبرز عناصر ومؤشرات فشل الدولة الليبية

إن لمؤشرات الفشل التي يضعها مقياس الدولة الفاشلة دور كبير في تحديد مكمن الفشل، وكذلك إبراز أكثر المؤشرات والقضايا تعقيدا، والتي تكشف بتفاقمها فشل الدولة، وكما يبين المقياس المجموع الكلي الذي حصلت

1توصيات: استراتيجيات إعادة الأعمار الاجتماعي والسياسي والمؤسسي في ليبيا، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا :الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الاسكوا، بيت الأمم المتحدة، لبنان، 2020، ص ص 37- 39.

عليه الدولة، والذي يرتبها في القائمة، فإن المقياس يبين الرقم الذي يدل على كل مؤشر من المؤشرات الفرعية الـ 12، والمقسمة إلى 3 مجموعات أساسية، هي: المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية ويخصص لكل مؤشر فرعي 10 نقاط يقاس عليها كل حالة.

إن انهيار القانون والنظام، وفقدان الدولة ومؤسساتها لشرعية احتكارها استخدام القوة وفقدان سيطرتها على غالبية إقليمها، تصبحغير قادرة على حماية مواطنيها، أو تستخدم القوة لإرهابهم، عدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامةالأساسية، تلاشي مصداقية الكيان الممثل للدولة خارج حدودها، تصاعد الضغوط الديمغرافية والمرتبط بها زيادة السكان، سوء توزيعهم،التوزيع العمري، النزاعات المجتمعية، الحركة العشوائية للنازحين في الداخل وما نتج عنها من أمراض، نقص المياه والغذاء، التنافسعلى الأرض وكذلك أزمة اللجوء للخارج، الميراث العدائي الناجم عن عدم العدالة، الاستثناء السياسي والمؤسسي، سيطرة أقلية علىالأغلبية ، الفرار الدائم والعشوائي (هجرة العقول، هجرة الطبقات المنتجة، الاغتراب داخلالمجتمع، تذبذب معدلات التنمية الاقتصادية)عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر وما نجم عنها من تزايدالنزاعات الإثنية، التدهور الاقتصادي الحاد مستوى الدخل، وسعر الصرف، ومعدلات الاستثمار، ومعدل النمو، والشفافية، والفساد،والعقوبات الدولية المالية فقدان شرعية الدولة ، فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسساتوفي العملية السياسية، وانتشار جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة، التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة ، فشل الدولة في تقديم وظائفهاالجوهرية مثل: حماية الناس، والصحة، والتعليم، والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة والقوات العسكرية والأمنيةوالبنك المركزي والعمل الدبلوماسي، الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان الحكم العسكري،وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة، تزايد الانشقاقاتداخل النخب بالدولة ، الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية وعرقية وطائفيةومذهبية، تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين، التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة ،كلها ضمن مجموع المؤشرات التي ذكرناها آنفا، و التي تناولناها في دراستنا وفيما يلي استعراض لترتيب الدولة الليبية وبالتالي مؤشرات الفشل بالتفصيل:

جدول رقم 05: الترتيب الدولي لليبيا في مؤشر الدولة الفاشلة طيلة 10 سنوات.

العام	الترتيب الدولي	الملاحظات
2010	111	تحذير
2011	111	تحذير
2012	50	تحذير عالي
2013	54	تحذير عالي
2014	41	تحذير عالي

2015	**25**	**إنذار**
2016	**25**	**إنذار**
2017	**23**	**إنذار**
2018	**25**	**إنذار**
2019	**28**	**إنذار**
2020	**20**	**إنذار**

المصدر: إصدارات وتقارير مجلة صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي طيلة 10 سنوات من 2010 إلى غاية 2020 .

سنقوم بالتعليق على الجدول وترتيب ليبيا من خلال قراءتنا لمجموع المؤشرات الاجتماعية ، الاقتصادية ، والسياسية الأمنية كالتالي:

الفرع الأول: المعايير والمؤشرات الاجتماعية.

عند تحليل المعايير والمؤشرات الاجتماعية لدولة ليبيا نجد انه لا يمكن الخروج عن ثلاث عناصر رئيسية يمكن الاعتماد عليها لدراسة هذه المؤشرات وهي: (اللاجئين ونازحي الداخل، الضغوط السكانية، المظالم الجماعية، الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة).

يصدر تقرير الدول الفاشلة عن صندوق السلام الأمريكي بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي ويعتمد ترتيب الدول في هذا التقرير على مجموع ما تحصل عليه الدولة من نقاط في 12 مؤشرا لقياس حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والخارجية التي تواجهها الدول وتتراوح درجة المؤشر ما بين (0) وهي أكثر استقرار و (120) وهي أكثر هشاشة، وهي مجموع ما تحصل عليه الدولة في المؤشرات الفرعية، والتي تأخذ قيمة (10 نقاط) لكل مؤشر.

وقد كانت المنطقة قد خطت بعض الخطوات على طريق التعافي. ولكن، في نهاية عام 2019، أصابها أشرس تهديد صحي منذ عقود، هو جائحة كوفيد- 19، تهديدا ألحق المعاناة بحياة الناس والمجتمعات ، والاقتصاديات، والنظم الصحية في جميع أنحاء العالم.

تتضمن أربعة مؤشرات رئيسية يتفرع عن كل مؤشر مجموعة من المعايير تتمثل فيمايلي :(تصاعد الضغوط الديمغرافية: ارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء، كثافة المناطق وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية ،حرية تنقل التفاعلاتالاجتماعية، والمعتقدات الدينية ،إثارة المشاكل الحدودية واحتلالالأراضي،الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان)[1].

[1] حسن العطار ، **الدولة الفاشلة والهشة**، تم تصفح هذا الموقع في28 /2019/03 على الساعة 12:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني : http.llelaph.com/web/opinion/2015/1/197570

ولقد عرفت الأوضاع الاجتماعية بعد الثورة تدهورا كبيرا وظهرت إشكاليات اجتماعية ممنهجة من أهمها الصراع القبلي بين القبائل والصراع العنصري بين العناصر من عرب وبربر وزنوج وظهور الصراع الجهوي بين الأقاليم الليبية خاصة بين الشرق " برقة"

والغرب " طرابلس" وهذا عائد إلى قيام نظام القذافي بالعبث بالتركيبة الاجتماعية خلال العقود الأربع الماضية وذلك بإدخال عناصر أخرى بعملية التجنيس وتعمد القذافي في زرع الفتن بين المدن والقبائل بهدف الاستقراء ببعضها على بعض عن طريق جهاز أمني متخصص تابع لأمن الداخلي والفراغ الأمني والسياسي والفكري في ليبيا بعد الثورة من يلاحظ أن بعض الأطراف السياسية والفكرية في ليبيا قد استغلت هذا الصدع الاجتماعي في تنافسها 1

ولقد أثر هذا الصراع في الأوضاع في ليبيا كما أن مؤسسات الحكم التي تشكلت لم تتفرغ بشكل كامل القرار البيئة المؤسسية والتشريعية المناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية2

كنتيجة لما سبق انتشرت ظاهرة التفكك الأسري في ليبيا بشكل كبير مما يهدد بتأثير خطير على المجتمع سيكلف ليبيا أكبر مما كلفتها الحرب والنزاعات في حال لم تجر مواجهته وتزايدت حالات العنف الأسري وتحول نمط الجريمة في ليبيا إلى نمط المنظمة المعتمدة على تدبير وتنظيم يخطط لعمليات تهدف إلى الإضرار بالمجتمع بشكل خطير 3.

الفرع الثاني: المعايير والمؤشرات السياسية والعسكرية.

في تحليلنا لهذه المؤشرات يمكن الاعتماد على 06 مؤشرات فرعية تسهم بشكل كبير في توضيح المؤشرات السياسية والعسكرية للدولة الليبية وهي:(شرعية السلطة +حقوق الإنسان +حكم القانون الخدمات العامة +التدخل الخارجي +تصدع النخب+ الأجهزة الأمنية)

منذ عام 2011 تأثرت الدولة الليبية بشكل كبير بالتغيرات التي حصلت؛ فبسقوط نظام القذافي وجدت الدولة الليبية نفسها أمام تحديات كبيرة ويومية شملت تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية. فقد تم إيقاف تصدير النفط في عام 2013 من قبل رئيس حرس المنشآت مما انعكس على تمويل الميزانيات العامة للدولة والتي أصبحت ت نسبته إلى 6 %مقارنة بعام 2010 ، وازدادت التحديات صعوبة بعد انتخابات مجلس النواب والتي لم يعترف بنتائجها بعض أعضاء المجلس الوطني، الأمر الذي تفاقم إلى تشكيل حكومات متناظرة في كل من طرابلس والبيضاء، ومن ثم استمر الانقسام ليطال أغلب مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، ونجت من ذلك المؤسسات القضائية، إلا أنها تأثرت في أداء أعمالها، وقد أدى هذا الانقسام إلى صرف مبالغ كبيرة بين الحكومات صرف أغلبها على المرتبات

---

[1] علي محمد جهان، تقرير حزب العدالة و البناء حول : **الأوضاع العامة في ليبيا حتى نهاية سنة 2014**.

[2] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير حول:**العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام**، ليبيا، طرابلس، 2016، ص 2 .

[3] المرجع نفسه، ص 13.

والأجور والنفقات التسييرية، في حين أن بنود التنمية في الميزانيات المتعاقبة لم تتعد نسبتها 5.7 في المائة لدى كل الحكومات1.

استمرت حالة الحرب والاقتتال في ليبيا منذ عام 2011، فمنذ بداية حرب إسقاط نظام القذافي توالت المعارك والحروب والصراعات، ثم نشبت بعد ذلك معارك فجر ليبيا في الغرب وحرب الكرامة لمحاربة الإرهاب في الشرقوالحرب على نظام الدولة الإسلامية في مدينة سرت، حرب السيطرة على طرابلس وأخيرا الحروب المتعاقبة منذ 2011 تسببت بشكل كبير في دمار البنية التحتية لمدن ومناطق مختلفة من ليبيا ناهيك عن المبالغ الكبيرة التي صرفت لتجهيز الجيوشبالأسلحة والتموينات والتجهيزات والتي تقدر بمليارات الدينارات.

إن المؤشرات السياسية وهي مرتبطة أساسا بنظام الحكم و النخبة الحاكمة، وهي تتمثل فيما يلي:[2]

المؤشر الأول: فقدان شرعية النظام السياسي فهي تتجلى فيما يل ي: غياب المشاركة السياسية نتيجة لانعدام ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات، انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله، انتشار التظاهرات و العصيان المدني

المؤشر الثاني: غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الإنسان ويرتبط أساسا بمايلي : الحكم الديكتاتوريوالعسكريالاعتقال السياسي و العنف المدني .

المؤشر الثالث :غياب الشفافية و المحاسبة السياسية، عدم الالتزام ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة.

المؤشر الرابع: تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين : عدم وجود منظمات و مؤسسات مستقلة ، أي التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها ، وتدخل قوات حفظ السا لم والقوات الدولية3.

المؤشر الخامس:تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة

9. من خلال هذا الجدول يمكن إجمال معظم المؤشرات الدالة على فشل أو قوة الدولة، بحيث يتم معرفة قيمة كل مؤشر والترتيب الإجمالي لدولة ليبيا في المؤشر، في هذا الجدول وضحنا مشاركة ليبيا في 5 مؤشرات أو مقاييس عالمية هي:[4]

---

1 عبد الله الحاسي ، **موجز تنفيذي**، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبياالواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الاسكوا، بيت الأمم المتحدة، لبنان، 2020، ص 04

2 أمل احمد هاني زكي ابراهيم بيان، عرض للمبحث الثاني من كتاب أمريكا و الدولة الفاشلة بعنوان الدولة الفاشلة، مصر: جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص7.

3 محمد بوبوش، مرجع سابق

4 المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 52 ، سبتمر2020 ، ص16

10. مؤشر التنمية البشرية

الدولة / المؤشر	مؤشر مدركات الفساد 2019 CPI		مؤشر الجوعالعالمي 2019 GHI		مؤشر الابتكار العالمي 2020 GII		مؤشر التنافسية العالمية للمواهب 2020 GTCI		مؤشر التنافسية العالميGCI 2019	
	الترتيب من إجمالي 180	قيمة المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي117	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي131	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي 132	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي141	نقاط المؤشر(0-100)
ليبيا	168	18	/	/	/	/	/	/	/	/

11. مؤشر السعادة العالمي.

12. مؤشر الدول الفاشلة.

13. مؤشر بيئة أداء الأعمال.

14. مؤشر مدركات الفساد.

جدول رقم 06: مجموعة من المؤشرات والمقاييس العالمية.

الدولة / المؤشر	مؤشر التنمية البشرية 2019 HDI		مؤشر رأس المال للبنك الدولي 2020 HCI	مؤشر السعادة العالمي 2017 2019- WHI		مؤشر الدول الفاشلة 2020 FSI		مؤشر بيئة أداء الأعمال 2020 DB	
	الترتيب من إجمالي 189	قيمة المؤشر(0-1)	قيمة المؤشر(0-1)	الترتيب من إجمالي153	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي 178	نقاط المؤشر(0-120)	الترتيب من إجمالي190	نقاط المؤشر(0-100)
ليبيا	110	0.708	/	80	5.489	20	95.2	186	32.7

المصدر: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد52 ، سبتمبر2020

الفرع الثالث: المعايير والمؤشرات الاقتصادية

لابد من اعتمادنا للمؤشرين الفرعيين: (الفقر والتدهور الاقتصادي + التنمية الاقتصادية غير المتوازنة) في تحليلنا للمؤشرات الاقتصادية وقياس مدى فشل الدولة الليبية من خلال هذه المؤشرات الفرعية في الميدان الاقتصادي.

إن المعايير التي تصنف الدول على أساسها بأنها فاشلة اقتصاديا هي:

-التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة وتشمل التدخل القومي، وسعر الصرف والميزان التجاري ومعدلاتالاستثمار وتقييم العملة الوطنية ومعدل النمو، والتوزيع والشفافية والفساد والتزامات الدولة المالية .

-عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة للمواطنين موازاة مع تدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.

- غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون

-غياب التنمية الاقتصادية العادلة في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر،وتزايد النزاعات الإثنية[1]

- ركود في الدورة الاقتصاديةوانهيار قيمة النقد الدولي[2]

-انتشار المعاملات العرفية وازديادمعدلات الفساد

- تهميش فئة الشباب التي تعتبر جوهر العملية الاقتصادية بإمكانيتها و قدراتها

-تفاوت كبير في الطبقات ا لاجتماعية لتنحصر في طبقتين إحداهما فاحشة الثراء و أخرى مسحوقة ، بالإضافة إلى -

- غياب الطبقة الوسطى التي تعتبر عالمة التوزيع الجيد للثروة.

-غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج و الموارد الاقتصادية

- اللجوء إلى المساعدات الخارجية و القروض دون أن يكون هناك أي تطوير حقيقي ملموس و هو الأمر الذي يترتب عليه مديونية متصاعدة ترهق كاهل الموازنة العامة

-تصبح الدولة عامل طرد للمشاريع التنموية القادرة على تحريك عجلة النمو ا لاقتصادي و إستبدالها بمشاريع وهمية لينتفع بها قلة من أصحاب المناصب والسياسيين[3].

كل هذه المعايير ساهمت بشكل أو بآخر في ضعف الاقتصاد الليبي وتدهوره.

المطلب الثالث: تقييم وضع ليبيا وفقا لمؤشرات الدولة الفاشلة.

ظهرت على مدى العقود القليلة الماضية مجموعة متزايدة من أدبيات العلوم الاجتماعية دأبت على الاستناد على مفهوم " سلطت الضوء على نقاط ضعفها من الدراسات الأكاديمية في البداية على الأداءالاقتصادي الضعيف لبعض الدول وفشل الدولة". وركزت حيث كفاءة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية، وانبثق خطاب تنموي تغذيه حماسة منظمات دولية تبنت مفهوم نقاط الضعف البنيوية الكامنة التي يحتمل أن تكون "قابلة للحل"، الأمر الذي أضاف قيمة إلى هذه الكتلة من الدراسات الأكاديمية، وجرى تنفيذ برامج المعونات والمساعدات استناداً على فكرة ضعف الدول، وعلى افتراض أنقاط الضع ف الداخلية يمكن تخفيفها بطريقةّ مارست الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف

1 عامر العمران،اقتصاديات الدولة الفاشلة، تم تصفح هذا الموقع في: 22مارس2019 على الساعة 22:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني : https://rawabetcenter.com/archives/11883

2 نسيم خوري،مفهوم الدولة الفاشلة وكيف نشأ وتطور، تم تصفح هذا الموقع في: 13 ماي 2020 على الساعة 23:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني : /https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%85%D9%81%D9%87%D9% % %84

3 فيصل براء متين المرعشي، الدولة الفاشلة ،الموسوعة السياسية، تم تصفح هذا الموقع في: 25أفريل2019 على الساعة 12:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني :

/https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%81%D9%87%DA9-the-concept-of-failed-states

لتحقيق من خلال مبادرات تنموية مدعومة من الخارج وذات استهداف وغايات محددة، حققت انعطافة لدى هذه الدول الضعيفة، من حالة يفترض أنها حافة الفشل، نحو كيانات سليمة معافاة قابلة للحياة.

توجد أساساً ثلاث وجهات نظر واسعة حول الدول الفاشلة ، يرى بعض العلماء أن مفهوم الدولة الفاشلة مفيد من الناحية التحليلية، وخاصة من حيث دراسة العلاقات الدولية والأمن الدولي، فيما تبدو مجموعة ثانية من العلماء منفتحة أمام المفهوم، ولكنها لا ترى أنه مفيد من الناحية التحليلية لأنهكما يقولونصعب التحديد غالباً، وغالباً ما يعيبون مصطلح الدولة الهشة بسبب عدم دقته تحليلياً ، أما علماء المجموعة الثالثة فيعادون هذا المفهوم صراحة، إذ يعدونه مصطلحاً إثنياً يستخدم بدافع من أجندات سياسية مهيمنة، ويشيرون إلى حقيقة أن المصلحة الدولية، وخاصة الأميركية، بدراسة الدول الضعيفةوالفاشلة بلغت ذروتها بعد هجمات سبتمبر 2011، ولأن النظرة إلى تتميز بها الدول الهشة تعدها مصدر خطر على الولايات المتحدة وعلى الأمن الدولي، فإن الكثير من جهود أميركا وحلفائها الرامية إلى بناء الدولة في شتى أنحاء العالم، ترتكز على بناء القطاع الأمني.

الفرع الأول: تقييم الأوضاع الاقتصادية

تمثلت التقييمات للأوضاع الاقتصادية بأنها على الرغم من المؤشرات الجيدة التي تميز بها الاقتصاد الليبي خاصة في مجال التسويق الاقتصادي و النمو السريع في النشاط النفطي و غير النفطي، لكن كانت هناك أسباب اقتصادية عديدة ساعدت على قيام الأزمة في ليبيا، بالنظر إلى أن المصدر الأساسي الوحيد للدخل الليبي هو النفط، فان تدني إنتاج النفط الليبي و تصديره بشكل ملحوظ[1].

إن سوء استخدام عوائد النفط حيث أنه من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة فقط بارتفاع قدراتها الإنتاجية و مخزونها الطبيعي ولكن أيضا بجودتها العالمية والواقع أن نصيب ليبيا من عائدات النفط كان نشطا ومتزايدا وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي سوي لا يقل أهمية عن نظرائه في دول متقدمة، لكن سوء تدبير النفط كان نقمه على ليبيا حيث انتشر الفساد بكل مفاصله المتمثل في استنزاف النخبة الحاكمة لكل الثروات و مقدرات الأمة، تردي الأوضاعالاقتصادية و المعيشية عامة، ازدياد الاحتكار من قبل كبار التجار ذوي النفوذ.

ومن أهم أسباب اندلاع ثورة 17 أفريل هو الفساد و البطالة حيث أن معدلاتها تعدت حاجز 30 % من حجم القوة العاملة الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمر تجميدها منذ أكثر من 15 عاما، و إن

1 عبيد الرقيق ، "**الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب و المعالجات ، دراسة وصفية تحليلية**" ، تم تصفح هذا الموقع في28 ماي 2018 على الساعة 12:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني :

https://www.eanlibya.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

من بين هذه الأسباب نجد الاستثماراتالأجنبية حيث أن الانفتاح على الغرب و تدفق الاستثمارات و الشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام.

لم يحمل الكثير من التغيير في معادلة السلطة و الثروة و الفساد بل زاد من تفاقم الوضع ، و هي تعاني من ضعفشديد في القطاع الخاص المحلي و غياب أية سياسة التوزيع الاقتصادي الذي يتميز بقلة ضعف الإنتاج و التصنيع حيث تصل نسبة البطالة في هذه الدولةسنة 2011 نسبة % 19.5 و 2009 نسبة20.70% فرغم المحاولات من تغيير القطاع الاقتصادي و محاولة تطويره إلا أن النشاط الاقتصاديلايزال ضيق جدا و ضعيف بالإضافة إلىالميزان التجاري الذي يشير إلى انخفاضات هامة و تراجع مستمر بحيث تشير الإحصائيات في عام 2000 إلى ما يقدر بـ 62.64 ملم ثم انخفض في عام 2001 بنسبة 30 % يعني 4518 دولار . و تكتشف تقارير مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة على أن دولة ليبيا انهتعاني من تراجع الاحتياطات من سنة 2000 إلى 2002 و لكنها أحرزت المركز 52 في تقرير 2010،وأشاد تقرير صندوق النقد الدولي عام 2007 بالسلطات الليبية انجازاتها من محاولة تطوير قطاع الخدمات ...الخ والإنتاج و تنويعه، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي بنسبة 5.7 % و النمو القوي في إنتاج النفط يقدر 7.4 %في عام 2006، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا ما يبين و يؤكد على أنه توجد حالات تفاوت في توزيع الثروة بطريقة غير عادلة فبدل من التوزيع و التقسيم العادل لملياراتالدولارات من الفوائد النفطية على الشعب الليبي الذي يعاني من الفقر و الأوضاع المتدهورة بل كل الثروات استحوذت عليها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وأتباعه ، هو تحضير أرضية الثورة و القوة في المجتمع الليبي علاوة على عملية مايبدده القذافي و أولاده على عملية شراء الأسلحة و تكديس الثروات المالية في البنوك الغربية.

تحتاج ليبيا إلى متابعة الإصلاحات التنظيمية والمالية، وتأسيس تشريعٍ موثوق خدمات البيع بالجملة والبيع قضائي وآخر لحماية الملكية واتخاذ إجراءات أخرى.

وتعتبر السياحة مجالا آخر للتنويع الاقتصادي. قد يساعد على تنويع الاقتصاد الليبي خارج إطار قطاع النفط، على الرغم من وجود عيوب، تتمتع ليبيا بخط ساحلي جميل، وآثار رومانية وهي تقع على مقربة من أوروبا وتوفر فرص العمل السياحة في ليبيا، بما فيها انعدام الأمن؛ وواقع قطاع السياحة منخفض الأجر؛ والطبيعة المحافظة للمجتمع الليبي، والتي تحظ الأعراف الأوروبية، مثل ارتداء ملابس البحر، قد تسيء إلى الشعور[1].

الفرع الثاني: تقييم الأوضاع السياسية والعسكرية

1 ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل،مسار ليبيا المستقبلي خطوات المجتمع الدولي، تقريرمؤسسة راند، 2014، ص 61

ضعف أبنية النظام السياسي للقذافي و مرجعيته ونقصد به دور النظام السياسي الليبي و هيكله في تأجيج الانتفاضة و إطلاق شرارة الأزمة، فان المشكلة الأساسية في ليبيا أنها لا تفتقر فقط لآلية حكم رشيد و تمكين مؤسساتها من تطبيق قاعدة وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم البلاد، بل هي تفتقر للمرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات الدولة في المقام الأول و تتيح تنظيم إطار سياسي و تشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها .فالنظام السياسي الليبي لا يحتكم لوثيقة دستورية، بل هو نظام بني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر من خلال مجموعة من المقالات التي تنظم سريان العملية السياسية بشكل عام، فلم يتم تناول الكتاب الأخضر كنظرية سياسية بموضوعية إلاقليلا، فنلاحظ أن معظم محاولات التعليق على الأفكار فيه تصب في اتجاه تعظيم شأنه وذمه، و هذا يعني أن أولى المشكلات الهيكلية في النظام السياسي الليبي تتلخص في مرجعيته الإيديولوجية التي خطها معمر القذافي في الكتاب الأخضر الذي يعتمد على عدة فرضيات خاطئة لكي يقدم نظرية سياسية تتسم أو لا باستحالة نجاحها و غياب الوعي الكافي بالتجارب السياسة المقارنة ، فض لا عن ذلك فان الكتاب الأخضر يطرح فقط أفكارا غير نمطية تفتقر لآليات تنفيذ و تفعيل الحقيقة، في الوقت الذي جرت حركات التغيير في تونس و مصر، أكد المراقبون و المحللون السياسيين أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور، لكن الشعب الليبي كان له رأي مخالف حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي، كاشفة الستار عن الأسباب التي دفعت لاختيار الثورة رغم الثروة و يمكن أن نقسم هذه الأسباب إلى أسباب سياسية و اقتصادية و أخرى اجتماعية.[1]

تتمثل الأسباب السياسية الكامنة وراء نشوب الأزمة في ليبيا إلي ما يلي:

هناك تآكل أسس الشرعية للنظام الليبي حيث أنه خلال فترة حكم القذافي الطويلة تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها هي الثورة القومية و ثانيا المساواة و العدالة الاجتماعية، و ثالثها شرعية الكرامة و الهوية الوطنية ورابعتها القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية2، إنأحد الركائز الأساسية للنظام الليبي و التي أكد عليها مرارا القذافي هي أنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر و هو أمر كانت لهاانعكاسات على التوجهات الداخلية و الخارجية للسياسة الليبية 3، وأيضا نجد احتكار الثروة والقوة والسلطة حيث أن في خطاب زوارة 15 أفريل 1973 أو ما يسمى بالثورة الشعبية أعلن القذافي أنه هو الحاكم الوحيد في ليبيا و ألا ننسى قمع المعارضة حيث توارثت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة لألمم المتحدة و منظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام القذافي، فقد أعربت الأولى عند قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالاتالاختفاءلقسري و حالاتالإعدام خارج لقضاء حيث تعتبر مدة حكم القذافي الأطول كحاكم غير ملكي من حيث مدة الحكم في تاريخ

1 أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي و الانقسام المجتمعي في ليبيا** ، القاهرة : ب ذ د ن، 2008 ، ص26-29

2 عباس كفاح،رمضان الحمداني،**حركة التغيير في ليبيا العراق**، العراق : جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2012،ص69

3 محمد عاشور مهدي،**قراءة في الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة**، مصر: جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات2012

العالم أجمع . إن عامل انتشار الثورات الشعبية ضد الأنظمة السياسية في الدول المجاورة (تونس و مصر)، و نجاحها في تغيير هرم السلطة السياسية ، جعل الشعب الليبي يتأثر بها و يرغب هو أيضا بالتغيير و ذلك لتشابه أوضاعه مع أوضاع الشعوب المجاورة ، فقد جاءت فيها هذه التحركات لتغيير أنظمة الحكم و المطالبة بتنحي رؤساء يرفضون التخلي عن مناصب الحكم1.

كما أن قيام القذافي في بدابة حكمه بإلغاء نظام القب يلية و من ثم إعادة قيامه بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية 1994 زاد من سخط المواطنين و ضعف ولائهم للدولة، كل هذا جعل الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم القذافي تعاني فراغا دستوريا و قانونيا وجزائيا، و تشريعيا و سياسيا حقيقيا2

ويمكن تلخيص أهم الأسباب السياسية و العوامل التي ساهمت في اندلاعالأزمة في ليبيا في ما يلي:

-الاستبداد بالحكم و إدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب.

-الاضطهاد و الاستعباد و عدم احترام حقوق الإنسان

-انتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله .

-تغييب الوحدة الوطنية.

-غياب الديمقراطية و عدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية

-تعاظم اليقظةالأمنية و القمع لجهاز الأمن مقابل غياب دولة القانون

-ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية .

-التنكيل بالمعارضين و تعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب حتى الموت

-عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محاميين

-تغليب الحلول الأمنية عن الحلول السياسية في معالجة المشاكل و الأزمات(السياسية -انسداد هيكلي، إذ أن المؤتمرات و اللجان الشعبية لم تحقق المشاركة المجتمعية في السياسة التي أتى بها القذافي و منع الجماهير من ممارسة الحقوق السياسية بطريقة مباشرة و التي كانت فقط حبر على ورق رغم محاولة إقناع الشعب[3]

. إلا إن ذلك لم يثبت واقعيا فهذه الهياكل السياسية نفسها لها دورا محدودا في تحديد توجيهات و سياسة الدولة بحيث كل القرارات لا تنفذ إلا بعد موافقة القذافي الذي يحتكر السلطة.

---

1 عبد الله بعزيز ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، بيروت : منتدى المعارف، 2008،ص81.

2المستقبل الليبي يبحث عن خارطة الطريق، الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي و الأمني و المستقبلي، مركز المزمار للدراسات و البحوث تم التصفح 05/27 /2018

3 ميلاد مفتاح، محمد عبد الغفور، **ثوارت الربيع العربي و تأثيرها على ظاهرة السالم و عمليات الإصلاح في الوطن العربي** ، عمان: مركز الكتاب، 2015،ص153-154.

بالإضافة إلى توريث السياسة و الأمنإذ إن الزعيم الليبي أطلق العنان ألبنائه في أن يحلو محل مجلس قيادة الثورة عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلاد[1].

.

الفرع الثالث: تقييم الأوضاع الاجتماعية.

نج استئثار النخبة الحاكمة بالثروة ، التلاعب بثروات الوطن و مقدرات الأمة ، انتشار الفساد المالي و الإداري و الرشوة على نطاق واسع، انتشار الغلاء

زيادة الأسعار مقابل تدني دخل المواطنين ، اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية و الطبقة الفقيرة، عدم توفر السكن لمعظم المواطنين و ارتفاعالإيجار[2].

كذلك هناك تحديات أخرى نلخصها في زيادة المالك و التطلعات التي تراود الشعوب نتيجة الوعي لديها، إحساس الشعوب بالظلم و التهميش ووصولها إلى حالة الإحباط من إصلاحالأوضاع ، انكسار حاجز الخوف لدى الشعوب و استعدادها للتضحية من اجل تغيير أوضاعها.

-التهميش القبلي و عدم تحقيق السلم، حيث أن النظام الليبي في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جرما و رغم أنه كان في وقته استعمل القبيلة لتكريس سلطة خاصة من خلال قبيلة القذاذفة فهذه القبائل عاشت لمدة طويلة في عهد القذافي بتهميشها من كافة الحقوق ، لكن قوى القبيلة لعبت دورا هاما و حاسما في ثورة 2011 ضد النظام شرق ليبيا إلى غربها و علاوة على ذلك هناك عامل أخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام و هو ازدياد شريحة الشباب العمرية و انفتاحه على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يمثل حوالي 52%من السكان تحت 25 سنة لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بينت الشعارات و السياسات التي تربى عليها و نشأ في إطارها و التي تؤكد على قيم اشتراكية قيم اشتراكية و العدالة الاجتماعية[3].

1 نصيرة عليلي، **إشكالية إعادة بناء دولة ليبيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة تيزي وزو 2010-2015 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص عالقات دولية،2015_2016.

2ميلاد مفتاح، محمد عبد الغفور، **ثوارت الربيع العربي و تأثيرها على ظاهرة السلام و عمليات الإصلاح في الوطن العربي**، مرجع سابق ،ص 155

3ميلاد مفتاح، محمد عبد الغفور، المرجع نفسه، ص 156

خلاصة الفصل الثاني:

يتطلبحلالأزمةالانتقاليةالليبيةمعرفةعميقة
بالبحوثحولحالاتمقارنةللثوراتالاجتماعيةوالدولالفاشلةبالإضافةإلىفهمعميقللكفاحالليبيالاجتماعي
والمؤسسيوالسياسيمنأجلالاستقلالالوطنيعن الاستعماروسيادةالقانونوالحكمالديمقراطي.
ليستليبياكياناًمعزولاً،بلهيجزءمنالمجتمعات فيمحيطهاالعربيوالأفريقيوالمتوسطي، ومشكلة
الانتقالفيهامعقدة،وتتطلبقيادةجريئةوحلولاً مبتكرة، إذاأدركت هذه القيادةالعقباتوالعواملالسلبيةالكامنةوراء
استمرارحالةالشللالتيتسودعمليةإعادةبناءالدولة والمؤسساتالمدنيةبعدعام 2012 ،والتيكرّستالأزمة وفاقمتمنتبعاتها.
يعتبر وصول القذافي لسدة الحكم سنة 1969على اثر انقلابه على الملك إدريسالسنوسي الذي حكم ليبيا منذ
1951تاريخ استقلالها عن الاستعمار الايطالي، نقطة تحول فيمسار تطور النظام السياسي الليبي من خلال تبني ما
أسماه القذافي آنذاك النظرية العالميةالثالثة كنظام حكم للجماهيرية الليبية بالاعتماد على الكتاب الأخضر كدستور
للدولة الليبية، كماأعلن عن حزمة من الإصلاحات السياسية سنة 1977إلا أنها لم يسمح بالتداول السلمي
علىالسلطة أو التعددية الحزبية التي اعتبرها من الخيانة العظمى للبلاد ، فضلا عن اعتماده علىريع النفط في تسيير
شؤون السياسة الخارجية التي ركزت على دعم الدول العربية و تحوله بعدذلك إلى دعم الدول الإفريقية عسكريا وماديا.
العواملوالأبعادالمتبقيةللأزمةالراهنة،المتمثلةفي انهيارالدولة،هيسياسية،نجمتعنفشلالقيادةفي
نزعسلاحالميليشياتالمسلحة،ولاسيمافيالمنطقتين الغربيةوالجنوبية، فبعدأنقصفحلفشمالالأطلسي ليبيا،انسحبتقوات
القذافي منمختلفمدنالبلد، وتركتهاللقواتالأخرى،ويشملذلكمصراتةوالزنتان فيالغرب، وشملتالقواتالأخربالمجاهدين
الإسلاميينالمتطرفينالعائدينمنأفغانستانوالعراق والجمهوريةالعربيةالسورية،مثلالجماعةالإسلامية
المقاتلةفيليبيا،التيتدعمهاقوىخارجية متنافسة، فيحينتدعمتقوىخارجيةأخربالجيشالليبي" قواتالكرامة "
بقيادةالمشيرخليفةحفتر.

ما استدعى تدخل الأمم المتحدة من خلال استصدار مجلسالأمن للقرار 1973الذي حسم مسألة بقاء القذافي على سدة الحكم ولعب دورا محوريا فيالإطاحة به من خلال التدخل العسكري وذلك بتفويض حلف الناتو ، وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

شهدت المرحلةالانتقالية التي تلت إسقاط نظام العقيد الق ذافي صراعات كبيرة بين مختلف القوى السياسية منذبدايتها على ضوء الإخفاقات التي ميزت عمل المجلس الوطني الانتقالي.

1 – برزت تحديات أمنية عديدةمن خلال انتشار الميليشيات المسلحة في ظل غياب دور حقيقي للمؤسسة العسكرية وبروزاللواء حفتر كقائد جديد للمؤسسة العسكرية على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها.

2 – شكل بروز ثنائية السلطة التشريعية تحديا سياسيا كبيرا بالنسبة للفرقاء الليبيين الذين جمعتهممبادرات الأمم المتحدة أو بعض دول الجوار على إرساء مفهوم المصالحة الوطنية كخيار وحيدأمام الليبيين للخروج من أزمتهم السياسية.

3 –تعاني ليبيا من مشاكل معقدة ومعضلات متعددة الأبعاد، التي لا يمكن حلها سريعا ، لأنها تتطلب وقتا لا بأس به من أجل إيجاد حلول واقعية لها، وبالتالي من الخطأ الاعتقاد أن مجرد إسقاط الأنظمة الدكتاتورية وتغيير النظام السياسي كفيل بحل كل المشاكل المتراكمة منذ زمن طويل.

4 –ساهمت طبيعة الدولة والنظام السياسي في تعطيل مسار إعادة بناء الدولة بعد إسقاط نظام القذافي ، نتيجة لغياب أي دور للمجتمع المدني في ليبيا قبل الانتفاضة، بالإضافة إلى سياسة النظام السلبية في تلك الفترة.

5 –كل هذه المعطيات تجعل من مسار بناء الدولة في ليبيا أكثر تعقيدا وصعوبة، بسبب غياب مجتمع مدني فعال، عدم التوازن بين السلطات الثلاث، مدى تأثير المجتمع المدني والنخب على الأطراف المتصارعة خاصة منها القبيلة، ولا يمكن اعتبار المجتمع المدني كشرط منفرد تتوقف عليه نجاح أو فشل مسار بناء الدولة، لأنه مرتبط بسلسلة من الفواعل والظروف والمتغيرات الأخرى.

6 –المجتمع القبلي الليبي تعرض للاختراق من طرف النظام الليبي السابق الذي استغل النعرات القبلية لتوجيه سياساته وضرب خصومه من المعارضة، فكان من الطبيعي أن تلجأ القبائل بعد إسقاط النظام إلى التسوية فيما بينها بالسلاح والعنف وتحاول أن تجد لها مكانة في غياب أي دور للدولة، ومن بين الحلول المقترحة مايلي:

7 –لحلالأزمةالراهنةهيوقفالتدخل الخارجيوتدفقالأسلحةوالمعونةإلىالجماعات المعنية، ويمكنللأممالمتحدةأنتضطلعبدوربنّاءفي هذهالخطوة.

8 –تداركأخطاءقادةما بعدعام 2011 الذيناستخفوابالجماعاتالمسلحة والميليشيات،ولاسيماالسياسةالكارثيةالمتمثلةفي مكافأةالجماعاتالمسلحةوالميليشياتبالمناصب والأموالللكسبدعمها،ولاأربأساًفيإعطاءالمنتمين إلىالميليشياتالمسلحةخيارشغلوظائفمدنيةأو عسكرية،فيالجيشوقواتالشرطة،ولكنكأفراد، وليسكمجموعات.

9 – الدعوةإلىعقدمؤتمريشمل الجميع،حتىالجماعاتالعسكريةوالمتطرفةومؤيدي النظامالقديم،والسماحلهمبالعملمنأجلالاتفاقعلى المبادئالأساسية،وتتمثلهنافرصةلحلالخطيئة الكبرىالتيارتكبها الائتلافعام 2011 ،الذيلميكنلديه برنامجواضحلبناءالدولة،وافتقرإلىالوعيبالدور السلبيللتدخلالخارجي، ولابدمنالتسويةوالتوفيقفيمايتعلقبالإصلاح السياسي،وقدوافقتالقوةالعسكريةفيمصراتة، وجماعتهاالإسلاميةالسياسيةوجماعةالإخوان المسلمين،والجيشالليبيبقيادةحفترفيالشرق والجنوبعلىالتخليعنالأسلحةوقبولالإصلاح السياسي،ودعتإلىإعادةبناءالجيشالوطنيالليبي وقواتالشرطة، فإذانجحتهذهالتسوية،لنتكونهناكمجموعةمهزومة، بلأطرافكلهامنتصرة :فلاأمراءحربولارجالدول؛ ولاانتقامولكنعدالةللناجين؛وحقوقالمواطنة لجميع الليبيين، لنتكونهذهإستراتيجيةسهلة،ولكنبدونها، ستُطيلالحروبوالوكالةفيليبياالوضعالكارثيالحالي المتمثلفينقصالغذاءوالصحة والأمن، وليستهذه الإستراتيجيةمجردأُمنيةمثالية،بلتستندإلىأمثلة إيجابيةمنالتاريخالحديثفينيجيريابعدالحربالأهلية فيعام 1967 ،وموزامبيقفيعام 1994 ،والسلفادور وأوغندا1986 – 1980 (والبوسنة،وكولومبيا،وجنوب أفريقيا.

الفصل الثالث: مؤشرات فشل الدولة اليمنية قبل وبعد الربيع العربي

(تقييم للواقع وقراءة للمستقبل)

المبحث الأول: النظام السياسي اليمني وتداعياته على النظام الإقليمي والدولي

المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على اليمن قبل وبعد الربيع العربي .

خلاصة الفصل الثالث:

الفصل الثالث:مؤشرات فشل الدولة اليمنية قبل وبعد الربيع العربي (تقييم للواقع وقراءة للمستقبل)

إن ضعف الدولة غالبًا ما يكون مُتجذِّرا في تقلص قدراتها، وتآكل أو تلاشي شرعيتها ، كشف تشارلز شميتز، أستاذ الجغرافيا بجامعة توسون والمتخصص في شئون الشرق الأوسط واليمن، في دراسته ضمن كتاب بعنوان:" من اليمن إلى ليبيا: الدولة الفاشلة والسياسة الهشة.. قراءة لمعضلات الشرق الأوسط "، أن الدولة الفاشلة هي تلك التي تعجز عن أداء دورها الوظيفي في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، ولكن في بعض الدول تلعب السياسة الدولية والأطراف الخارجية أدوارًا محورية في تشكيل وعمل مؤسسات الدولة، مما قد يعوقها عن أداء دورها الوظيفي ، وعن الدولة اليمنية ذهب شميتز إلى أنها ربما تكون نموذجًا مثاليًّا لهذه الدول؛حيث كانت المصالح الأجنبية عاملا حاسمًا في تحديد مسار السياسة الداخلية اليمنية، بما في ذلك التطور التاريخي للمؤسسات السياسية الرئيسية في فترة ما بعد الاستقلال ، ويقول شميتز إن أصل نشأة الدولة في أوروبا وأمريكا ارتبط بفكرة العقد الاجتماعي لمجتمع ثار على الطغيان، وسعى إلى الحرية، ولكن في اليمن ارتبط تأسيس الدولة بالمشروع الإمبراطوري البريطاني لإخضاع الجزيرة العربية تحت سلطتها ، وفي ستينيات القرن الماضي حاول مجموعة من العسكريين اليمنيين غرس نموذج الدولة القومية الحديثة في اليمن، بعيدًا عن النموذج الاستعماري، ولكن أدى الصراع الجيوسياسي بين الفواعل المتنافسة في المجتمع الدولي إلى إحباط ذلك المشروع. فالمملكة العربية السعودية وبريطانيا والاحتلال الإسرائيلي كانت تسعى إلى تقويض نفوذ عبد الناصر في اليمن، لذا أنتجت التسوية السياسية التي تمت عام 1970 نمطًا من السلطة السياسية يُسهّل التأثير السعودي في اليمن، وهو ذلك النمط الذي لا يزال قائمًا حتى يومنا هذا ، وبذلك لم تعد الدولة اليمنية جهازًا وظيفيًّا يخدم المجتمع السياسي المحلي، ولكنها تعكس حالة الصراع على السلطة بين الجهات الفاعلة المحلية وبين الجهات الفاعلة الخارجية التي تسعى إلى فرض نفوذها في البلاد.

شهدت الآونة الأخيرة أزمات سياسية خانقة مست العديد من الدول ، أزمات أثرت على الخارطة السياسية للعالم و قلبت موازين القوى العسكرية و الإقتصادية ، لنشهد ميلاد قوى جديدة و ننتقل إلى نظام دولي جديد يختلف أيما إختلاف عما كان سائدا طيلة حقبة طويلة من الزمن.

المبحث الأول: النظام السياسي اليمني وتداعياته على النظام الإقليمي والدولي

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي ، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ، وحسني مبارك في مصر ، والعقيد معمر القذافي في ليبيا ، وعلى عبد الله صالح في اليمن .

يرى العديد من المفكرين إن الأزمات التيما زال يعيشها العالم اليوم هي نتاج تضارب مصالح الدول و هو ما إنعكس في صورة حروب بالوكالة ، أزمات إقتصادية أدت إلى إنهيارإقتصاد دول بأكملها ، ألاف المشردين و اللاجئين حول العالم، كما أسفرت من ناحية أخرى على تحالفات جديد منها ما هو معلن ومنها ما إتسم بالسرية إختلفتإستراتيجياتها في تطويع العالم تحقيقا لمبتغياتها وأهدافها.

في الربع الأول من عامً 2011 شهد اليمن أزمةً سياسية شديدةً تطورت إلى انتفاضة شعبية عارمة بدأت متزامنة مع الانتفاضات الشعبية في بقيَّة دول الربيع العربي. فقد اجتاحت الاحتجاجات الشعبية معظم المدن الرئيسة اليمنية، وتطورت الأحداث بانضمام قيادات في النظام الحاكم إلى الحركة الشعبية المطالبة بالتغيير ، وبعد فترة عصيبة مرتبها البلاد بدا من الواضح صعوبة هزيمة فلول النظام؛ ولذلك جنحت الأطراف المتنافسة إلى سلوك طريق الحلّ السياسي الذي بدا هو الأمثل لتجنيب البلاد الانزلاق إلى حرب أهلية

المطلب الأول: النظام السياسي والمؤسسات السياسية في اليمن

تمر الدولة اليمنية بأزمة شاملة نتيجة لنظام سياسي أضعف مرتكزاتها المؤسسية والقانونية والرمزية، وأعاد إنتاج البنى العصبوية وفق عملية احتكار صادر بموجبها السلطة والثروة وأقصى عنهما غالبية المجتمع، لتظهر في هذا السياق المجموعات غير الرسمية وتفرض وجودها على أرض الواقع.

إن مفتاح الفهم للفاعلين غير الرسميين يكمن في عملية إعادة إنتاج القوى اللاعبة ضمن عملية صراع لا تحتكم للدستور والأطر القانونية ضمن مؤسسات الدولة، بل من خلال محددات القوة والعلاقات خارج بنية الدولة ومؤسساتها، ويتجلى ذلك بوضوح في القبيلة، حيث لا تكمن قوة البنى القبلية في ذاتية القبيلة واستعصائها على

التحديث والإدماج ضمن كيان الدولة، بل من خلال عملية الصراع السياسي التي تسعى القوة المتصارعة من خلالها خاصة الحزب الحاكم إلى إعادة إنتاج القبيلة ومنظومتها الثقافية للاستقواء بها، وجعلها السند الاجتماعي لها ، وفي المقابل هناك ضعف شديد في بنية المجتمع المدني وأطره المؤسسية الحديثة، بل هناك إضعاف له انطلاقا من عدم تلاقي مصالحه مع مصالح القوى المهيمنة سياسيا وقبلي ا، وهكذا فبقدر ما تستند النخب السياسية إلى سند قبلي فإنها تضعف من قدر الدولة ومؤسساتها وتحط من هيبتها، الأمر الذي ترتب عليه ولسنوات طوال تقوية المجتمع القبلي وإضعاف لمرتكزات الدولة ومؤسساتها. وهنا فقط ظهر الفاعلون غير الرسميين في المشهد السياسي ضمن عمليات صراع عنيفة تعددت أطرافها ودعواتها ومرجعياتها، ليصبح اليمن دولة فاشلة غير قادرة على فرض وجودها الرمزي والمادي في آن واحد.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي اليمني.

إن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان قيام الجمهورية اليمنية تعد انطلاقة جديدة لعهد ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية وحرية التعبير عن الرأي التي أصبحت من أبرز ملامح العهد الديمقراطي الوحدوي الجديد، وقد بدأت الخطوات العملية للممارسة الديمقراطية ممثلة في إنزال دستور الجمهورية اليمنية إلى الشعب للاستفتاء عليه في يومي 15-16 ماي 1991 تنفيذاً لاتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وقد تم التصديق على الدستور وإقراره من قبل الشعب في كل وحدة إدارية ودائرة انتخابية، حيث صوت الشعب بـ (نعم) للدستور ليصبح الدستور بذلك عقداً اجتماعياً معبراً عن إرادة الشعب اليمني ومنظماً لبناء دولة النظام والقانون، واعتبر يوم الاستفتاء اختباراً حقيقياً في حياة الشعب اليمني وممارسته للحياة الديمقراطية التي يفتحها لأول مرة في تأريخه الحديث [1].

لقد مر النظام السياسي الذي تأسس في 22 مايو 1990 بإعلان قيام الوحدة بخمس فترات مختلفة ولكل فترة سماتها وخصائصها وهذه الفترات هي:

الفترة الأولى : وتبدأ منذ أول يوم لإعلان تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990 ، وتنتهي هذه الفترة في 27/ إبريل /1993 وذلك بإجراءات انتخابات نيابية وإعادة تشكيل هيئات السلطة العليا بموجب نتائج تلك الإنتخابات بعد أن كانت هذه السلطات مشكلة وفقا لاتفاقية الوحدة وعلى أساس فترة انتقالية.

الفترة الثانية : فترة الإتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني وقد أتت هذه الفترة كنتيجة لانتخابات 27 إبريل 1993 البرلمانية ، وانتهت بمغامرة قيادة الحزب الاشتراكي في محاولة العودة إلى الانفصال والسعي لذلك عن طريق الحرب وقد انتهت المحاولة بفشل دعاة الانفصال

[1] **الجمهورية اليمنية 15 عاما من البناء والتطوير 1990/2015**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص ص 59-60

وانتصار الشعب اليمني في حماية وتثبيت وحدته ووحدة وطنه وبذلك مثل يوم 7يوليو 1994 منعطفا تاريخيا في إزالة مخاطر الانفصال والتجزئة والانتقال إلى فترة جديدة من البناء والتنمية في ظل اليمن الموحد [1].

الفترة الثالثة : تميزت بائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح ، وبإجراء التعديلات الدستورية التي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من مجلس الرئاسة إلى رئيس جمهورية ، ولقد تميزت هذه المرحلة بإصلاح ما أفسدته حرب الانفصال وتدعيم روابط الوطن في أوساط المجتمع وتعزيز هيكلة مؤسسات الدولة في إطار اليمن الموحد بالإضافة إلى تنامي عدد مؤسسات المجتمع المدني ، واستمرت هذه الفترة إلى 27 إبريل 1997.

الفترة الرابعة : بدأت بعد انتخابات 27 إبريل 1997م وحصول المؤتمر على الأغلبية المريحة وتشكيلة الحكومة بمفرده وذلك تحقيقا لإرادة الناخب اليمني وقد اتسمت هذه الفترة بتعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي وإدخال إصلاحات دستورية مثلت خطوة متقدمة في تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد.

الفترة الخامسة : تميزت هذه الفترة بإجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة سنة 1999 يفوز فيها مرشح الإجماع الوطني الرئيس علي عبد الله صالح للفترة الرئاسية 1999-2006 ، كما شهدت هذه الفترة إقرار قانون السلطة المحلية ، وتم إجراء انتخابات السلطة المحلية و الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، وإنشاء مجلس الشورى ، وتمديد فترة رئيس الجمهورية لتصبح سبع سنوات ، وتمديد فترة مجلس النواب لتصبح ست سنوات ، وقد أعطت هذه الخطوات دفعة إضافية أخرى على طريق تعزيز الطابع الديمقراطي في البلاد .[2]

- **مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري في الجمهورية اليمنية :**

أولاً: السلطة التشريعية (مجلس النواب) :

مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة وهو الذي يقرر القوانين ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي ، كما يمارس الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور .

---

[1] **نظام الحكم في الجمهورية اليمنية**، نشر يوم: 19-11-2016، تم تصفح هذا الموقع في 11/ 02/ 2019 على الساعة 10:**22** ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://yemen-nic.info/sectors/politics/detail.php?ID=1148

[2] **موجز التاريخ السياسي اليمني**، نشر يوم: 06-09-2017، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2019 على الساعة 10:**25** ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://yemen-nic.info/yemen/history

و يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضو وعضو واحد ، ينتخبون بطريق الإقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي ، وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة (5%) زيادةً أو نقصاناً وينتخب عن كل دائرة عضواً واحداً .

مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ثم يتم انتخاب المجلس الجديد، مقر مجلس النواب العاصمة صنعاء، وتحدد اللائحة الداخلية الحالات والظروف التي يجوز فيها للمجلس عقد اجتماعاته خارج العاصمة.

جلسات مجلس النواب علنية ويجوز انعقاده في جلسات سرية بناء على طلب رئيسه أو رئيس الجمهورية أو الحكومة أو عشرين عضواً من أعضائه على الأقل ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسات علنية أو سرية .

و يعقد مجلس النواب دورتين عاديتين في السنة ، كما يجوز دعوته لدورات انعقاد غير عادية وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس مواعيد الدورات العادية ومددها، ويدعى في حالات الضرورة لدورات انعقاد غير عادية بقرار من رئيس الجمهورية أو بقرار من هيئة رئاسة المجلس بناء على رغبتها أو بطلب خطي من ثلث أعضاء المجلس ، ولا يجوز فض دورة الانعقاد خلال الربع الأخير من السنة قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة ، عضو مجلس النواب يمثل الشعب بكامله ويرعى المصلحة العامة ولا يقيد نيابته قيد أو شرط .

ثانياً: السلطة التنفيذية:

يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور .

1- رئيس الجمهورية [1]:رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، يتم انتخابه وفقا للدستور،و يكون لرئيس الجمهورية نائباً يعينه الرئيس . يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية ، ويعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين شاركوا في الانتخابات،وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بنفس الإجراءات السابقة للمرشحين اللذين حصلا على أكثر عدد من أصوات الناخبين اللذين أدلوا بأصواتهم.

يعمل رئيس الجمهورية على تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ و أهداف الثورة اليمنية ، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة ، والإشراف على المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية ، وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، ويمارس صلاحياته على الوجه المبين في الدستور ، ومدة رئيس الجمهورية

[1] **موجز التاريخ السياسي اليمني**، مرجع سابق

سبع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداه اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة سبع سنوات فقط .

ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس شورى من ذوى الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية،وفي سبيل القيام بمهامه يمارس مجلس الشورى صلاحياته الدستورية التالية :

أ- تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة على رسم استراتيجياتها التنموية وتسهم في حشد الجهود الشعبية من اجل ترسيخ النهج الديمقراطي وتقديم الاقتراحات التي تساعد على تفعيل مؤسسات الدولة وتسهم في حل المشاكل الاجتماعية وتعمق الوحدة الوطنية.

ب-إبداء الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يرى رئيس الجمهورية عرضها على المجلس.

ج- تقديم الرأي والمشورة بما يسهم في رسم الاستراتيجية الوطنية والقومية للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية لتحقيق أهدافها علي المستويين الوطني والقومي .

د-إبداء الرأي والمشورة في السياسيات والخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح الإداري وتحديث أجهزة الدولة وتحسين الأداء.

هـ-الاشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود والتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الاجتماع المشترك.

و- رعاية الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ودراسة أوضاعها و تطويرها وتعزيز دورها .

ح- تقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، وتقييم تنفيذ برامج الاستثمار السنوية.

ط- استعراض تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ورفع تقرير بشأنها إلي رئيس الجمهورية.

2- مجلس الوزراء[1]:مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ، ويؤلفون جميعاً مجلس الوزراء ، ويحدد القانون الأسس العامة لتنظيم الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة ، و يختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية ، ويطلب الثقة بالحكومة على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب، كما أن رئيس الوزراء والوزراء مسئولون أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب مسئولية جماعية عن أعمال الحكومة .

[1] **نظام الحكم في الجمهورية اليمنية**، مرجع سابق.

3- أجهزة السلطة المحلية: تُقسِّم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية ،يبين القانون عددها وحدودها وتقسيماتها والأسس والمعايير العلمية التي يقوم عليها التقسيم الإداري، كما يبين القانون طريقة ترشيح و انتخاب واختيار وتعيين رؤسائها ، ويحدد اختصاصاتهم، واختصاصات رؤساء المصالح فيها.

تتمتع الوحدات الإدارية بالشخصية الاعتبارية ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشر أو متساوياً على مستوى المحافظة والمديرية ، وتمارس مهامها وصلاحياتها في حدود الوحدة الإدارية ، وتتولى اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدة الإدارية، كما تقوم بالإشراف والرقابة و المحاسبة لأجهزة السلطة المحلية وفقاً للقانون ، ويحدد القانون طريقة الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية ونظام عملها ومواردها المالية وحقوق وواجبات أعضائها ودورها في تنفيذ الخطط و البرامج التنموية وجميع الأحكام الأخرى المتصلة بها وذلك بمراعاة اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام الإدارة المحلية .

تعتبر كل الوحدات الإدارية والمجالس المحلية جزءً لا يتجزأ من سلطة الدولة ، ويكون المحافظون محاسبين ومسئولين أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وقراراتهما ملزمة لهم ويجب عليهم تنفيذها في كل الحالات ، ويحدد القانون طريقة الرقابة على أعمال المجالس المحلية ، و تقوم الدولة بتشجيع ورعاية هيئات التطوير التعاوني على مستوى الوحدات الإدارية باعتبارها من أهم وسائل التنمية المحلية .

ثالثاً: السلطة القضائية : القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم .

و القضاء وحدة متكاملة ، ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها ، كما يحدد الشروط الواجب توفرها فيمن يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم و الضمانات الأخرى الخاصة بهم ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال .

وهناك مجلس للقضاء الأعلى ينظمه القانون ويبين اختصاصاته وطريقة ترشيح وتعيين أعضائه ، ويعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث التعيين و الترقية و الفصل و العزل وفقاً للقانون ، ويتولى المجلس دراسة وإقرار مشروع موازنة القضاء ، تمهيداً لإدراجها رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة .

المحكمة العليا للجمهورية هي أعلى هيئة قضائية ، ويحدد القانون كيفية تشكيلها ويبين اختصاصاتها والإجراءات التي تتبع أمامها ، وتمارس على وجه الخصوص في مجال القضاء ما يلي:

أ- الفصل في الدعاوى والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

ب- الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء .

ج- التحقيق وإبداء الرأي في صحة الطعون المحالة إليها من مجلس النواب المتعلقة بصحة عضوية أي من أعضائه.

د- الفصل في الطعون في الأحكام النهائية وذلك في القضايا المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية و المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وفقا للقانون .

هـ- محاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وفقاً للقانون .

جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية[1].

الفرع الثاني: القبيلة في اليمن ودورها في تركيبة النظام السياسي اليمني.

تَبقى تشكل شبكةَ القبائل القديم ة في العالم العربي والشرق الأوسط إحدى أكثر العوامل الفعالة والمؤثرة سياسياًواجتماعياً ويعتبرها البعض واحدة منأقوي القوى الاجتماعية تأثيراً في التاريخ العربي ، فتقليدياً ينظر للقبائل على إنها العروى التي تَجمع الأمةَسويا[2].

لكل مجتمع وحدة بناء أساسية (نواة) قد تكون القرية كما في المجتمعات الزراعية، أو المؤسسات كما هو الحالفي المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية، وبالنسبة لليمن فإن نواة وجوهر المجتمع اليمني هي " القبيلة ".

إن التاريخ لم يعرف نظاماً قبلياً وعشائرياً مستقراً مثلما عرفه في اليمن منذ القرن الرابع عشر قبل ميلاد السيدالمسيح، عندما قامت مملكة "معين".

إن الأطروحات القائلة بأن القبيلة هي مصدر عدم استقرار اليمن غيرصحيحة. فالسجل التاريخي يثبت لنا أن أكثر أنواع النظم استقراراً التي شهدها اليمن، هي تلك القائمة علىأسس قبلية متناغمة. وكون القبيلة شكل بدائي من أشكال السلطة الإجتماعية، لا ينتقص أبداً من قدرتها علىفرض الأمن والاستقرار.

هناك أخطاء عديدة شائعة في الدوائر المهتمة بشئون اليمن وتاريخه. منها ما يقول بأن " القبيلة " هي مصدر رئيسي للتناحر والصراع الدائرة رحاه الآن في اليمن[3].

أولا: القبيلة كتنظيم سياسي واجتماعي.

---

[1] **نظام الحكم في الجمهورية اليمنية**، مرجع نفسه.

[2] فضل على أحمد أبو غانم، **البنية القبلية في اليمن: بين الأستمرارية والتغير**، دار الحكمة اليمنية ، صنعاء ، 1991

[3] ElhamManea:**La Tribu et l'Etat au Yémen**, in MondherKilani (ed.): *"Islam et Changement Social"*. (Lausanne: Editions Payot, 1998), pp. 205-218.

القبيلة هي التجمع الإنساني أو مجموعة من الناس يؤمنون وينظرون لأنفسهم كأعضاء في هذا التجمع ". طبقاً لوجود بعض المؤشرات والعوامل التي تدل على ارتباط مصيرهم المشترك مثل الدين، اللغة، العرقية، الثقافة ... الخ من العوامل التي تربط بين المجموعات الإنسانية، كما ذهب صامويل هانتنجتون[1]

في حالة اليمن، فإن القبيلةَ هناك جزء من الدولة (وإن كانت أكبر تنظيم فيها) وأصلها التاريخي يعود لعصر الدول اليمنية القديمة (معين وسبأ ومأرب وغيرها من الممالك اليمينة القديمة) حينما كانت القبائل هي " نواة " الدولة. أو ما عرف في تاريخ اليمن بـ " دولة القبيلة السائدة "[2]" والتي تعني " فرض قبيلة قويةلسيطرتها وهيمنتها على القبائل المجاورة والمحيطة بها في أطار كيان سياسي مركزي " ، واليوم تتعايشالقبائل سلمياً إلي جانب الدولة اليمنيةَ، بل وتشارك أيضاً في عملية اتخاذ القرار، وتقوم الكثير من القبائل بدورمشابه لما تقوم به منظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية في الدولة الغربية [3]، الحقيقة فإن النظام الاجتماعي والسياسي اليمني يمكننا توصيفه بالمفككLoosenessوالمعقدOverlappingفي ذات الوقت.

إن الحقيقةَ الاجتماعيةَ لليمن هي إنه لا يمكن وصفه أو تصنيفه تحتأي شكل من أشكال النظم الاجتماعية التقليدية المعروفة في علم الاجتماع الحديث، التي لا تستطيعتفكيك وتحليل بنية المجتمع اليمني. فكل أشكاله وسماته السياسية والاجتماعية متداخلة بصورة وظيفية،وذلك بسبب عدم إمكانية التمايز والتفريق بين الطبقات الاجتماعيةَ، بالرغم من تنوع الخريطة القبليةوتعدديتها وكذلك تمايزه عن بقية المجتمعات، خاصة في جوانب مثل الحراك الاجتماعي والتمايزوالصراع الطبقي[4].

ثانيا: اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع.

---

[1]Samuel Huntington: **The Clash of Civilizations and Remaking of World Order**. (New York: Simon & Schuster, 1996)

[2] Abd Al-Karim Al-Iryani: **Role of the State in a Traditional Society**. Available at: http://www.al-bab.com/yemen/gov/iryani1.htm

Mohammed M. Al-Thahery: **The Political Role of Yemeni Tribes**. **Yemen Times**,Available at: http://yementimes.com/article.shtml?i=1131&p=local&a=4

[3]B. R. Pridham (ed.): **Contemporary Yemen**: **Politics and Historical Background**.(London: Croom Helm, 1984). Elham M. Manea: "La Tribu et l'Etat au Yémen", in MondherKilani (ed.): "Islam et Changement Social".(Lausanne: Editions Payot, 1998), pp 205-218. Abd Al-Karim Al-Iryani: "Role of the State in A Traditional Society". Availableat: http://www.al-bab.com/yemen/gov/iryani1.htm

[4]ميخائيل أ. رودينوف، **عادات وتقاليد حضرموت الغربية**، ترجمة على صالح الخلاقي ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،عدن ، 2003 ص 54

قوة الدولة، وفقاً لأراءجويل مجدال (Joël Magdal)، تقاس بمدى قدرة الدولة وهيمنتها على نماذج السيطرةالاجتماعية. والتي تعني فى هذا السياق التحكم في منح الضروريات المعيشية لحياة الناس، وتشكيلقيمهم، وتوجيه سلوكهم وترشيدهم[1].

فالدولة تكون قوية حينما تكون أنماط السيطرة الاجتماعية موحدة، وخاضعة لها، وحين تملك هذه الدولة إمكانات تخطيطية، وقدرة على صنع السياسة وتنفيذها وفرضها على مختلف فئات المجتمع. أما فى حالة تجزؤ هذه السيطرة وخضوعها لقوى وتنظيمات مجتمعية عديدة (كالجماعات العرقية والقبلية، الزعامات الدينية، القيادات المحلية، النقابات، الشركات وملاك الأراضي وغيرهم)، فإن هذه الدولة قد عرض"مجدال" تصوره لتحديد علاقة الدولة بالمجتمع، وفقاً لمعيارى القوة والضعف في أنماطأربعة، هي:

1 -دولة قوية ومجتمع قوى، وهو نموذج غير قائم في الوقت الحاضر.

2 -دولة قوية ومجتمع ضعيف، وينطبق هذا النموذج على كل من فرنسا وإسرائيل

3 -دولة ضعيفة ومجتمع قوى، وهى النموذج المتشتت، وتنطبق على حالة سيراليون واليمن.

4 -دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، وتتمثل في النموذج الفوضوي، وتعتبر الصين [2]،سياسياً، تشبه البنية الهيكلية للقبيلة بنية الدولة تماماً ، فهي القبيلة مؤسسة عسكرية واقتصادية وسياسيةواجتماعية في آن واحد. ويري الدكتور محمد الظاهري، أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء، أنالقبيلة في المجتمع اليمني تشبه الدولة من عدة نواحي مثل:

- أن شيوخ القبائل يتصرفون باعتبارهم زعماء أو رؤساء لقبائلهم، ومن المفترض أنهم موجودون لتمثيل مصالحقبائلهم الخاصة وحماية حقوقها.
- هناك مصلحة عامة بين رجال القبيلة هي التي تجمع بينهم وتوحدهم الشيوخ والأفراد.
- أن القبائل أحيانا، مثل الدول، تتحالف مع بعض القبائل الأخرى لأسباب سياسية واقتصادية وغيرها.
- أن أراضي القبيلة والمناطق المأهولة التابعة لها يتم ترسيم حدودها، بينها وبين القبائل المجاورة.
- وجود ثقافة وقيم عسكرية ورجال عسكريين خاضعين بالولاء للقبيلة[3].

---

[1]Joel Migdal:**Strong Societies and Weaken States**: **State–Society Relations and State Capabilities in the Third World**, Princeton: Princeton University Press, 1988, p 42

[2].op, cit, pp. 35-39.

[3]Mohammed M. Al-Thahery: **The Political Role of Yemeni Tribes**. Yemen Times, Available at: http://yementimes.com/article.shtml?i=1131&p=local&a=4

التجربة السياسية اليمنية لها خصائصها الفريدة التي تميزها عن باقي النظم السياسية الإقليمية ، حيث تعتمد هذه التجربة على إضفاء صبغة سياسية على التوازن الاجتماعي القائم في البلاد، واتسامهابالأسلوب العصري والقبلي في ذات الوقت، حيث تم الربط بين الأحزاب السياسية والقبيلة، وظهر مايعرف يمنياً بـ " حزب القبيلة " وهو المفهوم الذي بزغ عندما تم " قبلنة الأحزاب وحزبنة أو تسييس القبائل".

وكما تدلنا الخبرة التاريخية والسياسية لليمن، فإن شرعية وقوة القبائل اليمنية ونفوذهاالسياسي المتزايد تنبثق من عدمشرعية النخب الحاكمة وعجزها عن تلبية احتياجات الشعب اليمنيوفشلها في تحقيق أي انجاز ، وهذا سبب مجادلتنا بأن القبائل كانت نعمة على أهل اليمن ففي دولةحديثةكان البديل لسقوط الحكومات أو عجزها هو الفوضي وهو ما لم يحدث في تاريخ اليمن،وربماكان وجود القبائل هو السبب.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على دول الجوار الإقليمي والدولي.

تشكل الجمهورية اليمنية بالإضافة لدول مجلس التعاون الخليجي الست م أُيعرف بـ"شبه الجزيرة العربية" وتعد اليمن بمثابة البوابة الجنوبية الغربية لهذا الإقليم الممتد، فيُ حينُ تعد دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة العمق الإستراتيجي لليمن والضامن للاستقرار والاستمرار الاقتصادي، حيث تباينت رؤيةكلا الطرفين لبعضهم البعض، ففي الوقت الذي ينظر فيه الخليجيون لليمن منذ ستينيات القرن الماضي على أن هذا البلد يمثل تهديد استراتيجي ينبغي الحذر منه والتصدي لمخاطره المباشرة وغير المباشرة، فإن اليمنيين يرون في دول مجلس التعاون الخليجي ضامن للبقاء والاستمرار الاقتصادي للبلاد من خلال فتح أسواق العمل الخليجية لليمنيين، أو من خلال تقديم المساعدات والقروض الميسر ة يرجع تعرقل مسيرة التحول الديمقراطي في اليمن إلي البنية الاجتماعية القبائلية والسياسية التسلطية من جانب،وغياب الثقافة الديمقراطية من جانب آخر، وتردي الأوضاع التنموية والسياسية والاقتصادية وأجواء الاضطراب الداخلي واحتمالية انتقال هذه الإضطرابات إلي دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ثالثة، هو الأمر الذي جعل منه مصدر تهديد جوهري لدول مجلس التعاون الخليجي مما جعلها تتدخل لحل الأزمة اليمنية واعتمادها على استخدام الأداة العسكرية من خلال التحالف الذي بادرت به المملكة العربية السعوديةومن ثم شن عاصفة الحزم ضد المليشيات الحوثية المدعومة من إيران ومن أتباع نظام المخلوع على عبد الله صالح من جهة، والنظرفي استخدام أدوات دبلوماسية من خلال تحالفها مع الرئيس المخلوع على عبد الله صالح من جهةأخرى، ثم مقتل علىعبد الله صالح في الرابع من ديسمبر لسنة 2017لتأخذ الأزمة اليمنية منعطف جديد، فالبلاد لا تزال تمر حاليا بحالة من الاحتقان السياسي الذي يشكل عائقا كبيرا يحد من آفاق النمو الاقتصادي والاجتماعي فيه. وبعد عشر سنوات من الصراع بين النظام والمعارضة ضمن ما يسمى "الربيع العربي" توصلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق يُهيِّئ لانتقال سلمي للسلطة بموجب

المبادرة الخليجية التي وقَّعتها أحزاب المعارضة مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم تحت إشراف خليجي ودولي في العاصمة السعودية الرياض في 23تشرين الثاني نوفمبر.

تسعى الدراسة لتناول جذور وأسباب وتطورات الأزمة اليمنية، كما تركز على الموقف الخليجي من الأزمة، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي. ثم طرح الرؤى والمآلات للوصول إلى يمن آمن.

الفرع الأول: الأزمة اليمنية: الجذور والأسباب والتطورات

لا يستطيع أي باحث أو سياسي قراءة مشهد التاريخ السياسي اليمني بشكل دقيق؛ لوجود الكثير من الأسباب، منها أن النظام السائد في المجتمع اليمني يعد قبليًا حتى بعد قيام الثورة في 26 من سبتمبر 1962، بالإضافة إلى السلاح المنتشر في عموم اليمن الذي أوجد نوعًا من الاكتفاء الأمني لهذه القبائل بعيداً عن مؤسسات الدولة، كما أن بعض الأحزاب والقبائل تتوجه بولائها للخارج؛ مما أثر فى شكل المشهد السياسي باليمن.

ولذلك فإن الأزمات متلاحقة، ما أن تنتهي أزمة حتى تتبعها الأخرى، فعلى مدى التاريخ لم تكن اليمن خالية من الصراع السياسي منذ الثورة ضد المملكة المتوكلية اليمنية شمال اليمن عام 1962، قامت خلالها حرب أهلية بين الموالين للمملكة المتوكلية والموالين للجمهورية العربية اليمنية، واستمرت الحرب ثماني سنوات(1962-1970)، وقد سيطرت الفصائل الجمهورية على الحكم في نهاية الحرب، وانتهت المملكة وقامت الجمهورية العربية، وكذلك بعد انتهاء الاحتلال الإنجليزي في الجنوب عام 1963 وتكوين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كانت الاغتيالات للحكام في الشمال والجنوب والصراع السياسي المسلح في كل المناطق لسنوات طويلة في اليمن بأكملها.

ثم أتت الوحدة اليمنية عام 1990 بين الشمال والجنوب، وتم إعلان الوحدة رسميًا فى 22 مايو 1990، وأصبح علي عبدالله صالح رئيساً للبلاد وعلي سالم البيض نائبًا لرئيس الجمهورية اليمنية، وقامت الوحدة السياسية قبل دمج المؤسسات العسكرية والاقتصادية، وقبل فرض نظام أي من الدولتين رؤيته على الآخر.

ازداد التوتر والاحتقان بين مدرستين مختلفتين طيلة ثلاث سنوات انتهت بحرب صيف 1994 بما يسمى حرب الانفصال بين الشمال والجنوب، انتهت باستقرار الوحدة اليمنية لعقدين كاملين تخللهما الكثير من الممارسات السياسية والدستورية على مستوى الوطن بأكمله بأسلوب علي عبد الله صالح، الذي تعود على إدارة الخداع والمؤامرات في علاقاته مع كل القوى السياسية والاجتماعية، وكان هو الرابح من صراعه معها[1].

[1] مطهر محمد الريدة،**اليمن وصراع البقاء، قراءة إعلامية في الأزمة اليمنية الحديثة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2018 على الساعة 00:55 نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.arabmediasociety.com/%D8%

تنقسم أسباب الأزمة اليمنية إلى أسباب داخلية، من عدم الرضا على ممارسات النظام السياسية، وتردى الأوضاع الإقتصادية، والطبيعة القبلية والسكانية للمجتمع اليمن، كما تنقسم إلى أسباب إقليمية، حيث تقع اليمن على لليمن من جهة، وتجاوره مع منطقة الخليجطرف النظام الإقليمي الخليجي ، فموقع اليمن الإستراتيجي الحيوي العربي من جهة ثانية، وتدهور الأوضاع الداخلية من جهة ثالثة، يجعل الأزمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثرمباشرة في الأوضاع في الجوار الخليجي ،والعكس صحيح. فقد أثرت حربي الخليج ،الأولى والثانية ،على الأوضاع الأمنية والاقتصادية في اليمن.

أولا: الأسباب الداخلية للأزمة اليمنية.

لقد تفاقمت في اليمن مرحلة جديدة من الأزمة لم تقتصر على طرفي النظام السياسي المتمثل في (السلطة والمعارضة) بل أصبحت أزمة مجتمعية شاملة ومركبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، أنتجتها تراكمات سلبية أظهرت افتقار النظام السياسي بطرفيه (السلطة والمعارضة) إلى عدم القدرة على الأخذ بجوهر مبادئ وأهداف النموذج الديمقراطي، وانتشار ظاهرة الفساد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتدني مستوى الدخل القومي وانخفاض معدلات التنمية، وتفاقم وتيرة الكراهية والخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد .وتركز الدراسة على أهم الأسباب الداخلية للأزمة كالتالى:

1- الأسباب السياسية :انطلقت ثورة الشباب اليمني في الحادي عشر من فبراير لعام 2011فلقد كرس هذا اليوم خطأ فاصلا بين منظومتين للقوى السياسية والقبلية والعسكرية والمالية في اليمن؛ تمثلت الأولى في المجموعة التابعة للسلطة تحت قيادة الرئيس على عبدالله صالح، في حين مثلت المنظومة الثانية مجموعة القوى التي كانت خارج مظلة السلطة .حيث كان الصراع سياسي وليس طائفي، بين شرعيتين، الأولى منتخبة والتي تمثل السلطة الحاكمة في هذا التوقيت،والأخرى الشرعية الشعبية الثورية، والتي سرعان ما تبلورت لشرعية سياسية ، تموضع الانقسام السياسي في العاصمة صنعاء بثقل كبير عن باقي محافظات اليمن، حيث تجمعت المعارضة في شارع الستين وأطلقت على هذه الساحة بـ "ساحة التغيير "في الوقت الذي احتشد التيار المؤيد للسلطة في " ميدان السبعين" والقريب من دار الرئاسة اليمنية .لقد انبثقت أحداث جديدة بعد المبادرة الخليجية ال ـ23نوفمبر 2011لتؤسس للمرحلة الإنتقالية وتنسيق الحوار الوطني، حيث لم تكن سوى مهدأ للانقسامات في الشارع اليمني والتي وصل تأثيرها للمؤسسة العسكرية اليمنية. هذا و في الخامس والعشرين من فبراير 2012قد انتقلت السلطة للرئيس عبد ربه منصور هادي، لينتهي بذلك حكم على عبد الله صالح بشكل رسميوبعد أن خرجت البلاد من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على أطر النظرية

التي من المفترض أن تؤسس للبناء السياسي والدستوري، أخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة .اقتحم الحوثيون مدينة دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن، في الأول من أغسطس لعام 2013 ملمأسفر عن سقوط عشرات القتلى في مواجهات عنيفة. توالت المعارك العنيفة حتي سيطر الحوثيون على محافظة عمران شمال اليمن، في التاسع من يوليو لعام 2014بعد قتال أدى لنزوح آلاف اليمنيين ، وفي عشرين سبتمبر 2014سيطر الحوثيون على معظم أجزاء العاصمة صنعاء، كما سيطروا على مقر رئاسة الوزراء ووزارة الإعلام والتلفزيون الرسمي . مما جعل السلطات اليمنية تقوم بفرض حظر التجوال شمالي صنعاء في ظل تصاعد وتيرة الاشتباكات بين المسلحين الحوثيين وقوات الجيش والشرطة اليمنية. ووقع اتفاق مصالحة بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الاعتصامات وتشكيل حكومة وفاق وطني وخفض أسعار الوقود، ولكن ظل الصراع قائم، وتظاهر عشرات الآلاف من الحوثيين في العاصمة صنعاء،في 26سبتمبر 2014فيما سموه جمعة النصر ،وتوج ذلك بسقوط العاصمة صنعاء[1].

2- الأسباب الاقتصادية:

يعد ضعف الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرصالمتاحة للعمل، وانخفاض مستوى التنمية، والخلل في توزيع الثروة، من المسببات التي جعلت الأوضاع الداخليةاليمن على حافة الهاوية وكانت بوادر أزمات اقتصادية. حيث رأى البعض أن تزايد عدد السكان، مع وجود خلل فيالتوزيع الهرمي للسكان، كان مرتبط بضعف مستوى الأداء الإقتصادي العام، مع وجود نسبة بطالة تتجاوز 35بالمئة من إجمالى القوة البشرية في اليمن ، فارتفاع معدل النمو السكاني بصورة تؤدي لتزايد نسبة من هم في سن العمل ، مع عدم توافر فرص توظيف وعمالة لهم سيؤدي لحدوث خلل توازني، ينبثق عنه معوقات اقتصادية تعوق عمليةالتنمية والاستقرار، لم تكن الأزمة الاقتصادية في اليمن وليدة للتدهور الأمني والاضطرابات السياسية بعد ثورة الحادي عشر من فبرايرلعام 2011 بل ترجع جذورها للقرن الماضي وبالتحديد في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك بسبب حربالخليج، وتداعيتها التي لم تجد حلول حتى الآن، ربما حصل انفراج بسيط بين الأعوام 2000و2004بسبب تحويلات بعد عام بسببالمغتربين بالإضافة لأسعار النفط، ولكن تداعيات الأزمة ما زالت تتضاعف عام التضخم والبطالة، حيث ترتفع نسبة البطالة بدرجة كبيرة لعدة أسباب منها: انخفاض معدل النمو في

[1] عبدالله الفقيه، **علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون وتطورات ما بعد الانتفاضة العربية** ، الكويت :مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2015، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 07/ 2017 على الساعة 11:32، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2124&ltemid=

القطاع الحكومي والقطاعالخاص، واعتماد الاقتصاد على النفط، في الوقت الذي لا يرتبط فيه الخريجين باحتياجات سوق العمل[1].

3- الأسباب الاجتماعية: إن المتأمل في البنيان المجتمعي لليمن، يرى أن المجتمع اليمني يتسم بالطبيعة الخشنة، والنمط القبلي المحافظ،للحراك الاجتماعي والفعلبصورة تكون فيها القبيلة مصدرا للتوعية ومركزا لإصدار وتلقي الأوامر، وبالتالي مصير الجمعي المشترك، بدًلا من مؤسسات الدولة أو القانون ، فالقبائل في اليمن مصدر رئيسي للسلطة والنفوذ، كذلكتتمثل أهم سمات المجتمع اليمني في تضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وهو ما يجعل الدولةتعاني مشاكل اجتماعية_سياسية تعوق عملية التنمية والتكامل القومي ، حيثُ تعد نسبة الشباب التي تتراوح بين 15-45سنةمن إجمالي عدد السكان، بحسب تعداد للسكان في عام 2006 تزيد على 20بالمئة من إجمالي عدد سكان اليمن، وانعكس ذلك في ثورة الشباب اليم ن11فبراير2011، قوة محلية داخل المجتمع اليمني من خلال تبني الشيخ الوادعي للنهجكذلك أصبحت السلفية، المدعومة سعوديالسلفي ونشره، والشيخ الوادعي هو زيدي اعتنق السلفية وأسس مدرسة لها أطلق عليها " دار الحديث "في قرية دمج .في الوقت نفسه، اعتبر الزيديونأن نشر المذهب السلفي ما هو إلا محاولة لإضعاف التأثير الزيدي الاجتماعي والسياسي، فقاموا بتأسيس جمعية "الشباب المؤمن"حيث أدى ارتفاع التوتر بين الطائفتين الدينيتين، بالإضافة لعوامل محلية وإقليمية، إلى صراع عسكري عام 2004بين القوات الحكومية وبين مجموعة من الزيدين تحت قيادة حسين الحوثي والذيُ قتل وخلفه أخوه عبد الملك الحوثي. ثم نمى التمرد الحوثي، إلا أن تدخلت قطر 2007ولكن باءت محاولتها بالفشل، حتى وسع الحوثيون تمردهم داخل الأراضي السعودية في 2009 ، حيث ساعدت كً لا من فرنساوالولايات المتحدة الأمريكيةِ المملكة العربية السعودية، وزودتها بأقمار صناعية في مواجهة متمردي الحوثي، حيثتوسطت قطر مرة ثانية لوقف إطلاق النار في 2010وتوالت الأحداث حتى تم الإنقلاب الحوثي على الرئيس هادي وتفاقمت الأزمة منذ نهاية سبتمبر 2014[2]

ثانيا: الأسباب الإقليمية للأزمة اليمنية

تقع اليمن بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة ونفوذ ممتد، فمن ناحية نجد المملكة العربية السعودية، والتي تتزعم العالم الإسلامي لاُ سني بحكم خصائصها الدينية، حيث تشترك مع اليمن بخط حدودي يصل طوله 2000 كلم، وعلى الجهة الأخرى إيران متزعمة المذهب الشيعي، حيث لا تشترك مع اليمن في حدود جغرافية إلا أن لهالطائفية الصراع اليمني ، لذا فإن طرفي الصراع في اليمن،عد سببنفوذ واضح في منطقة الخليج، وبالتالي فإن ذلكالحوثيون ونظام عبد ربه منصور هادي بالرغم أن الصراع قد دار بينهم في الأساس على مكاسب سياسية، إلا أنه

[1] أحمد محمد أبو زيد، **معضلة الأمن اليمني_ الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات**، بيروت، مركز دراساتالوحدة العربية :مجلة المستقبل العربي ،العدد 414، أغسطس 2013

[2] فارس بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن**، المركز العربي للأبحاث ودراسةالسياسات، الدوحة، أكتوبر2011

وبطبيعة البنيان لاُ سكاني حيث تتكون اليمن من 30%من الشيعة الزيدية ،يقابلهم 70%سنة ،ومحاولة اجتذاب كل طرف منهم أنصار له على اختلاف طائفي، ساهم في ترسيخ الطائفية على الصراع في اليمن.

وتوضح الدراسة محورينهامين كأسباب إقليمية للأزمة اليمنية كالتالي[1] :

الجذور الإقليمية لأزمات اليمن : تتمحور جذور الصراع الإقليمي حول محورين هامين في الإطار الإقليمي لليمن : المحور الأول يتمثل في صراع الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية من ناحية، وما يدور حوله من اتهامات متبادلة بين الطرفين، في صورةانتهاك إحدى الدولتين للسيادة الوطنية للدولة الأخرى. بينما يتمثل المحور الثاني في الصراع اليمني – الإريتري علىجزر حنيش الكبرى، هذا بالإضافة إلى جانب بعض المشاكل الأخرى المتنوعة، كالتهديد الديمغرافي الذي يمثله اليمنللمملكة العربية السعودية، واتهام المملكة لليمن باحتوائها للجماعات الإرهابية وتسهيل عبور بعض هذه الجماعات إلىداخل دول مجلس التعاون الخليجي عبر دول الجوار الحدو ديتي كالمملكة العربية السعودية وُ عمان، بالإضافة لمواقفوتوجهات السياسة الخارجية للرئيس علي عبد الله صالح، ينظر إليها أعضاء مجلس التعاون الخليجي على أنها تهدد مصالحها وقيمها المجتمعية، بصورة تؤدي إلى توتر العلاقات مع اليمن، مثلعدائيسلوكا حدث خلال حرب الخليج الثانية 1990/1991.

الربيع العربي والنفوذ الخارجي في اليمن : تعد ثورات الربيع العربي والتي بدأت من تونس ومصر ثم تأثرت بها بعض الدول العربية الأخرى، من الظواهرفيالمؤثرة في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة. وقد تغيرت على إثرها توازن القوى، وظهرت أشكال أخرى للصراعالشرق الأوسط. حيث تمت بسلمية في بعض الدول كمصر وتونس، في الوقت التي تحولت فيه لثورات عنيفة كما في ليبيا وسوريا، كذلك تأثرت منطقة شبه الجزيرة العربية بانتفاضة الربيع العربي، فتم قمعها في البحرين، في الوقتالذي ساندت فيه دول مجلس التعاون الخليج انتفاضة الشباب اليمني، وتنحي على عبد الله صالح، وإسناد الأمر إلىنائبه عبد ربه منصور هادي.

تطور المشهد اليمني، فاعتبار الدعم السعودي لنظام الرئيس عبد ربه منصور هادي كمعطى سياسي في الأساس،حيث أن الرئيس عبد ربه هادي وصل إلى الرئاسة بناءا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، كما أن احتلالالحوثيين للعاصمة صنعاء وفرض اتفاق السلم والشراكة الوطنية بمثابة انهيار لمبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأنالأزمة اليمنية، إلا أن ظهور إيران في المشهد اليمني جعل المشهد اليمني يكتسب صبغة دينية طائفية ، على الرغم من فييعوقذلك، ينفى الحوثيون أي علاقة بينهم وبين إيران. إلا أن سلطات الطيران الإيرانية 28فبراير 2015مذكرة تفاهم مع الحوثيين يتم بموجبها تسهيل النقل الجوي بين البلدينلا يخلو من التوظيف السياسي والاقتصادي لصالح القوتين ياشيعة ياسنة إن

[1] موقع التغيير اليمني، **تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2019 على الساعة 12:44، على الساعة 01:44، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.altagheer.com/art33242.html

النظر إلى الصراع باعتباره صرا ع الإقليميتين اللتان تتنازعان على النفوذ على المنطقة إيران والمملكة العربية السعودية، يجعل فرصة اليمنيين ضعيفة في ترسيخ نظام سياسي واقتصادي جديد مستقل ولا يقوم على المنح والمساعدات والقروض الخارجية التي تجعلهتابع لإحدى القوتين[1].

الفرع الثاني: تطور الموقف الإقليمي والدولي من الأزمة اليمنية وأبعاده.

لم تكن اليمن يوماً في معزل عن التأثر والتأثير في محيطها الجغرافي، فقد أدى موقعها الإستراتيجي دوراً بارزاً في تطوّرها السياسي الداخلي، وحكم علاقاتها بدول الجوار وبالقوى الدولية الكبر ى، كما مثل الموقع أحد الأسباب التي أدت لأن تكون البلاد ساحة للصراعات الدولية وتصفية الحسابات الإقليمية، والمجال الحيوّي لحروب الهيمنة وصراع المصالح والنفوذ والاستقطاب في المنطقة والعا لم.

أولا: الموقف الإقليمي من الأزمة اليمنية:

منذ أن فرضت المبادرة الخليجية في الثالث من نيسان 2011 لتهدئة الثوار الشباب،ولترتيب نظام نقل السلطة في البلاد، والتي انتهت بالانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير 2012 ووصول عبد ربه هادي منصور رئيساً انتقالياً،انتظر الجميع من الحكم الجديد تحديد المستقبل اليمني والمرحلة انتقالية، لكن الصراع والتخلف ظل سيدالمرحلة الانتقالية، وصواً إلى اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذيُ وقع في 21 أيلول /سبتمبر 2014 لتسوية الأزمة بين الحوثيين والسلطات والمكونات السياسيةلقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي على الإمساك بورقة المبادرة بين النظام اليمني والثورة منذ اليوم الأوللها، وذلك بحكم الرابطة التاريخية والسياسية والجغرافية، وبحكم كون اليمن خاصرة الجزيرة العربية، ومن شأنأي اضطراب أو قلق فيه أن ينتقل أثره إلى دول المجلس، أو علي الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها. لذلك، حرصت القوى الكبرى على التأكيد على دور مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع المجريات الثورة وتسوية الأزمة اليمنية،فقد سمح ذلك لدول المجلس بتسجيل نقاط إيجابية بإطالة الفعل الثوري وتبطئته، والاستفادة لأقص ي مدي منالحالة اليمنية في تأكيد استقرار شرعيتها في الداخل، وفي محاولة توازن واستقرار التفاعلات اليمنية الداخلية على نحو يضمن حفظ التوازنات في أي تغيير مقبل، ولا يؤدي إلي تغييرات جذرية تحدث اضطرابات بمنطقة الخليج .فكانت

[1]Mohammed Jamih, **Yemen After the Fall of Sanaa**, (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies,2014.

التطورات على نحو سريع بعد سقوط صنعاء في أيدي الحوثيين 21سبتمبر 2014 فاجتمع الفرقاء السياسيون في صنعاء بحضور الرئيس عبد ربه منصور هادي والمبعوث الدولي جمال بنُ عمر، ووقعوا " اتفاق السلم والشراكة الوطنيةّ"وقد بارك مجلس التعاون الخليجي هذا الاتفاق، والتوقيع على هذا الإتفاق يوحي إما بالخديعةمن المجلس أو بالإقرار بواقع سيطرة الحوثيين على مفاصل اليمن، وبذلك دفن المبادرة الخليجية. ولكن بعد تطورالأمر تباينت وجهات نظر بعض دول المجلس، وخاصة المملكة العربية السعودية، وتراجعت في رضاها على الاتفاق إلىالتعبير عن رفض تغيير الواقع السياسي عن طريق تغيير الوقائع على الأرض[1].

جاء الإعلان الدستوري الذي أصدره الحوثيون في فبراير 2015والذي جعلهم مناط السلطة، ليؤكد اكتمال الإنقلاب الحوثي على إنتفاضة الشباب في 2011ولقد تضمن الإعلان حل مجلس النواب، وتشكيل مجلس وطنيبديل من 551عضوًا ينتخب مجلس رئاسي من خمسة أعضاء لإدارة البلاد وذلك تحت رقابة "اللجنة الثورية العليا " لمدة عامين انتقاليين، يتنفذ خلالهما ما أسفر عنه مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية. ولكن في الحادي والعشرين من نفس الشهر، نجح عبد ربه منصور هادي، والذي كان قد تقدم باستقالته، في كسر طوقالإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، ووصل إلى عدن ليعلن عن إلغاء كل ما أقدم عليه الحوثيون. ولاقتقراراته قبول عربي ودولي ودعاه الرئيس المصري لحضور قمة شرم الشيخ، وحضر هادي القمة واستنجد بمجلسالتعاون الخليجي من التدخل عسكريا لحماية بلاده من بطش الحوثيين، وكانت عاصفة الحزم هي الرد.

أعلنت المملكة العربية السعودية فجر يوم 26مارس 2015انطلاق عمليات "عاصفة الحزم "ضد معاقل الحوثيين في اليمن، منِ قَ بل تحالف عربي يضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناءُ عمان، بالإضافة لمصر والسودانوالمغرب والأردن؛ وذلك لإجبار الحوثيين على الإنسحاب من المدن التي سيطروا عليها، وتسليم الأسلحة التي استولواعليها من مخازن الجيش اليمني، في الوقت التي أيدت فيه الولايات المتحدة الأمريك يةّ"عاصفة الحزم" حيث اكتسبتشرعية دولية بالقرار رقم 2216 الصادر من مجلس الأمن في 14أبريل2015وفي الحادي والعشرين من أبريل لعام 2015أعلنت قيادة قوات التحالف عن إيقاف عاصفة الحزم بعد تحقيقها للأهداف التي انطلقت من أجله ا وتوقف العمليات لم يكن يعني السكوت على أي تحركات حوثية تؤدي لتغيير ميزان القوى أو تعديله، بدليل استمرارالضربات الجوية لأهداف حوثية بعد إعلان وقف العملية ، ثم استكملت الضربات الجوية ثانية، مع المضي قدما في تحالفات جديدة

[1] على أحمد الديلمي، **علاقات التكامل بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي وأثرها على الأمن الإقليمي: دراسة في ضوء الإقليمية الجديدة** ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

أبرزها تحالفها مع الرئيس المخلوع على عبد الله صالح ودعمها له في تضييق الخناق على الحوثيينإلى أن لقى مصرعه في الرابع من ديسمبر لسنه 2017على أيدي مليشيات الحوثي[1].

ثانيا: موقف المجتمع الدولي من الأزمة اليمنية.

يشير مفهوم المجتمع الدولي إلى مجموعة الدول التي تقرر العمل معا في إطار تشاركي، أو بمعنى آخر فهي الدول ذات السيادة والاعتراف الدولي التي تشارك في صنع القرار العالمي، وقد يساهم المجتمع الدولي في حدوث نتائج إيجابية أو سلبية على الدول المختلفة، وفي حالة اليمن يمكننا أن نشير إلى ثلاث دول ساهمت بشكل رئيسي في تطور الوضع الداخلي باليمن وهي: السعودية–الولايات المتحدة الأمريكية–إيران، بالإضافة إلى الدول يوجد المنظمات الدولية التي لعبت دورا هاما في الأحداث، وسنأتي على ذكر كلا منها على حدة[2].

1– الدول المؤثرة:

ساهمت الدول بأشكال عدة داخل اليمن مثل: التدخل المباشر، وتجارة السلاح، الدعم المادي والمعنوي.

التدخل المباشر: فقد شنت المملكة العربية السعودية الحملة الحربية على اليمن من أجل إعادة تثبيت قواعد حكم عبد ربه منصور هادي، وعلى الرغم من أن ذلك هو الهدف الظاهري لكن السيطرة على اليمن الجار الجنوبي للمملكة هو الهدف الفعلي، فعلى مدار عقود ومنذ الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن بين الشمال والجنوب والسعودية تحرص على دعم الجزء الجنوبي على الشمالي على الرغم من تركيبه الزيدي الشيعي، كما عارضت الانتخابات الديمقراطية باليمن وعارضت الوحدة بين شقي اليمن الشمالي والجنوبي [3]، ولقد حظيت السعودية بدعم لوجيستي ومخابراتي من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أناء قيادتها لعمليات عاصفة الحزم وعملية إعادة الأمل، كما شنت السعودية هجمات جوية على الحوثيين وأغلقت المجال الجوي فعرقلت تقديم المساعدات داخل اليمن، وساهمت في حدوث تضخم حيث ارتفعت أسعار الغذاء والوقود بشكل كبير مما تسبب في تأزم الأوضاع الداخلية.[4]

ويمكن ذكر الولايات المتحدة ذات السياسات المتناقضة؛ فعلى الرغم من استمرارها في تقديم الدعم لبعثة سلام الأمم المتحدة والتي ترمي إلى الإصلاح بين الفصائل المتنازعة باليمن، إلا أنها قامت بشن هجمات جوية في إطار حملات

---

[1] عبد الكريم العواضي، **قراءة في الأزمة الاقتصادية في اليمن .. الأسباب والحلول** ، جريدة أخبار الساعة، تم تصفح هذا الموقع في 22/ 04/ 2019 على الساعة 13:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://m.hournews.net/news-32836.htm

[2] مايكل روكارد، **ما هو المجتمع الدولي؟**Project Syndicate، 30مايو 2013، https://goo.gl/BiQ6Ah

[3] شيلا كارابيكو، **الوضع الحالي وتطورات الحرب في اليمن** ، ترجمة: أسامة إسبر، ديسمبر ، تم تصفح هذا الموقع في 22/ 09/ 2018 على الساعة 22:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني: https://goo.gl/pWB7C4،6

[4] Alexandre Faite, **The human toll of Yemen's unending war**, Foreign policy, 20 July 2017 : https://goo.gl/TMqWka

مكافحة الإرهاب ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فتسببت في قتل ما يقرب من 400 فرد مدني حتى يناير 2017، غير عابئة بالسياسات الإستراتيجية التي قد تحد من الإرهاب والعنف دون التدخل العسكري [1] وفي 29 يناير 2017؛ قام ترامب بشن ضربات جوية أثارت الجدل حول النفاق الأمريكي؛ بسبب انتقاد الولايات المتحدة لنظام بشار الأسد في استهدافه للمدنيين في حين تحذو حذوه في اليمن، وفي الوقت ذاته صدر قرار بحظر دخول مسلمي اليمن إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي يدعم من موقف الجماعات الإرهابية لجذب مزيدا من المقاتلين ويدحض من السياسات الأمريكية ويشكك في نيتها في القضاء على الإرهاب بالمنطقة [2] والتدخل المباشر في اليمن كان من أكبر العوامل المساهمة على تصعيب الأمور ووضع الجميع أمام معضلة، بداية من عدم مراعاته للمدنيين وصولا لعدم اهتمامه بسرعة البت في حل الصراعات المختلفة.

تجارة السلاح: بدون دعم السعودية من فاعلين آخرين لم تكن لتتمكن من الاستمرار في العمليات العسكرية داخل اليمن، ومن أهم تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم مما تعانيه اليمن من أحداث عنف وإرهاب وانتشار للأوبئة والمجاعات، لم تلفت اليمن انتباه المجتمع الدولي لدرجة تذكر، فحكومة الولايات المتحدة لم تعمل على وقف الدعم اللوجيستي والأسلحة التي يتم ضخها للفصائل المتنازعة، وتجاهلت رصد الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، ولم تحاول التوسط في تسوية سياسية بين الفصائل المتنازعة، حيث تمت صفقات أسلحة بين الولايات المتحدة والسعودية تقدر بنحو 115 مليار دولار منذ إدارة باراك أوباما عام 2009، وهي أكبر صفقات تمت خلال المراحل الرئاسية المختلفة، وساهمت بريطانيا أيضا عن طريق بيعها أسلحة للسعودية تقدر بنحو 3 مليار دولار منذ مارس 2015، وفي أكتوبر 2016 تم انتخاب السعودية لعضويتها في منظمة حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات بدعم من 79% من الأعضاء وعلى الرغم من أن الاقتراع يكون سريا لكن الولايات المتحدة وبريطانيا لم يعترضا على انتخاب السعودية، ومع استمرار ضغوط منظمات حقوق الإنسان؛ تم تخفيض نسبة الأسلحة المقدمة من حكومة أوباما للسعودية في ديسمبر 2016، ويؤكد خبراء عدة على أن إيقاف مد السلاح من بريطانيا وأمريكا كفيل بإيقاف الحملة التي تقودها السعودية داخل اليمن[3].

ونأتي على ذكر إيران التي لعبت دورا رئيسيا أيضا، ففي يناير 2013 تم ضبط سفينة محملة بالأسلحة متجهة من إيران إلى السواحل اليمنية، كما اعترضت القوات الإسرائيلية في مارس 2014 سفينة إيرانية أخرى محملة بالأسلحة

---

[1] The Yemen Peace Project, **America's role in Yemen 2017 and beyond**, a report published by The Yemen Peace Project, Washington, 2017, pp.1-2 : https://goo.gl/D1fLhs

[2] ليسلي فنجاموري، **رأي:تهورترامب بالغارة الفاشلة في اليمن سيجعل ورطة أمريكا بالمنطقة أكبر**، CNN بالعربية، 13 فبراير 2017، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 04/ 2019 على الساعة 17:43 ، نقلا من الموقع الالكتروني: https://goo.gl/ydHVBd

[3] Dokhi Fassihian, Theo Wilson, **End Yemen's Brutal War in 2017**, Freedom House, 12 January 2017: https://goo.gl/ASzCkr

ومتجهة لليمن في عرض البحر الأحمر قبالة السواحل الإريترية، وتقوم إيران بتدريب بعض أفراد الحوثيين داخل معسكرات في إريتريا، كما تعتمد إيران في طريقة عملها على الشبكات الاستخباراتية؛ ففي يوليو 2012 تم ضبط شبكة تجسس إيرانية، وفي سبتمبر 2012 أعلنت الداخلية اليمنية عن ضبط 6 شبكات تجسس إيرانية، وتعمل إيران على دعم إعلاميين وسياسيين معارضين لإجهاض المبادرة الخليجية، ولقد نجحت إيران في تقوية مركز الحوثيين داخل

اليمن وفرض قوات جديدة على أرض الواقع، وفي السيطرة على مناطق مخلفة بالداخل اليمني مثل عدن وتعز وإب[1].

الدعم المادي والفكري: على جانب آخر لعب الإخوان المسلمين بالتعاون مع السعودية دورا في مسار الأحداث باليمن، ففي ظل الحملات المكثفة التي تقودها السعودية بالداخل اليمني باتت جميع الأطراف مهددة بالخطر ومن ضمنهم حزب الإصلاح اليمني الذي يمثل الإخوان المسلمين، لذا فتقديم فروض الولاء والطاعة للملكة العربية السعودية باتت أمرا ملحا عليه لاستكمال مسيرته وإلا سيتم القضاء عليه عن طريق وضعه في مصاف تنظيم القاعدة أو داعش وبالتالي تصنفيه على أنه جماعة إرهابية يجب استهدافها من العمليات الأمريكية والخليجية وخاصة في منطقتي وسط وجنوب اليمن، كما سيتم وضع أعضاء حكومة أحمد بن دغر التابعة للرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي للاختبار التام لقياس مدى ولائهم للسعودية، ولقد دعمت السعودية وقطر ماليا وسياسيا وعسكريا لمدة طويلة حزب الإصلاح باليمن، ويعتبر الدعم مبررا من جانب قطر بسبب تبنيها ودعمها لمنظومة الإخوان المسلمين حول العالم، بينما عندما نأتي على ذكر السعودية فالأمر كان مرتبطا بعدم وجود بديل لهم مما اضطرها لدعمهم طويلا، الأمر الذي يجعل العلاقات السعودية الإمارتية في مهب الريح وعرضة للتخبطات على الدوام، نتيجة للعداء الذي تضمره الإمارات تجاه فصيل الإخوان، والعلاقة بين السعودية وحزب الإصلاح في الوقت الحالي تميل إلى ترجيح الجوانب الدبلوماسية لإدراكهم أن أي تصادم بين الجانبين سيكلفهم الكثير[2].

أما عن إيران فبعض الدراسات تميل لتحجيم العلاقة بين الحوثيين وإيران، بينما أخرى تتبنى العكس، ويعود أصحاب المذهب الأول إلى أن الحوثيين في اليمن ينتمون للطائفة الشيعة الزيدية بينما في إيران فالسائد هو الطائفة الإثنى

[1] **العرب، التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش**، 28 أبريل 2014، العدد: 9542، ص 6، تم تصفح هذا الموقع في 13/ 03/ 2020 على الساعة 12:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2494

[2] لقمان عبد الله، **الأزمة في الميزان اليمني: السعودية لا تزال بحاجة الإخوان**، الأخبار، 6 جوان 2017، تم تصفح هذا الموقع في 05/ 03/ 2019 على الساعة 11:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://m.yehemak.com/iframe-217650-,%D8%A7%D9%84%D8D8%A

عشرية الشيعية ويوجد اختلافات ما بين فكر الطائفتين [1] بينما يرى أصحاب المذهب الثاني إلى أن إيران تسعى إلى تصدير فكرة الثورة الإيرانية باليمن، إلى جانب طمعها في موقع اليمن الجيوسياسي حيث مضيق باب المندب معبر التجارة العالمية، ولقد استغل حسين الحوثي أحد قادة الحوثيين فكرة تصدير الثورة الإيرانية والدعم المادي والعسكري الذي تقدمه وعقد صداقات مع النظام الإيراني، كما استغلت إيران التقارب النظري بين الزيديين في اليمن والشيعة في إيران لتستميل الحوثيين، فإيران تسعى للتغلغل داخل المنطقة عن طريق إثارة الضغائن الطائفية، لذا تحرص الجمعيات الخيرية الشيعية على تقديم الدعم المادي والفكري للحوثيين والذي بدأ منذ عام 1994[2]إذن تنوع طرق التدخل الخارجي في الشأن اليمني توضح أحد أسباب استمرار الحرب في اليمن بين مختلف الفصائل.

2- دور المنظمات الدولية: يشير أحد المحللين السياسيين إلى أن أغلب المنظمات الدولية قد تشكلت هويتها السياسية عقب الحرب الباردة وبالتالي فهي تحاول توظيف تلك الهوية في علاقتها مع المجتمع الدولي، كما باتت الآن بمثابة لوبي يحاول الضغط على كافة الدول وفقا لأجنداته الخاصة ومصالحه التي يرغب في تمريرها، فالمنظمات الدولية التي تعمل حاليا في اليمن وفقا لآراء بعض الباحثين هي أداة في يد الدول الكبرى الفاعلة التي ترغب في لعب دور على الساحة الدولية [3] وتعتبر المنظمات الغير حكومية من ضمن الجهات الفاعلة داخل المجتمعات، ففي تقرير لمركز ميدل إيستبريفينج بواشنطن؛ نشر أن الولايات المتحدة من خلال برنامج الشراكة الشرق أوسطية والتي تقوم فيها بدعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية تسعى للتماشي مع أهداف الأمن الداخلي الأمريكي وتعد اليمن من ضمن البلاد المستهدفة في التقرير[4]

ويشير أحد العاملين بمنظمات الأمم المتحدة إلى أنه في عام 2016 فالمنظمات الدولية والمحلية لم تتلق سوى 39% فقط من حجم المساعدات التي تحتاجها خاصة مع وجود الأزمة السورية وتصاعد حدتها، وزيادة الاهتمام الدولي بها في مقابل إغفال الأزمة اليمنية [5] وفي إبريل 2017 أعلن أنطونيو غوتريش الأمين العام للأمم المتحدة أن مؤتمر المانحين

---

[1] ميساء شجاع الدين، **الحوثيين وإيران: تحالفات السياسة وتوترات المذهب**، 18ماي ،تم تصفح هذا الموقع في 09/ 05/ 2018 على الساعة 12:21، نقلا من الموقع الالكتروني: https://goo.gl/XDwHzd،2017

[2] العرب، **التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش**، مرجع سابق

[3] ياسين بوتيتي، رفعت سليمان، **مؤتمر المانحين لليمن يجمع 1.1 مليار دولار من أصل مليارين تحتاجهما البلاد**، RT Arabic، 25 أبريل 2017، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 11/ 2017 على الساعة 11:21 ، نقلا من الموقع الالكتروني: https://goo.gl/ZrJo4H ،

[4] بدر القحطاني، **انتقادات وتساؤلات حول دور المنظمات الدولية الإنسانية في اليمن: محللون وصفوا نتائج المشاريع بالباهتة** الشرق الأوسط، 10 سبتمبر 2017، العدد: 14166، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 09/ 2019 على الساعة 19:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:https://goo.gl/qqbLe5

[5] سميرة رجب، **التهديدات الناشئة ودور الجهات الفاعلة من غير الدول في الشرق الأوسط، العرب**، 19 فبراير 2017، العدد: 10548، ص 6 تم تصفح هذا الموقع في 09/ 01/ 2020 على الساعة 10:32، نقلا من الموقع الالكتروني:https://goo.gl/Qu3wo1

حول اليمن والذي عقد في جنيف استطاع أن يجمع نحو 1.1 مليار دولار من مختلف الدول المشاركة من أجل مساعدة المحتاجين والمنكوبين جراء الأزمة اليمنية، حيث أن أكثر من ثلثي سكان البلاد والبالغ تعدادهم حوالي 19 مليون نسمة في حاجة للمساعدات كما أن 7 مليون على حافة المجاعة[1] وفي يناير 2016 أصدر الفريق المعني بالشأن اليمني داخل الأمم المتحدة تقريره عن حجم الانتهاكات التي مورست بحق المدنيين، حيث وضح التقرير أن جميع أطراف النزاع قد انتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان ووجهت ضربات للمدنيين، ولكن في يونية من نفس العام سحب الأمين العام للأمم المتحدة أسم التحالف الدولي الذي تقوده السعودية بعد تهديدات من جانب الأخيرة بسحب التمويلات والدعم الذي تقدمه لمنظمة الأمم المتحدة.[2]

وعلى الرغم من زيادة الحاجة للمساعدات الإنسانية والإغاثية التي تقدمها المنظمات الدولية داخل اليمن، إلا أنه قد زاد التضييق عليها مؤخرا وقابلت تعثرات في سبيل وصول المنح والمساعدات لليمن، وعلى سبيل المثال فقد منع الحوثيون بعض المنظمات الدولية من تقديم المنح والمساعدات في مديرتي الزهرة وعبس، كما حاولت الضغط على المنظمات للحصول على معلومات عن الموجودين بمخيمات اللاجئين خاصة الذين ينتمون لأحزاب معارضة لسياسات الحوثيين، وتعمل نقاط التفتيش على احتجاز موظفي المنظمات ثم الإفراج عنهم بعد عدة أيام من أجل التضييق عليهم وعلى أعمالهم، وحتى في المناطق الجنوبية والتي حررت من سيطرة الحوثيين؛ فما زال عمل المنظمات الإغاثية محدودا في ظل ما تعانيه من تضييقات من جانب داعش وتنظيم القاعدة الإسلامية.[3]

"بموجب القانون الإنساني الدولي، يجوز لأطراف النزاع المسلح فرض حصار بحري لمنع وصول الأسلحة والعتاد إلى قوات العدو. كما يمكن تفتيش السلع مثل الأغذية والوقود والأدوية المتوجهة إلى المدنيين، ولكن لا يمكن تأخيرها بشكل مفرط. على قوة الحصار نشر قائمة بالمواد المحظورة، ولكن التحالف لم يفعل ذلك".[4]

ووفقا لهيومنرايتسووتش فقد قامت قوات التحالف بقيادة السعودية بعرقلة وصول العديد من الموارد وتعطيل السفن المحمل بالوقود وتغيير خط سيرها، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين وخاصة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما ساهم في اشتداد المعاناة بالنسبة للمواطنين المدنيين، وعلى سبيل المثال فقد قامت قوات التحالف

[1] العرب، **التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش**، مرجع سبق ذكره

[2] العربي الجديد، **عرقلة أعمال منظمات الإغاثة في اليمن**، مرجع سبق ذكره.

[3] ياسين بوتيتي، رفعت سليمان، **مؤتمر المانحين لليمن يجمع 1.1 مليار دولار من أصل مليارين تحتاجهما البلاد**، RT Arabic، 25 أبريل 2017، تم تصفح هذا الموقع في 30/ 03/ 2020 على الساعة 22:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني: https://goo.gl/ZrJo4H

[4] منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2016/2017"**، الطبعة الأولى 2017، ص350، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 04/ 2020 على الساعة 19:22، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://goo.gl/MraxT3

باحتجاز سفينة وقود لأكثر من خمسة أشهر في ميناء سعودي وطالبتها بتفريغ شحنتها على الأراضي السعودية دون أي تعويض، علاوة على ذلك فلقد رفضت مغادرة الفريق السفينة على الرغم من حاجاته للكشف الطبي.[1]

وقد يكون للمنظمات الدولية دورا سلبيا في اليمن ولكنها حاولت المساهمة في تغيير الأوضاع للأفضل؛ ففي 25 أغسطس 2017 أعلنت نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية والتي تعد ذراع البنك الدولي لمساعدة الدول الأشد فقرا على مستوى العالم عن منحة مالية عاجلة بقيمة 200 مليون دولار لدعم النظام العلاجي ونظام الصرف الصحي في البلاد، وهي تعد محاولة من جانبه لدحض وباء الكوليرا المتفشي في البلاد وللمساعدة في تدريب العاملين داخل الدولة على مواجهة مثل تلك الأزمات[2]، إذن مواقف المنظمات الدولية وردود أفعالها تبنى على توجهات دول أيضا، وكارثة بحجم ما مرت بها اليمن لم تكن كفيلة بالسماح لتلك المنظمات من ممارسة أنشطتها الإنسانية ومساعدة المواطنين.

الفرع الثالث: التدخل السعودي الإماراتي في اليمن وفشل عاصفتي الحزم وإعادة الأمل.

تعود جذور الأزمة اليمنية إلى العام 2013 بعدما تحول الحراك الشعبي إلى مواجهات مسلحة، واستمرت المواجهات العسكرية بين القوات اليمنية الحكومية والحوثيين حتى تمكنت جماعة أنصار الله من السيطرة على صنعاء في سبتمبر 2014، وهو ما اعتبرته السعودية محاولة من إيران لترسيخ نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وتراه الرياض تهديدا لأمنها القومي.

وما إن أعلن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن انتهاء «عاصفة الحزم»، حتى أعلن في 21 أبريل 2015 عملية «إعادة الأمل» اللتين حققتا الكثير من الإنجازات والانتصارات إذ وصفتا بأنهما "ميلاد جديد لليمن والوطن العربي والإسلامي"

في 26 مارس 2015 شهد النزاع في اليمن نقطة تحول جذرية بعد قرار الرياض إنشاء تحالف عربي لدعم القوات اليمنية الحكومية في مواجهة الحوثيين، وشنها "عاصفة الحزم"، قبل أن تليها عملية لاحقا باسم "إعادة الأمل."

وقد أطلق ذلك شرارة نزاع مسلح شامل، حيث شن التحالف غارات ضد الحوثيين، لتمتد رقعة النزاع ويسقط العديد من القتلى والجرحى والمصابين من الجانبين، ناهيك عن الأمراض والأوبئة التي أصابت اليمن السعيد.

---

[1] العربي الجديد، **عرقلة أعمال منظمات الإغاثة في اليمن**، 20 سبتمبر 2016، تم تصفح هذا الموقع في 14/ 04/ 2017 على الساعة 20:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://goo.gl/bxEGiw

[2] هيومنرايتسووتش، **منع التحالف للمساعدات والوقود يهدد المدنيين في اليمن**،27 سبتمبر2017 ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 04/ 2020 على الساعة 14:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://goo.gl/TNHv2v

وتواصل التصعيد وبلغ ذروته في نوفمبر 2017، حين قصف الحوثيون للمرة الأولى العاصمة السعودية بصاروخ باليستي، وسط تزايد التوتر بين الرياض وطهران واتهامات سعودية لغريمتها إيران بتزويد جماعة الحوثي بالأسلحة والذخيرة.

وهذا التصعيد أعقبه تطور خطير إثر قتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في 4 ديسمبر من العام نفسه على أيدي حلفائه السابقين الحوثيين وذلك إثر محاولة الرئيس السابق فتح صفحة جديدة مع السعودية، وهو ما اعتبره الحوثيون غدرا وخيانة لهم.

مجاعة وكوليرا: مع احتدام المعارك، خاصة في ميناء الحديدة الاستراتيجي، والحصار المفروض عليه من قبل التحالف العربي، بدأت في 6 ديسمبر محادثات السلام اليمنية في السويد بين الحكومة والحوثيين برعاية الأمم المتحدة.

وكتتويج للمحادثات أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 13 ديسمبر عن سلسلة اتفاقات تم التوصل إليها بين الجانبين، بينها اتفاق لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، علما أنه وفي اليوم التالي أعلن الموفد الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث نشر مراقبين دوليين في المنطقة.

وفي 22 ديسمبر انتشر فريق من مراقبي الأمم المتحدة في الحديدة للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، فيما تبادل الحوثيون والحكومة الاتهامات بخصوص حدوث خروقات.

ورغم الاتفاق الذي اعتبره العديد لحظة فارقة وصفحة جديدة تنهي الأزمة في البلاد إلا أن الوضع ميداينا لم يتغير وبقيت دار لقمان على حالها.

بين نزوح ومجاعة وكوليرا، خلف الصراع اليمني معاناة إنسانية تعد الأسوأ في العالم، وفق الأمم المتحدة.

ففي مارس 2017 وصف المسؤول عن العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة ستيفن أوبراين الأزمة في اليمن بأنها "الأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم"، الأمر ذاته أكده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في فبراير 2019.

وأوضح "أوتشا" أن تقديراته تشير إلى أن " 80 بالمئة من السكان أي نحو 24 مليون شخص، بحاجة إلى مساعدة غذائية أو حماية، بينهم 14.3 مليون شخص بشكل عاجل.

من جهتها أكدت "منظمة العمل ضد الجوع" الفرنسية أن عدد النازحين داخل اليمن بلغ 3.3 ملايين شخص.

إلى ذلك، تفشى وباء الكوليرا في اليمن مؤديا إلى وفاة أكثر من 2500 شخص منذ أبريل 2017، وتم الإبلاغ عن الاشتباه بإصابة نحو 1.2 مليون شخص، بحسب منظمة الصحة العالمية.

كما تقول منظمة "سيف ذي تشيلدرن" الإنسانية البريطانية إن قرابة 85 ألف طفل ماتوا من الجوع أو المرض في الفترة بين أبريل 2015 وأكتوبر 2018 وقتل آخرون خلال المعارك.

جدير بالذكر أن الحرب تسببت في سقوط عدد كبير من المدنيين، حيث بلغ عدد القتلى 12749، فيما بلغ عدد الجرحى 20453، حسب إحصاءات غير نهائية للأمم المتحدة.

كما تسببت الحرب في دمار كبير جعل اليمن يخسر رقما ليس بالقليل من البنية التحتية حيث شملت الأضرار: "712 مسجدا، 763 مدرسة ومعهدا، 223 منشأة سياحية، 206 معالم أثرية، 103 منشآت رياضية، 113 منشأة جامعية، 26 منشأة إعلامية، 663 مخزن غذاء، 515 ناقلة غذاء، 15 مطارا ، 14 ميناء[1].

ومنذ تدخل قوات التحالف العربي في اليمن لم يحقق اليمنيون أياً من أهدافهم للتحرر من القبضة الحديدية لجماعة الحوثي الانقلابية، ولم يجنوا سوى تجييش الشارع والاقتتال بعضهم ضد بعض، والدفع نحو تقسيمه إلى طوائف ومجموعات عديدة تحت مسميات ولافتات مدعومة من أطرافه سراً وعلانية ولم تكن موجودة قبل تدخله في البلاد . بطبيعة الحال، قرار المقاومة اليمنية لجماعة الحوثي في المناطق الجنوبية والشرقية السنية التي تخلو فيها الحاضنة الشعبية للحوثي ذو التوجه الشيعي، كان قراراً شعبياً محلياً محضاً، استغلته دول التحالف العربي بقيادة السعودية واستثمرته للتدخل تحت غطاء دعم الشرعية، التي أثبتت الأيام أن السعودية والإمارات من أكبر الدول التي أفشلت عودة الشرعية إلى اليمن وأجهضت كل المحاولات المستميتة للمقاومة والجيش الوطني في تحرير المناطق والمحافظات التي سيطرت عليها ميليشيا جماعة الحوثي بدعم من القوات العسكرية السابقة الموالية للرئيس الراحل علي عبد الله صالح، الذي تحالف مع الحوثيين بغرض الانتقام من خصومه السياسيين الذين انقضوا على نظامه عبر ثورة الربيع العربي التي اندلعت في البلاد في 11 شباط/فبراير 2011.

ولعبت السعودية والإمارات أدواراً متوازية ومتكاملة في لعبة «الخداع» للداخل والخارج، عبر دعم أطراف الصراع اليمني علناً ومن تحت الطاولة، ودعم أطراف على حساب أطراف أخرى، بل وخلق كيانات جديدة وميليشيا موازية لتأجيج بؤر صراع مستحدثة لم تكن موجودة في الشارع اليمني، كما هي الحال في المحافظات الجنوبية التي أنشأت فيه القوات الإماراتية ميليشيا مسلحة من الصفر، بقوام يفوق عددها قوام الجيش الحكومي، حيث كشفت مصادر إماراتية عن تدريبها لأكثر من 90 ألف عنصر مسلح في الجنوب، كما خلقت لهم كياناً سياسياً وهو المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي قاد انقلاباً آخر ضد القوات الحكومية في عدن في آب/أغسطس الماضي بدعم إماراتي عسكري مباشر . وتقاسمت أبوظبي والرياض الأدوار بينهما، أحدهما يلعب بالمكشوف مثل الإمارات التي تدعم ميليشيا الجنوب، والآخر

[1] **من "الحزم" إلى "الأمل".. أربع سنوات من الحرب في اليمن**، اخبار العالم العربي،نشر يوم: 26-03-2019، ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2021 على الساعة 23:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://arabic.rt.com/middle_east/1009404%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B

يلعب من تحت الطاولة، مثل السعودية، التي بدأت التواصل والتفاوض مع الحوثيين بشكل مباشر وغير مباشر، بعيداً عن السلطة الشرعية في اليمن، التي تذرعت بأنها تدخلت في اليمن من أجل إعادتها للبلاد.

وحصد تدخل قوات التحالف العربي في اليمن سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى اليمنيين من الجانبين الحكومي والانقلابي، في موجات الصراع التي غذتها بدرجة أساسية أموال الرياض وأبوظبي وسياساتها القذرة في البلاد، كما دفعت إلى تعزيز قوة الحوثيين عبر الحصول على دعم مماثل من قبل إيران ومن قبل بعض دول التحالف أيضاً بطرق غير مباشرة، من أجل الإبقاء عليهم كذريعة لإطالة أمد الحرب في اليمن، التي كشفت الخمس سنوات الماضية أن تدخل السعودية والإمارات في اليمن لم تكن لسواد عيون اليمنيين، ولكن من أجل تدمير اليمن وتفتيته إلى كيانات متناثرة ومتناحرة بعضها ضد بعض؛ للحيلولة دون نشوء دولة مجاورة للسعودية تملك مكامن القوة العسكرية والاستقرار السياسي[1].

أما انتهاكات السعودية، فقد استمرت منظمات حقوق الإنسان في فضحها، إذ كشف تقرير لمنظمة "هيومنرايتسووتش "عن أن قوات سعودية ارتكبت انتهاكات خطيرة في حق المدنيين في محافظة المهرة اليمنية، شملت "اعتقالات تعسفية وتعذيباً وإخفاء قسرياً ونقل المحتجزين بشكل غير قانوني إلى السعودية."

ومن الممكن أن يوحد فيروس كورونا الأطراف المتحاربة في اليمن، خاصة بعد ترحيب جماعة الحوثي في اليمن الثلاثاء، بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، لوقف إطلاق النار بين أطراف النزاع في جميع أنحاء العالم، من أجل مواجهة جائحة كورونا.

كما أعلن المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن تركي المالكي، أن قيادة القوات المشتركة للتحالف تؤيد وتدعم قرار الحكومة اليمنية بقبول دعوة الأمين العام للأمم المتحدة[2].

وللعام السادس على التوالي يشهد اليمن قتالاً عنيفاً بين القوات الحكومية التي يدعمها منذ مارس/آذار 2015، تحالف عربي بقيادة السعودية، وجماعة الحوثي المدعومة إيرانياً والمسيطرة على محافظات يمنية عديدة بينها العاصمة صنعاء.

---

[1] خالد الحمادي، **التحالف السعودي الإماراتي يكمل عامه الخامس في تدمير اليمن ويسهم في تقسيمه إلى دويلات متناحرة تحت غطاء الشرعية**،نشر يوم: 27-03-2020، ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2021 على الساعة 22:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%

[2] **5سنوات على تدخل السعودية باليمن.. أهداف تغيرت وحرب أكثر دموية**، نشر يوم: 26-03-2020، ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2021 على الساعة 23:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.trtarabi.com/now/5%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%B9%D9%8

الفرع الرابع: تداعيات الأزمة اليمنية على دول الجوار الإقليمي والدولي.

جاءت الأزمة اليمنية لتمثل عبء على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ظل تحولات إقليمية ودولية جعلت للأزمة اليمنية تداعيات خطيرة على دول الخليج العربي. ففشل السياسية الأمريكية في المنطقة منذ 2003 مع تطورالملف النووي الإيراني في ظل التفاهم الأمريكي_ الإيراني، ومع فشل الأوضاع الداخلية في اليمن، وفي ظل تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية للجماعات الإرهابية، وأيضا التقدم الحوثي المسلح في اليمن وتمكنه من أغلب مفاصل الدولةاليمنية، كل هذا زاد من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من خطورة تعقد الأزمة اليمنية وتداعيتها على دولمجلس التعاون الخليجي. في الوقت الذي تباينت فيه رؤية دول المجلس للتعامل مع اليمن من الردع أم الإحتواء،حيثُ تعد اليمن شريك أساسي في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، كما أن تكامل دول مجلس التعاون الخليجيسيعزز من قدرات المجلس العسكرية، ويكون على وضع الإستعداد للتعامل مع التداعيات الخطيرة[1].

وقالت الناشطة الحقوقية "توكل كرمان" إن "الطريق إلى سلام دائم يبدأ باتخاذ خطوات هامة تخفف العبء عن كاهل الشعب اليمني."

واستدركت: "يعني إنهاء السيطرة السعودية الإماراتية على الموانئ والمطارات اليمنية التي تحولت إلى ثكنات عسكرية ومراكز احتجاز تُرتكب فيها جرائم بحق المعارضين والناشطين اليمنيين."

وأردفت: "ذلك يعني أيضا إنهاء الهجوم الحوثي الدامي على مأرب (وسط) ورفع الحصار الداخلي عن تعز (جنوب غرب)، فكل هذه الإجراءات الوحشية لا تؤدي إلا لمزيد من الجوع والمرض."

واستطردت: "لضمان عملية سلام جادة سيكون من الضرورة إحالة ملف اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب من جميع الأطراف."

وشددت أن "السلام في اليمن يعني استعادة سلطة الدولة المنتخبة ديمقراطيا ورفض احتلال التحالف السعودي الإماراتي وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي المدعومة من إيران."

ويشهد اليمن للعام السابع، حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة من جهة، المدعومة بتحالف عسكري عربي تقوده الجارة السعودية، منذ 25 مارس/ آذار 2015، ومن جهة أخرى، الحوثيين المدعومين من إيران، المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر/أيلول2014[2].

---

[1] أحمد يوسف أحمد، **أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية**، دبي: مركز الإمارات للدراساتوالبحوثالإستراتيجية ،مجلة آفاق المستقبل :العدد ،27 أغسطس 2015

[2] **عمر العثماني، توكل كرمان تدعو لإنهاء "التدخل" السعودي والإماراتي في اليمن**، نشر يوم: 27-03-2021، تم تصفح هذا الموقع في27/ 03/ 2021 على الساعة 23:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8

أولا: التداعيات السياسية والأمنية.

تعد الانعكاسات السياسية للأزمة اليمنية مختلفة من دوله لأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل إدراك بعض دول المجلس لخطورة تطور الأحداث في اليمن خاصة بعد سقوط صنعاء وما تمثله من شوكة في ظهر دول المجلس، سيجعل قادة الدول تقوم بمحاولة امتصاص الموجات الثورية بها، وتتفادى الإضرابات العمالية والحركات الاحتجاجية من خلال التنمية الاقتصادية، والتنازل عن تعقيد بعض الملفات، حيث عملت معظم دول المجلس علىالقيام بإصلاحات سياسية محدودة، وبذلت جهود في مكافحة الفساد الإداري والتأكيد على سيادة القانون. ففيجريت انتخابات غير مباشرة للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، حيث شهدت الإمارات العربية المتحدة، لقاعدةالمصوتين في سبتمبر 2011، كما قامتُ عمان ببعض الإصلاحات السياسية استجاباً ة للاحتجاجاتالشعبية عامي 2011و 2012من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية،وتدل على رغبة الحكومة في التحول تدريجيا على الرغم من أن هذا الأمر يحتاجإلى فترة طويلة. بل إن بعض الدول الأكثر محافظة، مثل المملكة العربيةالسعودية، بادرت بمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية والتي قررت إجرائها في 2015.كما أن الفجوةالجيلية أو السياسية داخل الأسر الحاكمة وتطلع الجيل الآتي إلى السلطة، وغياب هيكل رسمي للخلافة السياسية أوعدم اختباره، ومركزة السلطة المفرطة، علاوة على عدم وجود دور للمواطنين في هيكل الخلافة الملكية السياسية، كلهذا في إطار النمط التسلطي مع الإحباط في ضيق الأفق السياسي قد يدفع بشكل فردي أو جماعي إلى تكوين حركات احتجاجية . يعكس الفراغ الأمني في اليمن، مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج ما، حينعدن ومضيق باب المندب وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية من القرصنة البحرية. وقد ظهر ذلك جليهاجمت مجموعة من القراصنة ناقلة نفط كويتية في خليج عدن في فبراير ، 2015حيث زادت المخاوف من عودة ظاهرة القرصنة البحرية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ففي غياب الدولة اليمنية وسيطرةالحوثيين، يربالبعض أن هذا الوضع سيهدد حركة التجارة العالمية والمصالح الإقليمية الخليجية. حيث يمر نحو 16ألفسفينة تجارية كل سنة من خلال مضيق باب المندب. كذلك فعودة القرصنة ستؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمينبالنسبةلشركاتالشحن، مما قد يجعل الشركات تحول طريقها نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما سيضر أيضا بإيرادات قناة السويس بالنسبة لمصر، ولكن بعض المحللين يشيروا إلي صعوبة

عودة القرصنة البحرية في ظلالاهتمام الإقليمي والدولي بتأمين حركة التجارة الدولية، مع تواجد قوات فرنسة وأمريكية وإيرانية وتركية في إطار حالف دولي لمحاربة عمليات القرصنة[1].

ثانيا: التداعيات الاقتصادية.

كانت للحرب على اليمن والإنفاق العسكري لشنها، بقيادة المملكة العربية السعودية، الأثر الأكبر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، واقتصاد دول مجلس التعاون الخمس الأخرى. فلا يستطيع أحد تقديم أرقامدقيقة عن تكلفة الحرب التي تقودها المملكة العربية السعودية على اليمن تحت اسم "عاصفة الحزم". يرجع السبب إلى رفض القائمين عليها تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها بهذا الخصوص. إلا أن التقديرات الأولية المبنية علىتكاليف حروب أخرى مشابهة ترجح بأن التكلفة وصلت بحلول أبريل 2015إلى نحو 30مليار دولار تتضمن تكاليف تشغيل نحو 175طائرة مقاتلة وتزويدها بالذخائر، وتكلفة وضع 150ألف جندي سعودي في حالة استنفاز تحسلاحتمالات توسيع نطاق الحرب. يدخل كذلك في تكاليف الحرب الاقتصادية، المساعدات والتعويضات التي تقدمها فيدول الخليج لمصر ودول أخرى نظير مشاركتها في العمليات والتي تقدر بمليارات الدولارات. ففي مؤتمر شرم الشيخمارس 2015تعهدت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتقديم 12.5مليار دولار للقاهرة على شكل استثمارات ومساعدات وودائع في البنك المركزي المصري. أما المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغربوالسودان فتقدر بنحو 5.5مليار دولار. كما زادت المملكة العربية السعودية من حجم إنفاقها العسكري حتى وصل إلىأكثر من 81مليار دولار خلال 2015ليشكل ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانتي الولايات المتحدة والصين.[2]

المطلب الثالث: مطلب انفصال جنوب اليمن وأثره في تجزئة الهوية اليمنية

ينظر المؤرخون إلى اليمن باعتباره حضارة تشكلت في جغرافيتها دولٌ وممالك، وطيلة قرون ضاربة بجذورها في القدم كان لليمن هوية مشتركة كما تدل على ذلك الآثار والنقوش المدونة بخط "المسند" أحد أقدم الأبجديات في العالم، فقد استوعبت الهوية اليمنية الجامعة عبر حقب التاريخ تعدد الممالك والدول المتصارعة في فضائه الجغرافي دون خروج عن تلك الهوية أو تنكّرٍ لها. ولم يكن العامل الجغرافي فقط هو المحدد للهوية اليمنية بل والديني أيضًا وبخاصة بعد

[1] إبراهيم منشاوي، **النفوذ الناعم: البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية والحركة الحوثية في اليمن**المركز العربي للبحوث والدراسات، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 01/ 2020 على الساعة 23:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:http://www.acrseg.org/39871

[2] اللواء. حسام سويلم،**المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج تقدير موقف سياسي/ إستراتيجي/ عسكري**، البوابة نيوز، تم تصفح هذا الموقع في 01/ 05/ 2020 على الساعة 09:08 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

Jeremy M. Sharp, **Yemen**: **Civil War and Regional Intervention**, Congressional Research Service, October 2015.

دخول الإسلام. وفي هذا السياق، يتم التمييز بين نوعين من الهوية اليمنية: هوية "اليمن الحضاري–الثقافي" وهو حاصل تفاعل الجغرافيا والتاريخ، وهوية "اليمن السياسي" في الدول التي نشأت داخل الفضاء الجغرافي لليمن طوال مراحل تاريخه، وإذا كان اليمن الحضاري الثقافي واحدًا دائمًا فإنَّ الأمر ليس كذلك بالنسبة لليمن السياسي الذي عرف الوحدة والانقسام.

لم تشهد الهوية اليمنية في التاريخ المعاصر انكسارًا بفعلٍ ذاتيٍّ بقدر ما كان لذلك الانكسار علاقة بعوامل خارجية تتحكم بالمشهد، أو صراع داخليٍّ عنيف أسرف في الانتقام من حيث يظن أنه يصلح الاعوجاج فإذا به يزيده ع توا ولكليهما علاقة بصراع الهوية اليمنية التي تجلَّت في عنوانين: الانفصال، وإنكار الهوية.

الفرع الأول: الهوية اليمنية بين جغرافية المكان وتاريخ الإنسان.

ينظر المؤرخون إلى اليمن باعتباره حضارة عريقة تشكلت في جغرافيتها دول وممالك شهيرة، واليمن قد يما –كما هو اليوم– ليس دولة طارئة، وليس للاستعمار ''القديم أو الحديث'' دور في تشكيل هويته الوطنية ''يمنية الدولة'' الحاضرة في الجغرافيا والتاريخ، وأيضا حضارة مدونة بآثار ونقوش المسند كافية لتحديد هويته دون عناء وبلا تنازع، فقد استوعبت الهوية اليمنية الجامعة عبر حقب التاريخ تعدد الممالك والدول المتصارعة في فضائها الجغرافي دون خروج عنها أو تنكر ،وتحدد المراجع التاريخية موقع اليمن الذي ''يتاخم معظم جزيرة العرب، فيحده من الشمال نجد والحجاز، ومن الشرق خليج عمان إلى رأس قطر، ومن الجنوب البحر العربي المتصل المحيط الهندي، ومن الغرب البحر الأحمر[1].

مفهوم الهوية الوطنية جديد نسبيا في حقل الدراسات السياسية والاجتماعية، تناوله "أندرسون بندكت" في حديثه عن الهوية المتخيلة في كتابه "الجماعات المتخيلة.. تأملات في أصل القومية وانتشارها" ، فالهويات المتخيلة، بحسبه، يتشكل بها مفهوم الوطن وتقوم على أساسه الدول. ومن هنا، قام مفهوم الدولة الوطنية على أساس هوية وطنية واحدة متخيلة، أساسها وعمودها هو المواطنة المتساوية، أن يكون جميع مواطني هذه الدولة متساوين في الحقوق والواجبات، فالجميع سواسية أمام القانون والدستور، ولا امتياز لأحد دون آخر، باعتبار دينه أوعرقه أوقبيلته أو طائفته أو مذهبه أو لونه[2].

---

[1] فيصل الحذيفي، **صراع الهوية في جنوب اليمن 1839 –2019 : من الانبعاث الى الانكار**، مجلة الباب للدراسات الإستراتجيةوالإعلامية، العدد 04، نوفمبر 2019، قر ، ص 82

[2] نبيل البكيري، **الهوية الوطنية وإشكالاتها يمنيا**،نشر يوم: 14-09-2020، ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 09/ 2020 على الساعة 22:23 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D884%

الهوية اليمنيةإذن هي توأمة بين جغرافية المكان، وتاريخ الإنسان، ورصيد متراكم من الصيغ الثقافية (= اللغة والمعارف والمعتقدات)، والاجتماعية (= العادات والتقاليد وقيم المجتمع)، والحضارية (= عناصر التطور البشري في مجالات الحياة)، والقواعد الدستورية والقانونية (= هي قواعد ناظمة ومستقرة) ، وعليه فلا يمكن الاعتراف بأية صيغة للهوية خارج هذه القواعد التي تحدد الانتماء وما يترتب عليه للمواطن من حقوق والتزامات، ولا يُعَوَّلُ في إثبات الهوية على مكوناتها التقليدية فحسب، بل يشترط فيها قدرتها على تحقيق قدر من الاندماج و"العيش المشترك"، حسب تعبير أرنست رينان، أو "إرادة السيادة"، بحسب عزمي بشارة[1].

ولم يعرف تاريخ اليمن دولًا وحدوية ودولًا انفصالية، وإنما عرف دولًا قوية وأخرى ضعيفة، فرغم الانقسام السياسي، كان اليمن الحضاري–الثقافي يمارس قدرًا كبيرًا من الفاعلية في الحفاظ على القواسم المشتركة وتكريسها وتعميمها. ولم تعرف الهوية اليمنية تصدعًا أو نكرانًا أو انكسارات حتى أخضعت بريطانيا جنوب اليمن لحكمها بين عامي 1839– 1967، وكان لهذا الاحتلال دور في محاولة شطب "الهوية اليمنية"، وترسيخ مسميات محلية خارج سياق الهوية المتعارف عليها، بدءًا بممارسة دور التفتيت للجنوب عبر خلق كيانات عشائرية وقبلية وتكوينات عائلية ما دون الدولة الوطنية بلغ عددها 22 كيانًا طارئًا، ثم تجميع هذه الكيانات قبيل الاستقلال لحاجة استعمارية تحت اسم "الجنوب العربي" في محاولة –كما سبق القول– لتشطير "الهوية اليمنية" ، وبعد انسحاب بريطانيا من الجنوب اليمني عام 1967، نجح اليمنيون في توحيد دولتهم، عام 1990، التي كانت منقسمة بين الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، لكن عادت الدعوات الانفصالية مرة أخرى واندلعت حرب في صيف العام 1994 على خلفية رغبة الجنوبيين في الانفصال غير أن هذه الحرب انتهت بهزيمتهم واستمر اليمن الموحد منذ ذلك الوقت حتى الآن .

ورغم الوحدة اليمنية فإن الجنوبيين يشعرون بالغبن، وقد أوجد هذا الشعور بيئة مواتية لتنامي الدعوات الانفصالية واشتدادها بين الفينة والأخرى، وكان أعنفها ما حدث في حرب 1994 التي دعمت فيها السعودية هؤلاء الانفصاليين وأمدتهم بالمال والسلاح، ثم ما حدث عام 2017 حينما أمدت الإمارات العربية المتحدة –ضمن التحالف الذي تقوده السعودية– الانفصاليين بالدعم، وأنشأت "المجلس الانتقالي الجنوبي" الذي أُعلن تأسيسه في 11 مايو/أيار من العام 2017 والذي أعلن صراحة أن الجنوب محتل من قبل الشمال، ولم يورد كلمة "اليمن" في خطاباته وبياناته المعلنة، ودعا إلى استعادة "دولة الجنوب العربي" بذات الاسم الاستعماري الوارد ذكره آنفًا، في محاولة

[1] فيصل الحذيفي، **خنجر التقسيم**".. **جذور الصراع الداخلي والإقليمي على جنوب اليمن**، أستاذ العلوم السياسية، جامعة الحديدة باليمن، نشر يوم: 06-09-2019، ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 12/ 2019 على الساعة 23:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2019/9/6/%D8%AE%

لتشطير "الهوية الوطنية" بإسقاط اسم جنوب اليمن من سياقه التاريخي والجغرافي والحضاري وفي مخالفة للقواعد الدستورية والقانونية.

بالنسبة لأزمة الهوية اليمنية، فيمكن القول أنها بدأت مع تدخلات وأطماع إيران بالسيطرة على اليمن، بأي شكل من الأشكال، فقد بدأ التواصل بين إيران واليمن منذ فترة موغلة في القِدم، إذ كان اليمن منذ عهد الدولة الحِمْيَرِيَّة موضع تنافس بين دولة الفرس الساسانيين ودولة الروم ، وقد حدثت البدايات الأولى للاتصال بين اليمن وبلاد فارس من خلال استنجاد الملك اليمني سيف بن ذي يزن بالفرس لطرد الغزاة الأحباش (حلفاء دولة الروم آنذاك) من اليمن في عام 575 م. ومنذ هذا التاريخ دخلت بعض المناطق اليمنية، ولا سيّما صنعاء والمناطق المجاورة لها، تحت السيطرة الفارسية حتى ظهور الإسلام ودخول اليمن تحت حكمه.

وخلال العصر الحديث، اتسم التواصل بين إيران واليمن بالمحدودية، وذلك حتى قيام الثورة اليمنية ضد نظام الحكم الملكي أو الإمامي (الزيدي) في عام 1962، إذ بدأ الاهتمام الإيراني يتوجه نحو اليمن، ولكن على نحو ضعيف أو هامشيّ. وفي هذا الإطار قدم شاه إيران بعض الدعم المالي المحدود للقوّات الموالية للنظام الملكي في حربها مع القوّات الجمهورية. وبعد انتهاء الحرب بتغلب الجمهوريين كان من الطبيعي أن تتسم العَلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي سابقًا) وإيران الملكية، بالفتور، مع بقاء التفاعلات والروابط السياسية بين البلدين في حدها الأدنى . كذلك لم يكن لإيران في عهد الشاه أي دور في جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا)، إذ لم يرتبط الطرفان بعَلاقات إيجابية بسبب التباين الكبير في توجهاتهما السياسية آنذاك، حيث كانت إيران تتبع المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان جنوب اليمن يدور في فلك المعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقًا، عن اختلاف موقف البلدين من أحداث ظفار في سلطنة عُمان إبان الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كان النظام السياسي الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن يدعم عناصر الجبهة الشعبية لتحرير ظفار في صراعها المسلح مع الحكومة العُمانية، بينما كان النظام الإيراني الملكي يدعم القوّات الحكومية.

وعقب قيام الثورة في إيران في عام 1979 م، تزايد الاهتمام الإيراني باليمن بشكل لافت، إذ عملت إيران، على المستوى الشعبي، على استقطاب بعض الطلاب اليمنيين للدراسة في الجامعات والحوزات والحسينيات الإيرانية في طهران ودمشق وبيروت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وذلك في إطار سعيها إلى تصدير نموذجها الثوري إلى دول الجوار، عبر استقطاب النخب والقطاعات الشيعية في تلك الدول. وفي الوقت نفسه لم يكن لإيران عَلاقات إيجابية مع اليمن على المستوى الرسمي، نظرًا للعَلاقات الوثيقة بين النظام الحاكم في شمال اليمن آنذاك

ونظام صدام حسين في العراق، وهي العَلاقات التي وصلت إلى مستوى التحالف الاستراتيجي والتنسيق والشراكة في أثناء الحرب العراقية–الإيرانية (1980 – 1988)، التي شاركت فيها القوّات اليمنية إلى جانب الجيش العراقي.

وفي الفترة من عام 2004 وحتى 2010، تصاعد دور إيران في اليمن بشكل ملحوظ، من خلال دعمها للحوثيين في صراعهم المسلح مع الحكومة اليمنية، لكن التطوّر الأبرز في مسار الدور الإيراني في اليمن هو ما حدث مع اندلاع الثورة.

ضد نظام علي عبد الله صالح في عام 2011، إذ تعاظم النفوذ الإيراني على الساحة اليمنيةمنذ ذلك الحين، وذلك في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار، نتيجةً لتعثر عملية الانتقال السياسي، وتفاقم الانقسامات الداخلية، وضعف فعالية الحكومة اليمنية، وإخفاقها في التعامل مع المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار وثقت إيران تحالفها مع الحوثيين

استنادًا إلى الاعتبارات المذهبية والآيديولوجية، وكثفت دعمها لهم سياسيًّا وإعلاميًّا وماليًّا وعسكريًّا. كذلك أقامت إيران عَلاقات مع عدد من الشخصيات السياسية في جنوب اليمن، كرئيس الشطر الجنوبي سابقًا علي سالم البيض، كما عملت على دعم بعض أجنحة الحراك الجنوبي بالمال والإعلام والسلاح والتدريب، سواء في إيران أو لبنان، وغيرها من مناطق النفوذ الإيراني كالعراق وسوريا. وذلك قبل أن تبتعد أجنحة الحراك الجنوبي عن إيران بالتزامن مع بروز الحوثيين كقوة مهيمنة مدعومة إيرانيًّا، واستيلائهم على السلطة بالقوة المسلحة في شمال اليمن، ومحاولتهم مدّ سيطرتهم إلى المناطق الجنوبية[1].

حاولت ثورة 11 فبراير جاهدة أن تصلح الخلل الذي أفرغ ثورتي سبتمبر وأكتوبر من ذلك المضمون الذي كانت تسعى جمهوريتا سبتمبر وأكتوبر إلى تحقيقه، من خلال إعادة الإعتبار لليمن، جغرافية وشعبا ودولة، وتخليق هويتها الوطنية، بناءً على هويتها التاريخية والحضارية الضاربة جذورها في التاريخ. ولكن للأسف، اصطدمت ثورة 11 فبراير بتحدّيات داخلية وخارجية كثيرة وقفت عائقا أمام إعادة الاعتبار للهوية الوطنية الكفيلة بإصلاح مسار اللحظة اليمنية الراهنة. ومن هنا، فإن الحرب التي تعيشها اليمن اليوم، وعلى مدى ليس فقط الست سنوات الماضية، وإنما منذ عقود، تمثل أهم تداعيات انهيار تبيئة فكرة الهوية الوطنية اليمنية وفشل توطينها، الأمر الذي كانت له كل هذه التداعيات الكارثية، حربا وصراعا، وتشظيا كبيرا وإنقساما على كل المستويات، المذهبية شوافع وزيودا والمناطقية شمالا وجنوبا والعرقية قحاطنة وعدنانيين.. وهكذا[2].

---

[1] علي ثواب محمد إبراهيم، **مدى تأثير الهوية الوطنية على السياسة الخارجية اليمن نموذجاً**، نشر يوم: 17-02-2021، ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 08/ 2021 على الساعة 22:23 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.ndye.net/articles/02172021

[2] نبيل البكيري، **الهوية الوطنية واشكالاتها يمنيا**،مرجع سابق.

الفرع الثاني: أسباب ضعف الدولة اليمنية وسلطاتها الشرعية.

انشرعيةأيةسلطةحاكمةترتبطبشكلمباشروبغضالنظرعنالطريقةالتيوصلتبهالموقعالمسؤولية،بمستوىالخدماتالعامةالتيتكفلهاوتوفر هاهذهالسلطةلمواطنيالدولة،وقدرتهاعلىترسيخالاستقراروتعزيزالأمنوفرضسيادةالقانونفيالبلد،وقدأدىالصراعالمستمرفياليمنمنذأ كثرمنثلاثسنواتإلىتراجعمستوياتالخدماتالعامةوالاستقراروالأمنوفرضسيادةالقانونبشكلكبير،وهذايضعشرعيةالسلطةالقائمةفي مأزقحقيقيفتراجعمستوياتالخدماتالعامةوالأمنوالاستقرار،المفترضأنتكونمسؤوليةالسلطةوفقاللعقدالاجتماعيبينهاوبينالشعبصا حبالمصلحة،يؤديإلىتراجعهاأيضا[1].

من المنظور الاجتماعي الشعبي فإن الإمارات والسعودية تمارسان سلوكًا احتلاليًّا، لكن بأسلوبين مختلفين؛ فأبوظبي تمارس الاحتلال الخشن بالتخريب والعداء المعلن لوحدة اليمن وسلامة أراضيه، بينما تمارس الرياض الاحتلال الناعم القابل للإنكار والتكذيب، وإبقاء نفسها في الوعي العام على أنها دولة صديقة يمكن الاعتماد عليها في إنقاذ اليمن، بينما الواقع يقول غير ذلك.

يتجسَّد هذا السلوك الاحتلالي في نشر السعودية والإمارات قواتهما على الأرض بعيدًا عن مناطق المواجهات "المهرة–سقطرى"، وممارسة سياسة السيطرة والتحكم بالقرار العسكري عن طريق السماح بتحريك الجبهات وقتما يشاءان وعدم تحريكها حينما يريدان، أو بالتدخل السياسي المباشر من خلال: التعيين والعزل، وسير المرافق الحكومية بالموافقة أو الاعتراض على قرارات رئيس الجمهورية كما تريدان وليس على النحو الذي تريده الحكومة اليمنية المكبَّلة بقيود تدخُّلات دول التحالف.

وقد تقاسمت السعودية والإمارات توزيع المهام والنفوذ على الجغرافية اليمنية، فالسعودية دخلت بقواتها إلى الأراضي اليمنية الحدودية في المحافظات الشرقية والشمالية، مثل: المهرة، وحضرموت، وشبوة، والجوف، وصعدة، وهي موضع أطماع السعودية باعتبارها مناطق نفوذ تخصُّها ولا تقبل منازعتها فيها، سواء من السلطات اليمنية –صاحبة الاختصاص– أو من الإمارات شريكتها في التحالف.

وبالمقابل، فقد تمددت الإمارات بحرًا في كل السواحل والموانئ والجزر اليمنية وخطوط المياه الدولية، وأنشأت لنفسها قوات عسكرية موازية تتبعها ولا تخضع لسيطرة الحكومة، ووضعتها تحت تصرف المجلس الانتقالي الانفصالي، وقد أدت سياسة التغاضي السعودي عن الإجراءات الإماراتية إلى إضعاف القوات الحكومية وعجزها عن الدفاع عن مؤسسات الدولة، وانعدام قدرة السلطة الشرعية على ممارسة سيادتها على الأرض والتحكم بالقرار، وخضوع القرار اليمني لدول التحالف .

[1] إيادأجمد، اسامة الروحاني، ض**رورة بناء شرعية الدولة في اليمن** ، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ، صنعاء، سبتمبر 2018، ص 04

وقد مارست دول التحالف علنًا سياسة إضعاف السلطة الشرعية على الأرض، وحجزها في المنفى بطريقة تثير الاستغراب، فقد مُنع الرئيس، عبد ربه منصور هادي، من مغادرة مطار الرياض نحو اليمن، كما منعت القوات الإماراتية طائرة الرئاسة التي كانت تُقِلُّه من الهبوط في مطار عدن، ومارست حصارًا شاملًا على اليمنيين؛ جوًّا وبرًّا وبحرًا، حتى إن الإمارات لم تسمح للطيران المدني (طيران اليمنية) بالمبيت في أيٍّ من مطارات الدولة اليمنية، وأجبرته على المغادرة الفورية للمبيت في مطارات أجنبية مما كلَّف الشركة أموالًا باهظة.

إنَّ الضعف الذي آلت إليه الدولة اليمنية وسلطاتها الشرعية أتاح للإمارات التحكم بالقرار على الأرض والتصرف كما لو كان اليمن أرضًا إماراتية وليس دولة مستقلة ذات سيادة وفق القانون الدولي، وكلتا الدولتين متهمتان بتمويل الصراعات البينية داخل المكونات اليمنية الداعمة لدول التحالف أو المناهضة له، واستقطاب عناصر لهما في كل المكونات الاجتماعية في اليمن من مدنيين، وعسكريين، وقبائل، ومشايخ قبائل، ورجال دين، ومثقفين، وإعلاميين، وسلفيين، وجماعات إرهابية، وجواسيس. لكن ما قام به المجلس الانتقالي وبقية القوات التابعة للإمارات وضع السعودية في موقف ضعف، وهزَّ صورتها كثيرًا أمام حلفائها داخل اليمن، كما أثَّر سلبًا على موقفها إقليميًّا ودوليًّا.

من العسير فهم حيثيات المشهد اليمني وانقلاب عدن وخروج قوات الشرعية وتوقع مستقبل الشرعية في اليمن دون النظر إلى مكوِّن السلطة الشرعية وبنيانها، وتسليط الضوء على ما يمكن وصفه بتنافرها الداخلي، وعلى علاقاتها الشائكة فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين دول التحالف من جهة ثانية، ومن ثمَّ يمكن استشراف مستقبل هذه السلطة وما إن كانت –بوضعها الحالي– قادرة على قيادة اليمن نحو الحل المفضي إلى دولة موحدة يشارك الجميع في بنائها أم أن الأمور بصدد الذهاب إلى منحى آخر[1].

جعلت المبادرة الخليجية من الرئيس، عبد ربه منصور هادي، رئيسًا "حَكَمًا بين الأطراف"، مهمته تعيين رئيس للحكومة من المعارضة، وتشكيل الحكومة بالتناصف بين الفرقاء، وقيادة البلاد خلال عامين إلى انتقال سياسي دستوري ينتهي بالاستفتاء على الدستور، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية؛ لكن الأمور لم تسر على النحو الذي أرادته المبادرة الخليجية، فقد جمع بيده عديد السلطات والصلاحيات، واستدعى التدخل الدولي بعد انقلاب الحوثيين وإسقاط الدولة، ثم استدعى لاحقًا السعودية التي شكَّلت تحالفًا للتدخل العسكري بدون أية اتفاقيات دولية ضابطة لهذا التدخل، وفي ظل تعطيل مفاعيل السلطة التشريعية، وإدارته لشؤون اليمن من منفاه بالرياض .

وبالنظر إلى مكوِّن فريق الشرعية الحكومي وطريقة عمله، يتضح أنه هذا الفريق غير قادر على إدارة الصراع اليمني والوصول بالبلاد إلى ما تريده من إنهاء الصراع وعودة الاستقلال للقرار السياسي اليمني. فهو فريق غير متجانس، وينقسم إلى عدة مكونات لا قرار موحَّدًا لها :

[1] **خنجر التقسيم**".. **جذور الصراع الداخلي والإقليمي على جنوب اليمن**، مرجع سابق.

—جزء في الشرعية موال للسعودية بالمطلق، ويعتد بها كمنقذ لليمن ومُخَلِّص له، ويوجِّه الاتهام حصرًا للإمارات .

—وجزء آخر في الشرعية موال للإمارات ضد الشرعية وضد اليمن عمومًا، ويحرص على استمرارية علاقته بها كممولٍّ وكفيل .

—وطرف ثالث يتوجس من الإمارات والسعودية، ويرى فيهما دولًا محتلة، تُكِّنُ العداءَ لليمن، وتتربص بها شرًّا، وينقسم هذا الطرف إلى شقين: أحدهما يُظهِرُ رأيه علنًا، وقد عوقب على ذلك بالعزل والإبعاد، والآخر يُضمِرُ ذات الموقف لكنه لا يصرِّح به، ويدخل ضمن هذا القسم شخصيات وأحزاب .

فكيف يمكن لمكونات السلطة، وهي بهذا التضاد أن يُعَوَّلَ عليها في حل المشكلة اليمنية، وإنقاذ اليمنيين، وقد أنتج هذا الوضع انقسامات وسينتج المزيد منها لاحقًا، وما حدث في عدن بعض تجلياتها

هناك الأحزاب الداعمة للشرعية بحكم الضرورة الوطنية، وبعضها يقترب أو يبتعد من الشرعية بقدر حصته من المكاسب والمحاصصة بتقاسم المناصب. وهناك أحزاب متعددة الولاءات؛ فهي مقسومة على اثنين أو ثلاثة أو أربعة، فجزء منها مع الشرعية، وجزء مع الحوثيين، وجزء مع الإماراتيين، وجزء مع السعوديين، وجزء مع المشروع الوطني وفق نموذج المؤتمر الشعبي العام، وبعضها متهم بالتشبيك مع قطر وتركيا ضد دول التحالف، والجميع متهم بالبحث عن المكاسب الفئوية والشخصية دون النظر إلى الأضرار والمخاطر التي تحل على البلاد والتي لن يكون آخرها انقلاب عدن ثم العودة عنه، بل قد يتعداه إلى صراعات جهوية قابلة للاتساع. إنَّ هذا الضعف المؤسسي للشرعية لهو أحد أسباب انهزام القوات الحكومية أمام قوات المجلس الانتقالي في عدن قبل أن تتدخل السعودية وتعيد رجحان الكفة مرة أخرى، ويقابله وينتج عنه ضعف في الأداء السياسي.

ونتيجة لطبيعة السلطة الشرعية وتكوينها الراهن غير المتجانس ومتعدد الولاءات المعلنة والمضمرة، فإن الأداء السياسي لها، سواء على المستوى الرئاسي أو الحكومي، تميز بالضعف، ولهذا الضعف مظاهر عدة:

—صمت السلطة الشرعية تجاه العثرات على الدوام وليس آخره الصمت الذي أبدته في الأيام الأولى لانقلاب عدن والذي وصفه وزير الداخلية بـ"خذلان غير موفق من الشرعية."

-غياب الإسناد المعنوي من السلطة الشرعية لقواتها على الأرض عبر الإعلام والدعوة إلى النفير العام.

- لم تعلن الحكومة موقفها من الانقلاب، ومن دولة الإمارات الداعمة له، إلا متأخرًا، وبعد تمدد الانقلاب شرقًا باتجاه محافظة شبوة.

-غياب الإمداد المباشر للقوات الحكومية في عدن بأي دعم رغم إحاطة قوات الشرعية بقوات المجلس الانتقالي التي تعززت بإمدادات تابعة للإمارات من الضالع ويافع، وفي ظل انقطاع عدن عن محيطها الغربي الواقع تحت سيطرة العمالقة والقوات المشتركة التي تخضع أيضًا للإمارات، ورغم ذلك فقد صدر بيان عن الحكومة يشيد بـ"التضحيات

الجسيمة التي عملتها دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادةً وشعبًا، حيث امتزج الدم الإماراتي بالدم اليمني في سهول وجبال يمننا الغالي"، حسب وصف البيان [1].

الانتقال السياسي والصراع المسلح: من 2011 حتى الآن:

1- مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي والعملية الانتقالية:

نتيجة لانتفاضة 2011، توسطت المملكة العربية السعودية تحديدا ودول الخليج الأخرى فيما عرف لاحقا بمبادرة مجلس التعاون الخليجي، بين مختلف الأطراف السياسية الرئيسية في اليمن. وهدف الاتفاق إلى إنهاء النزاع القائم بين النظام والمعارضة، والسماح بانتقال سلمي للسلطة، وإقامة عملية انتقالية من شأنها إعادة بناء الدولة. ومع ذلك، فقد جمدت عدة مواد من الدستور اليمني. وشملت هذه الشروط الدستورية أن مرشحين اثنين على الأقل مطلوبان لإجراء انتخابات رئاسية، بينما اشترطت المبادرة انتخاب عبد ربه منصور هادي خلفاً لصالح في انتخابات بمرشح واحد بعد حصوله على ترشيح جميع الأحزاب السياسية الرئيسية وهو ما تم في فبراير 2012، بالإضافة إلى شرطها ضرورة الإجماع بدلاً من تصويت الأغلبية لتمرير التشريعات في البرلمان. ومن خلال مبادرة مجلس التعاون الخليجي قام صالح بالتنحي عن السلطة وتم انتخاب هادي بديلا عنه.

ووفقا للمبادرة تشكلت حكومة مصالحة وطنية انتقالية، جمعت بين أعضاء النظام السابق وأحزاب المعارضة وتم توزيع المناصب في الوزارات الحكومية بين أنصار هذه القوى السياسية.

كان عدم تمكين هادي يُعزى أيضاً إلى أن صالح بقي رئيساً للمؤتمر الشعبي العام، أكبر وأقوى حزب سياسي في البلاد. وفي نهاية المطاف بدأت اتهامات الفساد وسوء الإدارة ضد الرئيس هادي بالتصاعد. وفي الوقت نفسه، ووسط عدم الاستقرار، بدأت أسعار السلع الأساسية والوقود في الارتفاع. وهكذا بدأ التأييد الشعبي لعملية الانتقال السياسي يتآكل، حتى في الوقت الذي استمر فيه المجتمع الدولي – ممثلاً بالأمم المتحدة والدول الغربية والشرق أوسطية – بتقديم الدعم لهادي. وكان هذا واضحاً في مختلف قرارات مجلس الأمن، القرار 2051 و 2140 المؤكد على شرعية هادي، والقرار 2216 المتضمن أن مجلس الأمن كان:

فشل الرئيس هادي في تطبيق العديد من إجراءات بناء الثقة المنصوص عليها في المبادرة الخليجية، والتي كان من المفترض أن تراعى في مؤتمر الحوار الوطني. وقد جمع مؤتمر الحوار الوطني (مارس 2013- يناير 2014) مئات الممثلين عن الأحزاب السياسية وغيرها من الجماعات السياسية والاجتماعيةبعد إصدار مسودة الدستور، شن الحوثيون والقوات المتحالفة مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح انقلاباً ضد حكومة هادي، مما أدى إلى إنهاء العملية الانتقالية

[1] **خنجر التقسيم**".. **جذور الصراع الداخلي والإقليمي على جنوب اليمن**، مرجع سابق

خلال النصف الأول من عام 2014، واصلت قوات الحوثي التوسع العسكري جنوباً من محافظة صعدة.

لا يزال استخدام مصطلح ''الشرعية'' في اليمن مرتبطاً بقوة بالرئيس هادي باعتباره رئيس الدولة المعترف به دولياً. ومع ذلك، كانت الحالة القانونية لشرعيته مبنية على مبادرة مجلس التعاون الخليجي. فقد تم انتخابه رئيساً عبر عملية انتقالية حددتها هذه المبادرة، وقد أصدر مجلس الأمن قرارات لدعم هذه العملية والاعتراف بالرئيس هادي. ومع ذلك، لم تتمكن حكومته إلى حد كبير من توفير الخدمات الأساسية المرجوة من قبل المواطنين، حتى في المناطق (المحررة) الواقعة تحت سلطتها. وقد ساعد هذا على إعطاء الزخم للحركة المطالبة بالانفصال في جنوب اليمن. وكان ذلك واضحاً في ظهور المجموعات السياسية التي تدعم الانفصال مثل المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم جزئياً من قبل الإمارات، وتيار الحراك بقيادة حسن باعوم، وآخرين. ومع استمرار النزاع واستمرار تأثير هذه المجموعات في التزايد، تتداعى شرعية حكومة هادي بشكل متزايد.

لقد أدت شرعية هادي دولياً إلى نشوء تحالفات ظاهرية بين هادي وعدد من قادة الأحزاب السياسية. وعندما برر التحالف الذي تقوده السعودية بدء العمليات العسكرية في اليمن بالعمل على إعادة الحكومة الشرعية، انضم عدد من قادة حزب المؤتمر الشعبي العام إلى هادي – كالراحل عبد الكريم الأرياني، ورئيس الوزراء الحالي أحمد بن داغر، ورشاد العليمي.. كحيث كانت هذه القيادات المؤتمرية من بين الشخصيات السياسية والدبلوماسية المهمة التي اعتمد عليها صالح خلال حكمه، ويبدو أن دعمه بين الأحزاب السياسية يتقلب تبعاً لتخصيص المناصب الوزارية والتعيينات الحكومية التي يقدمها هادي إليها. وقد وصف الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في ديسمبر/كانون الأول من عام 2017 ممارسة هادي للسلطة التنفيذية بأنها ''فاسدة''.

على الرغم من أن هادي هو أعلى سلطة في الدولة، فهو لا يتمتع بدعم شعبي أو نفوذ كبير على المستوى المحلي. وفي الوقت الذي تطالب فيه الحكومة اليمنية بالسيطرة على غالبية جغرافيا البلاد، فالسلطات المحلية لا تلتزم بالضرورة بسياساتها أو أوامرها. وعلى الرغم من دعمه من قبل المجتمع الدولي، يفتقد هادي إلى احتكار استخدام القوة فضلاً عن عدم قدرته على فرض النظام فيما يسمى بالمناطق (المحررة). أما في عدن، المدينة التي أعلنها هادي عاصمة مؤقتة للبلاد، فقد نجح المجلس الانتقالي الجنوبي – الذي يتألف من عدة حلفاء سابقين لهادي – في شن هجمات على القوات الحكومية اليمنية في يناير/كانون الثاني من عام 2018، في أعقاب مطالبات لم تتم تلبيتها بإقالة رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر، وبعد غياب دام عام ونصف العام، زار هادي عدن في صيف عام 2018 في محاولة لإبراز مظهر قيادة الدولة القوية وإعادة الاتصال مع المواطنين. ومع ذلك، تعتمد هذه الصورة بشكل كبير على قدرته على الاستجابة للتحديات اليومية – خاصةً الأمنية منها – التي يواجهها مواطنو عدن[1].

[1] اياد اجمد، اسامة الروحاني، ض**رورة بناء شرعية الدولة في اليمن** ، مرجع سابق، ص ص 11-14

المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على اليمن قبل وبعد الربيع العربي.

لم تحظ الدول الفاشلة باهتمام الباحثين وعلماء السياسة وحتى الدول في القرن الماضي لسبب أن ذلك كان يعتبر كجزأ من الصراع العالمي في ظل الاستقطاب الدولي الحاد، وهكذا كانت العديد من الدول الضعيفة أو حديثة الاستقلال عرضة للفشل والهشاشة وفقًا لموازين القوة الذي كاني شكل المبدأ الأساسي للنظام الدولي سابقا، ولكن في التسعينيات حظيت الدول الفاشلة بالاهتمام النسبي بسبب الضغوطات التي مارستها منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان خصوصا في الدول الكبرى، لكن ظل ذلك مربوطا برغبة تلك القوى على التدخل ومصالحها، ومثال ذلك رواندا والصومال وهايتي والبوسنة والهرسك، في حين لم يحدث ذلك في أوقات معينة كان التدخل الدولي فيها ضرورياً لأنه لم يتفق أو يشكل أهمية لمصالح تلك القوى الكبرى.

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدأ الاهتمام يتزايد بمخاطر الدول الهشة نتيجة آثارها السلبية، فالأحداث الدرامية التي فجرت نتيجة الصراعات والنزاعات في تلك الأقاليم وما نتج عنها من تحديات تجاوزت حدود الحيز الجغرافي نحو دول العالم أجمع، مصدرةً أزمات عالمية كالإرهاب الهجرة غير الشرعية وانتشا ر الجريمة المنظمة واتساع رقعة الاتجار بالأسلحة والمخدرات وحتى البشر، وتفاقم أزمة اللاجئين الأمر الذي أثر سلبا على الدول المستقبلة، وهو ما أظهر أن سياسة الإهمال الذي كانت تنتهجها الدول الغربية سواءً لنتائج تدخلاتها أو لصراعات بعيدة عنها لم تعد مجدية، وأن ناقوس الخطر بات يهددهم في عقر دارهم، مما شكل هاجسًا كبيرًا يؤرق هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: أوضاع اليمن في مؤشر الدولة الفاشلة في الفترة ما بين 2010– 2020

إن المصطلحات المرتبطة بالدولة الفاشلة غالبًا ما تُعاني من عدم الدقة التحليلية ،وقد جاءت المصالح الدولية – وخاصة الأمريكية – مُتسقة مع الترويج لدراسة مفهوم ''الدولة الفاشلة''، وهو الأمر الذي بلغ ذروته عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث بدأ النظر إلى الدول الضعيفة باعتبارها تُمثل تهديدًا للولايات المتحدة والأمن الدولي، وهو ما جعل جهود الولايات المتحدة وحلفائها لـ''بناء الدولة'' في جميع أنحاء العالم تُركّز أولا وبشكل رئيسي على بناء القطاع الأمني. إن ضعف الدولة غالبًا ما يكون مُتجذِّرا في تقلص قدراتها، وتآكل أو تلاشي شرعيتها ، الدولة الفاشلة هي تلك التي تعجز عن أداء دورها الوظيفي في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، ولكن في بعض الدول تلعب

السياسة الدولية والأطراف الخارجية أدوارًا محورية في تشكيل وعمل مؤسسات الدولة، مما قد يعوقها عن أداء دورها الوظيفي.

الفرع الأول: اليمن الدولة الأكثر هشاشة على مؤشر الدولة الفاشلة[1].

بقدر ما نحاول التركيز على أداء الفردالبلدان بشروطها الخاصة ، هناك فضول لا مفر منه والفائدة المرتبطة بتصنيفات مؤشر الدول الهشة (FSI) ، وعلى وجه التحديد للدولة التي تحتل المرتبة "الأولى". في تاريخ FSI ،ثلاث دول فقط هي التي حصلت على التمييز المخزيالمكان الأول – الصومال وجنوب السودان ، اللذان تداولتا الأماكنلمعظم مدة FSI ، وكذلك ساحل العاج ، الذي احتلت المرتبة الأولى على الإطلاق في FSI الأول في 2005، هذا العام كانت دولة رابعةاحتل المركز الأول: اليمنمع مجموع درجات 113.5 ، من المحتمل أن يصعد اليمن إلى FSI لم يكن مفاجأة للكثيرين ، كنتيجة لحرب أهلية طويلة الأمدوالكارثة الإنسانية ، تتلقى اليمن أقصى درجات10.0 في مجالات الأجهزة الأمنية والنخب المصنفة والتدخل الخارجي، وحاصل على درجات 9.0 أو أعلى في الكل ما عدا اثنينمؤشرات (رحلة الإنسان والتنمية غير المتكافئة) ، اليمن أيضارابع أكثر البلدان سوءًا خلال العقد الماضي، خلفها فقطليبيا وسوريا ومالي ، على مستوى المؤشرشهدت البلادأكبر تدهور في التدخل الخارجي (+ 2.7 نقطة)، بشريالحقوق وسيادة القانون (+ 2.2 نقطة) ، تظلم المجموعة (+ 1.9 نقطة) ،واللاجئين والمشردين داخليا (+ 1.7 نقطة) خلال هذه الفترة.الآن دخلت عامها الخامس ، استمرت الحرب الأهلية في البلادتتكثف خلال عام 2018 ، مع أمل ضئيل على ما يبدو في الحل. فيبونيو 2018 ، إطلاق التحالف بقيادة السعودية والإمارات ركزت "عملية النصر الذهبي" الاهتمام العالمي على مدينة الحديدة التي يسيطر عليها الحوثيون. تقع على ساحل البحر الأحمر فيغرب اليمن ، تعمل الحديدة كميناء حاسم لتسليمالغذاء والوقود والمساعدات للبلد. الحقوق الإنسانية وحقوق الإنسانوحذرت الجماعات من أن الهجمات على الحديدة قد يكون لها آثار هائلةعلى السكان اليمنيين ، مما يؤثر على أكثر من 300000 طفل وشرارة المجاعة في جميع أنحاء البلاد على الرغم من أن أسوأ الحالات والسيناريوهات لم تتحقق في النهاية ، البيانات التي تم جمعها بواسطةأظهر موقع الصراع المسلح ومشروع بيانات الأحداث (ACLED)أن وفيات المدنيين زادت بنسبة 164٪ في الأشهر الأربعة التاليةشن هجوم بعد أشهر من المفاوضات ، والولايات المتحدةتوسطت الأمم في اتفاق هش لوقف إطلاق النار بين قوات الحوثيين فيالحديدة والحكومة المعترف بها دوليًا فيديسمبر 2018ومع ذلك اعتبارًا من وقت النشر، كانت القواتوقفت عمليات الانسحاب وعانت المدينة من اندلا ع كبير للعنف في منتصف مارس.

[1] **CHRISTINA MURPHY** consulté le 19/09/2020 /P: 17_18 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2019/03/9511904-fragilestatesindex.pdf

كما يتضح من درجات FSI العالية للغاية في اليمن والتي بلغت 9.7 بوصةالضغوط الديموغرافية، 9.6 في اللاجئين والنازحين، و 9.8 في الأماكن العامةالخدمات، الأزمة الإنسانية في اليمن رهيبةبحلول نهاية عام 2018 ،75٪ من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية ، ونزح أكثر من 3.5 مليون شخص، حوالي 14 مليونيواجه اليمنيون المجاعة المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الحيويةمثل تلف مرافق معالجة المياه أو تدميرها فيالقتالمنذ عام 2016 شهدت البلاد أسوأ فترة وباء الكوليرا في التاريخ المسجل، تسبب في وفاة أكثر من مليون، الحالات المشتبه بهابالنظر إلى الأزمة الحالية، قد يكون من عدم الجدوى ربط الأزمة اليمنية (الهشاشة) بسبب الحرب الأهلية فقط، أو حتى الربيع العربي عام 2011الاحتجاجات التي أدت إلى نهاية حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالحقاعدة. ومع ذلك، فإن جذور الهشاشة في اليمن أعمق بكثير، إذا نظرنا إلى الوراء في FSIمن عام 2007 خمس سنوات كاملة قبل الربيع العربي.

لا يزال اليمن يحتل المرتبة بين الدول الخمس والعشرين الأكثر هشاشةفي العالم. في عام 2007، كانت أعلى الدرجات في مؤشر اليمنالنخب المصنفة (9.0) ، التنمية غير المتكافئة (8.7) ، الخدمات العامة(8.1) ، الاقتصاد (8.0) ، والضغوط الديموغرافية (8.0). هذه الدرجاتيشير إلى خصائص الدولة اليمنية التي ستظهر لاحقًاتقوض قدرة البلاد على التكيف وامتصاص الضغوط عليهاالدولة ، وتسهيل الانزلاق في نهاية المطاف إلى الحرب الأهليةعلى سبيل المثال ، إدارة الرئيس صالح الذي حكم اليمنلأكثر من 30 عامًا ، اشتهرت بانتشار الفساد وسوء الإدارة. يقدر تقرير للأمم المتحدة أن صالح قد يكون لديهجمعت ما يصل إلى 60 مليار دولار من الأصول من خلال الفساد بعد أخذهاكما يتجلى في التنمية غير المتكافئة العالية في البلاد ،الخدمات العامة ، والضغوط الديموغرافية عشرات ، ثروةفشل صالح والنخبة السياسية في الترجمة إلى فوائدسكان اليمن الأوسع ، لا يزال اليمن من أفقر البلدانفي المنطقة وأكثر من 34 ٪ من السكانيعيشون تحت خط الفقر، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى فيالمنطقة ، غذت هذه الظروف الاحتقان من البطالة ،الظروف الاقتصادية والفساد التي أدت مباشرة إلى 2011الاحتجاجات التي أدت إلى رحيل صالحعلاوة على ذلك ، فإنالقبائل القوية في البلاد والانقسام المستمر بين الشمال والجنوبتاريخياً ، مارست ضغوطاً كبيرة على الدولة في مناطقالنخب المنقسمة وشرعية الدولة. خلال فترة حكمه كان صالحقادرة على المناورة بالسياسات القبلية المتصدعة للبلادتحالفات للبقاء في السلطة. ومع ذلك ، جاء هذا على حسابناء مؤسسات دولة قوية ، ومختلف البلاد القبلية وانشقت الفصائل السياسية بعد رحيله ، بالنظر إلى المستقبل ، من المؤمل أن يتم التفاوض على وقف إطلاق النار في ديسمبريمكن أن يكون عام 2018 الخطوة الأولى على الطريق نحو عملية سلام أكبرفي عام 2019 وما بعده. التفاوض على حل سياسي وعسكري لإنهاء الصراع وتوفير الحماية والمساعدة للمدنيين اليمنييننضروري على المدى القصير. لكن اليمن وشركائها في نهاية المطافتسعى إلى إعادة بناء وتخيل مستقبل ما بعد الصراع، فهي مهمة بنفس القدرللنظر فيالجذور والدوافع التاريخية للهشاشة.

معالجةهذه الاحتياجات طويلة الأجل التي أبرزتها درجات FSI للبلد –من تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل إليجب أن يكون بناء مؤسسات دولة قوية وشفافة جزءًا لا يتجزأجزء من أي إطار عمل للتعافي من أجل بناء السلام والمحافظة عليهاليمن.

الفرع الثاني: انهيار تحالف الحوثي وصالح ومستقبل الدولة اليمنية.

تركتالحروبوالصراعاتبصماتواضحةعلىجغرافيةاليمنوسكانها،وخلقتأولوياتمختلفةللسكانتبقي

قدراتهاوباستمرارتحتضغوطالتحدياتالمتجددة

كماأنالمسارالسياسيفياليمنخلالأكثرمنثلاثعقوداستمربالسيرنحوتعزيزقبضةالسلطةالسياسيةالقائمةوحزبهاالحاكموإقصاءالأحزا

بوالحركاتالسياسيةوالاجتماعيةالأخرى،ممأدىإلىانسدادكاملللأفقالسياسيمعنهاية 2010

وبذلك،سقطتالديمقراطيةالمزعومةوأنظمةالانتخاباتالمفصلةفيمستهل 2011

،وليظهرالوجهالقبيحللتسلطوالفسادوينهيبضربةقاضيةكيانالدولةوأجهزتهاالهشةبمافيذلكخلقانقسامحادفيولاءالجيشوالقوىالأمن

ية.وكمافيدولمايسمىب"الربيعالعربي"،اشتعلتالاحتجاجاتوالمظاهراتفياليمنمنذفبراير

2011مطالبةبقوةبالحريةوالعدالةوالكرامةالإنسانية .

وتعكستلكالمطالباتأسبابوجذورالتخلفوالصراعاتفيالبلاد،وأهمهاغيابالحرياتالحقيقيةوالعدالةوالمشاركةالسياسيةوكذلكضعفالحوك

مةالسياسيةوالتنميةالعادلة، ورغمالتوقيععلىالمبادرةالخليجيةفينوفمبر 2011

والتيقسمتالسلطةبينالخصومالسياسيينوماتلاهامنشبهإجماععلىوثيقةالحوارالوطنيالتيقدمتفيينايرا 2014

،إلاأناستمرارالفسادخلالالمرحلةالانتقاليةوالفشلفيالاتفاقعلىبعضبنودمشروعالدستورالجديدأديإلىانهيارمسارالحوارالوطني .

ومنذذلكالوقت،أخذتالعمليةالانتقاليةمنحىالتدهورنحوالحربالشاملةمعتضاؤلالأملفيإيجادمخرجسلميللصراع.وبنظرةاسترجاعيةإ

لىالوراء،يعودهذاالوضعإلىعدمإجراءانتقالحقيقيللسلطة.

وقدمثّلالوضعالانتقاليلليمنمنذعام 2011

فرصةذهبيةتمتفويتها،بعدأنكانالمسرحقدتهيأللدولةوالشعبفيتقبلالتغييروفيكافةالميادينالسياسيةوالاقتصاديةوالاجتماعيةعبرمؤتم

رالحوارالوطني .

واستمرتالسياسةتسيطروتؤثرسلباًعلىالقرارالاقتصادي،وأدتإلىتراكمالمشاكلوالتحدياتفيلغيابالإرادةالسياسيةوعدمالجديةفيتنفيذ

الإصلاحات .

كمابرزتعواملالفسادونهبالمالالعاموظاهرهبصورةأكبرمنالسابق،وهوماأدىإلىاستمرارالصراعالسياسيوتفاقمالنزاعالمسلح،ولتتس

ارعالأحداثوصولاًإلىاستدعاءالتدخلالخارجيوحربالتحالفالسعوديعلىاليمنمنذنهايةمارس 2015 وتصعيدالمواجهاتالداخلية مخلفتا الدمارلليمنأرضاًوشعباًتحتمبررإعادةالشرعية.[1]

لا تزال الهواجس الأمنية تقلق قادة ورؤساء دول و حكومات،إزاء الأوضاع المزرية التي آل إليها العالم في ظل ما يسمى النظام العالمي الدولي، و لا شك أن هذه الأوضاع ازدادت حلاكة بعد 2001 بشهادة الملاحظين فإن الفوضى الأمنية التي تجتاح عالم اليوم،أخمدت آمال بعض المحللين من ذوي التطلعات ببلوغ السلام العالمي، و أوقدت في المقابل العديد من الأطروحات التنظيرية.

في سبتمبر/أيلول 2014سيطرت جماعة أنصار الله الحوثية على العاصمة اليمنية، صنعاء، بعد أسابيع من احتجاجات مناهضة للحكومة، ما دفع السعودية، وعددًا من الدول المتحالفة معها، إلى التدخل، في مارس/آذار 2015، من خلال العملية العسكرية الموسومة بـ"عاصفة الحزم"؛ فشنَّت غارات جوية، مستهدفة المطارات والقواعد العسكرية، ومراكز القيادة والسيطرة، التي استولى عليها الحوثيون، وحليفهم، الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

كان من الأهداف المعلنة لهذه العملية إعادة الشرعية إلى صنعاء، ممثلة في الرئيس، عبد ربه هادي، المعترف به دوليًّا، وتمكينها من الدولة، بعد هزيمة الحوثيين وإجبارهم على تسليم الأسلحة التي استولوا عليها من مخازن الجيش اليمني، وإعادتهم إلى محافظة صعدة التي أتوا منها. وكان الهدف الاستراتيجي غير المعلن هو وقف المد والنفوذ الإيراني في اليمن، والمهدِّد للسعودية، من خلال حليفهم، جماعة أنصار الله الحوثية [2].

كان تحالف الحوثي–صالح منذ نشأته في كثير من بنودالائتلاف سلبية بالنسبة للطرفين، وقد توحدت بفعل ما كان موجود على الأرض وليست بنود التحالف في أهدافها إلزامية.

شارك الحوثيون في انتفاضة 2011 ضد صالح ، والبقاء في ساحات الاحتجاج حتى بعد موافقتهالتنحي كجزء من مبادرة مجلس التعاون الخليجي بنقل السلطة إلى نائبهادي. وكذبوا بأن الصفقة لم تذهب بعيدًا بما فيه الكفايةإزالة النظام القديم. دعما لمزيد من التغيير ،الحوثيون شاركوا في مؤتمر للحوار الوطني (NDC)، حجر الزاوية في عملية انتقال السلطة برعاية الأمم المتحدة التي انبثقت عن مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] يحينيحيىالمتوكل، **الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية 2011–2015**، دار كنعان للطباعة والنشر، 2016 صنعاء اليمن، ص ص: 6-7

[2] **خمس سنوات على الحرب في اليمن: استراتيجيات الفاعلين ومآلات الصراع** ، مركز الجزيرة للدراسات، نشر يوم: 28 أفريل 2020، تم تصفح هذا الموقع في 09/ 12/ 2020 على الساعة 22:24 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4647

حافظ الحوثيون على وحدتهم بقوة خارج العملية السياسية ، واحتفظوا بأسلحتهم ، وشحذهمالقوة العسكرية وتوسيع سيطرتهم الإقليمية،منذ البداية رأى كل من الحوثيين وصالح المؤتمر الشعبي العام الوسيلة للانتقال بشكل مشكوك فيه من الطرفين، وأصبح واضحا ومتزايدابمرور الوقت،على وجه الخصوص وكانوا يشتركون في الاستياء المشترك اتجاه السنة حزب الإصلاح الإسلامي وحلفاؤه [1]. ومن هؤلاء علي محسنالأحمر (صانع قرار قوي في نظام صالح 33عامًا قاد الحرب ضد الحوثيين وانشقوا للانضمام إلى انتفاضة 2011) ، أعضاء بارزين فيعائلة الأحمر (مثال علي محسن الأحمر) والجماعات السلفية.وبحلول عام 2013 ، كنخب حضرية وأصحاب مصلحة دوليين ركزوا على مؤتمر الحوار الوطني ، بدأ الحوثيون في قلبميزان القوى في الشمال ، أولاً بهزيمة السلفيين المقاتلين في محافظة صعدة في يناير 2014 ثمهزيمة التحالف الفضفاض بين السلفيين والإصلاح وعلي محسنومقاتلو الأحمر في عمران وأخرى شماليةالمحافظات قبل دخولهم العاصمة في سبتمبر 2014،بدأ التعاون ضمنيا مع الحوثيين ، مما أدى إلى تحولالمد العسكري ضد أعدائهم المشتركين.تحالف الحوثي-صالح لم يكن حتمياً. يمنيكانت السياسة متقلبة خلال الفترة من 2012 إلى 2014 ، كما سعت مراكز القوة مثل حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح لاستعادة القوةعلى قدم وساق وجماعات مثل الحوثيين والحركة الجنوبية (الحراك) وهي تعملعلى الاستقلال جنوب اليمن، عمل كذلك الحوثيين على إقامة تحالف بينهم وبين الحراك القائم في اليمن، اشتكى من التهميش الاقتصادي والسياسيوكذلك القمع المباشر للدولة في ظل نظام صالحلقيادة المؤتمر الشعبي العام ، ومع قيادات الحراك ومعظمهم من التكنوقراط ، ومن جانب آخر تبني هادي النقاش والتفاوض مع المشايخ، عندما اجتاح الحوثيون صنعاء في سبتمبر 2014 موجة إحباط شعبي من حكومة هادي ،لقد فعلوا ذلك بمساعدة المؤتمر الشعبي العام بقيادة صالح والجيش التابع له والوحدات،ومع ذلك لم يكن جميع أنصار المؤتمر الشعبي العام وصالح سعداء .انتقد الكثيرون الحوثيين في فبراير اللاحقإعلان عام 2015 عن استبدال حكومة هاديبـ "لجنة ثورية" ، وساءت العلاقات بينصالح والحوثيين وسرعان ما تحول ت إلى عنف ، حيث اشتبكواللسيطرة على قاعدة الحرس الجمهوري الموالية لصالح فيريمت الحميد في آذار 2015.لكن التدخل العسكري الذي قادته السعودية في نفس الشهر أوقف تفككًا محتملاً. أرادت المملكة العربية السعودية أن تدفع إلى إقامة سلطة شرعية في البلاد[2].

[1]April Longley Alley, **Collapse of the Houthi–Saleh alliance and the future of Yemen's war** International Crisis Group, Politics Governance and Reconstruction in Yemen, The Project on Middle East Political Science is based at the Institute for Middle East Studies at the George Washington University and is supported by Carnegie Corporation of New York , January 2018, p 9

[2]April Longley Alley, **Collapse of the Houthi–Saleh alliance and the future of Yemen's war** International Crisis Group, Référenceprécédente, p 10

المطلب الثاني: أبرز عناصر ومؤشرات فشل الدولة اليمنية.

يصدر صندوق السلام العالمي تقريرًا سنويًا بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، للدول الفاشلة، وفي 2014 استخدم التقرير للمرة الأولى مصطلح الدول الهشة بدلاً من الدول الفاشلة، معتمدًا في تقييمه لهشاشة الدول على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكل مؤشر من تلك المؤشرات أخرى فرعية، ستركز هذه المقالة على أهم تلك المؤشرات وليس جميعها.

إنالمقارنةفيتطبيقهذهالمؤشراتعلىواقعالدولةاليمنيةقبلوبعدالثورةاليمنيةفيعقد من الزمن،يظهرأنالدولةاليمنية تعانيمنأزماتبنيويةوسياسيةواقتصاديةواجتماعية وأمنية عسكرية، تؤشرإلىأنهاوصلتإلىمراحلمتقدمةفيهذاالسياق،ونر ى أنهاخضعت للدراسةوالتحليلمنقبلمؤسسةصندوقالسلامومجلةالسياسةالخارجيةمنذعام 2010 ولغايةالآن 2020 فيمؤشرالدولالفاشلة، وكانترتيباليمنفيهذاالمؤشرعلىالنحوالتالي:

جدول رقم 07:مؤشرات فشل الدولة اليمنية خلال عقد من الزمن.

العام	الترتيب الدولي	الملاحظات
2010	**15**	**إنذار**
2011	**13**	**إنذار**
2012	**8**	**إنذار عالي**
2013	**6**	**إنذار عالي**
2014	**8**	**إنذار عالي**
2015	**7**	**إنذار عالي**
2016	**4**	**إنذار عالي جدا**
2017	**th 4**	**إنذار عالي جدا**
2018	**rd3**	**إنذار عالي جدا**
2019	**st1**	**إنذار عالي جدا**
2020	**st1**	**إنذار عالي جدا**

المصدر:صندوق دعم السلام + مجلة فورين بوليسي.

وبتحليلهذهالأرقاميلاحظبأناليمنقبلالثورة،كانتتحتل مركزامتقدمافيمؤشرالدولالفاشلة حيث كان ترتيبها الدولي 15 وهذا يدل على الأزمات والفشل على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي كانت تعاني

منه اليمن ما دفع المواطن اليمني إلى الخروج إلى الشارع والمطالبة بتوفير الحياة الكريمة له ولعائلاته،

وبعداندلاعالثورةاليمنية سنة 2011 ازداد الوضعسوءافي اليمن على مؤشرالدولالفاشلة واحتلت المرتبة 13 تدهور الوضع بدرجتين وهذا يعني زيادة الانفلات والوضع ترديا،حيثأصبحتعام 2012 في الترتيب 8 في الدول الفاشلة، وفي سنة 2013زاد التدهور بدرجتين حيث احتلت اليمن المرتبة 6 عالميا 21دولةفاشلةفيالعالم،وفيعام 2014 منأول 15دولةفاشلةفيالعالم،وفيعام 2015 منأول 9 دولفاشلة فيالعالم،وفيعام 2016 منأول 6 دولفاشلة . وبذلكصنفمؤشرُالدولالفاشلةلعام2017 اليمنضمنأعلى مستوى لتواجه إنذاراشديدًابانهيارالدولة؛حيثتقدموضع اليمنفي الرتبة الرابعة لعام2017،وهومايعكساستمرارتدهورالأوضاع فيجميع مؤشراتها منذعام 2011 ،خاصةوأن الصراع في اليمنأصبحأكثرتعقيدًاليصلإلىمرحلةالحربالأهليةوصراع

إقليميودوليوماأسفرعنهلغايةالآنمئاتالضحايامنالقتلوالجرحوالمعاقين،والمختفين

والمعتقلينوالملاحقين،والمبعدينوالنازحينواللاجئين،فضلاعنخسائرتقدّربعشرات ملايير الدولارات فيالممتلكاتالشخصية والعامةوفيالبنى التحتية،والخسائرالتيلاتقدرفيمعنىالوحدةالوطنيةوالنسيجالاجتماعيوالصحةالنفسية، ويستند مؤشر الدول الهشة في قياس فشل الدولة على عدد من المؤشرات هي:

الفرع الأول: المؤشرات السياسية والعسكرية:

ينظر مؤشر شرعية الدولة إلى مستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة وعملياتها، ويقيِّم التأثيرات في حالة غياب هذه الثقة، والتي تتجلى من خلال المظاهرات العامة الجماهيرية، أو العصيان المدني المستمر، أو ظهور حركات التمرد المسلحة، وطبيعة التحولات السياسية، وحيث يكون هناك غياب للانتخابات الديمقراطية، درجة تمثيل الحكومة للسكان الذين تحكمهم،ويأخذ المؤشر في الاعتبار انفتاح الحكومة، وتحديداً انفتاح النخب الحاكمة على الشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي، أو على العكس من ذلك مستويات الفساد والربح والتهميش والاضطهاد أو استبعاد جماعات المعارضة. ويأخذ المؤشر أيضًا في الاعتبار قدرة الدولة على ممارسة الوظائف الأساسية التي تستنتج ثقة السكان في حكومتها ومؤسساتها، مثل القدرة على تحصيل الضرائب .

يشير مؤشر الخدمات العامة إلى وجود وظائف الدولة الأساسية التي تخدم الناس. فمن ناحية، قد يشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والإنترنت والاتصال، من ناحية أخرى، قد يشمل قدرة الدولة على حماية مواطنيها، مثل الإرهاب والعنف، من خلال الشرطة الفعالة المتصورة. ويأخذ المؤشر في الاعتبار من – سواء كانت الدولة تخدم النخب الحاكمة بشكل ضيق، مثل الأجهزة الأمنية، أو الموظفين الرئاسيين، أو البنك المركزي، أو الخدمة الدبلوماسية، بينما يفشل في تقديم خدمات مماثلة.

مستويات الخدمة لعامة الناس – مثل سكان الريف مقابل سكان الحضر،و يراعي المؤشر أيضًا مستوى البنية التحتية العامة وصيانتها إلى الحد الذي قد يؤثر فيه غيابها سلبًا على التنمية الفعلية أو المحتملة للبلد .

يراعي مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون العلاقة بين الدولة وسكانها بقدر ما يتم حماية حقوق الإنسان الأساسية واحترام الحريات واحترامها. يبحث هذا المؤشر فيما إذا كان هناك انتهاك واسع النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك تلك الخاصة بالأفراد والجماعات والمؤسسات (مثل مضايقة الصحافة، وتسييس القضاء، والاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية، وقمع المعارضين السياسيين). كما يأخذ المؤشر في الاعتبار حالات اندلاع العنف المستوحى من السياسة (مقابل العنف الإجرامي) المرتكب ضد المدنيين. كما يبحث في عوامل مثل الحرمان من الإجراءات القانونية المتوافقة مع الأعراف والممارسات الدولية للسجناء السياسيين أو المعارضين، وما إذا كان هناك حكم سلطوي أو ديكتاتوري أو عسكري حالي أو ناشئ يتم فيه تعليق أو التلاعب بالمؤسسات والعمليات الدستورية والديمقراطية .

وأهمها يتمحور بمدى درجة وقوة الأجهزة الأمنية وقدرتها على تحقيق الأمان، وتنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية وعدم الثقة في النخب السياسية، وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، وتعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، على المستوى المؤسسي، وتزايد حدة التدخل الخارجي .

ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، خصوصا على المستوى المؤسسي، وتزايد حدة التدخل الخارجي.

انتفاضة عام 2011 في اليمن سهلتتطوير عدد لا يحصى من طرق جديدة للتعبير السياسي، وانتشار منظمات المجتمع المدني التي تعالج القضايا لمختلف أطياف المجتمع، بالرغم من التحديات السياسية الكبيرة، كانت التحولات الثقافية والاجتماعيةانطلاقًا من قوة الانتفاضة المتمثلة في النساء والرجال ، الصغار والكبار ، والح ضروالقبيلة عملوا معا للإطاحة بالنظام ، والآن تبذل الجهود من قبلمنظمات المجتمع المدني والمبادرات الفردية للحفاظ على هذه العدالة السياسية، منظمات المجتمع المدني كذلك تعمل على تأمين حقوق المرأةمن خلال فرض قانون حظر على زواج الأطفال وقانون يحمي المرأة من العنف هذه القوانين التي من شأنها أن تحدد الحصص لحجز 30 فيالمائة من جميع المناصب السياسية للمرأة، ظهر عدد لا يحصى من الشبابلتشجيع الديمقراطيةالتنمية والحوار السياسي، وقامت مجموعات متنوعة بتنسيق الجهود لجعل أصواتهم مسموعة من قبلالحكومة[1].

مما يثير الدهشة ، أن الدول المصنفة على رأس مؤشر الدول الهشة السنوي هي أيضًا موطن لبعض الأزمات الإنسانية الأكثر إلحاحًا في العالم: لن تتفاجأ عندما تعلم أن اليمن يتصدر القائمة مرة أخرى هذا العام نعم الصومال في الخلف

[1] Jade M. Lansing, **yemen Emerging Voices in Yemen after the Uprising**,LESSONS FROM EGYPT, LIBYA, TUNISIA AND YEMEN, CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT IN TRANSITION, Printed at ESCWA, Beirut,2014, p 20

مرة أخرى ؛ لقد احتلت المركز الأول أو الثاني على المؤشر منذ عام 2008، كانت تشاد من بين الدول الأكثر هشاشة في العالم منذ بداية FSI في عام 2005.

لكي نكون منصفين، فإن الخوض في أكثر البلدان "هشاشة" في القائمة ينطوي على خطر تجاهل بعض القصص الأكثر إيجابية الموجودة هناك. لقد تحسنت هايتي، على سبيل المثال ، بشكل مطرد في ترتيبها منذ زلزال 2010 المدمر وكانت "الأكثر تحسنًا" بشكل عام في عام 2018، وقد أحرزت هذا العام مزيدًا من التقدم، على الرغم من أنها لا تزال من بين الخمسة عشر الأوائل ، كما سترى أدناه. ج. يشير ميسنر ، المدير التنفيذي لصندوق السلام ، الذي ينتج مؤشر الدول الهشة ، إلى العديد من "المنجزات الهادئة" هذا العام ، بما في ذلك أوزبكستان وكوبا وكوت ديفوار، "هذا لا يعني أن أيًا من هذه البلدان مثالي – بعيدًا عن ذلك" ، يلاحظ "ومع ذلك فهي تستحق بعض الثناء على الإصلاحات الإيجابية التي تغذي التنمية الشاملة القابلة للقياس."

في الواقع ، يقترح ميسنر أن العاملين في المجال الإنساني قد يجدون أن المقياس الأكثر فائدة من "الأكثر سوءًا" هو معدل التغيير بمرور الوقت ، أي البلدان التي تتدهور بسرعة أكبر؟ ويشير إلى أن موزمبيق تحتل المرتبة 27 في القائمة لكنها على مدار العقد الماضي هي السادسة الأكثر سوءًا "بعد حالات الطوارئ الإنسانية" الأكثر وضوحًا "التي تظهر في أماكن مثل ليبيا وسوريا ومالي واليمن وفنزويلا"[1].

تعتمد تقارير الشفافية الدولية في تقييمها على تصورات قطاع الأعمال والخبراء والمحليين حول انتشار الفساد في دولهم بين الموظفين الحكوميين والسياسيين ورؤية المواطنين لجهود حكوماتهم في مكافحة الفساد. وكشفً من الدول تقرير مؤشر مدركات الفساد للعام 2019 عددا التي تقوم ببعض من الإصلاحات في إطار مكافحة الفساد، فيما لا تكترث بعضها باتخاذ خطوات جادة لمكافحة الفساد .ويقترح التقرير ضرورة تخفيض مقدار الأموال الطائلة التي يتم إنفاقها على السياسة وضرورة تعزيز عمليات صنع القرار السياسي كونهما ضروريين للحد من الفساد. وعلى الحكومات أن تقوم بمعالجة عاجلة للدور الفاسد للأموال الطائلة في تمويل الأحزاب السياسية والتأثير المفرط الذي تمارسه أنظمتها السياسية. حيث سجلت أكثر من ثلثي الدول في مؤشر مدركات الفساد على درجات دون ال - 50لهذا العام،وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد 2019 فقد حصلت اليمن على 15 نقطة لتحتل بذلك المركز 177 من بين 180 دولة، فضعف وهشاشة مؤسسات الدولة وضعف الحريات العامة والحكم الرشيد في الفترة الأخيرة نتيجة الحرب والصراعً في تفاقم الفساد ، والذي بدوره يوثر على فرص العمل

[1]**The 2020 Fragile 15**: **Behind the FSI Rankings**, **Lives Upended**, Special Report: Tipping Points 2020 This article is part of a special report in collaboration with the 2020 Fragile States Index examining the impact of state fragility on crisis response and prevention.
https://www.thenewhumanitarian.org/2020-fragile-states-index-rankings-lives-upended

والتماسك الاجتماعي. كما هو موضح في الجدول رقم : 07تراجع اليمن في ترتيبها بشكل ملحوظ من 161 في العام 2014 إلى 177 في العام 2019 متراجعة أربع نقاط في قيمة المؤشر خلال الفترة نفسها، وقد سجل مؤشر مدركات الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 39 درجة، وتواجه المنطقة تحديات فساد ضخمة على رأسها غياب النزاهة السياسية، في ظل ضعف استقلالية القضاء مع القدرة على القيام بدور المراقب على السلطة التنفيذية يعتبران من الأمور النادرة أو المغيبة ، ولتحسين ثقة المواطنين في الحكومة؛ على الدولة بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة ومحاسبة المخالفين ومنعهم من الإفلات من العقاب، وعليها أيضا إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والسماح بانخراط المواطنين ومشاركتهم في صنع القرار.[1]

منذ سبتمبر/أيلول 2014، استخدمت جميع أطراف النزاع الأطفال دون 18 عاما كجنود، بعضهم تقل أعمارهم عن 15 عاما، وذلك بحسب التقريرالصادر في 2019 عن "فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن" (فريق الخبراء) التابع لـ "لأمم المتحدة". وفقا للأمين العام، من بين 3.034طفلا جُندوا خلال الحرب في اليمن، جند الحوثيون 64 ٪، منهم 1.049

في يوليو/تموز أصدر الأمين العام للأمم المتحدة "قائمة العار" السنوية للانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة خلال 2018 أظه رت القائمة أن التحالف بقيادة السعودية قتل أو أصاب 729 طفلا، وأن الحوثيين قتلوا أو أصابوا 398 طفلا، وأن قوات الحكومة اليمنية كانت مسؤولة عن مقتل 58 طفلا.

رغم تزايد الأدلة حول انتهاكات الأطراف المتحاربة للقانون الدولي، تبقى الجهود المبذولة للمساءلة غير كافية. مع ذلك، في 20 يونيو/حزيران 2019 ،أوقفت الحكومة البريطانية على تعليق المبيعاتالأسلحة للسعودية قضت محكمة الاستئناف البريطانية في لندن بأن رفض الحكومة النظر في انتهاكات السعودية لقوانين الحرب في اليمن قبل ترخيص بيع الأسلحة كان غير قانوني. يطلب الحكم من الحكومة البريطانية إعادة النظر في قرارها بشأن مبيعات الأسلحة إلى السعودية. تستأنف بريطانيا قرار المحكمة.

رغم الجهود المتعددة التي بذلها "الكونجرس" في الولايات المتحدة لوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية والتي قد تُستخدَم بشكل غير قانوني في اليمن، استخدم الرئيس دونالد ترامب حق النقض لعرقلة هذه الجهود وواصل دعمه للسعودية،اكبر مشتر للأسلحة الأمريكية تتعرض فرنسا لضغوط لوقفمبيعاتها من الأسلحة لأعضاء التحالف بقيادة السعودية بعد ارتفاعمبيعاتها إلى السعودية

كان تمديد ولاية محققي جرائم الحرب في اليمن من قبل "مجلس حقوق الإنسان الأممي" في سبتمبر/أيلول خطوة إيجابية بعدما وجدت المجموعة أدلة على ارتكاب جميع أطراف النزاع انتهاكات جسيمة

[1] https:// www.transparency /en/org.t

رغم أن الأمين العام أدرج التحالف بقيادة السعودية في اليمن في القائمة، إلا أنه وضع التحالف مرة أخرى ضمن فئة الأطراف التي تتخذ خطوات للتحسين، رغم الأدلة الدامغة على أن قوات التحالف قتلت وألحقت الأذى بالأطفال على نطاق واسع في 2018

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية:

يأخذ مؤشر الانحدار الاقتصادي في الاعتبار العوامل المتعلقة بالتدهور الاقتصادي داخل البلد فينظر إلى أنماط التدهور الاقتصادي التدريجي للمجتمع ككل كما يقاس بدخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي أو معدلات البطالة أو التضخم أو الإنتاجية أو الدين أو مستويات الفقر أو فشل الأعمال، كما يأخذ في الاعتبار الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الأساسية، أو الإيرادات التجارية، أو الاستثمار الأجنبي، وأي انهيار أو انخفاض في قيمة العملة الوطنية، كما يأخذ مؤشر الانحدار الاقتصادي في الاعتبار الاستجابات للظروف الاقتصادية وعواقبها، مثل الصعوبات الاجتماعية الشديدة التي تفرضها برامج التقشف الاقتصادي، أو التفاوتات الجماعية المتصورة، ويركز مؤشر الانحدار الاقتصادي على الاقتصادالرسمي – وكذلك التجارة غير المشروعة، بما في ذلك المخدرات والاتجار بالبشر، وهروب رأس المال، أو مستويات الفساد والمعاملات غير المشروعة مثل غسيل الأموال أو الاختلاس.

لا يأخذ مؤشر التنمية الاقتصادية في الاعتبار عدم المساواة الفعلية فحسب، بل يتناول أيضًا تصورات عدم المساواة، مدركًا أن تصورات عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن تغذي المظالم بقدر عدم المساواة الحقيقية، ويمكن أن تعزز التوترات المجتمعية أو الخطاب القومي، علاوة على قياس عدم المساواة الاقتصادية، فيما يأخذ المؤشر في الاعتبار الفرص المتاحة للمجموعات لتحسين وضعها الاقتصادي.

استنادا إلى نتائج تقرير **مؤشر الجوع العالمي** 2019 فإن اليمن تصنف ضمن أسوأ الدول في المؤشر محتلة المرتبة 116 من أصل 117 دولة في التقرير والتي تعيش ضمن الفئة المنذرة بالخطر تليها جمهورية أفريقيا الوسطى حيث بلغت نسبة مؤشر الجوع الكلي 9.45 درجة مئوية، المنطقة البرتقالية ضمن خارطة مؤشر الجوع العالمي(خلال العام 2019 وهي درجة قريبة جدا من الحالة الخامسة المصنفة بالمنذرة بالخطر الشديد)المنطقة الحمراء ضمن خارطة مؤشر الجوع العالمي[1]

ووفقا لتقرير **السعادة العالمي** فإن اليمن تعتبر ضمن الدول الأقل سعادة في العالم حيث أشارت التقارير إلى تراجع النقاط التي حصلت عليها اليمن في مؤشر السعادة العالمي من: 054.4والمرتبة 142 نقطه خلال 2010 2012

[1]https:// www.globalhungerindex. org/download/all html.

إلى77.4 نقطة والمرتبة 136(2012-2014)أي فترة ما قبل الحرب، لتصل إلى حوالي 527.3 نقطة والمرتبة 146 من إجمالي 153 دولة شملها التقرير خلال الفترة 2017 - 2019 أي فترة الحرب التي تشهدها اليمن[1].

جدول رقم 08: إحصاء للسكان ولمعدل الفقر.

سنة 2019	
عدد السكان (بالمليون)	29.6
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	29.9
معدل الفقر الدولي(1.9 دولار)[1]	18.8
معدل الفقر وفقا لخط الفقرفي الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل(3.2 دولار)	52.2
معدل الفقر الوطني[1]	48.6
مؤشر جيني[1]	36.7
العمر المتوقع عند الولادة، سنة[2]	66.1
[1] أحدث قيمة 2014 على أساس تعادل القيمة الشرائية لعام 2011	
[2] تحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية 2017	

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية،آفاق الاقتصاد والفقر،البنكالدولي.

الفرع الثالث:المؤشرات الاجتماعية: أهمها تصاعد الضغوط الديمغرافية ويعبر عنها بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، وتزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري، وتزايد ظاهرة هجرة العقول والكفاءات الوطنية. يأخذ مؤشر الضغوط الديموغرافية في الاعتبار الضغوط التي تتعرض لها الدولة من السكان أنفسهم أو البيئة المحيطة بها. على سبيل المثال، يقيس المؤشر الضغوط السكانية المتعلقة بالإمدادات الغذائية، والحصول على المياه الصالحة للشرب، وغيرها من الموارد التي تحافظ على الحياة، أو الصحة، مثل انتشار الأمراض والأوبئة. يأخذ المؤشر في الاعتبار الخصائص الديموغرافية، مثل الضغوط الناتجة عن معدلات النمو السكاني المرتفعة أو التوزيعات السكانية المنحرفة، مثل "تضخم الشباب أو العمر"، أو معدلات النمو السكاني المتباينة بشكل حاد بين المجموعات المجتمعية المتنافسة، مع الاعتراف بأن هذه الآثار يمكن أن يكون لها تأثير اجتماعي عميق. وبعيدًا عن السكان، يأخذ المؤشر في الاعتبار أيضًا الضغوط الناتجة عن الكوارث الطبيعية (الأعاصير والزلازل والفيضانات أو الجفاف) والضغوط التي يتعرض لها السكان من المخاطر البيئية.

يقيس مؤشر اللاجئين والمشردين داخليًا الضغط على الدول الناجم عن النزوح القسري لمجتمعات كبيرة نتيجة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية أو غيرها، ويقيس النزوح داخل البلدان، وكذلك تدفقات اللاجئين إلى الآخرين. يقيس

[1] https://world happiness. Report/ed /2020/

المؤشر اللاجئين حسب بلد اللجوء، مع الاعتراف بأن تدفقات السكان يمكن أن تضع ضغطًا إضافيًا على الخدمات العامة، ويمكن أن تخلق في بعض الأحيان تحديات إنسانية وأمنية أوسع للدولة المستقبلة، إذا كانت تلك الدولة لا تملك القدرة على الاستيعاب والموارد الكافية. يقيس المؤشر أيضًا الأشخاص النازحين داخليًا (IDP) واللاجئين حسب بلد المنشأ، مما يشير إلى ضغوط الدولة الداخلية نتيجة للعنف أو البيئة أو عوامل أخرى مثل الأوبئة الصحية. تؤخذ هذه التدابير في الاعتبار في سياق عدد سكان الولاية (للفرد) ومسار التنمية البشرية، ومع مرور الوقت (ارتفاعات من سنة إلى أخرى)، مع الاعتراف بأن بعض النازحين داخليًا أو اللاجئين على سبيل المثال، ربما يكونون قد نزحوا لفترات طويلة من الزمن.

يأخذ مؤشر التدخل الخارجي بعين الاعتبار تأثير وتأثر الجهات الخارجية في أداء الدولة، ولا سيما الأمن والاقتصاد. من ناحية يركز التدخل الخارجي على الجوانب الأمنية للمشاركة من الجهات الخارجية، سواء السرية أو العلنية، في الشؤون الداخلية للدولة المعرضة للخطر من قبل الحكومات أو الجيوش أو أجهزة المخابرات أو المجموعات العرقية أو الكيانات الأخرى التي قد تؤثر على التوازن السلطة (أو حل النزاع)داخل الدولة. من ناحية أخرى، يركز التدخل الخارجي أيضًا على المشاركة الاقتصادية من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، من خلال القروض واسعة النطاق أو مشاريع التنمية أو المساعدات الخارجية، مثل الدعم المستمر للميزانية أو السيطرة على الشؤون المالية أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة، وخلق التبعية الاقتصادية. كما يأخذ التدخل الخارجي في الاعتبار التدخل الإنساني، مثل نشر بعثة حفظ سلام دولية.

يأخذ مؤشر رحلة البشر وهجرة الأدمغة بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي للنزوح البشري (لأسباب اقتصادية أو سياسية) والعواقب التي قد تترتب على ذلك على تنمية الدولة، من ناحية أخرى قد ينطوي ذلك على التهجير القسري للمهنيين أو المثقفين الذين يفرون من بلادهم بسبب الاضطهاد أو القمع الفعلي أو الخوف، وعلى وجه التحديد الأثر الاقتصادي الذي قد ينجم عن النزوح على الاقتصاد من خلال فقدان العمالة المهنية الماهرة.

وفقا لمؤشر تقرير الدول الهشة لعام 2020 فقد جاء اليمن في المركز الأول وللعام الثاني على التوالي ليكون البلد الأكثر هشاشة على مستوى دول العالم من بين 178 دولة شملها التقرير وبمجموع نقاط بلغ 112.4ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الظروف غير المستقرة التي تعيشها اليمن، وما نتج عنها من كارثة إنسانية واقتصادية واجتماعية، فقد تراجع ترتيب اليمن من المركز 8 في العام 2014 إلى المركز 01 في العام 2020، نتيجة لظروف وحالة الحرب وعدم الاستقرار التي تعيشها اليمن والتي أدت إلى تراجعها في مجموع المؤشرات حيث بلغ متوسط جميع المؤشرات 9.4 في العام 2020 مقارنة بـ 8.4 في العام 2014 الناتج عن حصول اليمن على نقاط منخفضة خاصة في مؤشرات

حقوق الإنسان والتدخل الخارجي ومؤشر عدم الثقة في النخب السياسية إضافة إلى حصولها على نقاط منخفضة في مؤشر التراجع الاقتصادي.

15.9 مليون شخص أي 53% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مع وجود المساعدات الغذائية (الأسوأ على مستوى العالم)، وترتفع النسبة إلى 67 %من السكان في حالة غياب المساعدات الغذائية.

37%معدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 5 – 24 في 2019 مقارنة مع 20% للعام 2014

3.6 مليون شخص عدد النازحين، ويمثل رابع أكبر عدد على مستوى العالم

7.8 % ارتفاع **معدل التضخم الشهري** (الأسعار القياسية للمستهلك) في سبتمبر 2020 مقارنة مع أغسطس 2020 ،وبلغ هذا المعدل السنوي 12 % مقارنة مع سبتمبر 2019[1]

بحسب تقرير 2019 إلى بعض التحديات التي تواجه التنمية البشرية في اليمن يمكن إيجازها على النحو التالي :

- ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى 5.38 %لكل 100000 آخر تقديرات في 2015
- انخفاض القوى العاملة الماهرة إلى 1.21 %من إجمالي القوى العاملة خلال 2010-2018
- ارتفاع معدل العاملين المعرضين للمخاطر إلى 4.45 %من إجمالي القوى العاملة للعام 2018
- ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد إلى % 7.47خلال العام 2017.
- انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور حيث بلغت 6 %مقارنة بـ 8.70 %للذكور بالنسبة للفئات العمرية 15 فأكثر خلال العام 2018

في العام 2018 ،بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية للتعليم في اليمن 809 مليون دولار أمريكي بسعر الصرف الثابت للدولار للعام 2018 منها 40مليون دولار مساعدات إنمائية رسمية مباشرة كما ورد في التقرير.[2]

اليمن السعيد أصبح حزين بعد عشر سنوات من الحرب

نظرا لموقعها بين خليج عدن والبحر الأحمر، شكّلت اليمن معبرا رئيسيا للمهاجرين الأفارقة الباحثين عن فرص عمل في السعودية. في أغسطس/آب، وثّقت هيومنرايتسووتش شبكة من المهربين، والمتّجِرين، والسلطات في اليمن والتي تخطف وتحتجز وتضرب المهاجرين الإثيوبيين وتبتزهم أو تبتز أسرهم مقابل المال فور وصولهم.

يج المهاجرون الذين أفلتوا من الأسر والاحتجاز من قبل المهربين اليمنيين حياتهم عرضة لخطر أكبر أثناء سفرهم عبر مناطق القتال النشط في اليمن. غالبا ما تتأخر رحلات المهاجرين بسبب الاشتباكات بين قوات الحوثيين والجماعات الموالية للتحالف. احتجز الحوثيون والقوات الموالية للحكومة اليمنية أيضا المهاجرين وأساؤوا معاملتهم ورحّلوهم. رُحّل

[1]World Economic Forum, The Human Capital Report 2017

[2] المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم 2020(الجداول الإحصائية)

حوالي 260 ألف إثيوبي، بمعدل 10 آلاف شهريا، من السعودية إلى إثيوبيا بين مايو/أيار 2017 ومارس/آذار 2019، وفقا لـ "منظمة الهجرة الدولية"، واستمرت عمليات الترحيل

من بين ما يقدر بـ 500 ألف مهاجر إثيوبي كانوا في السعودية عندما بدأت حملات الترحيل في 2017، يُرجَّح أن يكون معظمهم قد مروا عبر اليمن وواجهوا المصاعب من خلال هذا الجدول يمكن إجمال معظم المؤشرات الدالة على فشل أو قوة الدولة، بحيث يتم معرفة قيمة كل مؤشر والترتيب الإجمالي لدولة ليبيا في المؤشر، في هذا الجدول وضحنا مشاركة ليبيا في 5 مؤشرات أو مقاييس عالمية هي :[1]

-مؤشر التنمية البشرية

-مؤشر السعادة العالمي.

-مؤشر الدول الفاشلة.

-مؤشر بيئة أداء الأعمال.

-مؤشر مدركات الفساد.

جدول رقم 09: اليمن على بعض المؤشرات العالمية.

الدولة / المؤشر	مؤشر التنمية البشرية 2019 HDI		مؤشر رأس المال للبنك الدولي 2020 HCI	مؤشر السعادة العالمي 2017 2019- WHI		مؤشر الدول الفاشلة 2020 FSI		مؤشر بيئة أداء الأعمال 2020 DB	
	الترتيب من إجمالي 189	قيمة المؤشر(0-1)	قيمة المؤشر(0-1)	الترتيب من إجمالي153	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي 178	نقاط المؤشر(0-120)	الترتيب من إجمالي190	نقاط المؤشر(0-100)
اليمن	177	0.463	0.37	146	3.527	1	112.4	187	31.8

الدولة / المؤشر	مؤشر مدركات الفساد 2019 CPI		مؤشر الجوعالعالمي 2019 GHI		مؤشر الابتكارالعالمي 2020 GII		مؤشر التنافسية العالمية للمواهب 2020 GTCI		مؤشر التنافسية العالميGCI 2019	
	الترتيب من إجمالي 180	قيمة المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي117	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي131	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي 132	نقاط المؤشر(0-100)	الترتيب من إجمالي 141	نقاط المؤشر(0-100)
اليمن	177	15	116	45.9	131	13.56	132	12.36	140	35.5

المصدر: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 52 ، سبتمبر2020

[1] المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 52 ، سبتمبر2020 ، ص16

تركت 5 سنوات من الحرب في اليمن نظامها الصحي على شفا الانهيار. فقط 50٪ من المرافق الصحية تعمل بكامل طاقتها. يحتاج أكثر من 30 مليون يمني إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية. يحتاج ما يقرب من 19.7 مليون شخص إلى مساعدة صحية وما يقرب من خمس مقاطعات البلاد البالغ عددها 333 منطقة ليس بها أطباء. عشرات الآلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية لم يتلقوا رواتبهم خلال السنوات الثلاث الماضية

قامت منظمة الصحة العالمية، بالتنسيق مع السلطات الصحية والشركاء، بتوسيع نطاق الاستجابة في عام 2019 من خلال زيادة توفير الأدوية والوقود والإمدادات

قامت منظمة الصحة العالمية، بالتنسيق مع السلطات الصحية والشركاء، بتوسيع نطاق الاستجابة في عام 2019 من خلال زيادة توفير الأدوية والوقود والإمدادات المنقذة للحياة. تم إيصال أكثر من 12 مليون لتر من الوقود إلى 189 منشأة صحية في جميع المحافظات وتم تركيب 140 جهاز مراقبة للوقود. يساعد هذا الدعم في الحفاظ على عمل النظام الصحي وتوفير الوصول إلى الرعاية الصحية.

أصبح هذا الدعم الحاسم للوقود للمرافق الصحية ممكنًا من خلال التمويل السخي للبنك الدولي من خلال مشروع الصحة والتغذية الطارئ، ومركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية، ومساعدات الإمارات العربية المتحدة، والصندوق الإنساني اليمني، ووزارة الخارجية الأمريكية. المساعدة في حالات الكوارث[1].

المطلب الثالث: تقييم وضع اليمن الراهن

تركز أدبيات الدول الآيلة إلى الفشل على مسألة عجز البلدان عن تلبية احتياجاتها المحلية. وتسعى هذه الأدبيات، أبعد من تركّ مقياس الدولة القومية، إلى إثبات أن الدول تؤمن الاستقرار لمجتمع دولي غير واضح المعالم. مع ذلك، وكما أن أدبيات الدول الآيلة للفشل تغفل الجوانب السياسية عبر اختزال الدولة بجهاز وظيفي يوفر سلعاً للمواطنين حين تتناول الوضع السائد فيّ الساحة المحلية، فإن هذه الأدبيات تلتزم أيضاً جانب الصمت إزاء العوامل السياسية الدولية وعبر الوطنية التي تصوغ مؤسسات الدولة المحلية. تكمن أصول الدول، في حقبة ما بعد الاستعمار، في المشاريع الاستعمارية العالمية للقوى الإمبريالية. كما في حالة اليمن، لعبت المصالح الأجنبية دوراً حاسماً في رسم مسار السياسات المحلية، بما شمل التطور التاريخي للمؤسسات السياسية الرئيسية في فترة ما بعد الاستقلال ، فقد طرح البريطانيون مفهوم الدولة الحديثة في شبه الجزيرة العربية بغية ضمان المصالحُ نجز تحول أبناء القبائل إلى مواطنين،

[1] **Fuel distributed to health facilities by WHO in 2019**, **Source** who,**07/04/2020**,

http://www.emro.who.int/yem/yemeninfocus/situation-reports-on-yemen-conflict.html

والشيوخ إلى رؤساء دول، لضمان أمن طرق التجارة البريطانية. وعندما هاجم البريطانية وطنيون يمنيون قصر الإمامالزيدي في سبتمبر 1962،وأسسوا الجمهورية العربية اليمنية الحديثة، شهدت اليمن حرباً بالوكالة بين المملكة العربية السعودية ومصر، كانت حاسمة في تحديد مسار السياسات الجمهورية. وفي الحقبة الحديثة بأكملها، حرصت المملكة العربية السعودية على صيانة نفوذها في اليمن عبر دفع الأموال لكافة الأطراف المحلية المؤثرة بغية الحفاظ على نفوذها السياسي في اليمن. وعندما ثار اليمنيون على حكم الرئيس علي عبد الله صالح بعد ذلك في 2011،وبدأ اليمن ينزلق نحو الحرب الأهلية، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية لرعاية التسوية السياسية الذي تمخضت عنها الحكومة الانتقالية الحالية. وكان المصدر الأساسي لقلق الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية هو التهديدات الصادرة من اليمن.

الفرع الثاني: تقييم الأوضاع السياسية والعسكرية

من الصعوبة التكّهن بطبيعة مسار الحرب في اليمن الذي يزداد تعقيدًا، والسيناريوهات المحتملة والمتوقعة لها، إذ لا يبدو، في الوقت الراهن، أن اتفاقات السويد التي جاءت نتيجة للضغوط الدولية ستوصل إلى إنهاء الحرب المفروضة على اليمن، إلا أنها في الوقت نفسه تُعدّ خرقاً مهماً للأفق المسدود منذ اندلا ع الحرب، فيما أبقى جهود السلام على مفترق الطرق.

وعطفًا على ما سبق من معطيات وشواهد يمكن تقدير مآلات الحرب، كما يمكن النظر إلى مستقبل عملية السلام في اليمن، من خلال ثلاث مسارات.

1 – المفاوضات وإنتاج الحلول مع استمرار الحرب.

يعكس هذا استمرار المسار القائم مع تغيرّات محدودة وغير مؤثرة (المراوحة في ذات المكان). فاستمرار الحرب وبقاء الضغوط الميدانية وإنتاج الحلول المؤقتة، يبدو السيناريو الأرجح في المشهد والثابت عمليًا على أرض الواقع في المستوى المنظور، وعلى المدى المتوسط والبعيد، كما هو عليه الحال بعد الربيع العربي منذ المبادرة الخليجية و(اتفاق السلم والشراكة)، لكن إنتاج الحلول المؤقتة قد يؤدي إلى نشوب حرب أكبر مستقبلًا.

والضغط الأمريكي هو ما سيحدد بقاء هذا السيناريو، فإذا ما قررت الولايات المتحدة إيقاف العمليات العسكرية داخل اليمن، فمن الصعب أن نجد هذا الاستمرار الحقيقي للصراع والحرب على هذا النحو. لكن إذا فشلت في إيجاد حلول توافقية كماتريد هي، فمن المحتمل أن يستمر الصراع بهذا الشكل.

يستند هذا السيناريو إلى أن نواة الحل السياسي لم تتشكل بعد، ومعادلة صنع السلام في اليمن مازالت بعيدة المنال، ولم تنضج بعد نتيجة تراخي الدور الأممي وعدم توافر الظروف الملائمة لوقف الحرب. وما يفرض وقوع هذا السيناريو هو فشل مشاورات السويد في تثبيت الهدنة في الحديدة، وحالة السيولة للمصالح التي تجنيها الأطراف والقوى المحلية

والإقليمية والدولية من وراء الحرب، والتصلّب والتشدَّد في المواقف والتمسك بالأهداف الاستراتيجية والمكاسب السياسية، والأبعاد الجيوسياسية للحرب.

وما يعزز فرضية سيناريو استمرار الحرب هو وجود حسابات ومصالح دولية وإقليمية متداخلة، تندرج تحت مشروع تقوده الإمارات والسعودية لإعادة تشكيل المنطقة على مستوى الهياكل، حيث نرى أن هناك انقلابًا على مستوى المرجعيات السياسية والفكرية والثقافية في المنطقة، وهو ما يرمي إلى تفكيك هياكل السلطة القائمة في اليمن، فالمناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية تم تسليمها لأطراف وقوى جديدة.

ولكن استمرار الصراع بمثل هذه الصورة يخدم مصلحة إيران بشكل مباشر، ويرتد سلبًا على السعودية والوضع في اليمن. كما يوفر للإمارات مساحة أكبر من خلال السيطرة على موارد واقتصاد اليمن، وبناء حالة من التوافق المجتمعي، لصالحها، وشراء المواقف السياسية، وتعضيد وجودها وتثبيت نفوذها في اليمن قبل أي نهاية للحرب.

2 - الوصول إلى اتفاق دولي مع وقف الحرب.

بعد بلوغ حالة من التأزم والتصعيد، وربما وصولاً إلى المواجهة. يكون التصعيد العسكري هو المسار السائد، وبشكل عنيف، خصوصًا في مدينة الحديدة، وتشهد اليمن، حالة من تصاعد المواجهات العسكرية الحاسمة بين الطرفين، يتخللها فترات من الهدوء دون التوصل إلى أي حل سلمي أو عسكري.

يستند هذا السيناريو إلى طبيعة الحرب وتعقيداتها وتأثيراتها على حركة الملاحة ومصالح الدول وارتداداتها على الأمن الإقليمي والعالمي، وإلى تفاقم الوضع الإنساني في اليمن، والمتوقع أن ينشأ في ظل هذه الحالة ضغط دولي وقرار أممي باتجاه وقف الحرب في اليمن سلمًا أوحربًا ، وذلك من خلال مسارين وأحد احتمالين للضغوط، الأول: انسحاب التحالف وهزيمته في اليمن، والثاني: سقوط حكم الحوثيين، وهزيمة إيران في اليمن.

3 - انهيار الدولة اليمنية وتفككها:

ويحضر التقسيم، في ضوء التطوَّرات السياسية والميدانية الماثلة في تنامي دور فاعل من غير الدولة في العاصمة صنعاء وعدن، يضع اليمن للمرة الأولى منذ توحيد شطري البلاد عام 1990م، بين حكومتين، وعاصمتين، وهي خطوة إضافية في واقع تعززت فيه عوامل وصور التقسيم، فالقوات التي تسيطر على المحافظات الشمالية تابعة للحوثيّين والمحافظات الجنوبية تتألف من جنوبيين بشكل شبه كلي. وما يفرض تحقق سيناريو التقسيم هو استحالة عودة الدولة المركزية واليمن الموحد وتطبيع الأوضاع لماكانت عليه قبل الحرب، ورغبة قوى وأطراف عديدة في استمرار دورة الصراع والاقتتال الداخلي، وبقاء اليمن غير مستقرًا.

وهو السيناريو الذي يطرح نفسه بقوة في ظِلّ عدم القدرة على التوصل لحلول ترضي جميع الأطراف في اليمن، وتداخل الأبعاد الإقليمية والدولية في الأزمة، خصوصًا السعودية والإمارات وإيران، حيث تمانع الرياض من قيام دولة يقودها الحوثيّين الشيعة على حدودها، كما ترفض أبو ظبي العدول عن بسط نفوذها لتحقيق مصالحها، في الوقت الذي لن تتنازل فيه طهران عن نفوذها ومصالحها وفك ارتباطها بوكلائها في اليمن.

وفي ظِلّ الوضع القائم الذي يعزز خيار التقسيم، فإنه قد يتخذ عِدّة صيغ، فقد تؤدي الحرب إلى ولادة قسرية لتطبيق خيار ''الأقاليم''، التي تشجع السعودية والحكومة الشرعية على المضي بها وفقاً لخطة التحوّل من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية جرى إقرارها في مؤتمر الحوار. غير أن حدود الأقاليم هنا قد تفرض عبر سيطرة الأطراف المتنازعة على الأجزاء المتفرقة. وفي حال توجه البلاد نحو التقسيم، فإن الحرب قد تستمر بصورة أو بأخرى، وقد يجري التوافق على تهدئة محكومة بالتوجه الدولي والإقليمي ونوايا الأطراف المحلية تجاه السلام.

وسيناريو تقسيم اليمن إلى عدة دويلات شمالية وجنوبية، وليس إلى شمال وجنوب، بات أمراً غير مستبعد، وإن كان لا يمكن تحديد الوقت المنتظر لذلك، فهو السيناريو الأوفر حظاً في المستقبل ما لم تحدث مفاجآت داخلية أو إقليمية ودولية مستجدة، فالوقائع على الأرض وما يدور من كر وفر وتحركات سياسية مرتبكة، توحي بأن هناك مخطط لإقامة ونشوء دويلات ومناطق حكم ذاتي، ويمكن أن يزداد عددها في المستقبل طبقاً لتطورات الأحداث. وسيناريو التقسيم المتوقع هو السيناريو الذي يعني تقسيمًا بالمعنى العام. والتجزئة والتفتيت من أبرز ملامح السيناريو الذي تختلط فيه الاعتبارات الجيوسياسية والعشائرية والدينية المذهبية، ولكن هذا قد يتطلب وقتاً أطول لترسيخه. كما سيتطلب هذا السيناريو انخراط أطراف دولية في الصراع لمصلحة الأطراف المتصارعة محلياً وإقليمياً، وهو أمر غير متحقق ومستبعد حتى اللحظة، وممكن على المدى المتوسط والبعيد[1].

الفرع الثالث: تقييم الأوضاع الاجتماعية

الأزمة الإنسانية في اليمن بالأرقامكانت الأزمة الإنسانية في اليمن، الأسوأ في العالمدفوعة بالصراع والانهيار الاقتصادي وانهيار الرأي العامالمؤسسات والخدمات.

- ما يقرب من 10 ملايين شخص على شفا المجاعة ومجاعة. من 333 مديرية في اليمن، 230 (69 في المئة)انعدام الأمن الغذائي. يتضمن هذا 148 منطقة مصنفة حسبنظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC)كمرحلة 4 (طوارئ) و 45 مقاطعة بها أسر في IPC المرحلة الخامسة (المجاعة).

تسبب النزاع المسلح في اليمن بأكبر أزمة إنسانية في العالم؛ قتلت أطراف النزاع وأصابت آلاف المدنيين اليمنيين. بحسب "مشروع بيانات اليمن"، قُتل وجُرِح أكثر من 17,500 مدني منذ 2015، وربع المدنيين الذين قتلوا في الغارات الجوية كانوا من النساء والأطفال. يعاني أكثر من 20 مليون شخص في اليمن من انعدام الأمن الغذائي؛ منهم 10 ملايين معرضون لخطر المجاعة.[2]

[1] سلمان العماري، **واقع الصراع ومآلات الحَرب الجِيُوسياسِيّة في اليَمن**، واقع الصراع ومآلات الحَرب الجِيُوسياسِيّة في اليَمن،مركز رؤيا للبحوث والدراسات، سنة 2019 ، ص 15.

[2]

• معدلات سوء التغذية الحاد تتجاوز الصحة العالميةمنظمة (WHO) الطوارئ عتبة 15 في المئة فيخمس محافظات و 37 ناحية. ما يقرب من 30 في المئة منسجلت المديريات مستويات حرجة من سوء التغذية. 2 مليونالأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية و 1.1 مليون حامل وتحتاج النساء المرضعات إلى علاج عاجل للبقاء على قيد الحياة.

• أقل من 50 في المائة من المرافق الصحية في جميع أنحاء البلادتعمل بكامل طاقتها. تلك التي هي نقص التشغيل بالمتخصصين والمعدات والأدوية. تغطية التحصينانخفض بنسبة 20 إلى 30 في المائة منذ بدء الصراع، ومعظم العاملين الصحيين لم يتلقوا رواتب لمدة سنتينأوأكثر.

• 22 بالمائة فقط من الريف و 46 بالمائة من الحضرالسكان مرتبطون بالجمهور الذي يعمل جزئيًاشبكات المياه. أقل من 55 في المئة من السكان لديهمالحصول على مياه الشرب المأمونة.

• بين الأطفال في سن المدرسة، 36 في المائة من الفتيات و 24في المائة من الأولاد لا يذهبون إلى المدرسة. نصف (51 في المئة) منلم يتقاضى المعلمون رواتبهم منذ عام 2016. مئات المدارستم تدميرها ، وتضرر أكثر من 1500عن طريق الغارات الجوية أو القصف[1].

[1]Sector Impact and Recovery Needs, Humanitarian and Poverty Context, **THE REPUBLIC OF YEMEN**, **FOR THE PERIOD FY20–FY21**, Previous reference. P 05

خلاصة الفصل الثالث:

إن الصورة الكئيبة للمشهد اليمني لا ينبغي أن تكون مصدرًا للإحباط والاستسلام بل حافزًا لليمنيين للبحث عن مخارج حقيقية تؤدي إلى استعادة بلادهم. ولابد أن تكون هذه المخارج بعيدة عن الأطروحات غير الواقعية التي سادت بعد 2011، من قبيل الفيدرالية، أو المشاريع الدينية الرجعية التي تجاوزها الزمن كالمشروع الحوثي، ولا للمشاريع الجهوية الضيقة التي تريد أن تُفصِّل لها كيانات صغيرة تتناسب وأحلامها المتوهمة.

إن حالة التيه التي يعيشها اليمن الآن، وفي الماضي القريب، هي حصيلة جمع للمشاريع المذكورة، والتي كانت عبارة عن مشاريع لحالمين أو طامعين، فيما المشاريع الواقعية لم تجد من يلتفت لها، وكانت مرفوضة من بعد عام 2011، والتي كانت ترى أن الوضع اليمني الهش، سياسيًّا واقتصاديًّا، والانكشاف الواسع أمام العالم الخارجي، والضعف الشديد للمؤسسات التي كانت قائمة حينذاك، كلها عوامل لم تكن تساعد على إحداث تغييرات جذرية في بنية الدولة ونظامها السياسي. وكان المفروض إدخال إصلاحات مدروسة ومعقولة في النظام السياسي القائم، تحد من الفساد الواسع وسوء الإدارة، واحتكار الثروة والسلطة للأقليات، حزبية أو جهوية أو قبلية. مع المحافظة على الشكل البسيط للدولة لأنه الشكل الأنسب لدولة في هذا الطور، والتي تحتاج إلى سلطة مركزية ترسخ حكم القانون وتقوي من المؤسسات العامة وتستطيع استغلال الموارد، والوقوف أمام التدخلات الخارجية .

وبما أن الأمر على هذه الحال؛ فإن الحل الواقعي لعودة الاستقرار لليمن، في حدوده الدنيا، لن يكون إلا بمشروع دولة مركزية تحتوي بالقوة والسياسة المشاريع التمزيقية والمشاريع الدينية معًا. وتقف أمام التدخلات الخارجية الضارة، والتي تريد أن تستخدم اليمن لتضرب به خصومها، أو منطقة لتنفيذ أوهام بعض الحكام.

كما أن الحالة السيئة لليمن ينبغي أن تكون حافزًا للدول المجاورة وتحديدًا السعودية ودول الخليج الأخرى لأن تساعده في العودة ليكون دولة طبيعية، ضمن هذه المنطقة، لأن اليمن هو مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي. فتجربة الماضي، وبالذات في فترة ما قبل الحرب، أكدت لهذه الدول أن إهمال اليمن سيؤدي إلى استغلاله من قبل قوى لها أحلام إمبراطورية كإيران لتستخدمه معول هدم لهذه الدول.

كما أن تجربة الحرب أثبتت للدول الخليجية أن اليمن أكبر من أن يكون عجينة صلصال بيدها تشكلها كيفما شاءت، فهذا البلد الذي يتضاعف سكانه كل 22 سنة ويمتلك تراثًا تاريخيًّا عميقًا لم تستطع السيطرة عليه إمبراطوريات ضخمة، فكيف بدول صغيرة لا تمتلك سوى فائض أموال؟! والعكس هو الصحيح إذ إن اليمن المضطرب هو أشبه بثقب أسود لدول الخليج، يمكن أن يبتلع هذه الدول ويفككها في حال بقائه دون دولة لفترة طويلة. ولهذا، فمن مصلحة الدول الخليجية، وبخاصة السعودية، أن تقوم بمراجعة جذرية لسياستها في اليمن ولما تخطط له، وتدعم سلطة فعلية ذات مشروع وطني حقيقي، قادرة على السيطرة على كل اليمن.

الفصل الرابع: مؤشرات فشل الدول من (2011 إلى 2020) دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن (تقييم للوضع الراهن).

المبحث الأول:مؤشر قياس فشل الدولة منهجية تحليل البيانات.

المبحث الثاني: أسس مؤشر الدول الهشة دراسة حالة ليبيا واليمن على مؤشر الدولة الفاشلة.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن من (2010 إلى 2020) وفق مؤشر الدولة الفاشلة.

خلاصة الفصل الرابع:

الفصل الرابع: مؤشرات فشل الدول من 2011 إلى 2020 دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن (تقييم للوضع الراهن)واستشراف المستقبل.

لملحظالدولالفاشلة

اهتماماالباحثينوعلماءالسياسةوحتالدولفيالقرنالماضيلسببأنذلككانيعتبركجزأمنالصراعالعالميفيظلالاستقطابالدوليالحاد وهكذاكانتالعديدمنالدولالضعيفةأو

حديثةالاستقلالعرضةللفشلوالهشاشةوفقًالموازينالقوةالذيكانيشكلالمبدأالأساسيللنظامالدولي سابقا،

ولكنفيالتسعينياتحظيتالدولالفاشلة بالاهتمامالنسبيبسبب ا لضغوطاتالتيمارستها منظمات

المجتمعالمدنيوحقوقالإنسانلخصوصافيالدولالكبرى،لكنظللذلكمربوطابرغبةتلكالقوىعلىالتدخلومصالحها،ومثالذلكروواندا ليبيا اليمن سوريافيحينلميحدثذلكفي أوقاتمعينة كانالتدخلالدوليفيهاضروريا في لأنهلميتفقأويشكلأهميةلمصالحتلكالقوىالكبرى، ومنذ أحداثالحاديعشرمنسبتمبربدأالاهتماميتزايدبمخاطرالدولالهشةنتيجة آثارهاالسلبية ، فالأحداث الدرامياتيفجرتنتيجةالصراعاتوالنزاعاتفيتلكالأقاليمومانتجعنهامنتحديات وتهديدات تجاوزتحدودالحيزالجغرافينحودولالعالمأجمع،مصدرةًأزماتعالمية كالإرهابالهجرةغيرالشرعيةوانتشارالجريمة المنظمةواتساعرقعةالاتجار بالأسلحةوالمخدراتوحتالبشر،وتفاقمأزمةاللاجئينالأم ر الذيأثرسلباعلىالدولالمستقبلة،وهوماأظهرأنسياسةالإهمالالذيكانتنتهجهاالدولالغربيةسواءًلنتائجتدخلاتها أولصراعاتبعيدةعنهالمتعددمجدية، وأن ناقوس الخطر بات يهددهمفيعقردارهم،مماشكلهاجسًاكبيرا يؤرق هذه الدولوخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودفعها نحو الانخراط في مشاكل هذه الدول وتحدياتهاالدولةالفاشلة شأنها شان العديدمنالظواهرفيالعلاقاتالدوليةليتمبعدوضعتعريفشاملللجميعأبعادهافهذاالمصطلحهو مصطلح فضفاض،اختلفتالجهاتالسياسيةوالأكاديميةفيتعريفه.

لقدقامصندوقالسلامالعالمي بالتعاونمعمجلةالسياسةالخارجيةبإصدارتقريرلهسنة 2005 ،كماذكرسالفاتمفيهتحديدأوّلمؤشّرسنويحولالدولالفاشلة،والذيضمَّ 76 دولةبينها 13 دولةعربيّة، وفي سنة 2006 صدرالمؤشّرالثانيليضمّ 146 دولة،بينها 16 دولةعربية، صدرفي 2007 المؤشّرالثالث ليشمل 177 دولة ومنبينها 20 بلدًاعربيًا أمّالهدفالمعلنمنإصدارالمؤشّرات هو إثارة النقاش حول تطويرالأفكارالمساعدةللاستراتيجياتالهادفةإلىتحقيقالسلامالدولي.

المبحث الأول: مؤشر قياس فشل الدول (منهجية تحليل البيانات).

بموجب مقياس الدولة الفاشلة هناك مجموعة من الاعتبارات ترفع أو تنزل من الدولة في إطار الفشل، وفي كل سنة يتم تطوير المقياس، وهي عملية أكاديمية ذهنية مستمرة. فعلى أي أساس يتم تحديد ترتيب دولة ما في مقياس الفشل؟

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 زادت أهمية مصطلح "الدول الفاشلة"، فأضحى يُنظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحت بمعزل عن المنظور التنموي الذي كان المعني بهذه الظاهرة؛ لاتهام تلك الدول "الفاشلة" بتفريخ الإرهاب والتطرف الذي لم يضر بمجتمعها فحسب، بل أضر بالأمن الأمريكي على أرضه، ناهيك عن تحميلها مسئولية انتشار الظواهر الأمنية السلبية في العالم. ولذا ازداد الاهتمام الأكاديمي بالدول الفاشلة وبتصنيفاتها وبطرائق التعامل معها واحتواء أخطارها المباشرة وغير المباشرة. بحسب موقع تقرير واشنطن.

ويقيس المؤشر الذي كان يطلق عليه في السابق "مؤشر الدول الفاشلة" ضغوطا وتحديات مختلفة تواجه 178 دولة حول العالم، من خلال تحليل 12 عاملا أساسيا وأخرى فرعية في المجالات السياسة والاجتماعية والاقتصادية.

ويضع المؤشر الذي تعده سنويا مجلة فورين بوليسي بدعم من صندوق السلام الأميركي، الدول ضمن 11 تصنيفا بناء على ضعفها وعدم استقرارها.

وتظهر النتائج تردي الأوضاع في غالبية الدول العربية، خصوصا تلك التي تعاني من حروب داخلية وخارجية خلال السنوات الأخيرة، ما جعلها مركزا لعدم الاستقرار ضمن فئات الدول ذات الإنذار العالي جدا.

الدول الهشة، حسب التقرير، هي تلك التي لديها قدرة في حدود متدنية لإتمام وظائف إدارة الحكم، وتعاني من أزمات داخلية وخارجية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن تفشي الفساد السياسي والمالي في نظمها.

ورغم اختلاف ظروف الدول الهشة داخليا، تشترك بسمة واحدة هي تفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد وانعدام الأمن.

الدول الهشة، حسب التقرير، هي تلك التي لديها قدرة في حدود متدنية لإتمام وظائف إدارة الحكم، وتعاني من أزمات داخلية وخارجية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن تفشي الفساد السياسي والمالي في نظمها.

ورغم اختلاف ظروف الدول الهشة داخليا، تشترك بسمة واحدة هي تفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد وانعدام الأمن.

المطلب الأول: منهجية مؤشر الدول الفاشلة:

الدول الضعيفة والفاشلة تشكل تحدي كبير للمجتمع الدولي فيعالم اليوم ، بما فيه من عولمة شديدةالاقتصاد ونظم المعلومات المتشابكة، والضغوط على دولة واحدة هشة يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة ليس فقط لذلكالدولة وشعبها ، ولكن أيضًا لجيرانهاودول أخرى في منتصف الطريق عبر العالم ، شاهد في الآونة الأخيرة على سبيل المثال ،الآثار السلبية من الضعف والفشلدول مثل الصومال وليبيا واليمن وهايتي ،كوت ديفوار ودول البلقان.منذ نهاية الحرب الباردة ، ظهر عدد منالدول اندلعت فيها أعمال عنف جماعيةنابعة من الصراع الداخلي وبعضهذه الأزمات هي صراعات عرقية ، البعض يكونونالحروب الأهلية، يأخذ البعض الآخر شكلالثورات. كثير نتيجة معقدةحالات الطوارئ الإنسانية. رغم ذلكقد تختلف الديناميات في كل حالة، كل هذهتنبع الصراعات والاجتماعية والاقتصادية والضغوط السياسية التي لم تكنتدار من قبل المهنية والشرعية ومؤسسات الدولة التمثيلية.تظهر خطوط الصدع بين مجموعات الهوية ،مُعرَّفة باللغة أو الدين أو العرق أو العرق ،الجنسية أو الطبقة أو الطبقة أو العشيرة أو المنطقة الأصلية.يمكن أن تتدهور التوترات إلى الصراع من خلالمجموعة متنوعة من الظروف ، مثلالتنافس على الموارد ، المفترسة أوالقيادة المنقسمة أو الفساد أوتظلمات المجموعة التي لم يتم حلها. أسبابضعف الدولة والفشل معقد ولكنلا يمكن التنبؤ بها. من المهم للغايةالتي يفهمها المجتمع الدوليومراقبة الظروف التي عن كثبيخلقون دولاً ضعيفة وفاشلة – ويكونوا كذلكعلى استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة لالتعامل مع القضايا الأساسية أو غير ذلكالتخفيف من الآثار السلبية لفشل الدولة.أن يكون لديك إنذار مبكر هادف ، واستجابات سياسية فعالة ، يجب أن تكون التقييماتتجاوز المعرفة المتخصصة في المجال ،دراسات الحالة السردية والسرديةدليل لتحديد وفهم الاجتماعية الواسعةاتجاهات. مزيج متعدد التخصصات منالبحث النوعي والكميهناك حاجة إلى منهجيات لتأسيسأنماط واكتساب قيمة تنبؤية.بدون البيانات الصحيحة ، من المستحيلتحديد المشاكل التي قد تتفاقم"تحت الرادار". يحتاج صانعو القرارالوصول إلى هذا النوع من المعلومات إلتنفيذ سياسات فعالة.

صندوق السلام ، هو أداة حاسمة فيتسليط الضوء ليس فقط على الضغوط العاديةالتي تمر بها جميع الدول ، ولكن أيضًا فيتحديد متى تدفع هذه الضغوطدولة على حافة الانهيار. بواسطةتسليط الضوء علىالقضايا ذات الصلة في الضعف والدول الفاشلة ، FSI – والعلوم الاجتماعيةإطار وتطبيق البرمجيات عليهاالذي تم بناؤه – يجعل المخاطر السياسيةالتقييم والإنذار المبكر للنزاعفي متناول صانعي السياسات والجمهور فيكبير.

تكمن قوة FSI في قدرتها على التقطيرملايين من قطع المعلومات في شكلذات الصلة وكذلك سهلة الهضموغنية بالمعلومات. يوميا صندوق السلاميجمع آلاف التقارير والمعلوماتمن جميع أنحاء العالم ، بالتفصيل الموجودالضغوط

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجههامن قبل كل دولة من 178 دولة نقوم بتحليلها.يعتمد FSI على The Fund for Peace's برنامج مملوك لتقييم النزاعاتمنصة تحليلية للأداة (CAST). مرتكز علىمنهجية العلوم الاجتماعية الشاملة ،البيانات من ثلاثة مصادر أولية هي مثلث وخضع لمراجعة نقديةللحصول على الدرجات النهائية لـ FSI.يتم تحليل ملايين الوثائق كلعام. من خلال تطبيق بحث متخصص للغايةالمعلمات ، يتم تقسيم الدرجات لكلدولة تقوم على اثني عشر مفتاحًا سياسيًا واجتماعيًاوالمؤشرات الاقتصادية (والتي بدورهاتشمل أكثر من 100 مؤشر فرعي)نتيجة سنوات من الخبرة الاجتماعية المضنيةبحث علمي.أداء برنامج صندوق السلامتم جمع تحليل المحتوى على هذامعلومات. من خلال بحث متطورالمعلمات والخوارزميات ، CASTيفصل البرنامج البيانات ذات الصلة منليست له صلة، لا علاقة له مع الموضوع. مسترشدين باثني عشر أساسيًا اجتماعيًاالمؤشرات الاقتصادية والسياسية (كل تقسيمإلى 14 مؤشرًا فرعيًا في المتوسط)يقوم برنامج CAST بتحليل ملفاتالمعلومات باستخدام مصطلحات البحث المتخصصةالتي تضع علامة على العناصر ذات الصلة. باستخدام مختلفالخوارزميات ، ثم يتم تحويل هذا التحليلإلى درجة تمثل أهميةكل من الضغوط المختلفة من أجل بلد معين ، تحليل المحتوى هو مزيد من المثلثاتمع جانبين رئيسيين آخرين من العامعملية التقييم: التحليل الكميوالمدخلات النوعية على أساس الأحداث الكبرىفي البلدان التي تم فحصها. الدرجاتمن إنتاج برنامج صندوق السلامثم مقارنة مع مجموعة شاملةمن الإحصاءات الحيوية – وكذلك الإنسانالتحليل – للتأكد من أن البرنامج لم يفعل ذلكأساء تفسير البيانات الخام. رغم ذلكالبيانات الأساسية التي تقوم عليها الدول الفاشلةالفهرس متاح بالفعل بحرية وعلى نطاق واسعإلكترونيا ، قوة التحليلفي الصرامة المنهجية والتكامل المنهجي لمجموعة واسعة منمصادر البيانات[1]

في عالم شديد الترابط ، يمكن أن يكون للضغوط على دولة هشة تداعيات خطيرة ليس فقط على تلك الدولة وشعبها ولكن للدول المجاورة لها الإقليمية، وباقي دول العالم، منذ نهاية الحرب الباردة اندلع ت الكثير من أعمال العنف والحروب الأهلية في العديد من الدول بسبب النزاعات الداخلية، بعض هذه الأزمات نابعة من التوترات العرقية، وبعضها حروب أهلية، ويتخذ البعض الآخر شكل الثورات ، والعديد منها يؤدي إلى حالات طوارئ إنسانية معقدة.

[1]Krista Hendry, Introduction to the Failed States Index, Report Written, Analysis of Failed States Index 2012, p11
extension://ohfgljdgelakfkefopgklcohadegdpjf/https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/cfsir1210-failedstatesindex2012-06p.pdf

يمكن أن تظهر خطوط الصدع واضحة بين مبادئ الهوية ، والتي تتمحور في اللغة أو الدين أو العرق و الجنس أو الطبقة أو العشيرة أو المنطقة الأصلية ، يمكن أن تذهب وتتطور التوترات الداخلية إلى نزاع من خلال مجموعة متنوعة من الظروف، مثل التنافس على الموارد ، أو القيادة الأحادية، أو الفساد بكل أنواعه، أو تظلمات المجموعة التي لم يتم حلها، إن أسباب هشاشة الدولة معقدة ولكنها لا يمكن التنبؤ بها ، من الأهمية بمكان أن يفهم المجتمع الدولي الظروف التي تساهم في الهشاشة ويراقبها عن كثبوأن يكون مستعدًا لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع القضايا والمشاكل الأساسية التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة أو التخفيف من الآثار السلبية لها ومحاربتها.

للحصول على إنذار مبكر هادف، واستجابات سياسية فعالة، لمختلف الأنظمة المعرضة للفشل أو الهشاشة، يجب أن تتجاوز التقييمات المعرفة المتخصصة في المنطقة ودراسات الحالة السردية والأدلة القصصية لتحديد الاتجاهات الاجتماعية الواسعة وفهمها من مؤشرات اجتماعية سياسية وأمنية واقتصادية تخص هذه المجتمعات وتحليلها تحليلا دقيقا حتى يتسنى إيجاد الحلول في أسرع وقت ومعالجتها، هناك حاجة إلى نهج مختلط يدمج مصادر البيانات النوعية والكمية لتحديد الأنماط والاتجاهات لتلك المجتمعات، باستخدام البيانات والتحليلات الصحيحة ، من الممكن تحديد المشكلات التي تعاني منها المجتمعات داخليا، يحتاج صانعو القرار إلى الوصول إلى هذا النوع من المعلومات لتنفيذ سياسات فعالة وناجحة.

يعد مؤشر الدول الهشة (FSI) الذي أنتجه صندوق السلام (FFP) أداة مهمة في تسليط الضوء ليس فقط على الضغوط العادية داخليا وخارجيا التي تواجهها جميع الدول، ولكن أيضًا في تحديد متى تفوق هذه الضغوط قدرة الدول على إدارة تلك الضغوط وتصبحها فاشلة في إيجاد حلول لها، من خلال تسليط الضوء على نقاط الضعف ذات الصلة التي تساهم في خطر وضع الدولة على مقياس ومؤشر الدولة الفاشلة ، هذا المؤشر يعمل من خلال جمع البياناتوأدوات التحليل التي بنيت عليها وبالتالي تجعل تقييم المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنذار المبكر للصراع في متناول صانعي السياسات ، تكمن قوة FSI في قدرتها على استخلاص الملايين من المعلومات في شكل ملائم وسهل الهضم وغني بالمعلومات ،يجع صندوق السلام يوميًا آلاف التقارير والمعلومات من جميع أنحاء العالم ، وتوضح بالتفصيل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة التي تواجهها كل دولة من الدول الـ 178 التي نقوم بتحليلها.

إن نشأة معظم المؤشرات تحتاج لمجموعة من المؤشرات والبيانات لتحليلها ، بعدها نعمل على تطوير منهجية تأمل في إجراء هذا القياس.

اتبعت FSI طريقة مختلفة تمامًا المسار، حيث ظهرت فكرة المؤشر لاحقًا بعد تطوير منهجيتها الخاصة تتبع FSI أصولها إلى إنشاء FFP's Conflict Assessment أداة النظام (CAST العلوم الاجتماعية) ، التي تم

تطويرها في التسعينيات كملف إطارًا لصانعي السياسات وممارسيها ليكونوا قادرين على فهم وقياس دوافع الصراع وديناميكياته بشكل أفضل في بيئات معقدة.

لقد كان إطار عمل CAST يعمل على نطاق واسع، واستمرار استخدام هذا الإطار من قبل العديد من المحللين، وكذلك الآن من قبل المجتمعات المحلية و أفراد المجتمع في المناطق المتضررة من الصراع ، هو شهادة على الصلة الدائمة لإطار العمل[1].

المطلب الثاني: تحليل البيانات وفق مؤشر الدولة الفاشلة، تطبيق عملي: عملية التحليل.

على الرغم من أنه يتم تطبيق إطار عمل CAST على المستوى المحلي باستخدام ممارسات مختلفة مثل الإبلاغ عن الحوادث الفردية والمراقبة من قبل المراقبين الميدانيين، إلا أن الحجم الهائل للبيانات المطلوب تحليلها على المستوى الدولي يتطلب نهجًا مختلفًا ، ولتحقيق هذه الغاية تم استخدام التكنولوجيا لتمكين الباحثين من معالجة كميات كبيرة من البيانات لإجراء التقييمات على المستوى الوطني التي تغذي FSI.

استنادًا إلى نهج العلوم الاجتماعية الشامل لـ CASTفإن البيانات من ثلاثة تدفقات رئيسية:

1- تحليل المحتوى.

2- البيانات الكمية.

3- المراجعة النوعية.

هذه التدفقات الثلاثة تخضع لمراجعة نقدية وتحليلية للحصول في النهائية على مؤشر حقيقي يجب معالجته.

1- تحليل المحتوى: يتم تقسيم كل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر لإطار CASTإلى مؤشرات فرعية، ولكل منها يتم تطبيق المئات من عبارات البحث المنطقية على بيانات الوسائط العالمية لتحديد مستوى بروز المشكلات لكل من تلك المؤشرات الفرعية في كل بلد ، تتضمن البيانات الأوليةالتي يوفرها مجمع المحتوى التجاري ، مقالات إعلامية وتقارير بحثية ونقاط بيانات نوعية أخرى تم جمعها من أكثر من 10000 مصدر مختلف باللغة الإنجليزية حول العالمكل عام ، عدد المقالات والتقارير التي تم تحليلها ما بين 45-50 مليون، بناءً على درجة الأهمية المقدرة لكل من المؤشرات الفرعية ، يتم تقسيم الدرجات المؤقتة لكل بلد.

2. البيانات الكمية: تم تحديد مجموعات البيانات الكمية الموجودة مسبقًا ، بشكل عام من الوكالات الإحصائية الدولية والمتعددة الأطراف (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية) لقدرتها على تمثيل الجوانب

[1] **THE METHODOLOGY BEHIND THE FRAGILE STATES INDEX**, consulté le: 18 11 2020 /P: 39 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

الرئيسية للمؤشرات إحصائيًا، يتم تحليل مجموعة البيانات وتفسيرها ثم تتم مقارنة الاتجاهات المحددة في التحليل الكمي لكل دولة مع الدرجات المؤقتة من مرحلة تحليل المحتوى حسب الدرجة التي يتم بها تحليل المحتوى وتوافق البيانات الكمية ، يتم تأكيد الدرجات المؤقتة أو في حالة الاختلاف يتم التوفيق بينها بناءً على مجموعة من القواعد التي تدرس مجموع البيانات لتعطي في النهاية النتيجة في حالة اختلاف وتداخل البيانات.

3. المراجعة النوعية: بشكل منفصل يقوم فريق من الباحثين في العلوم الاجتماعية بمراجعة مستقلة لكل دولة من الدول الـ 178، ويقدمون تقييمات تستند إلى الأحداث الرئيسية في ذلك العام ، مقارنة بالعام السابق. مع الاعتراف بأن كل مجموعة بيانات ونهج لها نقاط قوة ونقاط ضعف مختلفة ، تساعد هذه الخطوة على ضمان التقاط الاتجاهات الديناميكية على أساس سنوي عبر المؤشرات المختلفة ، والتي قد لا تكون واضحة في مجموعات البيانات الكمية المتأخرة التي تقيس العوامل الهيكلية طويلة المدى ،كما أنه يساعد على التخفيف من أي تحليلات خاطئة للبيانات، ثم يتم بعد ذلك تقسيم تدفقات البيانات الثلاثة هذه ، وتطبيق مجموعة من القواعد لضمان دمج مجموعات البيانات بطريقة تعزز نقاط القوة في الأساليب المختلفة ، يساعد هذا النهج أيضًا على ضمان أن نقاط الضعف والفجوات أو التحيزات المتأصلة في أحد المصادر يتم فحصها من قبل الآخرين ، على الرغم من أن البيانات الأساسية التي يقوم عليها المؤشر متاحة بالفعل إلكترونياً بحرية وعلى نطاق واسع، فإن قوة التحليل تكمن في الدقة المنهجية والتكامل المنهجي لمجموعة واسعة من مصادر البيانات ، يتم بعد ذلك إنتاج درجات المؤشر النهائية لكل بلد من هذه العملية ، ثم يتم إجراء مراجعة الفريق من قبل فريق البحث الخاص بالمؤشر النهائي لضمان تناسب جميع الدرجات مع قوة أو ضعف الدولة، الغرض من مؤشر FSI النهائي هو أن يكون نقطة دخول إلى تحليل تفسيري أعمق للمستخدم ، على الرغم من أن المؤشر يصنف البلدان المختلفة بطبيعته – مما يجعل بعضها أكثر هشاشة من البعض الآخر – فإن هدف FSI في النهاية هو قياس الاتجاهات في الضغوط على كل المستويات داخل كل دولة على حدة ، من خلال تحديد الضغوط الأكثر بروزًا داخل بلد ما، فإنها تخلق فرصة لتحليل وتخطيط أعمق من قبل صانعي السياسات والممارسين على حد سواء لتعزيز مرونة كل دولة ، ولهذه الغايةيوضح الشكل التالي ما يسعى كل مؤشر إلى قياسه ، بالإضافة إلى توفير أسئلة إرشادية لمستويات أعمق من التحليل والاستعلام من قبل المستخدم.

شكل رقم 06:يوضح تحليل البيانات وفق مؤشر الدولة الفاشلة، تطبيق عملي: عملية التحليل

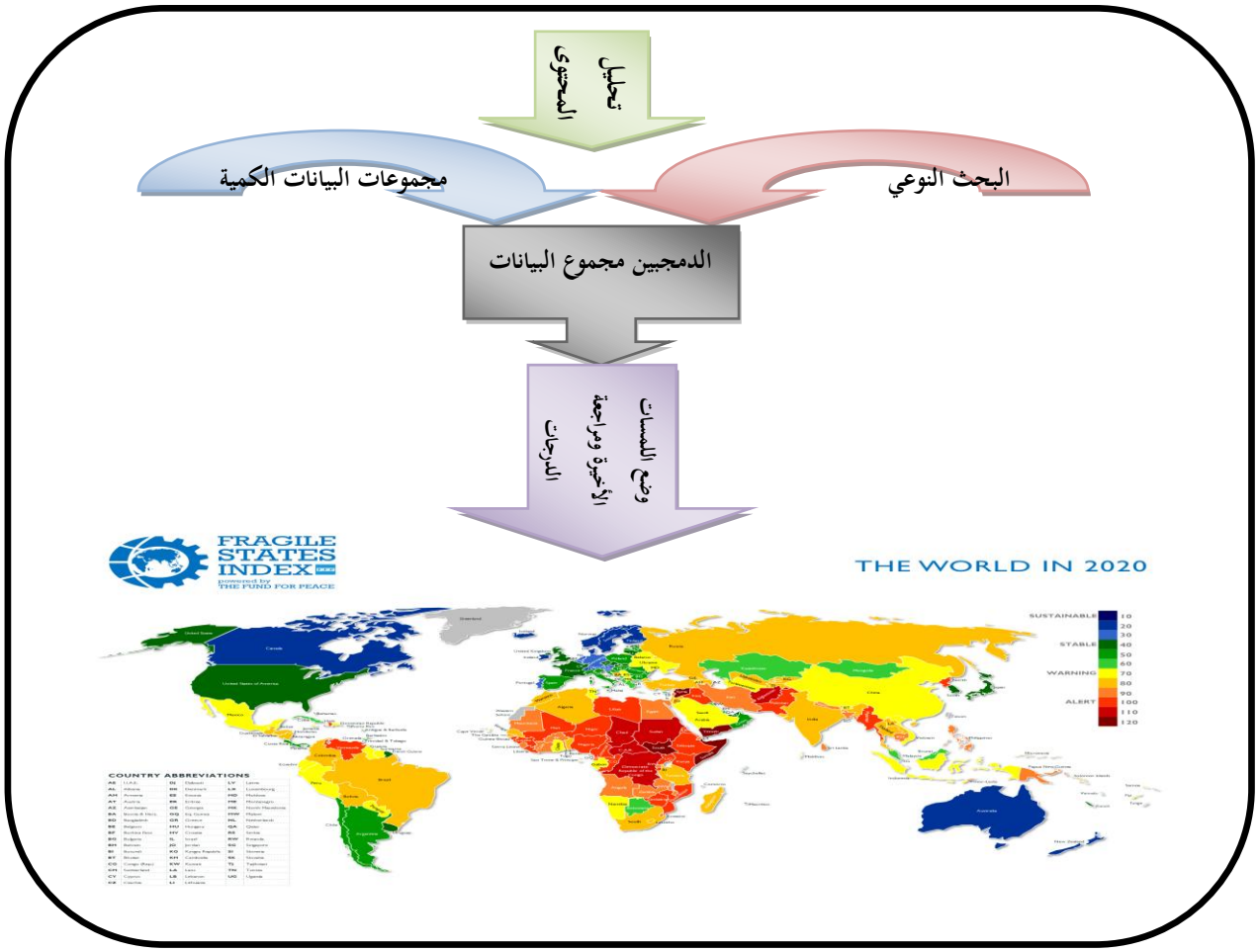

المبحث الثاني: أسس مؤشر الدول الهشة دراسة حالة ليبيا واليمن على مؤشر الدولة الفاشلة

مؤشر الدول الهشة (FSI) هو تصنيف سنوي لـ178 دولة بناءً على الضغوط المختلفة التي تواجهها والتي تؤثر على مستويات هشاشتها، يعتمد المؤشر على النهج التحليلي لأداة نظام تقييم النزاعات (CAST) التابعة لصندوق السلام، استنادًا إلى منهجية العلوم الاجتماعية الشاملة، يتم تحديد ثلاثة تدفقات أساسية من البياناتالكمية والنوعية والتحقق من صحة الخبراء، وتخضع لمراجعة نقدية للحصول على الدرجات النهائية لـ FSI. يتم تحليل ملايين الوثائق كل عام، ومن خلال تطبيق معايير بحث متخصصة للغاية، يتم تقسيم الدرجات لكل دولة بناءً على اثني عشر مؤشرًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا رئيسيًا وأكثر من 100 مؤشر فرعي هي نتيجة سنوات من أبحاث العلوم الاجتماعية المتخصصة، ويكون التحليل على حسب المؤشرات التالية:

المطلب الأول: أجهزة الأمن النخب المصنّعة[1]:

يأخذ مؤشر جهاز الأمن بعين الاعتبار التهديدات الأمنية للدولة ، مثل التفجيرات والهجمات والوفيات المرتبطة بالمعارك ، المتمردين الحركات أو التمرد أو الانقلابات أو الإرهاب.

يأخذ مؤشر النخب في الاعتبار تصنيف مؤسسات الدولة على أسس طبقية أو عشائرية أو عرقية أو دينية.

يأخذ مؤشر جهاز الأمن في الاعتبار أيضًا العوامل الإجرامية الخطيرة، مثل الجريمة المنظمة وجرائم القتل، والثقة بين المواطنين في الأمن الداخلي ، في بعض الحالات قد يمتد الجهاز الأمني إلى ما وراء القوات العسكرية أو قوات الشرطة التقليدية ليشمل الميليشيات الخاصة التي ترعاها الدولة أو تدعمها والتي ترهب المعارضين السياسيين، أو "الأعداء" المشتبه بهم بالنسبة للسلطة، أو المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم متعاطفون مع المعارضة ، في حالات أخرى يمكن أن يشتمل الجهاز الأمني للدولة " الدولة العميقة" قد تتكون من وحدات استخبارات سرية، أو قوى أمنية غير نظامية أخرى، تخدم مصالح زعيم أو زمرة سياسية ، وكمثال آخريأخذ المؤشر أيضًا في الاعتبار المقاومة المسلحة لسلطة الحاكمة لا سيما مظاهر الانتفاضات العنيفة وحركات التمرد، وانتشار الميليشيات المسلحة، أو مجموعات المرتزقة التي تتحدى احتكار الدولة لاستخدام القوة بين النخب الحاكمة ، كما أنها تستخدم الخطاب السياسي القومي من قبل النخب الحاكمة في كثير من الأحيان والتي تحرضعلى كراهية الأجانب ، والتوحيد المجتمعي (على سبيل المثال "صربيا الكبرى") أو التضامن المجتمعي (على سبيل المثال "التطهير العرقي" مثل ما يحدث في بنما). في الحالات القصويمكن أن يكون ممثلاً لغياب القيادة الشرعية المقبولة على نطاق واسع على أنها تمثل جميع المواطنين ، يقيس مؤشر النخب الفئوية الصراع على السلطة ، والمنافسة السياسية ، والتحولات السياسية ، وحيثما تحدث الانتخابات ، سيؤثر في مصداقية العمليات الانتخابية (الشرعية المتصورة للطبقة الحاكمة).

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

احتكار استخدام القوة

- هل الجيش تحت السيطرة المدنية؟
- هل توجد مليشيات خاصة ضد الدولة؟
- هل هناك نشاط شبه عسكري؟
- هل توجد جيوش خاصة لحماية الأصول؟
- هل هناك قوات حرب العصابات العاملة في حالة؟ هل يسيطرون على الأرض؟

[1] THE INDICATORS: COHESIONconsulté le 14 11 2020 /P: 42 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

العلاقة بين الأمن والمواطنة

- هل تعتبر الشرطة كذلك المحترفين؟
- هل غالبًا ما ترعى الدولة العنف وتكون ذات دوافع سياسية؟
- هل الحكومة تتعامل بشكل جيد مع أي التمرد أم الوضع الأمني؟

فرض:

- هل يحافظ الجيش والشرطة على الاستخدام السليم للقوة؟
- هل هناك اتهامات للشرطة بوحشية؟

أسلحة

- هل هناك توافر كبير للأسلحة؟
- في حالة إعادة الإعمار ، هل توجد خطة مناسبة لتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم ؟

التوزيع العادل للثروة:

يركز مؤشر التوزيع العادل للثروة على الانقسامات بين المجموعات المختلفة في المجتمع – لا سيما التقسيمات القائمة على أساس اجتماعي أو الخصائص السياسية – ودورها في توزيع الخدمات أو الموارد، وإدراجها في العملية السياسية ، قد يكون لتظلم المجموع ات أيضًا مكون تاريخي، حيث يهتشهد الأفرادالمتضررونلمدة طويلة أحيانًا منذ زمن طويل، هذا التأثير و تشكيل دور تلك المجموعة في المجتمع و العلاقات مع المجموعات الأخرى ، قد يتشكل هذا التاريخ بدوره من خلال الفظائع أو "الجرائم" المتصورة التي ارتكبت م ن الانفلات الأمني ضد الطوائف والمجموعات، قد تشعر المجموعات أيضًا بالظلم لأنهم محرومون من الاستقلال الذاتي أو تقرير المصير أو الاستقلال السياسي الذي يعتقدون أنه يحق لهم الحصول عليه ، يأخذ المؤشر في الاعتبار أيضًا الحالات التي يتم فيها تحديد مجموعات معينة من قبل سلطات الدولة، أو من قبل الجماعات المهيمنة تتعرض كلها للاضطهاد أو القمع ، أو عندما يكون هناك كبش فداء للجماعات التي يُعتقد أنها اكتسبت ثروة أو مكانة أو سلطة "بشكل غير شرعي"، والتي قد تتجلى في ظهور الخطاب السلبي مثل إذاعة "الكراهية" ، والنشرات ، والخطاب السياسي النمطي أو القومي.

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

القيادة التمثيلية:

- هل القيادة منتخبة بشكل عادل؟ هل القيادة ممثلة للسكان؟
- هل هناك نخب فئوية ونخب قبلية و/أو المجموعات الهامشية؟ ما مدى قوتهم؟
- هل هناك عملية مصالحة سياسية؟

• هل الممثل العسكري للسكان؟

هوية:

• هل هناك شعور بالهوية الوطنية؟ هل هناك مشاعر قومية قوية؟ أم أن هناك دعوات للانفصال؟

• هل خطاب الكراهية عبر الراديو ووسائل الإعلام يوجد؟

• هل الصور النمطية الدينية أو العرقية أو غيرها من الصور النمطية سائدة وهل هناك تنميط؟

• هل يوجد احترام عبر الثقافات؟

توزيع الموارد:

• هل الثروة تتركز في أيدي قلة؟

• هل هناك طبقة وسطى مزدهرة؟

• هل تتحكم مجموعة واحدة في غالبية الموارد؟

• هل الموارد موزعة بشكل عادل؟ هل الحكومة توزع الثروة بشكل مناسب من خلال الضرائب؟

المساواة والإنصاف:

• هل القوانين ديمقراطية أم معقولة؟

• هل النظام ممثل للسكان؟

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها *:

استجابة ما بعد الصراع:

• هل عملية الحقيقة والمصالحة موجودة أم أن هناك حاجة واحدة؟

• هل تم إعادة دمج المجموعات؟

• هل هناك خطة لإعادة الإعمار والتنمية؟

• هل ضحايا الفظائع الماضية يعوضون- متخم (أو هل هناك خطة)؟

• هل يتم القبض على مجرمي الحرب ومحاكمتهم؟

• هل تم منح العفو؟

المساواة:

• هل هناك توزيع عادل وفعال للموارد؟

الانقسامات:

- هل هناك مشاعر / تقارير عن التعصب العرقي و / أو الديني و / أو العنف؟
- هل المجموعات مضطهدة أم تشعر مظلوم؟
- هل هناك تاريخ من العنف ضد مجموعة أو مظلمة جماعية؟
- كيف يتم بين القبائل و / أو بين الأعراق علاقات؟
- هل هناك حرية دينية وفق القوانين ويمارسها المجتمع؟ هل هناك تقارير عن أعمال عنف ذات دوافع دينية؟

العنف الطائفي:

- هل تم الإبلاغ عن عدالة الحراسة؟
- هل هناك تقارير عن أعمال عنف و / أو قتل جماعي؟[1]

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية[2]:

الانحدار الاقتصادي بسبب التنمية غير الواضحة، يأخذ بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بالتدهور الاقتصادي داخل الدولة،وينظر هذا المؤشر إلى أنماط التدهور الاقتصادي التدريجي للمجتمع ككل مقارنة بنصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الإجمالي أو معدلات البطالة أو التضخم أو الإنتاجية أو الدين أو مستويات الفقر أو فشل الأعمال ، كذلك يعتبر مؤشر التنمية الاقتصادية غير المتكافئة عدم المساواة داخل الاقتصاد، بغض النظر عن الأداء الفعلي للاقتصاد.

ينظر المؤشر إلى عدم المساواة الهيكلية التي تستند إلى مجموعة (مثل العرق أو الإثنية أو الدين أو مجموعة هوية أخرى) أو على أساس التعليم أو الوضع الاقتصادي أو المنطقة (مثل المناطق الحضرية يأخذ في الاعتبار الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع أو الإيرادات التجارية أو الاستثمار الأجنبي، وأي انهيار أو انخفاض في قيمة العملة الوطنية ، كما يأخذ مؤشر الانحدار الاقتصادي في الاعتبار الاستجابات للظروف الاقتصادية وعواقبها، مثل الصعوبات الاجتماعية الشديدة التي تفرضها برامج التقشف الاقتصادي، أو التفاوت المعيشي بين الطبقات المختلفة في المجتمع، يركز مؤشر الانحدار الاقتصادي على الاقتصاد الرسمي وكذلك التجارة غير المشروعة، بما في ذلك المخدرات والاتجار بالبشر وهروب رأس المال، أو مستويات الفساد والمعاملات غير المشروعة مثل غسيل الأموال أو الاختلاس.

[1] **PRACTICAL APPLICATION: THE FSI ANALYTICAL PROCESS** consulté le 15 11 2020 /P: 40 disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

[2] **THE INDICATORS ECONOMIC** consulté le 14 11 2020 / P: 44 disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

لا يأخذ المؤشر في الاعتبار عدم المساواة الفعلية فحسبل أيضًا تصورات عدم المساواة، مع الاعتراف بأن تصورات عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن تغذي المظالم بقدر عدم المساواة الحقيقية، ويمكن أن تعزز التوترات المجتمعية أو الخطاب القومي ، علاوة على قياس عدم المساواة الاقتصادية، يأخذ المؤشر في الاعتبار أيضًا الفرص المتاحة للمجموعات لتحسين وضعها الاقتصادي، من خلال الوصول إلى العمل أو التعليم أو التدريب الوظيفي .

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

المالية العامة

- ما هو مستوى الدين الحكومي؟

ظروف اقتصادية

- كيف هي أسعار الفائدة – الفعلية والمتوقعة؟
- كيف يتم معدل التضخم – الفعلي والمتوقعة؟
- ما هو مستوى الإنتاجية؟
- ما هو الناتج المحلي الإجمالي – الفعلي والمتوقع؟
- كيف هي البطالة – الحالية ومعدل البطالة؟

المناخ الاقتصادي

- ثقة المستهلك: كيف ينظر الناس إلى الاقتصاد؟
- كيف ينظر الخبراء إلى الاقتصاد؟
- هل مناخ الأعمال جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تسمح القوانين والحصول على رأس المال لريادة الأعمال الداخلية؟

التنويع الاقتصادي

- التركيز الاقتصادي: هل يشكل منتج واحد غالبية الاقتصاد

المطلب الثالث: الهجرة واستنزاف الأدمغة[1]:

يأخذ مؤشر الهجرةواستنزاف الأدمغة بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي للنزوح البشري (لأسباب اقتصادية أو سياسية) و العواقب التي قد تترتب على ذلك على تنمية الدولة ، من ناحية أخرى قد تكون هذه الهجرة طوعية للطبقة الوسطى ولا سيما الفئات المنتجة اقتصاديًا من السكان، مثل رواد الأعمال أو العمال المهرة مثل الأطباء بسبب التدهور الاقتصادي في وطنهم وأمل فرص أفضل في أماكن أبعد، من ناحية أخرى قد ينطوي كذلك على إجبار نزوح المهنيين أو المثقفين الذين يفرون من بلادهم بسببالاضطهاد أو القمع. يقيس المؤشر على وجه التحديد التأثير الاقتصادي الذي قد يلحقه النزوح بالاقتصاد من خلال فقدان العمالة المنتجة والمهنية الماهرة.

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

المساواة الاقتصادية

- المساواة الاقتصادية: هل هناك فجوة اقتصادية كبيرة؟
- هل النظام الاقتصادي تمييزي؟
- هل العدالة الاقتصادية موجودة؟
- هل ممارسات التوظيف عادلة بشكل عام – من الناحية القانونية ومتصورة؟
- هل توجد حقوق متساوية في المجتمع؟
- هل هناك قوانين تحمي المساواة في الحقوق؟

الفرص الاقتصادية

- هل التعليم المجاني موجود ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإلى أي صف؟
- هل التعليم المقدم نسبيًا مساو؟
- إسكان عادل: هل يوجد نظام إسكان للفقراء؟
- هل برامج التدريب الوظيفي موجودة؟
- هل يعرف الناس عن التدريب الوظيفي وهل هو متوفر على أساس المؤهل والحاجة؟

الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية

- هل الأحياء الفقيرة والأحياء الفقيرة موجودة؟

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها *:

[1]**HUMAN FLIGHT AND BRAIN DRAIN** consulté le 18 11 2020 /P: 45 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

الاحتفاظ برأس المال الفني والفكري

- هل يغادر المهنيون البلاد؟
- هل السياسيون أو النخب السياسية يغادرون البلاد؟
- هل توجد نسبة عالية نسبيًا من الأشخاص المتعلمين يغادرون البلاد؟
- هل بدأت الطبقة الوسطى بالعودة إليها البلد؟

اقتصاديات

- هل هناك قدر كبير من الحوالات القادمة للعائلات من الأقارب في الخارج؟

الشتات

- هل هناك نمو في مجتمعات المنفيين في بلد ما أو الشتات في الخارج؟
- هل للشتات تأثير على اقتصاد الدولة الأم ، أم السياسة في الدولة الأم؟

المطلب الرابع: المؤشرات السياسية:[1]

وهنا يعنى مؤشر الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لمواطنيها كما يراعي مؤشر شرعية الدولة تمثيلية وانفتاح الحكومة وعلاقتها مع مواطنيها،إلي بحث المؤشر في مستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة وعملياتهاويقيم الآثار الناتجة عن ذلك، يشير مؤشر الخدمات العامة إلى وجود وظائف الدولة الأساسية التي تخدم الناس من ناحية ، قد يشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء، وقياس الثقة للمواطن في حكومته و تتجلى من خلال المظاهرات العامة الجماهيرية، والعصيان المدني المستمر، أو ظهور التمردات المسلحة، على الرغم من أن مؤشر شرعية الدولة لا يصدر بالضرورة حكمًا على الحكم الديمقراطي، إلا أنه يأخذ في الاعتبار نزاهة الانتخابات حيث تجري (مثل الانتخابات المزورة أو التي تمت مقاطعتها)، وطبيعة التحولات السياسية، وحيث يكون هناك غياب للانتخابات الديمقراطية، ودرجة تمثيل الحكومة للسكان الذين تحكمهم ، يأخذ المؤشر في الاعتبار انفتاح الحكومة، وتحديداً انفتاح النخب الحاكمة على الشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي، أو على العكس من ذلك مستويات: الفساد، والربح، والتهميش، والاضطهاد، أو استبعاد جماعات المعارضة ، يأخذ المؤشر في الاعتبار أيضًا قدرة الدولة على ممارسة الوظائف الأساسية التي تستنتج ثقة السكان في حكومتها ومؤسساتها، مثل القدرة على تحصيل الضرائب، الطاقة والإنترنت والاتصال ، وقد يشمل قدرة الدولة على حماية مواطنيها من الإرهاب والعنف من خلال الشرطة والأمن والاستقرار، علاوة على ذلك حتى عندما يتم توفير الوظائف والخدمات الأساسية للدولةيأخذ

[1] **THE INDICATORS**: **POLITICAL** consulté le 13 11 2020 /P: 45 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

المؤشر في الاعتبار الدولة ومدى عدلها هل تخدم النخب الحاكمة بشكل ضيق، مثل الأجهزة الأمنية، أو الموظفين الرئاسيين، أو البنك المركزي، أو الخدمة الدبلوماسية، بينما يفشل في تقديم خدمات مماثلة ، مستويات الخدمة لعامة الناس مثل سكان الريف مقابل سكان الحضر ، يراعي المؤشر أيضًا مستوى البنية التحتية العامة وصيانتها إلى الحد الذي قد يؤثر فيه غيابها سلبًا على التنمية الفعلية أو المحتملة للبلد.

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها *:

الثقة في العملية السياسية

- هل الحكومة لديها ثقة الشعب؟

المعارضة السياسية

- هل حدثت مظاهرات؟
- هل حدثت أعمال شغب أو انتفاضات؟

الشفافية

- هل هناك دليل على الفساد من جانب المسؤولين الحكوميين؟
- هل من المسؤولين الوطنيين و / أو المحليين

تعتبر فاسدة؟

انفتاح ونزاهة العملية السياسية

- هل تتمتع جميع الأحزاب بحقوق سياسية؟
- هل ممثل الحكومة للسكان؟
- هل كانت هناك مؤخرا سلميةانتقالات السلطة؟
- ما هو التاريخ طويل المدى لانتقالات السلطة؟
- هل تعتبر الانتخابات حرة ونزيهة؟
- هل تمت مراقبة الانتخابات والإبلاغ عنها على أنها حرة ونزيهة؟

عنف سياسي

- هل هناك تقارير عن اعتداءات واغتيالات ذات دوافع سياسية؟
- هل هناك تقارير عن وجود متمردين مسلحينوالهجمات؟
- هل وقعت هجمات إرهابية وما مدى احتمالية حدوثها؟

المطلب الخامس: حقوق الإنسان وسيادة القانون:

يعتبر مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون العلاقة بين الدولة وسكانها بقدر ما هي حقوق الإنسان الأساسية حماية الحريات واحترام الحقوق بقدر تقديم هذا المواطن للخدمات الواجبة عليه.

يبحث المؤشر في ما إذا كان هناك سوء استخدام واسع النطاق للقانون، أما من الجانب السياسي مدى قمع المعارضين السياسيين، كما يأخذ المؤشر في الاعتبار حالات اندلاع العنف السياسي المرتكب ضد المدنيين، كما يبحث في عوامل مثل الحرمان من الإجراءات القانونية المتوافقة مع الأعراف والممارسات الدولية للسجناء السياسيين أو المعارضين، وما إذا كان هناك كبح وتضييق في الحقوق الاجتماعية ، بما في ذلك تلك الخاصة بالأفراد والجماعات والمؤسسات (مثل مضايقة الصحافة، وتسييس القضاء، والاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية ، الحكم الاستبدادي أو الديكتاتوري أو العسكري) حيث يتم تعليق أو التلاعب بالمؤسسات والعمليات الدستورية والديمقراطية قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

تقديم عام للخدمات العامة

- هل هناك تكافؤ في الوصول إلى الخدمات العامة؟
- ما هي الشروط العامة للخدمات العامة؟

الصحة

- هل هناك إمكانية كافية للحصول على الأدوية؟
- هل هناك عدد كاف من المرافق الطبية لجميع الناس؟
- هل هناك عدد كاف منالمهنيين الطبيين للسكان؟
- ما هو معدل وفيات الرضع – الفعلي والمتوقع؟
- هل هناك إمكانية الوصول إلى مياه الشرب الكافية إمدادات المياه؟
- هل نظام الصرف الصحي ملائم؟

التعليم

- ما هو مستوى الالتحاق بالمدارس؟ هل يختلف حسب الجنس؟
- ما هي معدلات معرفة القراءة والكتابة؟ هل هو مختلف حسب الجنس؟

مأوى

- هل يستطيع الفقراء الحصول على سكن؟
- هل تتماشى تكاليف السكن مع الاقتصاد؟

بنية تحتية

- هل الطرق مناسبة وآمنة؟
- هل توجد مطارات مناسبة للتنمية المستدامة؟
- هل توجد خطوط سكك حديدية مناسبة لتنمية مستدامة؟
- هل هناك إمدادات كافية من الوقود؟

تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

الحقوق والحريات المدنية والسياسية

- قم بعمل جماعي ، عمالي ، سياسي ، و / أو حقوق الأقليات؟
- هل هناك قوانين حقوق مدنية ومدنية حقوق محمية؟
- هل الحق في الحياة مضمون للجميع؟
- هل حرية التعبير محمية؟
- هل هناك حرية التنقل؟
- هل الحرية الدينية موجودة؟

انتهاك الحقوق

- هل هناك تاريخ من الانتهاك المنهجي للحقوق من قبل الحكومة أو غيرها؟
- هل هناك تقارير عن التعذيب برعاية دولة أو جماعة؟
- هل هناك قوانين عمل أو تقارير العمل الجبري أو عمالة الأطفال؟
- هل المجموعات مجبرة على الانتقال؟ هل هناك التعويض المناسب؟

الانفتاح

- هل توجد وسائل إعلام مستقلة؟
- هل يشعر الصحفيون بحرية النشر اتهامات لمن في السلطة؟
- هل هناك وصول متساو إلى المعلومات؟

عدالة

- إذا لم تكن الحقوق محمية ، فهل هناك أمر قانوني النظام الذي يمكن معالجتها؟
- هل يتلقى المتهمون معاملة عادلة وفي الوقت المناسب محاكمة؟ هل هذا يساوي الجميع؟
- هل هناك اتهامات أو تقارير اعتقالات تعسفية؟ هل ترعا هذه الدول؟

• هل هناك اتهامات أو تقارير اعتقال غير قانوني؟

• كيف هي ظروف السجن؟

المساواة

• هل هناك عملية ونظام يشجع تقاسم السلطة السياسية؟[1]

المطلب السادس: المؤشرات الاجتماعية.

1- الضغوط الديمغرافية: يأخذ مؤشر الضغوط الديمغرافية في الاعتبار الضغوط التي تتعرض لها الدولة بسبب السكان أنفسهم أو البيئة المحيطة به م،ويقيس المؤشر الضغوط السكانية المتعلقة بالإمدادات الغذائية، والحصول على المياه الصالحة للشرب، وغيرها من الموارد التي تحافظ على الحياة، أو الصحة، مثل انتشار الأمراض والأوبئة ، يأخذ المؤشر في الاعتبار الخصائص الديمغرافية مثل الضغوط الناجمة عن النمو السكاني المرتفع ، المعدلات أو التوزيعات السكانية الغير منظمة ، أو معدلات النمو السكاني شديدة التباين بين المجموعات المجتمعية المتنافسة، مع الاعتراف بأن مثل هذه الآثار يمكن أن يكون لها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، يأخذ المؤشر في الاعتبار أيضًا الضغوط الناشئة عن الكوارث الطبيعية (الأعاصير والزلازل والفيضانات أو الجفاف) والضغوط التي يتعرض لها السكان من المخاطر البيئية.

2- اللاجئون والمشردون: يقيس مؤشر اللاجئين والمشردين داخليا الضغط على الدول بسبب التهجير القسري لعدد كبير من الدول للم جتمعات نتيجة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية أو لأسباب أخرى، وقياس النزوح داخل البلدان، وكذلك تدفقات اللاجئين إلى الآخرين ، يقيس المؤشر اللاجئين حسب بلد اللجوء، مع الاعتراف بأن التدفقات السكانية يمكن أن تضع ضغطًا إضافيًا على الخدمات العامة، ويمكن أن تخلق أحيانًا تحديات إنسانية وأمنية أوسع للدولة المستقبلة إذا كانت تلك الدولة لا تملك القدرة على الاستيعاب والموارد الكافية ، يقيس المؤشر أيضًا الأشخاص النازحين داخليًا واللاجئين حس ب البلد الذي هجروا منه مما يدل على ضغوط الدولة الداخلية نتيجة للعنف أو البيئة أو عوامل أخرى مثل الأوبئة الصحية، يتم النظر في هذه التدابير في سياق عدد سكان الولاية (نصيب الفرد) ومسار التنمية البشرية ، مع الاعتراف بأن بعض النازحين داخليًا أو اللاجئين ربما يكونون قد نزحوا لفترات طويلة من الزمن.

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

[1] **THE INDICATORS**: **SOCIAL AND CROSS-CUTTING**: **POLITICAL** ,consulté le :18 11 2020 / P: 47 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

تعداد السكان

- هل معدل النمو السكاني مستدام؟ هو الحالي والمتوقع توزيع معقول؟
- هل الكثافة السكانية تضغط مناطق الولاية؟
- ما هو معدل وفيات الرضع – الفعلي ومن المتوقع؟
- هل يوجد عدد كبير من الأيتام؟

الصحة العامة

- هل يوجد نظام للتحكم انتشار الأمراض والأوبئة؟
- هل هناك احتمال كبير أو وجود أمراض الأوبئة؟

الغذاء والتغذية

- هل الإمدادات الغذائية كافية للتعامل معها انقطاع محتمل؟
- هل هناك احتمال للجفاف؟
- هل هناك نقص في الغذاء على المدى القصير أو المجاعة على المدى الطويل؟
- هل هناك نقص في الغذاء على المدى الطويل تؤثر على الصحة؟

بيـــئة

- هل توجد سياسات بيئية سليمة وهل الممارسات الحالية مستدامة؟
- هل الكوارث الطبيعية محتملة ، متكررة؟
- في حالة حدوث كارثة طبيعية ، هل هناك سبب خطة استجابة مناسبة؟
- هل تمت إزالة الغابات أم لا هناك قوانين لحماية الغابات؟

مصادر

- هل توجد منافسة على الموارد؟
- هل المنافسة على الأرض موجودة وما زالت هناك قوانين للتحكيم في المنازعات؟
- هل هناك إمكانية الوصول إلى مياه الشرب الكافية إمدادات المياه؟

3- التدخل الخارجي[1]:

يأخذ مؤشر التدخل الخارجي بعين الاعتبار تأثير الجهات الخارجية على وجه الخصوص في أمن واقتصاد الدولة،ويركز التدخل الخارجي على الجوانب الأمنية للمشاركة من الجهات الفاعلة الخارجية سواء السرية أو العلنية في الشؤون الداخلية للدولة من قبل الحكومات أو الجيوش أو أجهزة المخابرات أو مجموعات الهوية أو الكيانات الأخرى التي قد تؤثر على توازن القوى (أو حل النزاع) داخل الدول.

يركز التدخل أيضًا على المشاركة الاقتصادية من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات متعددة الجنسيات، من خلال جمع القروض أو مشاريع التنمية أو المساعدات الخارجية، مثل الدعم المستمر للميزانية، أو ضبط الشؤون المالية، أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة، مما يخلق التبعية الاقتصادية لهذه الدول، كما يأخذ التدخل الخارجي في الاعتبار التدخل الإنساني ، مثل نشر بعثة حفظ سلام دولية.

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

اللاجئون

- هل من المحتمل أن يأتي اللاجئون من البلدان المجاورة؟
- هل هناك موارد لتوفيرها اللاجئين الفعليين والمتوقعين؟
- هل توجد مخيمات كافية للاجئين أم يتم دمج اللاجئين في المجتمعات؟
- هل هناك تقارير عن أعمال عنف ضد لاجئين؟
- هل الظروف آمنة في مخيمات اللاجئين؟

أشخاص الإرشاد الداخلي

- ما هو عدد النازحين بالنسبة للسكان؟
- هل من المرجح أن يزداد عدد النازحين داخليا في القريب مستقبل؟
- هل هناك موارد لتوفيرها للنازحين المتوقع والفعلي؟

الاستجابة للنزوح

- هل هناك وصول إلى موارد إضافية من المجتمع الدولي للاجئين و / أو النازحين؟
- هل هناك خطط لإعادة التوطين وتوطين النازحين الحاليين و / أو اللاجئين؟

قد تشمل الأسئلة التي يجب مراعاتها:

[1] **EXTERNAL INTERVENTION**. consulté le 17 11 2020 /P: 47 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf

التدخل السياسي

- هل هناك دعم خارجي للفصائل المعارضة للحكومة؟

قوة التدخل

- هل القوات الأجنبية موجودة؟
- هل تحدث هجمات عسكرية من دول أخرى؟
- هل هناك مساعدات عسكرية خارجية؟
- هل هناك تدريبات عسكرية مع دول أخرى أو دعم للتدريب العسكري من دول أخرى؟
- هل هناك عملية حفظ سلام على أرض؟
- هل يوجد دعم خارجي لتدريب الشرطة؟
- هل تجري عمليات سرية؟

التدخل الاقتصادي

- هل تتلقى الدولة تدخلاً أو مساعدات اقتصادية؟
- هل يعتمد البلد على الاقتصاد مساعدة؟

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين ليبيا واليمنمن (2010 إلى 2020) وفق مؤشر الدولة الفاشلة.

مؤشرالدول الهشة Fragile states Index والذي كان يطلق عليه في السابق مؤشر الدول الفاشلة Failed statesتعده سنوياً مجلة فورين بوليسي وبدعم من صندوق السلام الأميركي، وتصنف فيه الدول من خلال تحليل 12 عاملاً أساسياً وعوامل أخرى فرعية.

تقرير الدول الهشة للعام 2020 شمل 178 دولة، ووصف الدول الهشة بأنها تلك الدول التي لديها قدرة متدنية في إنجاز أو إتمام وظائف إدارة الحكم، وأنها تُعاني من أزمات داخلية وخارجية على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن تفشي الفساد السياسي والمالي في أنظمتها، وعلى الرغم من اختلاف ظروف الدول الهشة داخلياً إلا أنها جميعاً تشترك في تفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد وانعدام الأمن.

التقرير أوضح أن دولة فنلندا هي الدولة الأكثر متانة عالمياً في حين أن اليمن هي أقل دول العالم متانة (أي أكثرها هشاشة)، وقد أشاد التقرير بدولتي موريشيوس وسنغافورة، وأشار إلى أن دولة موريشيوس هي الأعلى متانة هذه السنة في قارة أفريقيا (وبذلك تكون هي أول دولة أفريقية تصل لهذه المرتبة)، في حين أن دولة سنغافورة تعد أول دولة آسيوية تحقق متانة مستمرة Sustainable ، ولقد أشار التقرير أيضاً إلى تحسن طفيف في ترتيب كل من إثيوبيا وكينيا وأوزباكستان وغامبيا والنيبال، وفي المقابل فإن كل من فنزويلا والبرازيل ونيكاراغوا والمملكة المتحدة والتوجو قد سجلت تراجعاً طفيفاً هذا العام.

كما أوضح التقرير أن دول اليمن وسوريا ومالي وليبيا وفنزويلا وموزمبيق (على الترتيب) تعد الدول الأكثر تراجعاً خلال عقد من الزمان، وعلى العكس من ذلك فإن دول كوبا ومولدافيا وجورجيا وبوتان وأوزباكستان وزيمبابوي (على الترتيب) قد سجلت تحسناً ملحوظاً في مدى متانتها خلال عقد من الزمان أيضاً.

أما فيما يخص مركز ليبيا والتي كانت تحتل المركز 111 في تقرير 2010 فإنها وبكل أسف جاءت على رأس قائمة الدول الهشة في شمال أفريقيا في تقرير 2020،فقد احتلت الترتيب 20عالميا، أي أنها جاءت قبل 19 مركزًا فقط من دولة اليمن التي تذيلت القائمة، وعلى بعد 158 مركزاً من المتصدرة فنلندا.

المطلب الأول: دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن وفق مؤشرات الدولة الفاشلة.

إنتطبيقهذهالمؤشراتعلىدولتي ليبيا واليمن،يظهرأنمعظمالمؤشرات الفرعية التي سيتم اعتمادها في دراستنا المقارنة بين ليبيا واليمنلديهاتراجعكبيروتحذيراتوربماتصلإلىانذار عالي جدا، فيمايليأوضاعدولتي ليبيا واليمنعلىمؤشرالدولالهشةأوالفاشلةفيتقريرمؤسسةصندوقالسلام ومجلة فورين بوليسي حيثشملت الدراسةأحوال 178 دولة، ويعتمد ترتيب الدول في هذا التقرير على مجموع ما تحصل عليه الدولة من نقاط في 12 مؤشرا لقياس حدة

التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والخارجية التي تواجهها الدول وتتراوح درجة المؤشر ما بين (0) وهي أكثر استقرار و (120) وهي أكثر هشاشة، وهي مجموع ما تحصل عليه الدولة في المؤشرات الفرعية، والتي تأخذ قيمة (10 نقاط) لكلمؤشر، معالإشارةإلىأنهكلماقلالترتيبالعالميللدولةفيهذاالمؤشركانوضعهاسيئابالنسبة لمؤشرات الفشل، و التي تناولناها في دراستنا وفيما يلي استعراضلهذه المؤشرات بالتفصيل:

جدول رقم 10: المؤشر الفرعي الضغوط الديمغرافية لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	الضغوط الديمغرافية	5,7	5,5	5,8	5,5	5,7	5,4	5,1	9,6	9,3	9,0	9,5
اليمن	الضغوط الديمغرافية	8,6	8,7	8,8	9,3	9,1	9,2	9,5	9,8	9,9	10,0	9,7

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

الضغوط الديمغرافية:عند ملاحظتنا للمؤشر الفرعي بالنسبة لدولة ليبيا للسبع سنوات الأولى تقريبا مستقر في 5.5 وهو يعبر عن حالة فوق متوسطة للنمو الديمغرافي، ولكن بعد سنة 2016 زاد معدل النمو الديمغرافي بسبب استقرار الأوضاع إلى حد ما وسكوت صوت الرصاص مقابل العملية السياسية.

ازدياد الضغوط على السكان، وتشمل الضغوط: انتشار الأمراض، التلوث البيئي نتيجة استخدام الأسلحة،نقص الغذاء والدواء وسوء التغذية، ونقص المياه، ونقص السكان بسبب كثرة الضحايا واللجوء، وانخفاض عدد الشباب، لأن القتلمعظمهم من الشباب[1].

بلغ عدد سكان ليبيا في عام 2017 نحو6.375 مليون نسمة وفقاً لبيانات البنك الدولي، نسبة الذكور 50.4% مقابل 49.6 للإناث. في حين كان عدد السكان 6.198 مليون نسمة، في عام 2012، بمعدل نمو إجمالي للسكان 2.8 % للسنوات الخمس، ومتوسط معدل نمو سنوي 0.56%.

يشكل العرب والأمازيغ (البربر) 97٪ من إجمالي السكان في ليبيا (البربر 5%)، فيما تشمل الـ 3٪ الباقية (اليونانيين والمالطيين والإيطاليين والباكستانيين والأتراك والهنود)

[1] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة، أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة 2015

خريطة رقم 03: توزيع السكان في الأراضي الليبية.

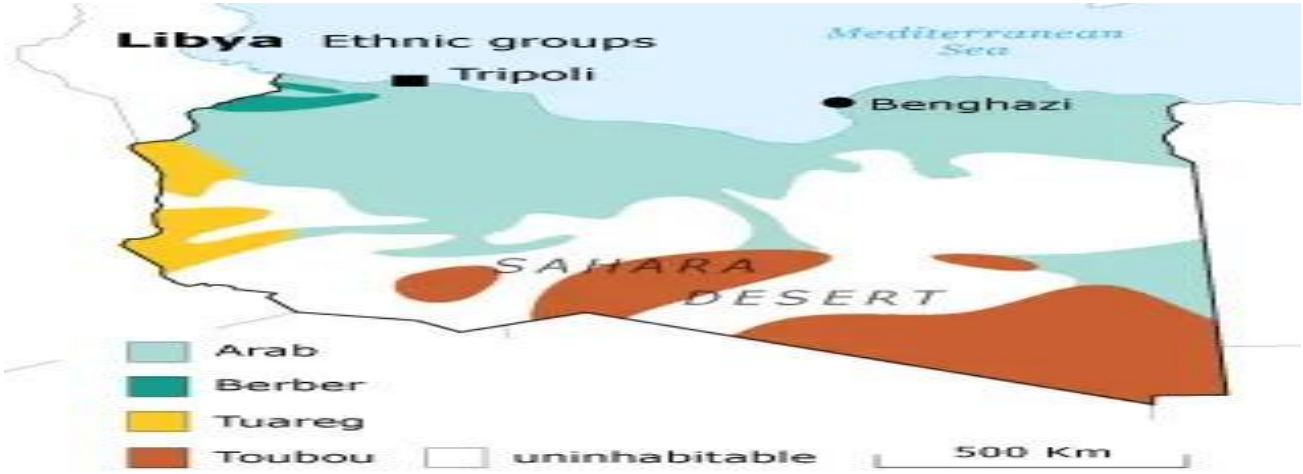

المصدر: تعداد السكان الإجمالي https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

أدت الثورة الليبية في عام 2011 إلى انخفاض الهجرة بشكل كبير، ودفعت نحو 800,000 مهاجرًا إلى الفرار إلى بلدان ثالثة، خاصة تونس ومصر، أو إلى بلدانهم الأصلية. وانخفض تدفق المهاجرين في عام 2012لكنه عاد إلى مستوياته الطبيعية بحلول عام 2013، على الرغم من استمرار العداء للأفارقة من جنوب الصحراء وسوق العمل قليلة الجاذبية.

وعلى الرغم من أن ليبيا ليست وجهة جذابة للمهاجرين، إلا أن المهاجرين العابرين – من الشرق وبشكل أساسي شرق أفريقيا – لا يزالون مستمرين منذ عام 2014 في استغلال عدم استقرارها السياسي وضعف الضوابط على الحدود واستخدامها كمنطقة مغادرة رئيسية للهجرة عبر وسط البحر المتوسط إلى أوروبا في أعداد متزايدة. بالإضافة إلى ذلك، تم تشريد أكثر من 200,000 شخصًا، داخليًا، اعتبارًا من أغسطس/آب عام 2017 بسبب القتال بين الجماعات المسلحة في شرق وغرب ليبيا، وإلى حد أقل، بسبب الاشتباكات القبلية في جنوب البلاد [1]، وهذا ما أدى إلى ازدياد الضغوط على السكان، وتشمل الضغوط: انتشار الأمراض، التلوث البيئي نتيجة استخدام الأسلحة،نقص الغذاء والدواء وسوء التغذية، ونقص المياه، ونقص السكان بسبب كثرة الضحايا واللجوء، وانخفاض عدد الشباب، لأن القتلىمعظمهم من الشباب[2].

[1] تعداد السكان الإجمالي،نشر بتاريخ: 10أوت 2020، تم تصفح هذا الموقع في 2021/01/12 على الساعة 21:15،نقلا من الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=LY

[2] أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة، 2015

– الحركات العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي تخلق نقص التغذية، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب،واضطرابات إضافة إلى عملية الإبادة الجماعية مما يؤدي لمشاكل إنسانية و السعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول[1].

الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في الثأر لدى الجماعات المظلومة

–الجرائم التي ال يتم معاقبة مرتكبيها فيحق الجماعة أو طائفة ما

–سيطرة إقليمية معينة على الأغلبية

–الهجرة الدائمة و الموجهة للأفراد .تتعلق بهجرة العقول والمثقفين والمعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية،و كذا الهجرة للطبقات الوسطى مثل المقاولين بسبب تدهور الأوضاع وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي[2]

وفقا لمؤشر تقرير الدول الهشة لعام 2020 فقد جاء اليمن في المركز الأول وللعام الثاني على التوالي ليكون البلد الأكثر هشاشة على مستوى دول العالم من بين 178 دولة شملها التقرير وبمجموع نقاط بلغ 112.4ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الظروف غير المستقرة التي تعيشها اليمن، وما نتج عنها من كارثة إنسانية واقتصادية واجتماعية، فقد تراجع ترتيب اليمن من المركز 8 في العام 2014 إلى المركز 1 في العام 2020، نتيجة لظروف وحالة الحرب وعدم الاستقرار التي تعيشها اليمن والتي أدت إلى تراجعها في مجموع المؤشرات حيث بلغ متوسط جميع المؤشرات 9.4 في العام 2020 مقارنة بـ 8.4 في العام 2014 الناتج عن حصول اليمن على نقاط منخفضة خاصة في مؤشرات حقوق الإنسان والتدخل الخارجي ومؤشر عدم الثقة في النخب السياسية إضافة إلى حصولها على نقاط منخفضة في مؤشر التراجع الاقتصادي[3].

بحسب تقرير 2019 بعض التحديات التي تواجه التنمية البشرية في اليمن يمكن إيجازها على النحو التالي :

– ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى 5.38 %لكل 100000 آخر تقديرات في 2015

– انخفاض القوى العاملة الماهرة إلى 1.21 %من إجمالي القوى العاملة خلال 2010–2018

–ارتفاع معدل العاملين المعرضين للمخاطر إلى 4.45 %من إجمالي القوى العاملة للعام 2018

–ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد إلى % 7.47خلال العام 2017.

[1] بوبوش محمد ، مفهوم الدولة الفاشلة ، تم تصفح هذا الموقع في28 /11/ 2019 على الساعة 13:24 ، نقلا من الموقع الالكتروني : http.//www.maghl.95.com/2sanad/5523

[2] أحمد حسان، مفهوم السيادة والدولة الفاشلة تم تصفح هذا الموقع في28 07/2020/ على الساعة 13:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني: www khiyam. t:.articlell?php/news/com.

[3] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة، أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة 2015

-انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور حيث بلغت 6 %مقارنة بـ 8.70 %للذكور بالنسبة للفئات العمرية 15 فأكثر خلال العام 2018.

جدول رقم 11: المؤشر الفرعي اللاجئين ونازحي الداخل لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	اللاجئين ونازحي الداخل		4,6	5,1	5,4	5,7	7,4	8,0	9,4	9.4	9.7	9.7
اليمن	اللاجئين ونازحي الداخل		8,4	8,7	9,2	9,0	9,1	9,6	9,5	10.0	10.0	10.0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

اللاجئين ونازحي الداخل:

الضغوط المرتبطة بنزوح السكان في الداخ ل الليبي، تؤدي إلى الضغط على الخدمات العامة، وإمكانيةأن تشكل تهديد امني،وانتشار الأمراض الناجمة عن النزوح، وعدم القدرة على الاستيعاب.

عملت منظمة العمل الدولية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقرير لها بعنوان:" آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، على صياغة مجموعة من السياسات الإدارية: [1]

1- تعديل شروط الحصول على التأشيرات والتصاريح، واتخاذ ترتيبات مرنة لتسوية الأوضاع الإدارية.

2- تيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للمهاجرين الذين تقطعت بهم السُبل

3-وقف جميع عمليات الإعادة القسرية خلال الجائحة، ولاسيما للمهاجرين وملتمسي اللجوء المعرضين للخطر، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.

4- فرض إجراء تقييم فردي إلزامي لحالات الأطفال ومصلحتهم الفضلى من جانب سلطات حماية الطفل، وذلك قبل اتخاذ أي قرار بشأن عودتهم، لضمان طواعية عودة الأطفال ولم شملهم مع أسرهم، والتخفيف من خطر تعرضهم للإيذاء والاستغلال

5- ضمان مواصلة تنفيذ مسارات إعادة التوطين والمسارات الأخرى المتعلقة باللاجئين، لتيسير حصولهم على الحماية والحلول، بما في ذلك لم شمل أسرهم، وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية والسالمة والأمن لهم.

[1] **تأثير كوفيد -19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية**، منظمة العمل الدولية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بيروت لبنان، 2020، ص 02.

إن الضغوط المرتبطة بنزوح السكان في الداخ ل الليبي، تؤدي إلى الضغط على الخدمات العامة، وإمكانيةأن تشكل تهديد امني،وانتشار الأمراض الناجمة عن النزوح، وعدم القدرة على الاستيعاب.

تعداد السكان : 6.1 مليون

شكل رقم 07: تعداد الأجانب داخل ليبيا

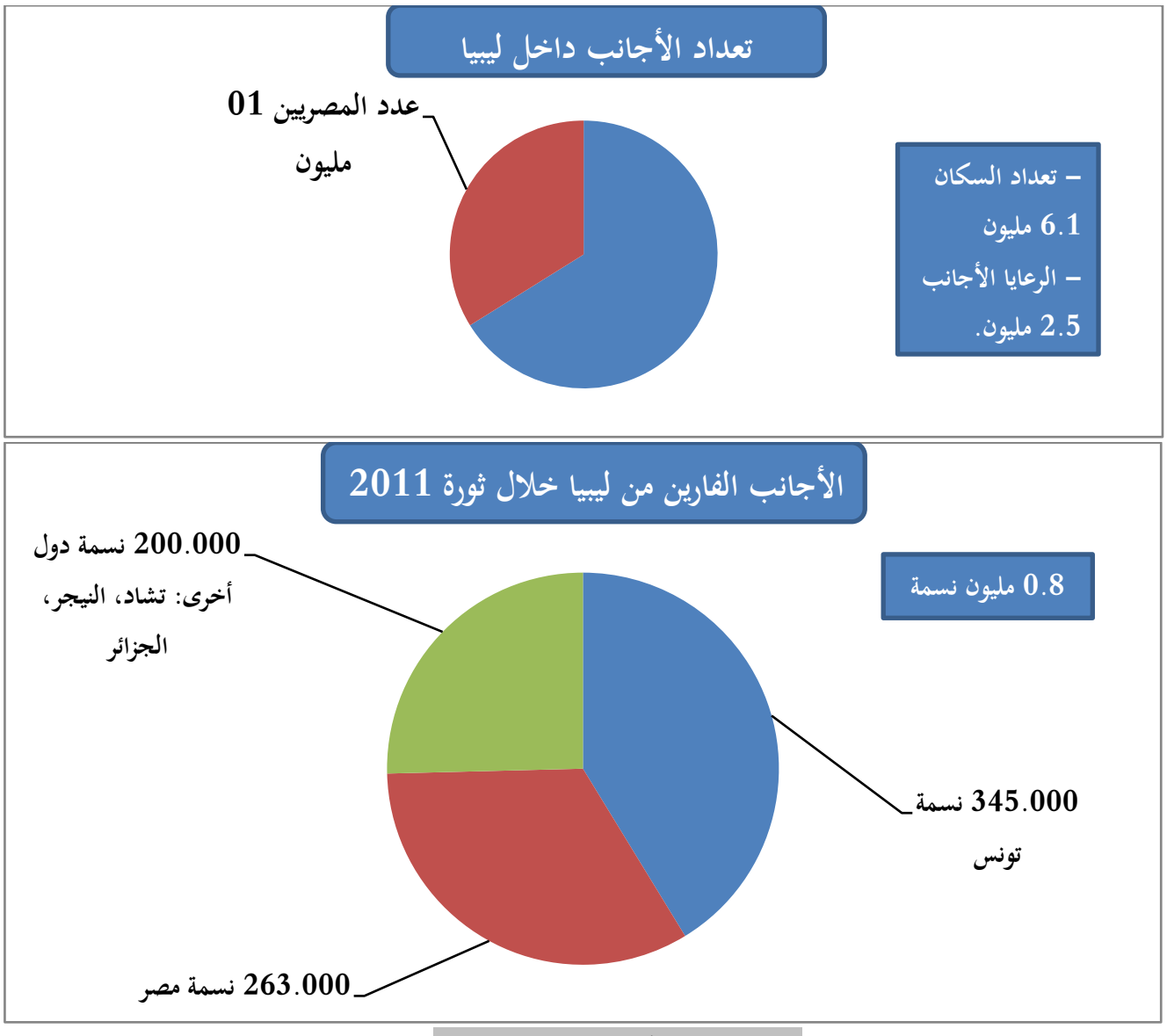

المصدر: تعداد السكان الإجمالي/ترجمة الباحث

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locas=LY

عند ملاحظة الشكل رقم 05 نجد أن عدد الأجانب المقدر بـ 2.5 مليون عدد كبير مقارنة بعدد السكان، وهو يتكون من عدد لا بأس به من الجنسيات المختلفة فنجد اكبر جالية وهي التونسية بـ 345 ألف، ويرجع هذا إلى قرب السكان في تونس من المناطق الحدودية بالإضافة إلى أن تونس لها وجهتين فقط عربيتين هي الجزائر وليبيا، وتعتبران دولتان غنيتان مقارنة بتونس، ثم تليها الجالية المصرية بـ 245 ألف، هذا العدد كبير ويعود إلى أن المصريين

يعتبرون ليبيا وجهتهم الأولى من ناحية البحث عن الشغل لسهولة إجراءات الإقامة وغيرها من التسهيلات، ثم الجاليات الأخرى من مختلف الدول(الجزائر – النيجر- تشاد) بـ 200 ألف.

- تزايد حالة النزوح من المدن والقرى والأحياء المشتعلة إلى المناطق الأخرى الآمنة نسبياً، وما تتطلب مواجهة هذه الحالة منتوفير السكن ومستلزمات المعيشة لهؤلاء المواطنين، يضاف إلى ذلك انتشار العديد من المظاهر الخطيرةكالقتل والخطف والتهديد والسرقة، التيتشجع أيضاً على النزوح والهجرة.

- تزايد حالة النزوح من المدن والقرى والأحياء المشتعلة إلى المناطق الأخرى الآمنة نسبياً، وما تتطلب مواجهة هذه الحالة منتوفير السكن ومستلزمات المعيشة لهؤلاء المواطنين، يضاف إلى ذلك انتشار العديد من المظاهر الخطيرةكالقتل والخطف والتهديد والسرقة، التيتشجع أيضاً على النزوح والهجرة.

استمرار الصراع في جميع أنحاء اليمن ، وتعطيل سبل العيش والحد من الوصول إلى الدخل والمساعدات الإنسانية. اعتبارًا مننهاية أكتوبر ، كان هناك 47 جبهًا نشطًا في جميع أنحاء اليمن - الأكثر من أي وقت مضى ووقعت أعنف اشتباكات في منطقة الجريدةالحديدة ومأرب والجوف. حوالي مليون شخصالنازحين يحتمون في مدينة مأرب وحولها. كنتيجة الصراع ، يواصل الناس الفرار من ديارهم بأكثر من 150.000 شخص جديدنازحون هذا العام ، معظمهم في مأرب. في 24 أكتوبر ، هجومفي مستشفى الأمل لعلاج السرطان بمحافظة تعزجرح عاملين في مجال الرعاية الصحية وألحق أضرارًا با لمستشفى،معظمهم من الأطفال ، تركوا في حالة من الذعر ،وثق الملاحظين 163 هجوما على المستشفيات وغيرهاالمرافق الطبية في جميع أنحاء اليمن منذ بداية الحرب[1].

[1]Conflict continues across Yemen, p02, **Source** who,**24/11/2020**, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO%20Situation%20Report%2-%20Oct%202020%20.pdf

جدول رقم 12: المؤشر الفرعي الهجرة غير الشرعية لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	الهجرة غير الشرعية		3,9	3,9	4,2	5,5	6,4	6,5	8,5	8,0	7,7	8.0
اليمن	الهجرة غير الشرعية		6,9	7,0	7,4	7,3	7,5	7,5	9,3	9,6	9,7	9.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

الهجرة غير الشرعية: بعدالثورة ازدادت هجرة الكثير من الكفاءات العالية خلال فترة الحرب إلى دول أكثر اً استقرار من جميع النواحي وهذا ما عملت عليه بعضالدول في تقديم مختلف الخدمات لهم بهدف استقطاب تلك الكفاءات للاستفادة من خبراتها،هجرة الأدمغة يؤدي إلى فقدان ليبيا لرأس المال البشري المهم في التنمية البشرية، فقد احتلت ليبيا في مؤشر الدولة الفاشلة الذي يصدره برنامج صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي مراكز متأخرة، ففي عام 2011 كان مركزها 111من أصل 178 دولة، وعام 2015 احتلت المركز 25 من أصل 178دولة، وعام 2020 أصبحمركزها الأسوأ 20 من أصل 178 دولة.

شكلت بيئة عدم الاستقرار والصراع داخل ليبيا إلى تحول ليبيا إلى بيئة طاردة نشطت من خلالها عمليات الهجرة غير الشرعية التي شكلت تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدول المستقبلى خاصة فرنسا وايطاليا نظرا للقرب الجغرافي من ليبيا كما مثلت ليبيا منطقة عبور كبيرة للمهاجرين الأفارقة المتوجهون نحو أوروبا بحثا عن الاستقرار والأمن وهروبا من ويلات الحرب والصراعات الدامية التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى كل ماتحمله هذه الهجرات من أخطار الأمراض المتنقلة والأوبئة للدول المستقبلة زيادة على ذلك ظاهرة انتشار الجرائم وتجارة المخدرات التي يحملها المهاجرون معهم.[1]

[1]Jan maessen, the Libyan Intervention, Triumph and downfall of the Responsibility to protect in one, master thesis department of political science, Leiden universite, june 2012, p.120.

جدول رقم 13: المؤشر الفرعي التنمية غير العادلة لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	التنمية غير العادلة		6,9	7,0	6,7	6,4	6,1	5,8	5.6	5,3	5.3	5,3
اليمن	التنمية غير العادلة		8,3	8,4	8,1	7,8	8,1	8,4	8.2	8,2	8.1	7,8

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

التنمية غير العادلة: اصدر البرنامج الإنمائي لألمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام 2019تحت عنوان " ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين " إلى إطار والذي يرصد معطيات أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين مستندا جديد في التحليل يبحث في التالي :

1 – ما وراء الدخل أي تقييم شامل لعدم المساواة ينبغي أن يركز على الدخل والثروة، وبالتالي فهم الفوارق في أبعاد التنمية البشرية الأخرى والعوامل التي تؤدي إليها

2 – ما وراء المتوسط تحليل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية يجب أن ال يقتصر على مقاييس موجزة تركز على البعد الواحد فقط

3 – ما وراء الحاضر أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية ستحدد معا لم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين

ويكشف هذا التقرير عن نشوء جيل جديد من أوجه عدم المساواة، إذ تضيق الفجوة في مستويات المعيشة الأساسية، ودخول أعداد غير مسبوقة من الأشخاص في براثن الفقر والجوع والمرض رغم التقارب في الإمكاناتالأساسية

يصنف التقرير اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية التي حصلت عليها اليمن حوالي 0.463 نقطة محتلة المركز 177 من بين 189 دولة مقارنة بالمركز 160 في العام 2014 نتيجة تعرضها لصدمات اقتصادية ومالية وسياسية عديدة جراء ظروف عدم الاستقرار واستمرار الحرب والتي أثرت على المؤشرات التنموية والاجتماعية بشكل عام.

جدول رقم 14: المؤشر الفرعي الفقر والتدهور الاقتصادي لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	الفقر والتدهور الاقتصادي		4,6	5,5	5,0	6,1	8,0	8.0	6,3	6,3	6.0	5,7
اليمن	الفقر والتدهور الاقتصادي		7,7	8,7	9,2	9,1	9,3	9.4	7,3	7,2	7.3	7,0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

الفقر والتدهور الاقتصادي:سنوات من الصراع أو الاحتلال في البلدان العربية المتضررة، كانت سبب تلاشي العقود الاجتماعية فيها، وإنهاك اقتصاداتها، وزيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي للأسر، وتدمير أنظمتها الصحية، بالإضافةالا تدهور بنيتها التحتية، واقتلاع سكانها من جذورهم والتأثير على صحتهم النفسية ، لذلك، يجب أن يتدخل المجتمع الدولي بطريقة منسقة ومتماسكة عبر قطاعات بناء السلام والتنمية والقطاعات الإنسانية لمواجهة الأزمة المزدوجة ما بين الصراع وكوفيد- ١٩ التي تجتاح المنطقة، من دون إغفال المخاطر الأخرى مثل تغير المناخ وندرة المياه وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي، وغيرها. وينبغي على المجتمع الدولي أن يدعم فكرة تعزيز المؤسسات المحلية والوطنية الشاملة والخاضعة للمساءلة بالإضافة إلى هياكل الحكم القادرة على التعامل مع أنواع مختلفة من الأزمات الحالية والمقبلة.

في العديد من الحالات، يساهم تراجع فعالية المؤسسات العامة في القيام بوظائفها الأساسيّة وتلبية الأولويات الضرورية لإخراج بلد ما من أزمة اقتصادية أو اجتماعية محددة (فقر، بطالة، تضخم، ركود اقتصادي، فساد، تدهور في جودة الخدمات العامة) في فقدان الثقة بين المواطن والإدارة .فحين تضعف كفاءة المؤسسات العامة، فإنها تفقد قدرتها على القيام بدورها في خدمة المواطنين والمجتمع وتزداد بنيتها هشاشة وتفقد كذلك مكانتها لدى المواطنين كمرجعية رسمية تقوم بتلبيةُ أولوياتهم ومتطلباتهم. ويدخل هذا السياق البلدان المعنية في حلقة من الضعف والهشاشة والنزاع، تحديات متعددة تواجه الداخل، ومتنوعة تشمل السياق السياسي والأمني وتراجع دور مؤسسات الدولة أمام مؤسسات فاعلة غير حكومية، والاختلالالاجتماعيوالاقتصادي والبيئي[1]

[1] الإطار العام، دعم المؤسسات في مواجهة تحديات الضعف والهشاشة منهجية تقييم القدرات المؤسسية، ص 05 ، سنة 2020، https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/methodology-institution-capacity-assessment-arabic.pdf

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اللوائح التنظيمية أو القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والاستثمارية في 190 اقتصادا، بغرض تقييم بيئة أداء الأعمال في 10 مجالات رئيسة. ونفذت العديد من الإصلاحات على مستوى دول العالم حيث قامت 115 دولة من أصل 190 بتنفيذ 294 إصلاحا تنظيميا الأعمال وفقا لتقرير 2020م .احتلت اليمن الترتيب 187 على المستوى العالمي في تقرير بيئة أداء الأعمال 2020 ،لتأتي في مراكز متأخرة على المستوى العالمي والإقليمي في معظم المؤشرات، خاصة في مؤشر التجارة عبر الحدود 188 من 190 دولة، ومؤشر الحصول على الكهرباء 187 ،ومؤشر استخراج تصاريح البناء 186 ،ولم تحقق اليمن نتائجً في الترتيب سوى في مؤشري: تسجيل الملكية 86 ومؤشر دفع الضرائب 89 ،ويعود ذلك إلى حصول اليمن على درجات ال بأس فيها مرتفعة نسبيا ،كما يبين التقرير 2020 حدوث تحسن طفيف في قيمة كال المؤشرين تصل إلى 2.65 في مؤشر تسجيل الملكية و 1.74 في مؤشر دفع الضرائب مؤشر بدء النشاط التجاري مقارنة بالتقرير السابق 2019 [1]

هذا التحسن في هذين المؤشرين مستند على قاعدة من الإجراءات سبق اتخاذها خلال فترات سابقة حيث كان ترتيب اليمن في هذين المؤشرين قد بلغ 43 و 89 في 2007 على التوالي، ثم حققا تراجعا 83و 135 على التوالي بسبب الحرب والصراع في العام 2016 .

يعاني اليمن من الصراع منذ أوائل 2015. ووفقا للأمم المتحدة، فإن إيطاليا، الذي كان بالفعل أفقر بلد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل تصاعد الصراع، يعاني الآن من أسوأ أزمة إنسانية في العالم. إذ أدت أعمال القتال إلى إلحاق أضرار فادحة باقتصاده، وتدمير مرافق البنية التحتية الحيوية، وكذلك إلى انعدام الأمن الغذائي، مما دفع السكان إلى حافة المجاعة. وفي عام 2020، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 24.3 مليون شخص – أو 80% من السكان – "معرضون لخطر" المجاعة والمرض، زهاء 14.4 مليون شخص منهم بحاجة ملحة إلى المساعدات.

فقد تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عام 2020، متأثرة بانخفاض أسعار النفط العالمية، والتداعيات الاقتصادية للجائحة، وضعف البنية التحتية العامة وكذلك أحداث المناخ المتطرفة والكوارث الطبيعية. وقد أدت التشوهات الناجمة عن تشتت القدرات المؤسسية في البنك المركزي اليمني وغيره من الوكالات الحكومية[2].

[1] بيان صحفي، منظمة اليونيسف بتاريخ 22 يوليو 2019

https//: www unice ar orgf /yemen .ar

[2] **الآفاق المستقبلية للاقتصاد اليمني**، مؤشرآفاقالاقتصادالكليوالفقر، 2020/04/20 ، MPO ، اليمن، 2020، ص 179

خريطة رقم 04: الأسرالتيتعانيالحرمان(ديسمبر2020).

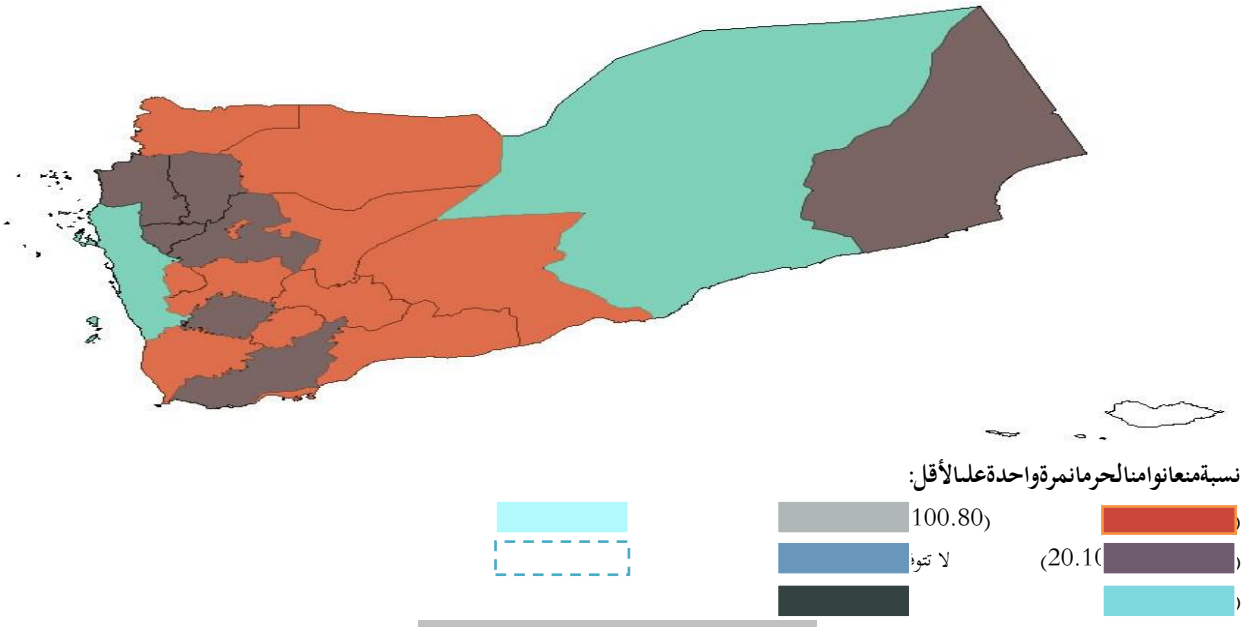

المصدر: تقرير برنامج الأغذية العالمي 2020

بالنسبة لحالة الفقر في اليمن لا تزال شديدة للغاية، لا يبدو أن تقلبات الاقتصاد من خلال الشكل رقم: 06 لسنة 2019 قد خففت من ظروف المعيشة اليمنية بشكل كبير، فالى جانب الافتقار إلى الجوانب المالية ، أدى انقطاع الخدمات الأساسية وانتشار النزوح والعنف إلى وضع غير عادي للأسر في الفقر، ومن خلال الخريطة رقم 04 والمسوح التي قام بها برنامج الأغذية العالمي أن نسبة السر التي تعاني الحرمان من الخدمات الأساسية في الحياة بلغ 80% تقريبا في 2019 وهناك مخاوف عميقة بشأن التدهور الوضع الإنساني في المستقبل.

الشكل رقم 08: المالية العامة في اليمن (عقد من الزمن).

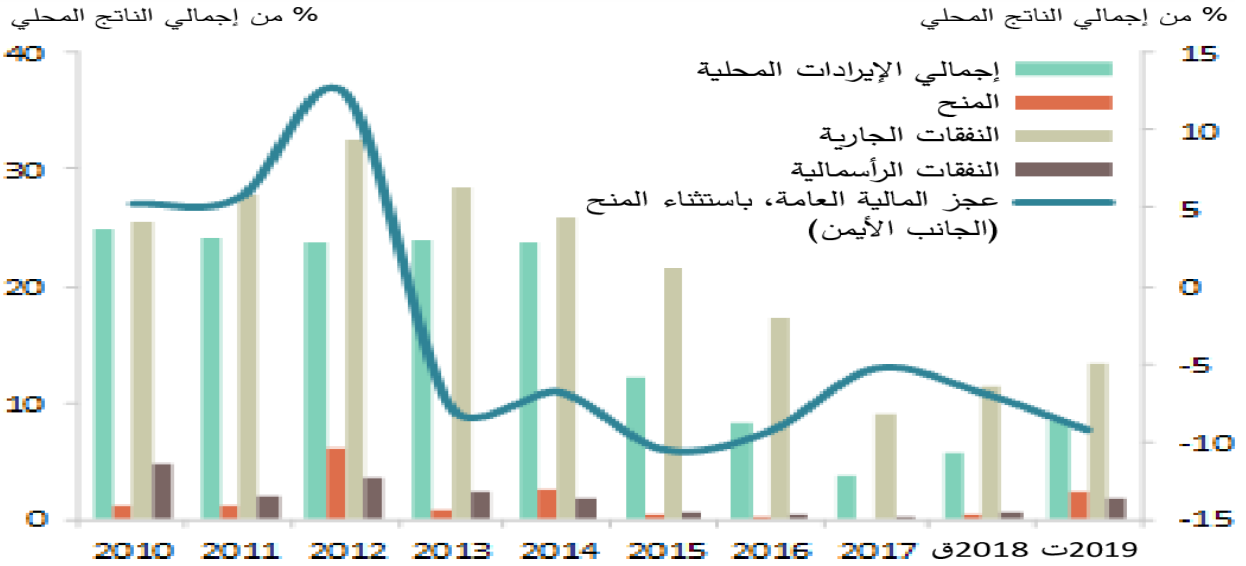

المصدر: السلطاتاليمنية،صندوقالنقدالدولي،البنكالدولي.

استمرت الأزمةالإنسانيةغيرالمسبوقةفياليمن، حيثباتالعديدمناليمنييينيعتمدونعلى المساعداتالإنسانيةوالتحويلات،في حين لا يزال النشاط الاقتصاديتعوقهالتشوهاتالتيخلقها تجزؤ مؤسساتالدولةبالنظرإلىالتضاؤلالاحتياطيات

الأجنبيةوعدموجودمصادرمستقرةللعملةالصعبة، فإنالريالاليمنمازالعرضةللتدهور والتراجع بمالذلكمنآثارإنسانيةعميقة، إنقدرةاليمنعلىالتعاملمع تفشي جائحة كورونا محدودةبالنظرإلىضعفأنظمةالصحةالعامة والحيزالمالي.

بعدأكثرمنخمسسنواتمنالصراع المتصاعد لا يزال اليمنيواجهأزمةإنسانيةواجتماعيةواقتصاديةغيرمسبوقة . فقدأسهمالضررالكبيرالذيلحقبالبنيةالتحتيةالحيويةفي تعطيلالخدماتالأساسية،فيحين أدى انعدام الأمنإلى تأخيرإعادةتأهيلصادرات النفط —التيكانتأكبرمصدر للعملةالأجنبية قبل الحرب مما حد بشدة من الإيرادات الحكوميةوإتاحةالنقدالأجنبيللورداتالأساسية. واستمراستقرارالاقتصادالكليالنسبيطوالعام 2019 مدعومًابشكلرئيسيبمساعدةميزانالمدفوعاتمنالمملكة العربيةالسعودية مدعوماًبانخفاض تقلباتالاقتصادالكليواستمرارانتعاشإنتاجالنفطوتصديره بعد انكماشه أكثر من 40% خلال 2014-2017 ومع ذلك ظلت صادرات النفط أقل بكثير من مستويات ما قبل الصراع ولم يتحقق الاستئناف المتوقع لصادرات الغاز في عام 2019 بسبب انعدام الأمن وعمليات التهريب وظل النشاط الاقتصادي غير النفطي ضعيفا، وهذا مادفع بحكومة عدن إلى الحد من دفع الرواتب والمعاشات إلى حد كبير، وتشير التقديرات الولية إلى أن عجز الموازنة في 2019 كان أقل من المتوقع بسبب ضغط الإنفاق الحاد، وتقومسلطاتالأمرالواقعفيصنعاء،المركز التجاريوالماليالرئيسيللبلد،بتطبيقالمالياتالعامةفي ظلالنظامالنقديللموازنة ،نظرالنقصعائداتالمحروقات، فإنحجمالماليةالعامةفيصنعاء وأصغر وتعتمدعلى الإيراداتمنضريبة أرباحالشركات.

يعاني اليمن من الصراع منذ أوائل 2015 ووفقا للأمم المتحدة، فإن إيطاليا، الذي كان بالفعل أفقر بلد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل تصاعد الصراع، يعاني الآن من أسوأ أزمة إنسانية في العالم ، إذ أدت أعمال القتال إلى إلحاق أضرار فادحة باقتصاده، وتدمير مرافق البنية التحتية الحيوية، وكذلك إلى انعدام الأمن الغذائي، مما دفع السكان إلى حافة المجاعة وفي عام 2020، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 24.3 مليون شخص – أو 80% من السكان"معرضون لخطر" المجاعة والمرض، زهاء 14.4 مليون شخص منهم بحاجة ملحة إلى المساعدات.[1]

جدول رقم 15: المؤشر الفرعي شرعية الحكم لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

[1]https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview#

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	شرعية الحكم		7,3	8.1	8,4	8.5	9,8	9.5	9,5	9.8	9,7	9.8
اليمن	شرعية الحكم		8,6	9.1	9,3	8.9	9,3	9.4	9,7	9.7	9,8	9.9

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

شرعية الحكم:تعرف ليبيا احترابا عنيفا واستقطابا معقدا: في الشرق حكومة وبرلمان ومسلحون، وفي الغرب حكومة وبرلمان ومسلحون، وكل طرف يرى له الشرعية. من أبرز الجهات المسلحة في الشرق أنصار عملية كرامة ليبيا بزعامة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وفي الغرب أنصار عملية فجر ليبيا. هذا مع انتشار النزعة القبلية بين القبائل الليبية الموزعة حسب توجهاتها، ووجود ميليشيات مسلحة متعددة الولاءات، فضلا عن جِهاتٍ ومناطقَ تأخذ مسافة بعضها من بعض ويعادي بعضها بعضا. من المحتمل أن تفرض العناصر المتطرفة في الطرفين رؤيتهما على المشهد المتصارع فيتلاشى الحوار الداخلي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة وترعاه المنظومة الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن الليبي بحكم مصالحها وحساباتها وبالتالي تستمر الفوضى والاحتراب، وهو ما يفتح المجال أمام تدخل أجنبي بدأت بوادره تظهر مع اتهامات بعض الليبية لمصر والإمارات العربية المتحدة باختراق المجال الجوي الليبي واستعداء طرف ليبي على آخر، ومع الاستعدادات الفرنسية في منطقة الساحل المحاذية لليبيا، فكلها مؤشرات على تدخل إقليمي ودولي في ليبيا. ويبقى مع ذلك التوافق الداخلي بين مختلف الأطراف مطلبا ليبيا ملحا وإن كانت حظوظه أقل، ويمكن في هذا السياق الاتفاق على خطوط عامة وخارطة طريق قد تفتح الأمل أمام ليبيا .

حصل انقسام سياسي حاد نتيجة وجود شرعيتين سياسيتين متنازعتين؛ مؤتمر وطني عام في طرابلس يتمتع بشرعية ثورية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بشرعية انتخابية، ونوع من الاعتراف الخارجي، لكنه مُلغًى بحكم قضائي .

جدول رقم 16: المؤشر الفرعي الخدمات العامة لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	الخدمات العامة		4,3	7.6	7,3	7.4	7,5	7.2	7,0	6.7	6,4	6.9
اليمن	الخدمات العامة		8,7	9.0	8,7	8.5	8,2	9.3	9,6	9.7	9,8	9.5

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

الخدمات العامة:يعدّ التحول الرقمي عموما وتطبيقات الحكومة الرقمية خصوصا من التحولاتّ المهمة التي شهدها العالم في العقدين الماضيين. وقد ازدادت هذه الأهمية بسبب جائحة كوفيد- 19 التي ضربت العالم مطلع العام 2020 والتي أثرت، ولا تزال، على كافة مناحي الحياة، فتحولت معظم الأنشطة والفعاليات الاعتيادية إلى الفضاء السيبراني، للالتزام بشروط التباعد الجسمانيّ والحد من انتشار الجائحة. لقد شجع هذا التطور الذي لم يكن بالحسبان الحكومات، بما في ذلك في المنطقة العربية، على الإسراع في تنفيذّ التحول الرقمي وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا[1].

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية وعبر التطبيقات النقالة في الدول العربية. وهو يرمي إلى توفير مقياس يستخدم من قبل صانعي القرار وواضعي السياسات لتوضيح بعض الأبعاد التي لا يبينها العديد من المؤشرات الدولية، والمتمثلة في معرفة مدى تطور الخدمة واستخدامها، وكذلك رضا المستخدم عنها، ولتحقيق ذلك خدمةُ حكومية يعتقد أنها ضرورية سواء للأفراد أو للأعمال، واعتماد مبدأ دورة الحياة في اختيار هذه الخدمات، بحيثّ تم اختيار خدمات محددة يحتاج إليها الفرد في مختلف مراحل حياته، وتحتاجها الشركة منذ تأسيسها ولغاية إغلاقها[2].

يعد التحول الرقمي عموما وتطبيقات الحكومة الرقمية خصوصا من التحولات المهمة التي شهدها العالم في العقدين الماضيين. وقد ازدادت هذه الأهمية بسبب جائحة كوفيد- 19 التي ضربت العالم مطلع العام 2020 والتي أثرت، ولا تزال، على كافة مناحي الحياة، فتحولت معظم الأنشطة والفعاليات الاعتيادية إلى الفضاء السيبراني، للالتزام بشروط

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS2020- كانون الأو ل/ ديسمبر 2020، ص 9

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/government-electronic-mobile-services-gems-2020-arabic.pdf

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الإطار المفاهيمي لمؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة**، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ص 11.

التباعد الجسماني والحد من انتشار الجائحة. لقد شجع هذا التطور الذي لم يكن بالحسبان الحكومات، بما في ذلك في المنطقة العربية، على الإسراع في تنفيذّ التحول الرقمي وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا[1].

من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: حفظ الأمن والنظام، ومكافحةالجرائم، وتقديم خدمات التعليم ومحو الأمية، معرفة القراءة والكتابة، وعمل البنية التحتية، والرعاية الصحية، والهواتف وخدمة الانترنت،وتوفر الطاقة، وخدمات الطرق.

من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: حفظ الأمن والنظام، ومكافحةالجرائم، وتقديم خدمات التعليم ومحو الأمية، معرفة القراءة والكتابة، وعمل البنية التحتية، والرعاية الصحية، والهواتف وخدمة الانترنت،وتوفر الطاقة، وخدمات الطرق.

يشير ازدياد عدد الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة في المنطقة العربية إلى تقدمّ في التحول الرقمي لذلك، لاّ بد من تعزيز هذا التقدم لزيادة الشفافية والكفاءة والفعالية، ولا سيما في ظل جائحة كوفيد- 19.

يتطلب تضييق الفجوة الرقمية الواضحة بين الدول الأعلى دخلا ثم الأقل دخلا ثم الدول المنكوبة بالنزاعات تعزيز التعاون الإقليمي في تبادل التجارب الناجحة بين الجهات المشاركة للاستفادة من الممارسات المثلى ومعالجة مكامن الضعف[2]

من وظائف الدولة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الصرف الصحي وغيرها. وتشمل: حفظ الأمن والنظام، ومكافحةالجرائم، وتقديم خدمات التعليم ومحو الأمية، معرفة القراءة والكتابة، وعمل البنية التحتية، والرعاية الصحية، والهواتف وخدمة الانترنت،وتوفر الطاقة، وخدمات الطرق.

صُنفت الدولة الأكثر هشاشة في العالم وغالبًا ما تكون أسوأ أزمة إنسانية في العالم ، وكان انعدام الأمن الغذائي المنتشر في اليمن هو الذي يتصدر عناوين الأخبار في أغلب الأحيان. لكن بعد خمس سنوات من الحرب والانهيار الاقتصادي ، تجاوزت الاحتياجات الجوع ، حيث يحتاج حوالي 80 في المائة من البلاد – 24 مليون شخص – إلى نوع من المساعدة.

وبينما تكثر الاحتياجات ، تزداد الحاجة كذلك. تقول منظمة الصحة العالمية إن نصف المرافق الصحية في البلاد فقط تعمل بكامل طاقتها ، ونادرًا ما توجد أسرة كافية أو أدوية أو أطباء لتزويدها بالموظفين. لقد انهار الاقتصاد ، ولميكن

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS2020**، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ص 09.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS2020**، مرجع سابق، ص 02.

هناك ما يكفي من العملات الأجنبية ، كما أدى النقص المتقطع في الوقود إلى ارتفاع أسعار الطهي والنقل. يضطر العديد من الناس إلى الاعتماد على منظمات الإغاثة للحصول على المياه النظيفة.

تركت 5 سنوات من الحرب في اليمن نظامها الصحي على شفا الانهيار. فقط 50٪ من المرافق الصحية تعمل بكامل طاقتها. يحتاج أكثر من 30 مليون يمني إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية. يحتاج ما يقرب من 19.7 مليون شخص إلى مساعدة صحية وما يقرب من خمس مقاطعات البلاد البالغ عددها 333 منطقة ليس بها أطباء. عشرات الآلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية لم يتلقوا رواتبهم خلال السنوات الثلاث الماضية قامت منظمة الصحة العالمية ، بالتنسيق مع السلطات الصحية والشركاء ، بتوسيع نطاق الاستجابة في عام 2019 من خلال زيادة توفير الأدوية والوقود والإمدادات

قامت منظمة الصحة العالمية ، بالتنسيق مع السلطات الصحية والشركاء ، بتوسيع نطاق الاستجابة في عام 2019 من خلال زيادة توفير الأدوية والوقود والإمدادات المنقذة للحياة. تم إيصال أكثر من 12 مليون لتر من الوقود إلى 189 منشأة صحية في جميع المحافظات وتم تركيب 140 جهاز مراقبة للوقود. يساعد هذا الدعم في الحفاظ على عمل النظام الصحي وتوفير الوصول إلى الرعاية الصحية.

أصبح هذا الدعم الحاسم للوقود للمرافق الصحية ممكنًا من خلال التمويل السخي للبنك الدولي من خلال مشروع الصحة والتغذية الطارئ ، ومركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، ومساعدات الإمارات العربية المتحدة ، والصندوق الإنساني اليمني ، ووزارة الخارجية الأمريكية. المساعدة في حالات الكوارث[1].

المؤشرات المستخدمة من قبل FSI لتقييم الهشاشة تحكي قصة مألوفة ، تتراوح من "اللاجئين والنازحين" إلى "الهروب البشري" و "هجرة الأدمغة". تروي تقاريرنا على الأرض تلك القصة بشكل كامل ، من خلال الأفراد الذين تنعكس حياتهم في تلك المؤشرات: مكية الأسلمي ، ممرضة تدير عيادة لسوء التغذية في اليمن وأخبرتنا عن "الأشخاصالجوعى الذين تمت إضافتهم فوق المزيد الجياع". أو ميكرلانج نويزي ، التي تصف حياتها في هاييتي بهذه الطريقة:

"لايمكن للأطفال الذهاب إلى المدرسة ، لا يمكنك العثور على عمل. تذهب إلى السوق ... وفجأة يحيط بك الرصاص "[2]

---

[1] **Fuel distributed to health facilities by WHO in 2019**, **Source** who,**07/04/2020**,

http://www.emro.who.int/yem/yemeninfocus/situation-reports-on-yemen-conflict.html

[2] **The 2020 Fragile 15**: **Behind the FSI Rankings**, **Lives Upended**, Special Report: Tipping Points 2020 This article is part of a special report in collaboration with the 2020 Fragile States Index examining the impact of state fragility on crisis response and prevention.
https://www.thenewhumanitarian.org/2020-fragile-states-index-rankings-lives-upended

جدول رقم 17: المؤشر الفرعي حقوق الانسان لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	حقوق الإنسان		8,3	9.0	9,0	8.7	9,0	9.3	9,1	9.4	9,1	9.4
اليمن	حقوق الإنسان		7,7	8.4	8,7	9.0	9,1	9.4	9,7	9.8	9,9	10.0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

حقوق الإنسان: أشارت العديد من التقارير الدولية إلى أن وضعية حقوق الإنسان في ليبيا بعد 17فيفري2011 قد شهدت وضعا قاتما ترجمته العديد من الوقائع التي أمكنت بعض المنظمات الإقليمية والدولية من رصدها فقد صدر تقرير من منظمة العفو الدولية شهر فيفري 2012 الذي أشار إلى أن "عمليات اعتقال و تعذيب متكررة لأنصار القذافي"، كما أن تحدث التقرير عن وجود نحو 8 ألاف شخص موقوفين منذ 2011مازالوا رهن الاحتجاز ولا يمكنهم التواصل مع محامين أو إجراء مراجعات قضائية لاحتجازهم[1].

كما قدم التقرير المشترك بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر سنة 2012صور عديدة لانتهاك حقوق الإنسان في ليبيا بعد سقوط نظام العقيد القذافي حيث تحدث التقرير الامي عن حالات الاختطاف لعشرات المدنيين في طرابلس وبنغازي بسبب انتماءاتهم القبلية أو العائلية أو الدينية الفعلية ولا يزالون مفقودين منذ اختطافهم، وعلى صعيد حرية الرأي والتعبير أشار التقرير السابق إلى زيادة الاعتداءات والهجمات و بشكل مستمر على الصحفيين من قبل جميع أطراف الصراع، ويشمل ذلك تقييدالحركة ومصادرة المعدات والاختطاف والاغتيال.[2]

[1] بول سالم ، أماندا كادليك ، مرجع سابق ، ص ص 126-127

[2] **حالة حقوق الإنسان في العالم**، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2014 ، مرجع سابق، ص 301.

جدول رقم 18: المؤشر الفرعي جهاز الأمن لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	جهاز الأمن		5,9	9.0	8,9	9.2	9,3	9.6	4,9	4.6	4,3	5.3
اليمن	جهاز الأمن		9,3	9.7	9,8	9.5	10,0	10.0	9,3	9.6	9,7	9.8

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

جهاز الأمن: واجهت ليبيا تحديات كبيرة على المستويين الأمني والسياسي؛ حيث تدهور الوضع الأمني نتيجة المواجهات المسلحة بين عملية الكرامة التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وعملية فجر ليبيا التي تضم ثوارًا من مشارب مختلفة .

إن فشل الدولة في ليبيا جعلها تعيشها حالة من انعدام المؤسسات الأمنية والعسكرية وهو الأمر الذي جعلها مفتوحة أمام الجماعات المتطرفة التي وجدت في ليبيا بيئة مناسبة لنشاطاتها الإرهابية سواء داخل ليبيا أو حتى خارجها مثل ما حدث في تيقنتورين بالجزائر، كما شكلت ليبيا بيئة جاذبة لتنظيم داعش الذي وجد فيها منطقة ارتكاز ينطلق منها ويفر إليها خلال عملياتها الإرهابية، وهو ما شكل تهديدا على الأمن الإقليمي لدول جوار ليبيا، الأمر الذي زاد من التعقيدات الأمنية في المنطقة وانتقال هذا الخطر إلى الدول المجاورة التي أصبحت تعيش حالة من عدم الاستقرار الناتج عن تدفق الإرهابيين إلى دولها والقيام بعمليات إرهابية على أراضيها[1].

إنالتهديداتغيرالتقليديةالتيتمسبشكلمباشرأمنالإنسانربطتبحكوماتعاجزة وظيفياسميتفيفترةمابعدالحربالباردةبالدولالفاشلة.

كما شكل سقوط نظام معمر القذافي أثرا على المنطقة خاصة في ظل كمية الأسلحة التي كانت منتشرة بين مختلف القبائل في عهده وهو ما شكل تهديدا امنيا على المنطقة بكاملها، حيث تحولت إلى خزان كبير للأسلحة تتداوله الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، فيما يلي أبرز أشكال تدخل الأجهزة العسكريةوالأمنية:

- لجأ نظام القذافي وأجهزته العسكرية والأمنية إلى استخدام الحلول العسكرية لقمع الثورة الليبيةالتي بدأت باعتبارها ثورة شعبية، وسلمية، وتعامل النظام مع الثورة بطريقة عنيفة واستئصالية، وهو ما ظهر في مواجهته الوحشيةللمتظاهرين، بمختلف صنوف الأسلحة وسلاح الطيران، والمليشيات، والاعتقالات العشوائية.
- تشمل الضغوط: استمرار الصراع الداخلي والحرب الأهلية، رغم الهدنة الهشة، وانتشار مختلف صنوف الأسلحة الخفيفة والثقيلة.

[1] منقول من وكالة رويترز بتاريخ: 2011/09/27

– الوفيات الناجمة عن الصراع: تجاوزت تقديرات أعداد القتلى 100 ألف قتيل ، وفق تقديرات الأمم المتحدة، كما أصيب 1.2 مليون شخص وتجاوز عدد المشردينهذا الرقم.

– أدت السنوات العشر للنزاع في ليبيا إلى ما يقدر بنحو 2.3 مليون ضحية بين قتيل وجريح، وإلى نزوح أكثر من 12 مليونشخص.

في الوقت نفسه ، حتى مع حديث أطراف النزاع خلف الكواليس ، على المسرح العالمي ، وحتى إعلان وقف إطلاق النار ، فإن البلاد مقسمة بمرارة إلى أكثر من قسمين فقط. عندما تجبر أعمال العنف الناس على الفرار ، فإن أولئك الذين يحاولون مساعدتهم في كثير من الأحيان في العثور على النزوح يتسبب في "زيادة الجوعى على رأس المزيد من الجياع". هذا ما يتعامل معه أشخاص مثل الممرضة مكية الأسلمي ، التي تدير عيادة لسوء التغذية في شمال اليمن وتسمح لـ TNHبمواجهتها في أواخر عام 2019 ، كل يوم.

اليمن أيضًا مكان محفوف بالمخاطر لأشخاص مثل الأسلمي لأداء وظائفهم ، حيث غالبًا ما يتعرض عمال الإغاثة للخطر وتنتشر مزاعم الاحتيال والتحويل. تقول الأمم المتحدة أن "بيئة العمل في اليمن أصبحت واحدة من أكثر المناطق غير المسموح بها في العالم". وقد أدى ذلك إلى قيام الجهات المانحة الرئيسية بالتهديد بقطع المساعدات عن البلاد ، وفي بعض الأحيان متابعة تلك التهديدات المنقذة للحياة. تم تسليم أكثر من 12 مليون لتر من الوقود إلى 189 منشأة صحية في جميع المحافظات وتم تركيب 140 جهاز لمراقبة الوقود. يساعد هذا الدعم في الحفاظ على عمل النظام الصحي وتوفير الوصول إلى الرعاية الصحية.

أصبح هذا الدعم الحاسم للوقود للمرافق الصحية ممكناً من خلال التمويل السخي للبنك الدولي من خلال مشروع الصحة والتغذية الطارئ ، ومركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، ومساعدات الإمارات العربية المتحدة ، والصندوق الإنساني اليمني ، ووزارة الخارجية الأمريكية. المساعدة في حالات الكوارث[1]

.

جدول رقم 19: المؤشر الفرعي التدخل الخارجي لليبيا واليمن طيلة عشر سنوات

[1]**The 2020 Fragile 15**: **Behind the FSI Rankings**, **Lives Upended**, Special Report: Tipping Points 2020 This article is part of a special report in collaboration with the 2020 Fragile States Index examining the impact of state fragility on crisis response and prevention. https://www.thenewhumanitarian.org/2020-fragile-states-index-rankings-lives-upended

الدولة	عنوان المؤشر الفرعي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ليبيا	التدخل الخارجي		4,4	9,0	8,8	9.0	9,5	9.7	10,0	10,0	9,7	9.8
اليمن	التدخل الخارجي		8,2	8,3	8,7	8.5	9,5	10.0	10,0	10,0	10,0	10.0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مجلة فورين بوليسي وصندوق السلام

التدخل الخارجي : تنتميليبياإلىالدائرةالمغاربيةوالإفريقية،خضعتل ـ 42 سنةمنحكم" معمرالقذافي "رحمه اللهوقدشهدتهذهالسنواتأحداثا كثيرةكانآخرهاالثورةالليبيةالتيقادها " معمرالقذافي"ضد الثواراللييبينالذي ن طالبوابتنحيةالرئيسوهوماأدخلالبلادفيحالةمنالفوضواللاستقرار،إلاأن الأحداثالمتواصلةقدأدتإلىطلبالتدخلالأجنبيبقيادةحلفالشمالالأطلسيتحتذريعةتغيير النظامالدكتاتوريالذيأصبحنظاما قمعيا وبالتاليفإنحتميةالتدخلمنأجلحمايةالرعايامنجهة وكذاحمايةمصالحالدولالغربيةخاصةالشركاتالنفطيةالتيتنشطفيها . بحيثأنمفهومالتدخليشيرإلىممارساتخارجيةتؤثرفيالشؤونالداخليةلدولةأخرىذات سيادة،وقديأخذالتدخلشكلاالحربالنفسيّة،أوالحصارالاقتصادي،أوالضغوطالسياسيةأو الدبلوماسيةأوالدعائية،ويكونالتدخلالعسكريالمباشرآخرخياراًلأنهليسدائما بالعملالعقلاني .

فقدْأشار" ويلر Wheeler "إلى" استخداماالقُوةلمنعانتهاكحقوقالإنسانفيحينأشار" فينومر Finnemore " إلىحتميةانتشارالقوةالعسكريةعلىالحدودوذلكلغرضحمايةالمواطنين.

وقدبرهنهذاالتدخلمعمرورالوقتعلىفشلهوالتدخلالذيحذرتمنهاالجزائرقبل قياماالحلفبه،حيثانجرعنهتزايدفيحدّةالتهديداتالأمنيةوفيمقدمتها" القاعدةفيبلادالمغرب الإسلامي " التيوجدتلهابيئةمناسبةلزيادةنشاطاتهافيظلّعجزمؤسساتالدولةعنتأديةمهامها فمؤسساتالجيشقدأصبحتعاجزةأمامالعديدمنالتهديداتالأمنيةالتيأصبحتتتعدىحدود الدولةالليبيةلتمسدولالجوارالجغرافيومنبينها الجزائر[1].

المطلب الثاني:مستقبل ليبيا وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة.

[1] قادة بن عبد الله عائشة، الدولة الفاشلة : دراسة في المفهوم والأبعاد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 10، العدد 01، ص ص 1332-1333، أفريل 2019، الجزائر.

يقيس تقرير الدول الهشة الفاشلة سابقا وضع دول العالم وفقا لهشاشة أنظمتها وعدم القدرة على التحكم المختلفة على الدولة. حيث تعرف الدول الفاشلة (الهشة) على أنها الدولة التي فقدت احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها، لدرجة العجز عن اتخاذ قراراتّ موحدة. وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة. وعدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى بكامل عضويتها في المجتمع الدولي.

لقد بات مستقبل ليبيا غامضا إلى حد كبير بالإضافة إلى المصير المجهول لشكل الدولة ما بعد سقوط نظام القذافي مشاريع إعادة بناء ليبيا يستدعي بناء دولة ليبية مدنية حقيقية مستقرة النجاح في خلق هوية موحدة لكل الليبيين والتأكيد على القواسم المشتركة بينهم ،فالانتماء للوطن هو الانتماء إلى هوية واضحة وثابتة وصالحة في كل زمان، هوية مستقلة ليس بها تعصب لقبيلة أو عرق أو مذهب أو إيديولوجية معينة . هوية لا يمكن أن تأتي إلا من الداخل ولا يمكن فرضها من خلالالتدخلات الخارجية، وإنما هي هوية تنمو تلقائيا بداخل كل مواطن ليبي دون قيود أو شروط ، ومن أجل تأكيد مبدأ المواطنة الكاملة الحقيقية البد من إظهار كل الألوان والثقافات الليبية، وإن دولة ليبيا لا تمثلها القومية العربية فقط لكي تبني دولة وطنية التي تحتضن كل ثقافاتها على قدم المساواة حيث أن التنوع الثقافي والعرقي لا يعيق الهوية وليس خروجا عن الشخصية الوطنية، ويتم ذلك من خلال إقرار سياسات التعددية الثقافية، وضمان المشاركة الفعلية في الحياة السياسية وا لاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجماعات المختلفة .ومن المتطلبات الرئيسية لنجاح أي مصالحة وطنية في فترة ما بعد الصراع هي استعادة سيادة الدولة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع ، حيث لايمكن تحقيق المصالحة في بيئة تسيطر عليها الميليشيات ، وإن رفض ثوار ليبيا تسليم أسلحتهم يزيد من تأزم الأوضاع في ظل التحدي الهائل الذي تواجهه البلاد، فهم يستخدمون حيازتهم للأسلحة تكتيكا تفاوضيا للحصول على حصة أكبر في عملية صنع القرارات في المرحلة الانتقالية

ولقد أدت " ثقافة المنتصر" التي سادت منذ انهيار نظام القذافي إلى انقسامات حادة داخل المجتمع الليبي ،بحيث لا يمكن تحقيق أي مصلحة وطنية مادام هذا الانقسام الحاد والاستقطاب بين الثوار قائما، وتشمل ثقافة المنتصر في ليبيا أيضا قراءة انتقائية للتاريخ، وهذا بحد ذاته أمر يثير الاستقطاب، بعد انتهاء الثورة مباشرة وتحديدا بعد إعلان التحرير بأسبوع واحد تقدم نائب وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية بليبيا " مصطفى الساقزلي" وزملائه ممن شعروا بأهمية إدماج المسلحين في الدولة الجديدة بمشروع إنشاء هيئة تقوم بإعادة تأهيل وإدماج المسلحين واستيعابهم في قطاعات الدولة كافة بالتعاون مع المؤسسات الأمنية والمدنية، تقدموا بالمشروع لرئيس المجلس الوطني الانتقالي ولرئيس المكتب التنفيذي في حينها وتمت الموافقة على المقترح وإصدار قرار بإنشاء " هيئة شؤون المحاربين" التي تحولت فيما بعد إلى " البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"، وبدأت المسيرة من خلال جمع بيانات المسلحين في كل أنحاء ليبيا وقاموا بتسليمهم بحسب قوائم كتائبهم ، وأجروا مقابلات شخصية معهم بالتعاون مع اختصاصيين نفسيين واجتماعيين وتجدر الإشارة

إلى أن البرنامج الليبي للإدماج والتنمية قد تأسس من أجل هدف واضح وهو تحقيق الدمج في المجتمع للمحاربين والأشخاص الذين ثاروا من أجل حرية ليبيا ، وصرح البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، التابع لديوان مجلس الوزراء ، موازنة المركز وصلت لنحو 7,69 مليون دينار خلال 3 سنوات، كما أنه تمكن من تسجيل أكثر من 160 ألف منتسب من المحاربين السابقين ضمن برامجه في نفس الفترة، وافتتاح 31 فرعا في مختلف المناطق الليبية وأوضح أن البرنامج حصل على 188 مليون دينار من الحكومة الليبية ، خلالالأعوام 2012 حتى 2014 ،وبلغت قيمة المشاريع المتعاقد عليها نحو 118 مليون دينار في عامي 2015 و 2016 .وللعلم فإن البرنامج الليبي للإدماج والتنمية انقسم بدوره إلى برامج متفرعة هي:

برنامج الإدماجالاقتصادي : يهدف إلى إنشاء فرص عمل في الاقتصاد الليبي، وتأهيل الثوار السابقين من أجل تسهيل إدماجهم في الحياة الاقتصادية من خلال ثالث مشاريع رائدة تهدف إلى تقديم دورات تدريبية تتناسب مع احتياجات السوق، وتشجعهمعلى إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضال عن تقديم الاستشارة المهنية لدعم مسيرتهم الإنتاجية ،و تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

- مشروع قادر للتدريب المهني والتقني: يهدف هذا المشروع إلى دعم المشاركين العاطلين عن العمل بمجموعة من المهارات التقنية التي تمكنهم من الحصول على وظائف أو إقامة مشاريعهم الخاصة، وص مم هذا المشروع لتقديم تدريب تقني ومهني يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الليبي، وهو يضم كذلك دورات في اللغة الانجليزية وتقنية المعلوماتويختص المشروع في تدريب المحاربين الذين لا يمتلكون مهنة أو شهادة
- مشروع طموح: صمم هذا المشروع بهدف تمكين المشاركين ومساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم أو الالتحاق بالمؤسسات العامة في ليبيا، وذلك من خلال دورات تدريب في إدارة الأعمال، والإدارة المالية للمشاريع، والتسويق والتخطيط، والأحكام القانونية ذات الصلة وغيرها من المهارات اللازمةلإنشاء وتشغيل الأعمالالاقتصادية الناجحة ، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم فرص عمل لنحو 70.000 مشارك من خلال دعم مشاريع قائمة وناشئة، ويمكن لهذه المشاريع أن تشكل نقطة انطلاقالاقتصاد بديل في ليبيا
- مشروع مراكز التوظيف في البلديات: حيث توفر مراكز التوظيف في البلديات خدمات الاستشارة والنصح للمنتسبين إلى البرنامج لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصائبة بشأن مستقبلهم المهني، وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع وزارة العمل والجهات المعنية المحلية، التي يسعى البرنامج إلى تسليمها تلك المراكز تدريجيا بعد إطلاقها وتشغيلها
- برنامج الإدماج المدني: تهدف الإستراتيجية العامة لبرنامج الإدماج المدني إلى تعزيز المهارات القيادية للمنتسبين وتعزيز الوعي والمشاركة في المجتمع المدني ويتضمن ثالث مشاريع هي:

—مشروع إعداد القادة: يساعد هذا المشروع في إعداد القادة الذين شاركوا في الثورة ليمارسوا أدوارا قيادية مدنية في مختلف قطاعات المجتمع الليبي، كما يسعى للاستفادة من قدراتهم الحالية لدعم الحوار والمصالحة

– مشروع النوعية والتثقيف: يتألف من سلسلة من ورشات العمل التدريبية التي تقام في مختلف المناطق والمدن الليبية، ويهدف المشروع إلى توعية المشاركين من خلال معلومات ثقافية واجتماعية ودينية.

– مشروع المجتمع المدني: يهدف هذا المشروع إلى تمكين المنتسبين للمساهمة في مسار بناء المؤسسات المدنية في ليبيا بصفتهم ممثلين عن المجتمع المدني.

المطلب الثالث:مستقبل اليمن وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة.

على مدار الـ 16 عامًا الماضية، صنف مؤشر الدول الهشة (FSI) ، الذي أعده صندوق المنظمات غير الحكومية للسلام ، 178 دولة بناءً على 12 مؤشرًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ، بالنظر إلى عدم المساواة والنزوح والأمن والخدمات العامة والخارجية تدخل قضائي. لكل مؤشر ، يعطي FSI درجة من 10، مع كون 10 هي الأكثر هشاشة والصفر هو الأقل هشاشة. وكلما ارتفعت الدرجة وكلما ارتفع الترتيب ، ارتفع مستوى الهشاشة. لقياس الهشاشة والضعف والمخاطر ، يستخدم الباحثون الخوارزميات ومجمعات المحتوى لفحص أكثر من 10000 تقرير عام ، وتثليث تلك المعلومات مع مجموعات البيانات الكمية الموجودة مسبقًا ومراجعات العلوم الاجتماعية المستقلة لكل دولة من 178 دولة.

لا يزال الاقتصاد اليمني يعاني من تفتت المؤسسات الوطنية فيما بين الطرفين المتصارعين، والقرارات الفردية التي يتخذها كل منهما، ما يؤدي إلى تعقيد الأزمةالاقتصادية والمعاناة الإنسانية الناشئتين عن الصراع العنيف.

كان للنزاع العنيف والنزوح الجماعي والصدمات المتعددة على مدى السنوات القليلة الماضية أتأثير مدمر على اليمن. وصفت الأمم المتحدة الوضع الحالي بأنه "الأسوأ في العالمأزمة إنسانية "، وعلى الرغم من محادثات السلام الجارية، لا تزال الخسائر الناجمة عن الصراع في ارتفاع. كان اليمنبالفعل أفقر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل النزاع، وأكثر من أربع سنوات من القتالدمر الاقتصاد ودمر البنية التحتية الحيوية، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي المزمنالظروف الملائمة لوباء الكوليرا الأكبر في العالم[1].

تتسم الآفاق الاقتصادية في السنوات القادمة، ومابعده بالغموض وتتوقف إلى حد كبير على الوضع السياسي والأمني، ويشكل توفر المواد الغذائية بأسعار ميسورة تهديدًا ناشئا سريعًا لرفاهة الأسرة، حيث تتفاعل الزيادات السابقة في الأسعار العالمية للأغذية وانخفاض قيمة الريال الآن مر القيود التجارية ذات الصلة بجائحة كورونا من قبل مصدري

[1]Sector Impact and Recovery Needs, Humanitarian and Poverty Context, **THE REPUBLIC OF YEMEN**, **FOR THE PERIOD FY20–FY21**, Document of The World Bank Group FOR OFFICIAL USE ONLY, Report No. 136046-RY, April 16, 2019, p 04.

الأغذية، ويتفاقم اعتماد اليمن على الاستيراد بسبب تأثير الجراد الصحراوي على موسم المحاصيل إن وقف العنف المستمر والمصالحة السياسية في نهاية المطاف ، بما في ذلك إعادة دمج مؤسسات الدولة الحيوية، من شأنه تحسين البيئة التشغيلية للقطاع الخاص ، وتسهيل إعادة بناء الاقتصاد وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، وسيتسارع انتعاش قطاع الهيدروكربونات، مما يعطي دفعة كبيرة لإيرادات الحكومة والاحتياطات الأجنبية ودعم استقرار الاقتصاد الكلي[1].

يعتمد السكان بشكل كبير على المساعدات الغذائية مع برنامج الغذاء العالمي (WFP)تقديم مساعدات غذائية طارئة إلى 6.9 مليون شخص كل شهر ، ما يقدر بنحو 40 في المائة من الأسر فقدت مصدر دخلها الأساسي. تحليل الرفاهيةيشير إلى أن الصراع والعوامل ذات الصلة قد أدت إلى زيادة عامة في الفقر ، والتي تقدر الآن من 71 إلى 78 في المائة (مع إصابة النساء أكثر من الرجال). حوالي 1.25 مليون مدني.

– بما في ذلك العاملين في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه

– لم يتقاضوا رواتبهم أو تلقوا فقطمدفوعات الرواتب المتقطعة منذ عام 2015. وقد أدى ذلك إلى تآكل القوة الشرائية للبلاد بشكل كبيرتدهورت قدرة ووظائف المؤسسات العامة اليمنية. هذا التوسع في الفقر والغذاءانعدام الأمن ، ويشكل المرض عجزًا هيكليًا حادًا سيؤثر على تنمية رأس المال البشري[2]

من خلال الاستنتاجات على ما قدمناه و على ضوء الواقع والمؤشرات والتقارير الدولية أعلاه يمكن القول أن اليمن كانت دولة هشة وفاشلة، وبعد مرور أكثر من عشرسنوات على الأزمة اليمنية، يبدو أنها أصبحت تعيش ضمن ظروف الدولة المنهارة أو المفككة، والذي يحافظ على الوضع القائم حاليا هو البعد الإقليمي والدولي فقط، ومن مؤشرات اليمن كدولة منهارة او مفككة:

- أصبحت مجرد تعبير عن كيان جغرافي بدون شرعية داخلية أو خارجية.
- غياب تام لسلطة الدولة عن أكثر من 75%من أراضي الدولة والمعابر الدولية، وفقدان احتكار الدولة لشرعية استخدام القوة، ودخولالنظام في حرب مع الأغلبية الحوثية.
- انعدام الأمن وظهور الميلشيات والجماعات المسلحة في كل مكان وعجز الدولة عن حماية شعبها وتوفير الخدمات الأساسية،واقتصار هذه الخدمات على مناطق محددة موالية اما لعبد ربه منصور أو الحوثيين.
- أصبح أكثر من نصف سكان اليمن إما نازحين في الداخل ، أو لاجئين في الخارج.
- ارتفاع حجم الضحايا، وفق التقارير الدولية بين قتل وجريح ومعوق.
- تدمير الاقتصاد اليمني وتدمير البنية التحتية

[1] **الآفاق المستقبلية للاقتصاد اليمني**، مؤشرآفاقالاقتصادالكليوالفقر، مرجع سابق، ص 178

[2] Sector Impact and Recovery Needs, Humanitarian and Poverty Context, **THE REPUBLIC OF YEMEN**, **FOR THE PERIOD FY20–FY21**, Previous reference. P 04

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة60%.
- ارتفاع نسبة البطالة ما بين
- ارتفاع نسبة التضخم الى 120%وهذا يفسر ارتفاع السلع الأساسية.
- تراجع الاحتياطيات من العملة الصعبة من
- ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة والمديونية الخارجية بسبب كلفة الحرب الأهلية وانخفاض الصادرات والضرائب والجمارك.
- 60% من النشاط الاقتصادي غير مشروع:تجارة أسلحة، تجارة مخدرات، التهريب، تجارة العملة في السوق السوداء،وغسيل الأموال،وتجارة البشر، السرقة والنهب.
- قدرت كلفة إعادة إعمار اليمن
- أصبحت اليمن مركز ومسرحا للصراع والتدخل الإقليمي والدولي والحرب بالوكالة.
- الانقسام الحاد بين مكونات المجتمع اليمني طائفي، عرقي، مذهبي، ديني.
- تصنيف اليمن بمؤشر الدولة الفاشلة عام 2020كأفشل دولة في العالم، وأنها تواجه إنذار شديدا، بانهيار الدولة.كما جاءتصنيف اليمن في المؤشرات الدولية الأخرى بأنها من أسوأ دول العالم في مختلف المجالات.

الشكلرقم 09 : دعائم السلام الايجابي في اليمن

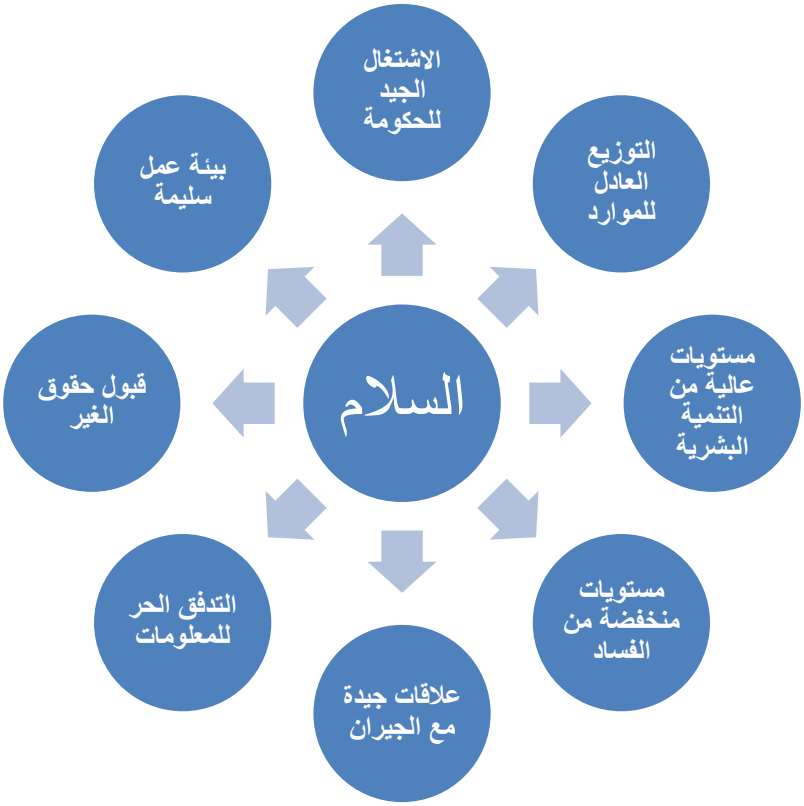

المصدر:إكرام بركان، النزاعات الداخلية بعد أحداث 2001/09/11 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان،2016.2017، مرجع سابق، ص

خلاصة الفصل الرابع:

يلاحظ تردي غالبية أوضاع الدول العربية في المؤشر، نتيجة تزايد حدة التهديدات الأمنية، والأزمات الديمغرافية، والتحديات الاقتصادية والتنموية، بالإضافة إلى تزايد الانكشاف الخارجي للإقليم، بحيث أصبحت التدخلات الخارجية وأدوار القوى الدولية من المسلّمات ضمن المعادلات الجديدة للتفاعلات الإقليمية.

-تصدرت دول الصراعات الداخلية في المنطقة العربية (الصومال ، اليمن ، سوريا ، السودان ، العراق ، وليبيا) مؤشر الدول الهشة نتيجة للانهيار الكامل الذي أصاب مؤسسات هذه الدول؛ حيث احتلت الصومال المركز الأول عربيا في مؤشر الدول الهشة التي شهدت تصدعًا لأركانها مع تصاعد تهديدات "تنظيم الشباب" للأمن والاستقرار، وعودته للسيطرة على مساحات واسعة من أقاليم الدولة.

كما لا تزال الصراعات الداخلية في اليمن وسوريا والعراق وليبيا غير قابلة للتسوية، وتتداخل في إطارها الصدامات الإثنية والطائفية، وتمدد التنظيمات الإرهابية، وتصاعد النزعات الانفصالية. ولا يُتوقع أن تتمكن هذه الدول من الخروج من دائرة التصدع والانهيار بسبب تعثر جهود تسوية الصراعات الداخلية، وحالة الاستقطاب الداخلي الحاد بين التكوينات الاجتماعية، وتهديدات الإرهاب والتطرف، والتفكك والاهتراء في مؤسسات الدول التي لا تؤدي أيًّا من وظائفها الأساسية بالحد الأدنى من الكفاءة، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد الاتجاهات الانفصالية لدى الأقاليم والإثنيات والطوائف المختلفة.

إحتل الأردن الترتيب (11) عربيا و(70) دوليا في المؤشر لعام 2018 وتراجع درجة عن الترتيب الدولي في مؤشر عام 2017 ، وتم تصنيف الاردن ضمن "تحذير عالي" . وقد لعبت عدة عوامل في تصنيف الاردن : الأزمة الإقتصادية الخانقة وزيادة نسب الفقر والبطالة ، إنتشار الفساد السياسي والمالي والإداري ، أزمة اللجوء السوري والضغوطات السكانية على الموارد ، أزمات دول الجوار وإنعكاسها سلبيا على الأردن ، ضعف تطبيق القانون وتراجع مستوى حقوق الإنسان، تراجع مستوى الخدمات العامة وتدهور البنية التحتية ، تصدع النخب ، المظالم الجماعية وغياب العدالة الإجتماعية ، وتآكل شرعية النظام السياسي.

تصدرت دولة الإمارات، الدول الأكثر تماسكًا واستقرارًا عربيا وفق درجات المؤشر، وتلتها في الترتيب قطر ،عمان ، الكويت ،البحرين.

تواجه دول المغرب العربي تحديات أمنية واقتصادية متعددة ترتبط بتصاعد حدة التهديدات الإرهابية وتصاعد عمليات التهريب عبر الحدود، كما تسبب الصراع الأهلي في ليبيا في تصاعد درجات التهديد الأمني في هذه الدول، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والضغوط الانفصالية في بعض الدول. وإحتلت المغرب المركز 83 عالميا ، بينما تحسن ترتيب تونس لتقفز من المركز 89 إلى 92 في المؤشر، وجاءت الجزائر في المركز 73 عالمياً ليتم تصنيفها ضمن "تحذير عالي. "

صدرت دول العالم من حيث الأمان والإستقرار والتنمية المستدامة فنلندا، وتلتها بالترتيب : النرويج، سويسرا، الدنمارك، أيسلندا، ايرلندا، لوكسمبرج، أستراليا، السويد، نيوزيلندا، كندا، وألمانيا.

الخـــــــاتمة:

في ضوء الدراسات التي تبحث في مستقبل الدولة الفاشلة، فان استمرار فشل الدولة يمكن أن يؤدي إلى انهيارها في حال التفاعل بين متغيرات خارجية (تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية) ومتغيرات داخلية (مثل فشل النظام السياسي في احتواء العنف، وضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المتعارضة وتحقيق الاستقرار السياسي، وتنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة) ، والدول الفاشلة وفقا لـ"مؤشر الدول الفاشلة عام 2015 " لفورين بوليسي، دولة فاشلة هي:" دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتى أنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها، مستوى الرقابة اللازمة لتفادي التي يجري النظر فيها لدولة على أنها دولة فاشلة مختلف عليه.

بالإضافة إلى التوصيات المحددة التي تمت الإشارة إليها في سياق الاستعراض السابق للعديد من التقارير والمؤشرات كل على حدة، فيما يلي أهم التوصيات العامة لتحسين وضع ليبيا و اليمن في التقارير والمؤشرات :

1 - إعداد وتنفيذ مصفوفة سياسات وإصلاحات شاملة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية ومحاربة الفساد بناء على وضع اليمن في المؤشرات الدولية بحيث تأخذ في الاعتبار ثالثة أبعاد يتعلق الأول بالمؤشرات التي تراجعت فيها اليمن وهي أغلبها من خلال تنفيذ معالجات وإصلاحات تحسن من وضع اليمن في هذه المؤشرات، وإن بصورة تدريجية، والبعد الثاني يتصل بالمؤشرات التي حافظت اليمن على مستويات جيدة فيها عبر مزيد من الإصلاحات لتحسن وضع اليمن فيها بدرجة أكبر والثالث يتعلق بتحسين المركز العام لليمن في التصنيف العالمي لأبرز القضايا المرتبطة على وجه الخصوص برفع رأس المال البشري وتحسين بيئة الأعمال وتحسين مؤشر السعادة والأمن الغذائي

2 - هناك تقارير تصدر عن منظمات دولية وأممية منها على وجه الخصوص التي تغطي مؤشرات هامة مثل: مواضيع التوظيف والبطالة والأجور أو مواضيع حالية مثل: فيروس كورونا وما يرتبط به من قضايا هامة بالنسبة لليمن، مثل: موضوع الحماية الاجتماعية؛ ولكن نلاحظ عدم تغطيتها للمؤشرات والإجراءات المتصلة باليمن أو تغطى بشكل عابر في إطار إقليمي فقط مما يتطلب ضرورة تكاتف المؤسسات والهيئات الوطنية مع هذه المنظمات

وخاصة التي لديها مكاتب في اليمن لتسليط الضوء أكثر على قضايا ومؤشرات هذه التقارير لأهميتها ومعنوياتها العالية.

3 - تأسيس قاعدة بيانات موثوقة تساعد صانعي القرار في التخطيط ورسم السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة مما يسهم في وضع الحلول المناسبة للتغلب على الصعوبات المرتبطة بقضايا ومؤشرات هذه التقارير أو تحسينها وتطويرها إن كانت في وضع مقبول

4 - اليمن بحاجة في ظل الظروف الاستثنائية التي تعانيها أن يتم تسليط الضوء عليها بشكل مستمر في هذه التقارير، وهنا يأتي الدور الذي أشرنا له من قبل المؤسسات الوطنية ومكاتب المنظمات والهيئات الدولية والأممية للتركيز في بعض التقارير الدولية والتي تأتي بطابع عالمي وإقليمي فقط، غير أنها تتضمن تخصيص شرح لبعض الدول بشكل منفرد.

5 - الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة وكذا التوصيات التي تتضمنها التقارير والمؤشرات وتبني سياسات وإجراءات ملائمة لظروف اليمن في إطار هذه المؤشرات ضمن مصفوفة إصلاحات وطنية تركز على الأبعاد المختلفة خاصة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية.

6 - تعد الدول الفاشلة من الظواهر الدولية التي لم يتم بعد الاتفاق على محدداتها التي يمكن بواسطتها وضع مفهوم شامل يعكس جوهر الظاهرة، ولكن ما يحصل هو تبني الأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية وباقي فواعل المجتمع الدولي مفاهيم متباينة قد تخدم أغراضا خفية أو معلنة.

7 - حظي مفهوم الدولة الفاشلة باهتمام واضح منذ بروزه بعد نهاية الحرب الباردة، ليس من قبل الباحثين في حقل العلاقات الدولية، وإنما من قبل دوائر صناع القرار داخل الدول الغربية،وتضاعف هذا الاهتمام بوضوح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،حيث أصبح المصطلح يأخذ أبعادا مغايرة وأهدافا مختلفة، أخطرها هي محاولة شرعنة عمليات التدخل العسكري في ما أُصطلح عليه بالدول الفاشلة.

8 - يكون فشل الدولة جليا عندما يتصاعد العنف ويصل إلى حرب داخلية شاملة، وتعرف مستويات تدهورا كبيرا، وتضعف البنية الأساسية للحياة العادية، وحين يتخلى الحكام عن مسؤولياتهم بشأن تحسين أحوال شعوبهم.

9 - اهتمام أهم المراكز والمؤسسات البحثية باستحداث العديد من المقاييس التي يتم اعتمادها بغرض تسهيل عملية تشخيص ظاهرة الدول الفاشلة وتحديد درجة فشلها.

في ضوء ما تقدم، وبعد دخول اليمن في النفق المظلم ، يحمل مستقبل الأزمة اليمنية عدة مآلات محتملة سوف يكون عليها الوضع في اليمن كالتالي:

1 –هو أن تسير الأوضاع وفق عملية سياسية شكليه وضعيفة، يكون للحوثيين اليد العليا في صياغة ملامحها، مع وجودُ سلطة صورية للرئيس عبد ربه منصور هادي، وبذلك يحتوى مجلس التعاون الخليجى أرواح في اليمنيين ويقبل بالحوثيين في توافق مع الحكومة وبهذا يكون الحوثيين بمثابة "حزب الله" ثاني مما يجعلهم شوكة ظهر المملكة العربية السعودية، المتنازلة على مضض، لوقف نزيف الدماء

الاحتمال الثاني :أن ينتقم أنصار على عبد الله صالح لاغتياله وتكون اليمن على ما وصلت عليه الصومال، من حيث الانفصال والانشطار والانقسام الفعلي على الأرض، وذلك مع شكل من أشكال الحرب الأهلية. غير أنني أرى طبيعة اليمن الإنتماء القبلي له السمة العليا عن الإنتماء والصراع الطائفى ولكن الدور السعودي الإيراني يبرز الصراع الطائفى.

2– تدخل القوى الدولية، وممارستها لضغط دولي، سياسيا واقتصاديا، على جميع القوى السياسية والاجتماعية في اليمن، حتى تلتزم مجددا بعملية التحول السلمي للسلطة في البلاد، وحفاظ القوى الدولية على حركة التجارة العالمية من القرصنة البحرية وتأمين مضيق هرمز وباب المندب. وحتى نتجنب سوريا جديدة وأخيرا حيث يشهد الواقع الدولي الحالي ظهور الدولة الفاشلة حيث الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، أؤكد رؤية روبرت جاكسون في كتابه شبه الدولة بأن الدولة الفاشلة هي التحدي الأساسي لتطور المجتمع الدولي لافتقارها للسيادة بالمعنى الإيجابي وهي القدرة على الحكم وتلبية الحاجات الضرورية. ويجب الآن على المجتمع الدولي انتشال اليمن بعد تقرير الـ BBC Arabic بأن عدد المصابين بوباء الكوليرا في اليمن بلغ مليون مصاب حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ 21ديسمبر لسنة 2017 وهي أسوأ أزمة إنسانية بالعالم حسب ما قالت الأمم المتحدة.

المراجع والمصادر

LES REFERENCES

المراجع والمصادر:

الكتب:

باللغة العربية:

1 -أبو عمرة رنا،**أمريكا والدولة الفاشلة**، دار ميزت للنشر، ط1، القاهرة، 2014.

2 -يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

3 -محمد بابا عمي، **مقاربة في فهم البحث العلمي**، ط1 ، دار وحي القلم، دمشق، 2014.

4 -قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

5 -ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2000.

6 -على الدين هلال ، أمل أحمد هاني زكى إبراهيم، **" فشل الدولة وتحول الدولة"** ، جامعة القاهرة، مصر 2015.

7 -نعوم تشومسكي، ترجمة : سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** ، ط 01، دار الكتاب العربي لبنان،2007 .

8 -مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008

9 -هشام محمود الأقداحي، **الحراك السياسي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

10 - خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2003.

11 - محمد نصر المهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 .

12 - السيد يس،**الحوار الحضاري في عصر العولمة**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2002.

13 - أسامة الغزالي حرب،**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1987 .

14 - سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية** ، د.د.ن، القاهرة، 2005.

15 - حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، بيروت، 1992.

16 - جمال غطاس، **"العرب بين مآسي وأحلام التغيير المستقبل أربع سنوات من الربيع العربي** "، مؤسسة الفكر العربي، 2012

17 - كاظم الموسومي، **زمن الغضب العربي، الثورات الشعبية الجديدة** ، ط 2 ، د.ب.ن ، د.د.ن ، 2012.

18 - مروان بشارة ، **العربي الخفي وعودة الثورات العربية وما خطرها** ، ترجمة موسى الخالق، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2013.

19 - رضوان السيد، **حركات التغيير في بلدان العربي نجاح أم إخفاق** ، ابتسام الكبيس وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية ؟ ، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2012.

20 - غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، الإمارات العربية 2007.

21 - جمال حمدان، **الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

22 - كميلة أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990– 1998**، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي،2005.

23 - الصديق محمد العاقل، **تاريخ ليبيا القديم . معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة2008.

24 - خليفة محمد التليسي ، مترجم: **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911**، ط 02،ن.م.د، الدار العربية للكتاب، 1991.

25 - علي محمد الصلابي، **صفحات من تاريخ ليبيا الإسلامي و الشمال الإفريقي**، دار البيارق،عمان، 1998.

26 - عبد المنصف حافظ البوري، **الغزو الايطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية**، الدار العربي للكتاب، 1983.

27 - هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي و الحاضر** ،ترجمة: شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان والمطابع ليبيا،1981.

28 - معمر القذافي، **الكتاب الأخضر :النظرية العالمية الثالثة** ، المركز العالمي لأبحاث و دراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، 1975.

29 - إبراهيم أبو خزام، **الوسيط في القانون الدستوري**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2000.

30 - على الدين هلال و آخرون، **معجم المصطلحات السياسية**،مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994.

31 - جابر سعيد معوض، مترجما ، **السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة** ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002.

32 - السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية 1940–1992**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، مصر،1994.

33 - توفيق المديني، **الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2006.

34 - فتحي أحمد معتوق، **المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990–2003**، الجماهيرية الليبية :مجلس الثقافة العام،2008 .

35 - تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق، ليبيا، السودان** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2002.

36 - حسين أمحمد مسعود، **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1999–2005 ليبيا**: مجلس الثقافة العام،2010.

37 - عبد الله الأشعل، **الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة** ، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر،القاهرة 2002.

38 - جيمس بتراس ، **الثورة العربية و الثورة المضادة أمريكية الصنع** ، ترجمة : فاطمة نصر ، مكتب سطور للنشر، مصر، 2012.

39 - بول سالم، أماندا كادليك، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا** ، ترجمة: أحمد الخمسي وآخرون، الربيع العربي :ثورات الخلاص من الاستبداد ، دار شرق الكتاب، لبنان.

40 - .....، **أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة** ،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015

41 - أمل احمد هاني زكي ابراهيم بيان، **أمريكا والدولة الفاشلة**، جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية، مصر،2015.

42 - فيصل براء متين المرعشي، **الدولة الفاشلة ،الموسوعة السياسية**، 2018

43 - أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي و الانقسام المجتمعي في ليبيا** ، ب ذ د ن،القاهرة،2008

44 - عباس كفاح،رمضان الحمداني،**حركة التغيير في ليبيا العراق** ، مركز الدراسات الإقليمية، العراق : جامعة الموصل، 2012

45 - محمد عاشور مهدي، **قراءة في الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، 2013 ، مصر: جامعة القاهرة،.

46 - عبد االله بعزيز ، **ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، بيروت : منتدى المعارف، 2008.

47 - ميلاد مفتاح ، محمد عبد الغفور ، **ثوارث الربيع العربي و تأثيرها على ظاهرة السلام و عمليات الإصلاح في الوطن العربي** ، عمان: مركز الكتاب ، 2015.

48 - فضل على أحمد أبو غانم، **البنية القبلية في اليمن: بين الاستمرارية والتغير**، دار الحكمة اليمنية ، صنعاء ، 1991

49 - ميخائيل أ. رودينوف، **عادات وتقاليد حضرموت الغربية** ، ترجمة على صالح الخلاقي ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،عدن ، 2003.

50 - فارس بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة،2011

باللغة الأجنبية:

51-Gerard kreijin; **state failure** , **UK**: martinus nijhoff publishers, 2004.

52-I.William Zartman ،**Collapsed States**: **The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority**, Lynne Rienner Publishers,Amazon.co.uk,1995.

53- Martin van Creveld, **The transformation of war**, 31/03/1991, (English Edition) Format Kindle.

54-Robert Rotberg, **when states fail** :**causes and consequences**.(UK:princeton university press,2003).

55-

56-Daniel Thürer, **The Failed State and International Law**, International Review of the Red

57-Carleton university, **Country Indicators For foreing policy**, **Indicators of State Failure** : Phase lI, August 2010.

58-William Zartman, Collapsed **States**: **The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority** (London: Lynne Rienner Publishers, 1995).

59-Marc Lynch , **The New Arab Order** :**Power and Violence in Today's Middle East**,2010.

60-Mohamed Tiessa-Farma Maïga, **le Mali** : **de la sécheresse à la rébellion nomade**, Paris : le harmattan, 1997.

61-Jan maessen, the Libyan Intervention, Triumph and downfall of the Responsibility to protect in one, master thesis department of political science, Leiden universite, june 2012.

62-Elham Manea: **La Tribu et l'Etat au Yémen**, in Mondher Kilani (ed.): "Islam et Changement Social". (Lausanne: Editions Payot, 1998.

63-Joel Migdal:**Strong Societies and Weaken States**: **State–Society Relations and State Capabilities in the Third World**, (Princeton: Princeton University Press.

64-Samuel Huntington: **The Clash of Civilizations and Remaking of World Order**. (New

65-Mohammed Jamih, **Yemen After the Fall of Sanaa**, (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies,2014.

66-Jan maessen, **the Libyan Intervention**, **Triumph and downfall of the Responsibility to protect in one**, **master thesis department of political science**, Leiden universite, june 2012.

الدوريات والمجلات:

باللغة العربية:

67 - عارف نصر محمد، **المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية**، السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، العدد 188، 2012.

68 - عبد الغني سلامة، **الثورات العربية** ، مجلة الحوار المتمدن، لبنان، 04 أكتوبر 2011.

69 - جورج الفار، **ندوة الثقافة العربية و المستقبل**، الجمعية الأردنية للعلوم و الثقافة، عمان، 05 أكتوبر 2011

70 -زياد عقل، **عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية** ،السياسة الدولية، عدد 184 أفريل 2011 .

71 -العنبرايادو ويعقوب إسحاق، **مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة العراقية**،المجلات الأكاديمية العلمية، المجلد1، العدد 19، 2014 .

72 -روبرت روتبرغ ، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية** العدد117- مارس 2003 .

73 -إيمان احمد رجب،**"المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، أفريل 2011.

74 -آدم قبي،**"رؤية حول العنف السياسي"** ، مجلة الباحث، ع1، 2002 .

75 -خليدة كعسيس خلاصي، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 36، العدد 421، مارس 2014.

76 -نعيم نذير شكر، **التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر**، مجلة دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 48، أفريل 2011.

77 -بهجت قرني، **ما بعد سقوط رأس الحكم، تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي** ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 192، مجلد 48، أفريل 2013.

78 -ماجد كيالي، **ما بعد الثورات العربية ، التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية** ، شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 152، 2012

79 طارق عاشور، **الإصلاح السياسي بعد عام 2011، تحليل الحالة الجزائرية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 30، 2012.

80 محمد عارف، **مستقبل الدولة في العالم العربي**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد186، أكتوبر 2011.

81 أبو بكر الدسوقي ،" **الثورات العربية : لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية**، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 188، المجلد 47، أفريل 2012 .

82 -**التغلب على الهشاشة في إفريقيا – صياغة نهج أوروبي جديد** ، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، المعهد الجامعي الأوروبي، ساندو مينيكو دي فيسولي،عام 2009.

83 -عيادة العفيفي، **العالم بالأرقام 83 % من سكان العالم يعيشون في دولة هشة**، الأهرام، العدد46597 .

84 -أبوعمرة رنا،**تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة**، مجلة السياسة الدولية،2013.

85 محمد مراد، **التنمية البشرية المستدامة** ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، قيادة الجيش مديرية التوجيه، العدد 79 ،كانون الثاني 2012 .

العنبر، إياد ويعقوب، إسحاق (،2014)**مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة**، العراقية -المجلات الأكاديمية العلمية، المجلد1،العدد 19

86 تقرير صندوق السلام 2010 و 2020

87 زايد عبيد الله مصباح، **إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا:القيم واتخاذ القرار** ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، العدد 403 سبتمبر 2012.

88 عبد العظيم جبر حافظ، **التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17شباط 2011 رؤية تحليلية** ، مجلة المستنصريةللدراسات العربية والدولية، العدد .38

89 زايد عبيد الله مصباح، **إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، مجلة المستقبل العربي** ،بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، العدد 403، سبتمبر 2012،.

90 مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط . فهم الصراع في ليبيا** ، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، جوان 2011

91 خالد حنفي علي، **السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية**، مجلة السياسة الدولية، العدد،156، أفريل 2004.

92 كفاح عباس رمضان الحمداني،**حركة التغيير في ليبيا** ،مجلة دراسات إقليمية، عدد 34، 2014 .

93 سليمان يوسف ميالي، **اتجاهات الدبلوماسية الليبية في إفريقيا** ،السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 33 القاهرة، جويلية 1993.

94 مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا** ،تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 حزيران/يونيو 2011 .

95 عمار جعفر العزاوي، **الثورة الليبية: الأسباب و التحديات و التداعيات بعد عام 2011**، المستنصرية للدراسات العربية و الدولية،عدد 50، جوان 2015.

96 كفاح عباس رمضان الحمداني،**الجزائر و حركات التغيير العربية 2011**، دراسات إقليمية ، العدد28 ، جامعة الموصل العراق،2012 .

97 حفيد كاصد الزيدي، **العلاقات الفرنسية – الليبية:خلفية تاريخية و رؤية مستقبلية**، دراسات دولية، العدد 55 ،العراق،جامعة بغداد، 2013

98 حيثاق عبد االله جلود، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية 2011 مصر و ليبيا أنموذجان** ، دراسات إقليمية، العراق، العدد 30

99 إسماعيل الزيود ،فاطمة الطراونة، **الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان أنموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39العدد 02، 2012

100 – عبد العظيم جبر حافظ،**التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية**، المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية، العدد 38 ،العراق، 2012 .

101 – جامعة الدول العربية، **الدول العربية أرقام ومؤشرات**، العدد الرابع،2013.

102 – المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 52 ، سبتمبر2020.

103 – لمستقبل الليبي يبحث عن خارطة الطريق، الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي و المني و المستقبلي، مركز المزماة للدراسات و البحوث تم التصفح 05/27 /2018

104 – أحمد محمد أبو زيد، **معضلة الأمن اليمني_ الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات** ، بيروت، مركز دراساتالوحدة العربية :مجلة المستقبل العربي ،العدد 414، أغسطس 2013

105 – أحمد يوسف أحمد، **أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية** ، دبي: مركز الإمارات للدراساتوالبحوث الإستراتيجية ،مجلة آفاق المستقبل :العدد ،27 أغسطس 2015

106 – المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة، أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة 2015

باللغة الأجنبية:

107- Rotberg, Robert I,"**The New Nature of Nation-State Failure**", The Washington Quarterly,25 no. 3 (Summer 2002)

108- Serge Sur, "**Sur les Etats défaillants**", Commentaire, no 112 (hiver 2005-2006).

Christopher J. Kinnan, "**Failed State 2030**: **Nigeria A–Case Study**", Occasional Paper, no. 67(Feb 2011).

109- Peter T. Lesson and Andrea M. Dean, **The Democratic Domino Theory** :**An Empirical Investigation**, American Journal of Political Science,(Vol.53,No.3) Jul.,2009.

110- Xavier Rouha, "**Etats fragiles population en danger**", Dimension, no. 3 (Mars- Avril 2010).

111- Paul Hoyt ," "**Rogue States" and International Relations Theory**", journal of conflict studies,vol20,N°02,2000.

112- Delphine Lecoutre, **Vers un gouvernement de l'Union Africaine ? Maximalistes vs gradualists**, ISS Paper, pretoria: Institute for Security Studies ,No.147, Juin 2007

الملتقيات والمداخلات:

113 - يوسف محمد الصوانى ،**التحول الديمقراطي في ليبيا : تحليل للتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية** ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة، جانفي 2012.

114 - محمد عاشور، **الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل** ،مداخلة مقدمة في أعمال المؤتمر حول نظرة نقدية في ثوراتعام 2011في شمال أفريقيا وتداعياتها، معهد الدراسات الأمنية،جنوب إفريقيا، 2011 .

115 - إكرام بركان، **النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان**،2016.2017، جامعة باتنة 01، الجزائر.

116 - عبد الوهاب عمروش،**التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992–2005** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007 .

117 - سلوى بن حديد، **الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول**، من أعمال الملتقى الوطني، التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 . 25 أفريل 2012

118 - وضاح مصطفى حسن الأسمر، **اثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل** ، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح، 2013.

119 - محمود جميل الجندي، **أثر التدخل الدولي العسكري في نجاح الثورات العربية، دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية**، من أعمال الملتقى الدولي ، التحولات والتغييرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية ، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ: 10. 11 جوان 2013.

120 - ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للإنتخابات التشريعية 2007**، ورقة مقدمة الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر (المنعقد يومي 4 و5 ديسمبر 2007)، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر.

121 - عامر صبع،**دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999–2004**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008).

122 - صليحة كبابي، **الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية**، من أعمال الملتقى الوطني، التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24. 25 أفريل 2012

123 - مناورة عبد اللطيف،" **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار في دولة الكويت 2006/ 2012**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2003.

124 - زيدان زياني **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة:دراسة حالة دارفور** ، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009

125 - بوحنية قوي، **ظاهرة الدولة الفاشلة في إقليم الشرق**، محاضرات في منتدى الشرق (أكاديميا الشرق)، تركيا، 2016.

126 – فريال منايفي، رقية غربي ،" **طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي: منطقة الساحل الإفريقي نموذجا،** ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية حول الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي1945 قالمة، قسم العلوم السياسية، 24 و 25نوفمبر 2013.

127 – على أحمد الديلمي، **علاقات التكامل بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي وأثرها على الأمن الإقليمي: دراسة في ضوء الإقليمية الجديدة**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

128 – نصيرة عليلي:"إشكالية إعادة بناء دولة ليبيا" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة تيزي وزو 2010-2015 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص عالقات دولية،2015_2016.

الجرائد والصحف:

129 – منقول من وكالة رويترز بتاريخ: 2011/09/27

130 – فهد الرِيماوي، **في غياب المرجعية القيادية العربية**، صحيفة المجد، مصر، 2011.

المواقع الالكترونية:

131- Michael J. Mazar," **The Rise and Fall of the Failed State Paradigm**",consulté le 15/03/2019.in:
http://www.foreignaffairs.com/articles/140347/michael-j-mazarr/the-rise-and-fall-of-the-failed-state-paradigm

132- Cross, no. 836 (1999), consulté le 15 mai 2018. disponible sur:
http://www.globalpolicy.org/component/content/article/173-sovreign/30464.html.

133- Vladimer Lenin, **The State and Revolution** ,sixth edition:
http://www.marxists.org/archive/lenin/works/7191/staterev/ch.10htm

134- Marc Lynch , **The New Arab Order** :**Power and Violence in Today's Middle East**, foreign affairs , October 2018, look at :
https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order

135- Ted Robert Gurr, **Why Men Rebel Redux**: **How Valid are its Arguments 40 years On?**17.11.2011, consulté le 30 avril 2020, disponible sur:
https://www.e-ir.info/2011/11/17/why-men-rebel-redux-how-valid-are-its-arguments-40-years-on/

136- Kathia ,légare, **les états défaillants dans la filients terroriste**. Obtenir par :
www. Hei .ulaval.com /document

137- Benoit Dupont et autres, "**La gouvernance de la sécurité dans les États faibles et défaillants**", consulté le 30 avril 2017, disponible sur:
http://champpenal.revues.org/620 ; DOI : 10.4000/champpenal.620, consulté le 29 mars 2016..

138- Serge Sur , **les états défaillants**, p 578. obtenir par:
www. Mmnfuler .org /loco/.

139- Lionel Gallet, "**L'indexation des États fragiles**: **nouvel outil des relations internationales**", consulté le 22 september 2020 /disponible sur:
http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/hei/fichiers/les_etats_fragiles.pdf

140- Lionel Gallet, "**L'indexation des États fragiles: nouvel outil des relations internationales**",p 05, consulté le 13/09/2020 /disponible sur:
http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/hei/fichiers/les_etats_fragiles.pdf
141- The fund for peace: **Failed State index 2012** (Washington 2012). in :
http // www foreign policy .com// failed _states_ index_2012 -.interactive_ accessed
142- J.J. Messner de Latour, Executive Director, **Highlights of the 2020 Index**, Op.Cit
143- Nicolas Sarkozy DID take $50 million of Muammar Gaddafi's cash, French judge is told http://www.independent.co.uk/news/world/europe/nicolas-sarkozy-did-take-50-million-of muammar-gaddafis-cash-frenchjudge-is-told-8435872.html
144- **THE INDICATORS: SOCIAL AND CROSS-CUTTING: POLITICAL** consulté le 18 11 2020 / disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf
145- **EXTERNAL INTERVENTION**consulté le 17 11 2020 / disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf
146- **THE METHODOLOGY BEHIND THE FRAGILE STATES INDEX**, consulté le: 18 11 2020 / disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf
147- **PRACTICAL APPLICATION: THE FSI ANALYTICAL PROCESS** consulté le 15 11 2020 / disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf
148- **THE INDICATORS: COHESION**consulté le 14 11 2020 / disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf
149- **HUMAN FLIGHT AND BRAIN DRAIN** consulté le 18 11 2020 / disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.pdf
150- **THE INDICATORS: POLITICAL** consulté le 13 11 2020 disponible sur:
151- CHRISTINA MURPHY consulté le 19/09/2020 . disponible sur:
https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2019/03/9511904-fragilestatesindex.pdf
152- World Economic Forum, The Human Capital Report 2017
153- https:// www.globalhungerindex. org/download/all html.
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=LY
154- Alexandre Faite,**The human toll of Yemen's unending war**, Foreign policy, 20 July 2017: https://goo.gl/TMqWka
155- The Yemen Peace Project, **America's role in Yemen 2017 and beyond**, a report published by The Yemen Peace Project, Washington, 2017: https://goo.gl/D1fLhs
156- Mohammed M. Al-Thahery: **The Political Role of Yemeni Tribes**. Yemen Times, Available at: http://yementimes.com/article.shtml?i=1131&p=local&a=4

157- B.R.Pridham(ed.): **Contemporary Yemen: Politics and Historical Background**.(London: Croom Helm, 1984). Elham M. Manea: "La Tribu et l'Etat au Yémen", in Mondher Kilani (ed.): *"Islam et Changement Social"*.(Lausanne: Editions Payot, 1998), pp 205-218. Abd Al-Karim Al-Iryani: "Role of the State in A Traditional Society". Available at: http://www.al-bab.com/yemen/gov/iryani1.htm

158- Abd Al-Karim Al-Iryani: **Role of the State in a Traditional Society**. Available at: http://www.al-bab.com/yemen/gov/iryani1.htm

159- PATRICIA TAFT,**Highlights of the 2020 Index**, consulté le 19 11 2020 /PP: 27-28 disponible sur: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2020/05/fsi2020-report.p df

160- Jan maessen, the Libyan Intervention, Triumph and downfall of the Responsibility to protect in one, master thesis department of political science, Leiden universite, june 2012,

161- Dokhi Fassihian, Theo Wilson, **End Yemen's Brutal War in 2017**, Freedom House, 12 January 2017: https://goo.gl/ASzCkr

162- Maurice Ronai , **claire d'etude stratégique** no 202 eme édition , 1997 obtenu par , consulté le 12/12/2020.in : www.cirpes.net/ pdf

163- Thomas Fleming, **The corruption and failure of the modern state**,(2012) Read more: http://www.dailymail.co.uk/debate/article-2151222/The-corruption-failure-modern state.html#ixzz4EJN6Uqz5

باللغة العربية:

164 – موقع التغيير اليمني، **تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2019 على الساعة 12:44، على الساعة 01:44، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.altagheer.com/art33242.html

165 - يمن حافظ الحماقي، **مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها**، محاضرة، جامعة عين شمس، القاهرة، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 01/ 2020 على الساعة 02:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

Chromeextension://ohfgljdgelakfkefopgklcohadegdpjf/http://www.mof.gov.eg/equalityfinallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf.

166 - عارف بني حمد، **تحليل أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة لعام 2018**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 04/ 2020 على الساعة 00:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.talabanews.net/ar/%D8%AA%D8%AD%D9 %852018#.XqTHp9QrLDc

167 - نسيم خوري، **مفهوم الدولة الفاشلة كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟** تم تصفح هذا الموقع في 26/ 10/ 2020 على الساعة 17:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%83

168 - الأوروبي، ساندو مينيكو دي فيسولي، 2009، تم تصفح هذا الموقع في 14/05/ 2020 على الساعة 02:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:https://ec.europa.eu/info/index_en

169 - **الربيع العربي**، موقعمعرفة، تم تصفح هذا الموقع في 18/ 11/ 2020 على الساعة 18:00 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8

مركز روبرت شومان، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا – صياغة نهج أوروبي جديد**، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، المعهد الجامعي

170 - جبران صالح على حرمل ،**ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)**،الحوار المتمدن، العدد: 4068، 20 أفريل 2013، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2019 على الساعة 20:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286

171 - عدنان الأسمر،**"مراحل تطور الثورة"**، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2019على الساعة 20:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27023

172 - عبد الله الفقيه،**"أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن"**، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2020 على الساعة 22:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.al-tagheer.com/arts7336.htm

173 - صفي الدين خربوش،**" تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات"**، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 04/ 2019 على الساعة 23:17 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

174 - مدونة السنهوري الأكاديمية ، **" الاستقرار السياسي"** ،تم تصفح هذا الموقع في 07/ 03/ 2019على الساعة 18:22، نقلا من الموقع الالكتروني:**http://khaleifa.wordpress.com**

175 - عبد الوهاب الأفندي، وسيم القرشي وآخرون،**"خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله"**، 13 فيفري 2016 ، الندوة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 05/ 2017 على الساعة 23:20 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/02/201621375550300299.html

176 - شيراون الشميلاني، **تركيا وايران والموقف من الأزمة الخليجية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية :
http://www.csds center.com/archives/103962

177 - نعوم تشومسكي ، ترجمة : سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ط 01، دار الكتاب العربي، لبنان،2007 ، تم تصفح هذا الموقع في: 19/ 11/ 2020 على الساعة 22:20 ، نقلا من الموقع:
https://drive.google.com/file/d/1OvKWp9Ncvw0iDbTk7Gkfi9Pz63zTDIAV/view

178 - جمال منصر ، **احتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا بين مخاطر الفشل وفرص إعادة البناء : دراسة في الحالة الليبية**، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تم تصفح هذا الموقع في: 19/ 09/ 2020 على الساعة 00:33 ، نقلا من الموقع: https://democraticac.de/?p=52988

179 - وائل محمود، **الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 99، 2017 ، تم تصفح هذا الموقع في: 13/ 10/ 2020 على الساعة 22:33 ، نقلا من الموقع:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%

180 - عارف بني، **مفهوم الدولة الفاشلة أو الهشة**، بتاريخ: 2018/07/20، تم تصفح هذا الموقع في: 18/11/ 2020 على الساعة 20:20، نقلا من الموقع:https://maqar.com/archives/271682

181 - نسيم خوري، **مفهوم "الدولة الفاشلة" كيف نشأ وتطور.. ولماذا هناك 20 دولة عربية ينطبق عليها التوصيف؟ وما هي؟**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2019 على الساعة 00:35 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www2.raialyoum.com/index.php/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88

182 - سامي عبد العال، **لعنة الجغرافيا: حول الدولة المنبوذة**،الحوار المتمدن، العدد: 5546، نشر المقال بتاريخ: 2017/06/09، تم تصفح هذا الموقع في 18/ 11/ 2020 على الساعة 18:00 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=561686

183 - روبرت روتبرغ،**الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية**، فصلية واشنطن، ترجمة: أشرف راضي، صحيفة البيان الإماراتية، 2002،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 04/ 2020 على الساعة 00:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/washington_quarterly/v02

184 - روبرت روتبرج، **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية** ، دراسة: السياسات الهشة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، الدوحة، قطر ، تم تصفح هذا الموقع في 22/ 12/ 2020 على الساعة 02:32 ، نقلا من الموقع الالكتروني:. https://cirs.georgetown.edu/ar/research-cirs/research-initiatives

185 - مختار محمد حسن، **وقائعوآفاق في المنطقة العربية – مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2020.2019**، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 01/ 2021 على الساعة 00:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://publications.unescwa.org/projects/escwa-survey/sdgs/pdf/ar/ESCWA-Economic-Social-Survey-2019-2020-AR.pdf

186 - **كوفيد 19 الصراع والمخاطر في المنطقة العربية**، أوراق عمل، محور : قضايا الحكم والنزاعات و الحوكمة، تم تصفح هذا الموقع في 01/ 01/ 2021 على الساعة 23:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/covid-19-conflict-risks-arab-region-english.pdf

187 - مؤسسة صندوق السلام، تم تصفح هذا الموقع في 17/ 01/ 2020 على الساعة 22:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
ttp://global.fundforpeace.orgh

188 - صندوق دعم السلام: هو مؤسسة بحثية مستقلة مقرها واشنطن، متخصصة في دراسات السلم ومنع النزاعات وهو تركز على مشاكل الدول الضعيفةوالفاشلة، ويعمل على إصدار التقرير السنوي للدول الفاشلة، تم تصفح هذا الموقع في 01/ 11/ 2020 على الساعة 00:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http//: in ،index state F states index- org

189 - إبراهيم غالي، **دليل الدول الفاشلة**: الفوضى تهدد العالم، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 01/ 2020 على الساعة 23:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني
http//: www onislam/net /arabic /news2005

190 - عبد المنعم المشاط،"**نهاية النظام الإقليمي العربي**" ، نشر يوم: الثلاثاء 23 أغسطس 2016 ، تم تصفح هذا الموقع في 19/ 04/ 2019 على الساعة 00:20 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=230820

191 - دنيا الأمل إسماعيل،**إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي** ، الحوار المتمدن، العدد 3061 ، 12 جويلية 2010،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 01:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222083

192 - يوسف محمد الصواني، **التحديات في ليبيا: التحديات و الآفاق**، ورقة قدمت في اللقاء السنوي الحادي والعشرون: محصلةالتحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربي،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 12:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/mde19/025/2011/en/bec9115-d705-489e-8bb8_b08fecd/me1902520/ar.pdf.

193 - الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية، **إعلان قيام سلطة الشعب** ، مؤتمر الشعب العام، 2 مارس 1977، تم تصفح هذا الموقع في 05/ 03/ 2020 على الساعة 10:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.securitylegislation.ly/sites/default/files/20declare%20the%thepeople_ORG.pdf

194 - أيمن أبو زيتون، **أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي**، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 04/ 2020 على الساعة 10:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://alarabnews.com/alshaab/2005/26-08-2005/7.htm

195 - التقرير الاستراتيجي العربي، **قضايا مغاربية**، ، تم تصفح هذا الموقع في 05/ 03/ 2018 على الساعة 10:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http : acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.htm

196 - محمد عاشور مهدي، **بعث الاتحاد المغاربي... هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟** ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2019 على الساعة 11:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml

197 - **6 زعماء أفارقة يلبون دعوات من القذافي، رئيسا تشاد والنيجر خرقا الحظر الجوي على ليبيا**. ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 01:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1998/7/7/6

198 - فتحي محمد أميمه ، **الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة وصفية تحليلية: ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا** ، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية، العوامل، 6-8 نوفمبر. 2012

Transparency international organisation

199 - **ثورة 17 فبراير.. الشعب يسقط "الجماهيرية"**، تم تصفح هذا الموقع في: 30/ 02/ 2019 على الساعة 22:22، نقلا من الموقع الالكتروني:

/http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/23

200 - **القرار 1970 مجلس الأمن**، 26 فيفري2011، ص4-8 ، تم تصفح هذا الموقع في: 26/ 06/ 2020 على الساعة 01:55 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1970_cle0cf122.pdf

201 - **القرار 1973 مجلس الأمن**، تم تصفح هذا الموقع في 17/ 02/ 2019 على الساعة 01:56 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973_ar.pdf

202 - خالد سعد زغلول، **قراءة في ملف العلاقات الفرنسية الليبية** ، تم تصفح هذا الموقع في: 22/ 09/ 2019 على الساعة 15:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.ahram.org.eg/archive/Journalist-reporters/News/71697.aspx

203 - خليل سامي أيوب ،**موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، تم تصفح هذا الموقع في: 11/ 02/ 2020 على الساعة: 11:11، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20285741

204 - **روسيا تعارض التدخل العسكري في ليبيا**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:22 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http//aljazeera.net/ar/reports/2011/html

205 - حسان بيان، **موقف الجامعة العربية من أزمة ليبيا استقالة من دورها واستدراج تدخل أجنبي**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 01:33، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.arabrenewal.info

206 - **المجلس الوطني الانتقالي**،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 14:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4

207 - **ليبيا :تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة**، ص ص1-2 ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 16:55، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.dohainstitute.org/file/Get/031f2c19-b52a-448c-bd50-05819a5a9080.pdf

208 - عمر خيري،**السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات ، 16ديسمبر 2014، ص6 ،تم تصفح هذا الموقع في 22/ 07/ 2020 على الساعة 18:23 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/Politics%20in%20Libya.pd

209 - وليد الصالحي ، خليل جبارة ، **المجتمع المدني : الواقع و التحديات**، مؤسسة المستقبل، ليبيا، جوان 2012، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:30، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications/%D8%A7%D8%B3%D8.pdf

210 - بوحنية قوي، **المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا:صراع القبيلة** ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 09/ 2019 على الساعة 12:15، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/4/24/201442481048658734Civil%20society%20in%20Libya.pdf

211 - **حالة حقوق الإنسان في العالم**، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2014، تم تصفح هذا الموقع في 22/ 03/ 2019 على الساعة 22:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.amnesty.org/fr/documents/pol10/0001/2015/arabic.pdf

212 - **تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا** تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 23 ديسمبر2014،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2019 على الساعة 11:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

www.ohchr.org/Documents/Countries/OHCHRJointly_report_Libya_23.12.14_AR.pdf

213 - **تقرير فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا** ، 7جوان 2012، ص 09، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2017 على الساعة 12:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.eueom.eu/files/pressreleases/other/eueat-libya-2012-final-report_ar.pdf

214 - مصطفى خشيم، **الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية و التطبيق** ،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 01:14 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://arabsi.org/attachments/article/615/%D8%A7%D9%84%DD8%B2%D8%A7%DD9%82.pdf

215 - الإطار العام، دعم المؤسسات في مواجهة تحديات الضعف والهشاشة منهجية تقييم القدرات المؤسسية، سنة 2020،

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/methodology-institution-capacity-assessment-arabic.pdf

216 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS2020- كانون الأو ل/ ديسمبر 2020

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/government-electronic-mobile-services-gems-2020-arabic.pdf

217 - فيصل الحذيفي، **خنجر التقسيم".. جذور الصراع الداخلي والإقليمي على جنوب اليمن**، أستاذ العلوم السياسية، جامعة الحديدة باليمن، نشر يوم: 06-09-2019، ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 12/ 2019 على الساعة 23:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2019/9/6/%D8%AE%

218 - **خنجر التقسيم".. جذور الصراع الداخلي والإقليمي على جنوب اليمن**، نشر يوم: الأربعاء، 11 سبتمبر2019 ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2019 على الساعة 10:25 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://almawqeapost.net/source?keyword=%D8%A7%D9%84%D8%

219 - **خنجر التقسيم".. جذور الصراع الداخلي والإقليمي على جنوب اليمن**، نشر يوم: 22 أوت 2019 ، تم تصفح هذا الموقع في 09/ 09/ 2019 على الساعة 12:12 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://yemenvibe.com/news-article/%D8%AE

220 - إبراهيم منشاوي، **النفوذ الناعم: البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية والحركة الحوثية في اليمن**،المركز العربي للبحوث والدراسات، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 01/ 2020 على الساعة 23:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:http://www.acrseg.org/39871

221 - **العرب، التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش**، 28 أبريل 2014، العدد: 9542، تم تصفح هذا الموقع في 13/ 03/ 2020 على الساعة 12:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2494

222 - لقمان عبد الله، **الأزمة في الميزان اليمني: السعودية لا تزال بحاجة الإخوان**، الأخبار، 6 جوان 2017، تم تصفح هذا الموقع في 05/ 03/ 2019 على الساعة 11:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

http://m.yehemak.com/iframe-217650-,%D8%A7%D9%84%D8D8%A

223 - ميساء شجاع الدين، **الحوثيين وإيران: تحالفات السياسة وتوترات المذهب**، 18ماي ، تم تصفح هذا الموقع في 09/ 05/ 2018 على الساعة 12:21، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://goo.gl/XDwHzd،2017

224 - مطهر محمد الريدة،**اليمن وصراع البقاء، قراءة إعلامية في الأزمة اليمنية الحديثة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 05/ 2018 على الساعة 00:55 نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.arabmediasociety.com/%D8%

225 - عبدالله الفقيه، **علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون وتطورات ما بعد الانتفاضة العربية** ، الكويت :مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2015، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 07/ 2017 على الساعة 11:32، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2124&ltemid=

226 - محمد عاشور مهدي، **ليبيا ما بعد القذافي : ميراث من التحديات** "، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 03/ 2020 على الساعة 20:20، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.sis.gov.eg/VR/35/4.htm

227 - مجموعة خبراء، **تحديات بناء الدولة الليبية في الذكرى الثانية للثورة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:15، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2940

228 - **المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، تعديل دستوري رقم 3** لسنة 2012، طرابلس، جويلية 2012،تم تصفح هذا الموقع في 12/ 12/ 2019 على الساعة 11:55، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.log.gov.ly/downloads/add0018.pdf

229 - **المؤتمر الوطني العام، تعديل دستوري رقم4** لسنة 2012 ، سيتمبر 2012، طرابلس، ص01،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 12/ 2019 على الساعة 11:33، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.log.gov.ly/downloads/add007.pdf

230 - **نص قرار التعديل الدستوري السابع**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 07/ 2019 على الساعة 11:47، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.alrseefa.net/archives/17612

231 - عمر خيري، **السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات، 16ديسمبر 2014 تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 11:27، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/Politics0inlibya.pdf

232 - خيري عمر، **دور الأمم المتحدة في ليبيا.. تداخل السياسة والقانون والإرهاب**، تم تصفح هذا الموقع في 21/ 01/ 2019 على الساعة 22:52 نقلا من الموقع الالكتروني:http://mugtama.com/reports/item/9608

233 - هشام الشلوي، **حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 13:33، نقلا من الموقع الالكتروني:http://studies.aljazeera.net/ar/reports

234 - **أطراف النزاع بليبيا يقرون بدء عملية سياسية**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2018 على الساعة 15:35، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic

235 - جيهان الجازوي، **انطلاق الحوار الليبي وسط أجواء ايجابية**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 22:55 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/60898

236 - **أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2017 على الساعة 23:44 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/

237 - **ليبيا : التوقيع على اتفاق السلام في الصخيرات** ، تم تصفح هذا الموقع في 27/ 02/ 2017 على الساعة 11:11 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/943e7ba1-b993-4aff-9cca-b28635cc4d15 , (2016-01-- "

238 - **ليبيا : تشكيل حكومة الوفاق ب 32حقيبة وزارية**،تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:33، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/01/19/%D9%84%D9%8A%D8%A9.html

239 - **باريس تحتضن اجتماعا حول ليبيا بمشاركة عدة دول**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2019 على الساعة 11:22، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.france24.com/ar/20161003

240 - **وزير الخارجية الكندي يؤكد دعم بلاده لمبادرة لصالح تحقيق المصالحة في ليبيا** ، تم تصفح هذا الموقع في 12/ 09/ 2019 على الساعة 12:50 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://radioalgerie.dz/news/ar/article/15129.htm

241 - **صقر الجيباني أزمة الاقتصاد الليبي .. فشل السياسة المالية و عجز السياسة النقدية**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 19:33، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.libyaakhbar.com/writings/103460.html

242 - نون بوست، **الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة** ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 09/ 2019 على الساعة 11:15 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.libyaalkhabar.com

243 - رالف شامي و آخرون، **ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص**، صندوق النقد الدولي، 2012.
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf

244 - **التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115حول الشرق الأوسط ، ديسمبر 2011 ،ص 18، تم تصفح هذا الموقع في 03/ 09/ 2019 على الساعة 08:05 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf

245 - بيتر كول، **فوضى خطوط الحدود : تأمين حدود ليبيا**، ص ص3- 1 ، تم تصفح هذا الموقع في 17/ 12/ 2020 على الساعة 23:22، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://carnegieendowment.org/files/libya-ar.pdf

246 - **مخاطر على حدود مصر الغربية**، تم تصفح هذا الموقع في 23/ 09/ 2020 على الساعة 22:22، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.islamist-movements.com/3648

247 - **واشنطن تدرج "أنصار الشريعة" الليبية في قائمتها للإرهاب** ، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 00:44، نقلا من الموقع الالكتروني:http://www.dw.com/ar

248 - **الجماعة الليبية المقاتلة**، تم تصفح هذا الموقع في 26/ 02/ 2020 على الساعة 09:33 ، نقلا من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net /movement sandparties

249 - عمر عاشور، **تحديات الصعود: دور إسلاميي ليبيا في بناء دولة ما بعد الثورة**، تم تصفح هذا الموقع في 2019/09/12 على الساعة 22:15،نقلا من الموقع الالكتروني:
http://arabsi.org/attachments/article/1788/%D8%AA%D8%%8A%D8%A7%.pdf

250 - **نظام الحكم في الجمهورية اليمنية**، نشر يوم: 06-09-2019، تم تصفح هذا الموقع في: 26/ 03/ 2019 على الساعة 10:25، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://yemen-nic.info/sectors/politics/detail.php?ID=1148

251 - اللواء. حسام سويلم،**المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج تقدير موقف سياسي/ إستراتيجي/ عسكري**، البوابة نيوز، تم تصفح هذا الموقع في 01/ 05/ 2020 على الساعة 09:08 ، نقلا من الموقع الالكتروني:

Jeremy M. Sharp, **Yemen**: **Civil War and Regional Intervention**, Congressional Research

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط	الصفحة
الفصل الأول	
الخريطة رقم01	86
الفصل الثاني	
الخريطة رقم02	123
الفصل الرابع	
الخريطة رقم03	259
الخريطة رقم04	268

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول	الصفحة
الفصل الأول	
الشكل رقم01	55
الشكل رقم02	61
الشكل رقم03	64
الشكل رقم04	77
الجدول رقم 01	25
الجدول رقم 02	58
الجدول رقم 03	79–78–77
الجدول رقم 04	81–80
الجدول رقم 05	82
الفصل الثاني	
الشكل رقم 05	158
الجدول رقم 06	162
الفصل الثالث	
الجدول رقم 07	218
الجدول رقم 08	224
الجدول رقم 09	227
الفصل الرابع	
الشكل رقم 06	242
الشكل رقم 07	262
الشكل رقم 08	268
الشكل رقم 09	268
الجدول رقم 10	258
الجدول رقم 11	261
الجدول رقم 12	264
الجدول رقم 13	265
الجدول رقم 14	266

الجدول رقم 15	270
الجدول رقم 16	271
الجدول رقم 17	274
الجدول رقم 18	275
الجدول رقم 19	277

ملخص الأطروحة

ABSTRACT:

Les États en faillite sont caractérisés par des tensions et des conflits profonds, ainsi que dangereux et en proie à des conflits féroces de la part des factions en conflit. Dans la plupart des États en faillite, les forces gouvernementales combattent les rébellions armées que l'opposition soutient souvent. Dans tout État défaillant, les autorités officielles peuvent faire face à des cas de rébellion et de révolte civiles. Mais le degré de violence en lui-même ne fournit pas une définition d'un État défaillant.

Les systèmes politiques ont été incapables d'absorber les changements survenus aux niveaux médiatique, social, économique et politique. Cela a conduit à une explosion de la situation interne, et certains pays témoins du mouvement du Printemps arabe ont tenté d'activer le concept de justice transitionnelle et des droits de l'homme.

L'échec de l'État arabe et l'exacerbation de ses multiples crises se reflètent dans la situation régionale. Malgré les nombreuses tentatives d'agglomération et de rapprochement entre les pays de la région, les Arabes n'ont pas été en mesure de construire un système régional efficace conforme à ses orientations et politiques internes et externes. Depuis sa création, la Ligue arabe a été un cadre formel pour les réunions au sommet sans devenir un moteur de coopération et d'action commune, et les expériences de l'autre bloc régional (Union du Maghreb arabe / Conseil de coopération arabe / Conseil de coopération du Golfe) n'ont pas réussi à mobiliser les capacités des États qui lui sont affiliés pour faire face aux défis de la mondialisation économique et culturelle. Le premier était paralysé, le second était paralysé, et l'impact du troisième restait limité.En revanche, la division prévalait au lieu de l'unité et de la concurrence au lieu de l'intégration, et la région entrait dans des conflits complexes et continus compliqués par des interférences extérieures.

Keywords :La région arabe, l'État en faillite, Libye, Yémen, la sécurité, la légitimité, le printemps arabe

ABSTRACT:

Failed states are characterized by deep tensions and conflict, as well as dangerous and fierce conflict on the part of the warring factions. In most failed states, government forces fight armed rebellions that the opposition often supports. In any failed state, the official authorities may face cases of rebellion and civil revolt. But the degree of violence in itself does not provide a definition of a failed state.

Political systems have been unable to absorb the changes that have taken place at the media, social, economic and political levels. This led to an explosion in the internal situation, and some countries witnessing the Arab Spring movement tried to activate the concept of transitional justice and human rights.

The failure of the Arab state and the exacerbation of its multiple crises are reflected in the regional situation. Despite the many attempts at agglomeration and rapprochement between the countries of the region, the Arabs have not been able to build an effective regional system in accordance with its internal and external orientations and policies. Since its creation, the Arab League has been a formal framework for summit meetings without becoming an engine of cooperation and common action, and the experiences of the other regional bloc (Arab Maghreb Union / Arab Cooperation Council / Council Cooperation) have failed to mobilize the capacities of its affiliated states to face the challenges of economic and cultural globalization. The first was crippled, the second was crippled, and the impact of the third was limited. In contrast, division prevailed instead of unity and competition instead of integration, and the

region entered into complex conflicts. and continuous complicated by outside interference.

Keywords: Arab region, failed state, Libya, Yemen, security, legitimacy, Arab Spring

فهرس المحتويات

الفهـــــــــــــرس	
العـــــــــــنوان	الصفحة
مقـــــدمة	02
الإشكالية الرئيسية	08
التساؤلات الفرعية	09
الفرضيات	09
أهداف الدراسة	10
الدراسات السابقة	11
أسباب اختيار الدراسة	14
حدود الدراسة	14
أهمية الدراسة	15
مناهج الدراسة	16
تقسيمات الدراسة	17
خطة الدراسة	18
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي.	22
المبحث الأول : الإطار النظري للدول الفاشلة والربيع العرب	23
المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة	24
الفرع الأول: مفهوم مؤشرات قياس فشل الدولة	24
الفرع الثاني: تعريف الدولة الفاشلة	26
الفرع الثالث: الربيع العربي: المفهوم، الخصائص، دوافع قيامه.	31
المطلب الثاني: تطور المفاهيم المعبرة عن ظاهرة الدولة الفاشلة.	49
الفرع الأول: الجذور التاريخية لظاهرة الدولة الفاشلة.	51
الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة والمختلفة لظاهرة الدولة الفاشلة.	54
المطلب الثالث: المراحل التي تمر فيها الدول في طريقها للانهيار.	58
الفرع الأول: الدولة الضعيفة	59
الفرع الثاني: الدولة الفاشلة.	60
الفرع الثالث:الدولة المفككة أو المنهارة	60
المبحث الثاني: مؤشرات ومعايير تصنيف فشل الدول.	61
المطلب الأول: أشهر المقاييس التصنيفية للدولة الفاشلة.	62
المطلب الثاني: مميزات وخصائص مؤشر الدولة الفاشلة	66

المطلب الثالث: تأثير جائحة كورونا (كوفيد19) على فشل الدول	68
المبحث الثالث: مؤشرات فشل الدول العربية من 2010 إلى 2020	72
المطلب الأول: معايير ومؤشرات صندوق السلام للدول الهشة أو الفاشلة	72
الفرع الأول: المؤشرات العامة للدولة الفاشلة	72
الفرع الثاني: الدول الأكثر سوءًا وتحسنا على مدى عقد من الزمن 2010-2020	79
المطلب الثاني: مؤشر فشل الدول في العالم العربي.	81
الفرع الأول: تصنيف الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة	81
الفرع الثاني: فشل الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في العالم العربي	84
خلاصة الفصل الأول:	88
الفصل الثاني: معايير ومؤشرات فشل النظام السياسي الليبي وخلفيات سقوطه.	90
المبحث الأول: النظام السياسي الليبي بين مطالب الإصلاح الداخلي والضغوط الدولية.	91
المطلب الأول: سياقات البيئة الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة في ليبيا	91
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي الليبي.	92
الفرع الثاني: المؤسسات السياسية في النظام الليبي في عهد القذافي.	98
الفرع الثالث: توجهات السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي.	102
المطلب الثاني: التدخل العسكري الغربي على ضوء المعارضة الشعبية لنظام القذافي.	111
الفرع الأول: دوافع إسقاط نظام القذافي.	111
الفرع الثاني: مسار إسقاط نظام القذافي.	115
الفرع الثالث: المواقف الإقليمية و الدولية من إسقاط نظام القذافي.	118
المطلب الثالث: التطورات السياسية والأمنية في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي.	122
الفرع الأول: الربيع العربي في ليبيا بين دور القبيلة في إعادة بناء الدولة وتصعيد الصراع العسكري في ليبيا.	122
الفرع الثاني: المؤسسات السياسية والحزبية في ليبيا بعد إسقاط نظام العقيدالقذافي.	124
الفرع الثالث:التغيير السياسي في ليبيا بين حتمية إسقاط النظام وتحديات بناء الدولة.	131
المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على ليبيا قبل وبعد الربيع العربي .	150
المطلب الأول:أوضاع ليبيا في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة في الفترة ما بين 2010– 2020.	151
الفرع الأول: ليبيا عقد من الزمن الأكثر سوءا.	152
الفرع الثاني: استراتيجيات إعادة الاعمارالاجتماعي والسياسي والمؤسسي في ليبيا	154
المطلب الثاني:أبرز عناصر ومؤشرات فشل الدولة الليبية.	157
الفرع الأول: المعايير والمؤشرات الاجتماعية	158
الفرع الثاني: المعايير والمؤشرات السياسية و العسكرية	160
الفرع الثالث: المعايير والمؤشرات الاقتصادية	162

المطلب الثالث: تقييم وضع ليبيا وفقا لمؤشرات الدولة الفاشلة.	163
الفرع الأول: تقييم الأوضاع الاقتصادية	164
الفرع الثاني: تقييم الأوضاع السياسية والعسكرية	165
الفرع الثالث: تقييم الأوضاع الاجتماعية	168
خلاصة الفصل الثاني	169
الفصل الثالث:مؤشرات فشل الدولة اليمنية قبل وبعد الربيع العربي (تقييم للواقع وقراءة للمستقبل)	172
المبحث الأول: النظام السياسي اليمني وتداعياته على النظام الإقليمي والدولي	174
المطلب الأول: النظام السياسي والمؤسسات السياسية في اليمن	174
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي اليمني.	175
الفرع الثاني: القبيلة في اليمن ودورها في تركيبة النظام السياسي اليمني	180
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على دول الجوار الإقليمي والدولي.	183
الفرع الأول: الأزمة اليمنية: الجذور والأسباب والتطورات	184
الفرع الثاني: تطور الموقف الإقليمي والدولي من الأزمة اليمنية وأبعاده.	189
الفرع الثالث: تداعيات الأزمة اليمنية على دول الجوار الإقليمي والدولي.	196
الفرع الرابع: التدخل السعودي الإماراتي في اليمن وفشل عاصفتي الحزم وإعادة الأمل.	200
المطلب الثالث: مطلب انفصال جنوب اليمن وأثره في تجزئة الهوية اليمنية	202
الفرع الأول: الهوية اليمنية بين جغرافية المكان وتاريخ الإنسان.	203
الفرع الثاني: أسباب ضعف الدولة اليمنية وسلطاتها الشرعية.	207
المبحث الثاني: تطبيق مؤشرات فشل الدولة على اليمن قبل وبعد الربيع العربي .	212
المطلب الأول: أوضاع اليمن في مؤشر الدولة الفاشلة في الفترة ما بين 2010– 2020	212
الفرع الأول: اليمن الدولة الأكثر هشاشة على مؤشر الدولة الفاشلة	213
الفرع الثاني: انهيار تحالف الحوثي وصالح ومستقبل الدولة اليمنية.	215
المطلب الثاني: أبرز عناصر ومؤشرات فشل الدولة اليمنية.	218
الفرع الأول: المعايير والمؤشرات السياسية والعسكرية	219
الفرع الثاني: المعايير والمؤشرات الاجتماعية	223
الفرع الثالث: المعايير والمؤشرات الاقتصادية	224
المطلب الثالث: تقييم وضع اليمن الراهن	228
الفرع الأول: تقييم الأوضاع السياسية والعسكرية	229
الفرع الثاني: تقييم الأوضاع الاجتماعية	231
خلاصة الفصل الثالث:	233
الفصل الرابع:مؤشرات فشل الدول من(2011إلى2020) دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن(تقييم للوضع الراهن)	234

المبحث الأول:مؤشر قياس فشل الدولة منهجية تحليل البيانات.	236
المطلب الأول: منهجية مؤشر الدول الفاشلة	237
المطلب الثاني: تحليل البيانات وفق مؤشر الدولة الفاشلة، تطبيق عملي: عملية التحليل.	240
المبحث الثاني: أسس مؤشر الدول الهشة دراسة حالة ليبيا واليمن على مؤشر الدولة الفاشلة	242
المطلب الأول: أجهزة الأمن النخب المصنّعة	243
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية	246
المطلب الثالث: الهجرة واستنزاف الأدمغة	248
المطلب الرابع: المؤشرات السياسية	249
المطلب الخامس: حقوق الإنسان وسيادة القانون	251
المطلب السادس: المؤشرات الاجتماعية	253
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين ليبيا واليمنمن (2010 إلى 2020) وفق مؤشر الدولة الفاشلة.	257
المطلب الأول: دراسة مقارنة بين ليبيا واليمن وفق مؤشرات الدولة الفاشلة.	257
المطلب الثاني:مستقبل ليبيا وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة.	278
المطلب الثالث: مستقبل اليمن وفقا لمؤشرات الدول الفاشلة.	280
خلاصة الفصل الرابع	284
الخاتمة	285
المراجع	288
فهرس الخرائط	304
فهرس الأشكال والجداول	306
ملخص المذكرة	309
فهرس المحتويات	313